A L A A H A D I



علاء هادي

نافذة على الإعلام العربيّ والدوليّ

نافذة على الإعلام العربيّ والدوليّ

نافذة على الإعلام العربيّ والدوليّ / إعلام
علاء هادي / مؤلّف من العراق
الطبعة الأولى ، 2011



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب 5460-11 ، هاتفاكس : 751438 / 752308 1 00961
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب: 9157، عمّان 11191 ـ الأردنّ،
هاتف 5605431 6 00962 / 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
e-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الإلكترونيّ: www.airpbooks.com
الإشراف الفنّي وتصميم الغلاف :
محمد سيف ® عمّان 95297109 7 00962
لوحة الغلاف : **زهير أبو شايب / عمّان**
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر**
التنفيذ الطباعيّ : **ديمو برس / بيروت ، لبنان**

ISBN 978-614-419-023-4

إعلام
MEDIA

علاء هادي

نافذة على الإعلام العربيّ والدوليّ

▼

الإهداء

إلى كل من لم يتزيف بعدْ
لم يتأطر بعدْ
لم يتأدلج بعدْ
ويقض جُلّ وقته يبحث عن الحقيقة ليهديها لي ولها
كما هي خالية من ترقيع خوف أو زخرفة مُحَابة

المحتويات

المقدمة 13

الفصل الأول : 17

تاريخ الصحافة

الصحافة البريطانية 19

صحافة الولايات المتحدة الأمريكية 22

الصحافة الفرنسية 29

الصحافة العربية 36

الصحافة المصرية 39

الصحافة اللبنانية 42

الصحافة الدينية 54

الصحافة الإسلامية 56

الصحافة النسائية العربية 63

الفصل الثاني : 75

الإعلام المرئي والمسموع

تاريخ التلفزيون في العالم 75

نظرة في تاريخ بعض التلفزيونات العربية 76

الفصل الثالث : 93

تقارير عربية ودولية عن واقع الصحافة

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٦ 98

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٧ 100

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٨ 105

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٩ 115

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠١٠ 126

تقارير عربية عن واقع الصحافة العربية 138
تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٦ 138
تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٧ 141
تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٨ 142
تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٩ 143

الفصل الرابع : 147
الصحافة في المواثيق والاعراف الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 149
اعلان ١٩٧٨- المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 154
قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٨ 160
اعلان ويندهوك-افريقيا 163
اعلان سنتياغو-الصحافة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي 167
اعلان الماتا-آسيا 171
اعلان تشابولتيبيك-امريكا الشمالية والجنوبية 175
اعلان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية 180
عن مبادئ أخلاقيات الصحافة-الولايات المتحدة
الميثاق العربي لحقوق الإنسان 184
ميثاق الصحفيين العرب 192
ميثاق الشرف الإعلامي لمركز الإعلاميات العربيات 196
قانون الصحافة العربي الموحد 203
العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية في الدساتير العربية 212

الفصل الخامس : 225
الصحافة الإلكترونية

الفصل السادس : 259
هيئات ومنظمات الصحافة العالمية والعربية

المراجع 365

«ان الإعلام الحرّ يعتبر أن الحقيقة هي ما يحدث وما يقال ، وأنها ملك الجمهور ، وأن الرأي الحرّ لا يتكوّن من نصف معرفة أو ربع معرفة أو معرفة رسمية هي بمثابة الجهل . بل إن الرأي الحرّ ، الرأي الحقيقي ، يتكوّن من المعرفة المسؤولة ، معرفة الحقيقة العامة ، الواسعة الآفاق ، المتحركة . معرفة كل الحقيقة وكل الحقائق» .

غسان تويني

المقدمة

من المؤكد أن الصحافة والعمل الصحفي لا يقتصران على البحث عن الأخبار ونقلها للجمهور دون النظر إلى ماهية تلك الأخبار ووقعها على المُتلقّي ؛ لأن الخبر ليس مجرد كلمات تُصاغ بأسلوب لفظي أو كتابي ينشر أو يبث للناس ، بل إنه أكبر بكثير من مفهوم اللغة والصورة : إنه حقيقة تعني أفراداً ومجتمعات ويؤثر فيهم بطريقة أو بأخرى ويرتبط ارتباطا مباشراً بمصداقية الصحفي وبطريقة إيصاله وعرضه على الجمهور ؛ لأن إبداء الحقائق والمعلومات يعتمد أساسا على البنية القيمية والإيديولوجية للصحفي القائم بنقلها للجمهور ، وعلى طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي السائد في البلد الذي تُنشر فيه تلك الحقائق الخبرية ، وعلى مدى مهنية الصحفي ومسؤوليته الأخلاقية والاجتماعية تجاه المجتمع ، ومدى التزامه بنشر الأخبار التي لا تتعارض مع القيم الأخلاقية والاجتماعية ، ولا تحرض على الضغائن والكراهية وتقود بالمجتمع إلى التردي فكراً وأداءً .

ولكن ما يجري على أرض الواقع يختلف تماما عن أساسيات العمل الصحفي ، فقد أثبتت مجريات الأحداث أن وسائل الإعلام تتعرض يوميا لقوى يمكن لها أن تخلط المعلومة وتشوشها ، سواء كان ذلك عن طريق الضغط المباشر من قبل أشخاص مؤثرين أو مؤسسات ذات سيادة ، يهمها عدم نشر أخبار قد تؤثر على وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي ؛ أو بطريقة الضغط اللامباشر ، وذلك بعدم نشر الإعلانات أو قطع المساعدات المالية ، والتي بالتأكيد سيكون لها أثر بالغ في عمل المؤسسة الصحفية وديمومتها ؛ لذلك قرر الصحفيون وفي مختلف البلدان تأسيس نقابات وجمعيات مهنية وسن عهود ومواثيق تُعنى بحقوق الصحافة والصحفيين ، وتُحدد الأعراف والشروط المنوطة بالمؤسسات والنظم السياسية المسيطرة على مقاليد الأمور في تلك الدول التي تعمل بها المؤسسات .

وسيجد القارئ الكريم في هذا الكتاب عرضاً لمجموعة من مواثيق الشرف

الصحفية ، منها الدولية مثل إعلان منظمة الأمم المتحدة ١٩٧٨ ، ومواثيق إقليمية كميثاق الصحفيين العرب ، وجميع تلك المواثيق حددت أُطر العمل الصحفي وكيفية تطبيقها ونطاق عملها وتاريخ تأسيسها وتخصصها ، وذلك للتعريف بدور الصحفي في المجتمع عن طريق الثقافة القانونية والتوعية بحقوقه وواجباته .

إن الالتزام بأخلاقيات المهنة هو الأمر الوحيد الذي يحتم على المسؤولين احترام هذه المهنة ، ويضع ما يسمى بأدلة السلوك أو مواثيق الشرف الصحفية ؛ لأن حرية الصحافة والصحفيين تلعب دوراً أساسياً وفاعلا في خلقِ وإرساء أسس الديمقراطية في أي بلدٍ من البلدان ، وبالتأكيد فلا وجود لبلد حر من دون صحافة حرة . ورغم أن هنالك الكثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت العمل الإعلامي فما زال الميدان الصحفي بحاجة إلى بحوث ودراسات في ميدان حقوق التعبير عن الرأي ، وكذلك في تعريف الصحفيين بعضهم ببعض ، وبالمؤسسات العاملة في الدفاع عن قضاياهم المشتركة ؛ لأن معظم الدراسات الصحفية الموجود انصبت على التركيز حول ما يسمى بالهيمنة الإعلامية والاحتكار الثقافي ، ومحاولة الفصل بين المؤسسات الصحفية ، ووضع الفوارق والحواجز التي تعيق العمل المشترك والتضامن ، متجاهلة الدور الموضوعي والأخلاقي للصحفي ، والذي يستند أساساً إلى معرفة الحقيقة وإيصالها للجمهور .

إن الحقيقة أينما كانت هي أكبر من أن تؤطر بحدود أو جنسيات ؛ لذلك فإن ناشديها سوف يقصدونها حيثما حلّت ، ويُعَرّفون الناس بها وعنها بسائر الطرق والوسائل المدنية ، وبالتأكيد لن يتورع الصحفي عن إيصال حقيقة في بلد ما كونه لا يحملُ جنسية أو قومية البلد الذي وقع فيه الحَدَث ، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يُنظر إلى الصحفي من خلال النظام السياسي أو الديني السائد في بلده ؛ لأن الحقيقة هي الوطن الحقيقي للصحفي ، والمصداقية هي جواز سفره .

إن التعريف بالمؤسسات الصحفية العربية ونظيراتها العاملة في العالم تعتبر مسألة مهمة وضرورية من أجل تقليص تلك الفجوة المعلوماتية أو الثقافية بين الصحفيين العرب وبين زملائهم في العالم ، فضلاً عن أن التباين في التغطية الإعلامية يعود إلى مدى فَهْم موطن الحدث والحكم على ما يجري فيه ، وفقاً للقِيَم الثقافية والاجتماعيةَ لسكان البلاد التي تدور فيها تلك الأحداث .

لذا كان لا بدّ من تعريف الصحفيين بعضهم ببعض لكي يعملوا سوية في كل

ما من شأنه كشف الحقيقة وإيصالها إلى الجمهور . ومن هنا كان من الضروري إدراج مجموعة من المؤسسات الصحفية العربية والعالمية والتعريف بأسسها ، أهدافها ، وطرق الاتصال بها ، لتكون معينا للصحفيين في التعرف على الدوائر المعنية بعملهم ، ولفتح حوار بينهم حول إمكانيات العمل المشترك ، من أجل إيصال صوتهم إلى أقصى بقاع الأرض ، ولخلق مفهوم الصداقة المعلوماتية بين الصحفيين العرب والأجانب ، من أجل إثراء وتطوير القدرات والمواهب الصحفية ، وأيضا للتعرف على ما تقوم به تلك المؤسسات وما تتميز به ، والغطاء القانوني المحلي أو الدولي الذي تعمل وفقاً له ، ليكون حصنا لها وليمنع إلى حد ما الملاحقة القانونية للصحفيين ومحاولة الإمساك بهم ، والزج بهم في السجون لقيامهم بكشف حقيقة لم يرق نشرها لأصحاب النفوذ في تلك البلدان .

ومهما اختلفت لغة ووسائل الصحفي أو المؤسسة الصحفية الناقلة للأخبار ؛ فستبقى أساسيات العمل الصحفي واحدة ؛ لأن الاختلاف يكمُن في المتلقي (الجمهور) والذي يتميز بالتنوع والتباين الكبير في الآراء ، المفاهيم والمعتقدات ، خلافاً للصحفي الذي مهما كانت هويته وانتمائه السياسي ، العرقي أو الديني فسيبقى هدفه كشف الحقيقة وإيصالها للجمهور . من هنا أصبح لزاماً على الصحفيين الاتصال بنظرائهم في بلدان قد تختلف عن بلدانهم كليا ، من حيث اللغة والدين والتقاليد ، والتعامل معهم كشركاء حقيقيين في رحلة البحث عن الحقيقة .

إن عالم اليوم أكبر بكثير من عوالم العزلات الثقافية أو السياسية ، إنه عالم تجاوز الكثير من الحدود التقليدية : المادية والمعنوية ، وجاء بمفهوم (القرية الكونية) في تناول وسائل الإعلام العالمي للأحداث والقضايا الاجتماعية والإنسانية بصفة ، ليقرب المسافات بين البشر ويجعلهم يتعاملون مع بعضهم البعض كأنهم أفراد ينتمون إلى عالم واحد أكبر من حدود اللون والجنس واللغة وباقي الفروقات والحواجز التي كانت تقف حداً لمعرفة وسماع صوتٌ ما يُراد له أن يُسمع!

لقد تلاشت إلى حد ما معظم تلك الحواجز أمام ثورة الاتصالات والمعلومات التي عاشها العالم خلال العقدين الماضيين ، والتي تمثلت في حدوث عملية اندماج تكنولوجية بين أقوام كانت في الماضي تشكل كيانات مستقلة ، تفصلها عن بعضها البعض حدود تكنولوجية ، سياسية أو عرقية واضحة . وبفعل التكنولوجيا الرقمية التي اجتاحت المشهد الإعلامي والاتصالي العالمي منذ منتصف الثمانينات من القرن

الماضي ، أضحت وسائل الإعلام أكثر تفاعلية وأكثر تناغماً في إطار ما يسمى بظاهرة التزاوج التكنولوجي ، الذي اندمجت من خلاله ثلاث صناعات عملاقة هي صناعات الاتصالات والحاسبات والإعلام . وقد يؤخذ على المشهد الإعلامي العربي التباطؤ في دخول عالم الانترنت ، ولكن برغم قصر الفترة الزمنية لكن هنالك علامات مبشرة وواعدة على مستقبل مشرق لصحافة الإنترنت ، بناء على ما تم إطلاقه من بوابات إخبارية وصحف إلكترونية ، ومدونات إعلامية باللغة العربية ، باتت تشكل نواة حقيقية لصحافة إنترنت صارت تنافس الصحافة التقليدية وتجذب أعداداً كبيرة من المستخدمين ، ممن لهم القدرة على النفاذ للشبكة العنكبوتية .

ولعل من تأثيرات هذا الاتجاه ما برز من جدل حول المخاطر التي تهدد مستقبل الصحافة الورقية ، في ضوء ارتفاع التكاليف الإنتاجية وتكاليف التوزيع وتناقص الموارد الإعلانية التي تستمد منها الصحف أسباب بقائها وازدهارها . إن ظهور تقنيات الاتصال الحديثة جَعلتْ من التغطيةَ الإعلامية للشؤون المحلية والدولية شاملةَ وفورية ، واضعة صانع القرار وجهاً لوجه أمام تحديات فعلية تتطلب ردوداً سريعة . لذلك فان إنشاء وتقوية الصحافة المستقلة هما شرط لازم من أجل تقدم الأفراد والمجتمعات ، لأنهما سيكون بمثابة رسول الحقيقة للجماهير لمساعدتهم في اتخاذ المبادرات المثلى لتحسين أوضاعهم الخاصة : التعليم ، مكافحة الفقر ، التضامن مع أصحاب المصير نفسه ، التأثير على سياسة الحكومات ، ومكافحة الفساد والاستغلال . إن وجود إعلام مستقل وصادق سيساهم بشكل أساسي وفعّال في تقدم المجتمعات . ومن أجل تحقيق ذلك ، على الخدمات المعلوماتية والصحافة والعملية الديمقراطية أن تعمل معا من أجل الارتقاء بالمجتمع وبنائه بالطرق العلمية العملية ، وتعريف الجمهور بصورة حقيقة وفاعلة في ما يدور في مجتمعاتهم والعالم .

إن المواد والموضوعات والتقارير المعروضة في هذا الكتاب هي محاولة متواضعة جاءت لتضييق الهوة التي أوجدتها الحكومات والأنظمة التقليدية ، لتحول بين الصحفي والوصول إلى الحقيقة أينما كانت .

علاء هادي

الفصل الاول

تاريخ الصحافة

الصحافة قديمة قدم العصور والأزمان ، وقد لا تكون بالشكل الحالي التي نراها فيه ، ولكنها بالتأكيد كانت تؤدي غرضها بنشر المعلومات التي تهم الناس .

ففي المجتمعات البشرية الأولى نجد أن أول مظاهر وسائل الإعلام والاتصال كان يلبي بعض الحاجات الدينية عند الإنسان . وبظهور الأنظمة السياسية وامتداد نفوذها إلى أقاليم واسعة ؛ تطورت هذه الوسائل والحاجات . . ففراعنة مصر كانوا ينشرون أوامرهم إلى أقاصي الأرض التي يحكمونها ، فكانوا يكتبون مراسيمهم ويرسلونها إلى كل مكان ، كما كانوا يأمرون بحفر هذه المراسيم على جدران المعابد ليقرأها الناس ويكونوا على علم بها .

واتبعت هذه الطريقة الإعلامية كذلك في الصين ، وفي بلاد الإغريق ، وفي روما وعند العرب . ولم يقتصر الإعلام أو الاتصال على نشر المراسيم وإذاعتها بل تعداه إلى الأخبار العسكرية والرياضية والمسرحية . ففي روما قامت الدولة بنشر (الأحداث العامة) ثم ألغتها ونشرت بدلاً منها (الأحداث اليومية) ، ويقال إن سيدات روما كن يعجبن إعجاباً شديداً بها لأنهن كن يجدن فيها آخر أخبار الفضائح ، وكان القيصر يشجع نشر هذا اللون من الأخبار ليحول انتباه المواطنين عن المشكلات التي كانت تواجه السلطة الحاكمة .

وثمة اتصال مباشر كان شائعا عند الإغريق ، وهو إذاعة الأخبار في الميادين والساحات العامة على الجماهير المجتمعة فيها ، ويقصّ علينا التاريخ أن عداء إغريقياً قطع ستة وثلاثين كيلومتراً ركضاً لكي يعلن للشعب الأثيني انتصار جنوده في معركة (ماراتون) التي انتصر الإغريق فيها على الفرس عام ٤٩٠ ق.م ، ثم خرّ هذا العداء صريعاً من شدة الإعياء .

كما يرجع تاريخ الصحافة ونشر المعلومات إلى زمن البابليين ، حيث استخدموا كاتباً لتسجيل أهم الأحداث اليومية ليتعرف الناس عليها . كذلك كان الصينيون ، فقد كانت لهم طوال ١٥٠٠ عام جريدة رسمية عرفت باسم (إمبراطورية الشمس) .

أما في روما فقد كانت القوانين وقرارات مجلس الشيوخ والعقود والأحكام القضائية والأحداث ذات الأهمية ، التي تحدث فوق أراضي الإمبراطورية ، تصل إلى الشعب ليطلع عليها . وأصيبت هذه الفعالية بعد سقوط روما ، وتوقفت حتى القرن الخامس عشر .

وفي أوائل القرن السادس عشر ، وبعد اختراع الطباعة من قبل يوحنا جوتنبيرغ في مدينةماينز بألمانيا ، بدأت صناعة الأخبار ، والتي كانت تضم معلومات عن ما يدور في الأوساط الرسمية ، وكان هناك مجال حتى للإعلانات . وتشير المصادر إلى أن أول صحيفة مطبوعة في العالم هي صحيفة «ريلايشن» . والأدلة قدمت من قبل متحف (غوتنبيرغ) في ألمانيا ، الذي يحوي أول مطبعة صحافية في العالم ، وأنهم حصلوا عليها في قرية ستراسبورغ ، التي تخضع للحكم الفرنسي حالياً .

وكانت تنشر من قبل شخص اسمه جوهان كارلوس ، الذي كان يعمل في القرن السابع عشر كاتبا بهذه الصحيفة ، التي كانت تباع للمشتركين الأغنياء بأسعار باهظة ، وكان يحصل على الأخبار من شبكة من المراسلين المأجورين . وفي عام ١٦٠٤ اشترى كارلوس مطبعة كاملة ، وبعد ذلك بعام بدأ يطبع صحفه آلياً ، بعد أن عرف أن ذلك سيكسبه المزيد من المال ، ويوفر عليه عناء إعادة كتابة كل عدد من الصحيفة بخط يده .

وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أخذت الصحافة الدورية بالانتشار في أوروبا وأمريكا ، وأصبح هناك من يمتهن الصحافة كمهنة يرتزق منها ، وقد كانت الثورة الفرنسية حافزاً لظهور الصحافة الحديثة ، كما كانت لندن مهداً لذلك . ومع إصدار دي كاييه «وقائعه» ثم ضمها في مجموعتين اثنتين توثيقيتين من ١٥٥٩ إلى ١٦٠٤ عقدت له الريادة في كونه من مؤرخي الصحافة الفرنسية مع «له مركور فرنسييه» ، في وقت اعتمدت الأكاديمية الفرنسية تسمية جورنال ١٦٨٤ «أي رواية ما يحدث من أخبار اليوم» .

الصحافة البريطانية

كان من ضمن مكاسب الثورة الإنجليزية ، وهي المعروفة باسم الثورة المجيدة (Glorious Revolution) في القرن السابع عشر ضد طغيان الملَكية ، «إعلان الحقوق» الذي أصدره البرلمان الإنجليزي عام ١٦٨٩ ، والذي أعلن فيه سيادة البرلمان على التاج وفوق كل شيء .

كان جون لوك الملهم الرئيس لليبرالية الغربية ؛ لأنه قرر منح بعض من حقوقه الأساسية في الدولة الطبيعية (الحقوق الطبيعية) للصالح العام ، فقد وضع الفرد بعضاً من حقوقه في عهدة الحكومة . ودخل الناس عقداً اجتماعياً مع صاحبة السيادة (أو بمعنى آخر الحكومة) تضمن بنوداً لحماية هذه الحقوق الفردية نيابةً عن الناس ، حسبما كتبه جون لوك في كتابه اتفاقيات الحكومة .

كان لدى إنكلترا ولغاية العام ١٦٩٤ نظام مفصل لمنح الإجازات . ولم يكن بالإمكان نشر أي منشور بدون رخصة من الحكومة . وقبل خمسين عاماً أثناء الحرب الأهلية كتب جون ميلتون كراسه المعنون Areopagitica وقد انتقد ميلتون في كراسه ذاك نظام الرقابة الذي تفرضه الحكومة ، وسخر من تلك الفكرة حينما كتب يقول «فيما يمكن للمدينين والجانحين أن يسافروا إلى خارج البلاد من دون وصي ، فإن الكتب غير المسيئة لو أرادت أن تمشي خطوات فإنها لا يمكنها ذلك من دون سجان مرئي فوق عناوينها» . ورغم أن المقالة تلك لم يكن لها تأثير كبير حينها في وقف ممارسة منح التراخيص الحكومية للمنشورات ، إلا أنها ستُعد فيما بعد من الأعمدة الرئيسية لحرية الصحافة . حجة ميلتون القوية تمثلت في قوله بأن الفرد قادر على التعامل المنطقي ، وتمييز الخطأ من الصواب ، والسيء من الجيد . ولكي يكون من الممكن ممارسة هذا الحق المنطقي ينبغي أن تكون للمرء الحرية الكاملة للاطلاع على الآراء في «مواجهة حرة ومفتوحة» . وقد نشأ عن كتابات ميلتون مفهوم «السوق المفتوحة للآراء» حينما يتجادل الناس مع بعض فإن الحجج الجيدة هي التي تسود .

من أنواع التعبير الذي كان مقيداً في إنكلترا ذلك الذي يحظره قانون التشهير التحريضي ، والذي جعل من مسألة انتقاد الحكومة جريمة يحاسب عليها القانون . وكان الملك فوق كل الانتقادات ، وكانت التصريحات التي تنتقد الحكومة محظورة بقانون محكمة Star Camber ، وهي (محكمة قانونية في القصر الملكي في ويستمنستر بدأت أولى جلساتها عام ١٤٨٧ ، انتهت أعمالها في ١٦٤١ حينما ألغيت المحكمة) .

لم تكن الحقيقة المجردة دفاعاً قوياً أمام قانون التشهير التحريضي ، لأن هدف القانون كان منع ومعاقبة كل انتقاد يوجه إلى الحكومة . وتعاطي ستيوارت مل مع إشكالية السلطة في مواجهة الحرية كان ينبع من وجهة نظر القرن التاسع عشر النفعية : أي للفرد حق التعبير عن نفسه طالما أنه لا يؤذي الآخرين . والمجتمع الجيد هو المجتمع الذي يتمتع فيه أكبر عدد من أفراده بأكبر قدر من السعادة . وبتطبيق المبادىء العامة لحرية الفرد يقول ستيوارت مل بأننا لو أسكتنا رأياً واحداً فإننا نكون بذلك قد أسكتنا حقيقة . ولهذا فإن حرية الفرد في التعبير من هذا المنطلق أمر صحي وفي صالح المجتمع .

وفي كتابه (حول الحرية) عبّر مل عن تطبيق المبادئ العامة لحرية التعبير ، حين كتب قائلاً : «إذا كانت البشرية جمعاء متفقة على رأي معين وهناك شخص واحد له رأي مغاير ، فليس بيد البشرية أي مبرر لإسكات رأي هذا الفرد بالضبط ، كما أنه ليس من حق ذلك الفرد وليس مبرراً له إسكات البشرية جمعاء» .

وتدين الصحافة البريطانية بجزء كبير من حريتها إلى قوة شخصية ومهارة صحفيين كبيرين هما : جون ولتر الأول مؤسس جريدة (التايمز) التي صدر عددها الأول سنة ١٧٨٥ باسم (ديلي يونيفرسال ريجستر) . والشخص الآخر هو دانييل ستيوارت منشىء صحيفة (المورننج بوست) ، وقد عاصر هذان الرجلان كبار المخترعين الذين قلبوا أوضاع الصناعة رأساً على عقب ، وساروا بالصحافة الإنجليزية في طريق التقدم .

رويترز Reuters

شركة عالمية متخصصة في تقديم الأخبار والمعلومات عبر العالم . وتقدم رويترز خدمة الأخبار المصورة لمشتركيها عبر فيديو رويترز ، وهي قناة تلفزيونية للتسلية والأخبار الآنية لعرضها فور الحصول عليها من جميع أرجاء العالم .

ورويترز أحد المصادر الموثوقة للأخبار ؛ فهي تعمل في ٢٠٠ مدينة موزعة على ٩٤ بلدا ، ولدى الوكالة ١٩٧ طاقما لتحرير الأخبار حول العالم .

يعد بول جوليوس رويتر الألماني الأصل والبريطاني الجنسية أول من استخدم الحمام الزاجل لنقل أسعار الأسهم سنة ١٨٤٩ بين مدينتي آخن وبروكسل ، وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ افتتح مكتبا في لندن لنقل أسعار الأسهم والتقديرات

المتعلقة بحركتها بين مدينتي لندن وباريس ، عبر خط التلكس الرابط ين مدينتي كاليه ودوفر ، ورغم افتتاح المكتب ظل رويتر يستخدم الحمام الزاجل حتى عام ١٨٥٣ إلى حين استكمل بناء خط التلكس . سرعان ما غدا رويتر ووكالته الصغيرة لنقل الأخبار معروفين في العالم ، وغدت الوكالة تزود الصحافة البريطانية بخدماتها ، كما وسعت نشاطها مع تنامي شبكة التلكس ليشمل نقل الأخبار لدول أوروبية أخرى ، كما وسعت الوكالة محتواها فغدت توزع أخبارا مختلفة وأخبارا اقتصادية أخرى غير أسعار الأسهم .

مع اتساع خطوط التلكس الأرضية وخطوط الاتصالات عبر البحار ، وسعت رويتر خدماتها لتشمل مناطق في شرق آسيا عام ١٨٧٢ ، وإلى أميركا اللاتينة عام ١٨٧٤ .

في عام ١٨٨٣ بدأت رويترز باستخدام طابعات عمودية لنقل الأخبار بطريقة كهربائية لنقل رسائلها الإخبارية للصحف البريطانية .

عندما توفي رويتر في ٢٥ شباط/فبراير ١٨٩٩ في مدينة نيس الفرنسية ، كان القرن التاسع عشر يوشك أن ينقضي ، وترافق الدخول في القرن العشرين مع تقدم سريع في التقنيات استثمرته رويترز لتبني شبكة أخبار عبر العالم تتمتع بالمصداقية والكفاءة المهنية .

في عام ١٩٢٣ كانت رويترز أول من استخدم اشارات اللاسلكي لنقل الأخبار في العالم ، وفي عام ١٩٢٧ قدمت رويتر لصحف لندن الطابعة التلكسية لتسليم أخبار الوكالة لها . في عام ١٩٢٥ اشترت برس اسوسيشن Press Association وهي وكالة أخبار بريطانية غالبية أسهم شركة رويترز ، وفي عام ١٩٣٩ نقلت الشركة مكاتبها الرئيسية إلى ٨٥ شارع فليت في لندن ، وتقع المكاتب الرئيسية للشركة حاليا في كناري وارف بلندن .

بعد مائة عام على تأسيسها ، وتحديدا خلال سنوات السبعين والثمانين من القرن العشرين ، استثمرت رويترز تقنيات الاتصال السريعة التي بدأت بالظهور لتنقل نشاطها وتركزه في الأسواق العالمية التي أخذت تنمو بسرعة ، وهكذا غدت الوكالة في القرن الحادي والعشرين وكالة أخبار عملاقة ومربحة ماليا تستطيع أن تقول إنها تحتل المركز الأول بين الوكالات العالمية العاملة في مجال نقل أخبار التجارة والعالم بشكل عام .

وتقول رويترز إنها تعرضت خلال الحربين العالميتين لضغوط من الحكومة البريطانية من أجل بث أخبار تخدم مصالح بريطانيا في الحربين ، غير أن المؤسسة رفضت تلك الضغوط ، كما تقول في موقعها الرسمي ، وقاومت تلك الضغوط بإصرارها على أنها شركة خاصة ، وأسست رويترز مجلس أمناء مستقل للإشراف على سياساتها التحريرية ، والتأكد من استقلاليتها وحيادها .

وقد تعزز استقلال الوكالة حسبما تقول عام ١٩٨٤ عندما غدت مؤسسة عامة تباع أسهمها في الأسواق المالية .

الصحافة الاميركية

أول صحيفة دورية في أمريكا الشمالية صدرت كانت (Boston News- Letter) وكان يصدرها جون كامثبيل ، وكانت صحيفة أسبوعية بدأ صدورها عام ١٧٠٤ . وكان الحكام البريطانيون الأوائل إما مدراء دوائر بريد أو ناشرين حكوميين ، ولهذا كان من غير المحتمل أن يتحدوا سياسات الحكومة . أول صحيفة مستقلة صدرت في المستمعرات البريطانية كانت صحيفة (New-England Courant) ، وكان يصدرها في بوسطن جيمس فرانكلين ، صدر أول عدد منها عام ١٧٢١ . بعدها بسنوات قليلة اشترى شقيق فرانكلين الأصغر - بنيامين- صحيفة (Pennsylvania Gazette) التي كانت تصدر في فيلادلفيا عام ١٧٢٨م ، وقد بلغ عددها ٤٣ صحيفة في العام ١٧٨٢م ، ونص الدستور الأمريكي عام ١٧٩١م على حرية الصحافة ، وإن ظلت متخلفة عن الصحافة الأوربية ، وتعتمد في تغطية أخبارها على الصحف الإنجليزية حتى ذلك الحين ، فلم يكن تعداد السكان فيها يزيد على أربعة ملايين نسمه ، لكنها بدأت تقوى مع منتصف القرن ١٩ خاصة في نيويورك ، بإصدار الصحف الرخيصة ، التي لا يزيد ثمنها على سنت واحد في العام ١٨٣٥م وزادت إلى سنتين بعد أعوام قليله ، بسبب استخداماتها لأسس الصحافة الحديثة ، والتي تغطي أوربا وسائر الولايات الأمريكيه بآلاف المراسلين ، وقد بلغ توزيع صحيفة نيويورك هيرالد ٣٣ ألف نسخه عام ١٨٤٠م ، وكانت تهتم بأخبار الفضائح والإثاره ، ولا تعطي أهمية لأصحاب الرأي السياسي أو الأدبي ، فظهرت صحف أكثر رصانة مثل «التربيون» ذات الطابع الليبرالي الاشتراكي ، ونجحت في إصدار ملحق أسبوعي كان يوزع مائتي ألف نسخة في العام ١٨٦٠م ، ومع نشوب الحرب الأهليه خلال أعوام (١٨٦٣ -

١٨٦٥) ازدهرت الصحافة الأمريكيه وحققت رواجاً كبيراً ، وأصبحت الأقوى بين صحف العالم بفضل اتباعها لأحدث التقنيات في الطباعة والإخراج الصحفي ، واعتمادها على شبكات مراسلين أكفاء ، وأحصي فيها عام ١٩١٠م ، ٢٤٣٠ صحيفة ، تطبع ٢٤ مليون نسخة .

الصحافة الاميركية في القرن العشرين

كان للحرب العالمية الأولى أهمية بالغة في تاريخ الصحافة ، حيث زاد الإنتاج الصحفي الأمريكي في حين ولدت صعوبات جمة لمثيلتها في أوربا وفي كل الأشياء كانت تلك الحرب بداية الغزو الأمريكي وسيادته على العالم ، فقد فقدت الموارد الإعلانية ، وعز الورق ، واكتظت شبكات النقل البري والسكك الحديد بالأغراض العسكرية داخل أوربا ، فاضطرت صحف كثيرة لتقليل عدد صفحاتها إلى أربع صفحات وأحيانا إلى صفحتين فقط ، بل اضطرت صحف كثيرة لإغلاق مكاتبها وتسريح موظفيها ، وقد أضافت الرقابة العسكرية على الصحف الأوروبية عقبة أخرى بجانب العقبات الاقتصادية ، وتحولت إلى صحافة حرب نفسية كل طرف فيها يدير دعايته بأخبار ومواضيع معظمها غير حقيقي ، في حين كانت الصحافة الأمريكية تنمو وتتقدم ، وعرفت عصر الصحف الكبرى طريقها بعد الحرب ، في وقت بدأ فيه ظهور الإذاعه ، فكانت منافسة جديدة للصحافة ، فلجأت إلى التجديد والابتكار بانتشار الصحافة الإخبارية المصورة العامة والمتخصصة وتنوعت مقالاتها من مجرد الإعلانات والأخبار والآداب إلى الكتابات التربوية والاجتماعية والرياضية والفنية والنسائية ؛ فحافظت على قوتها أمام الإذاعة المسموعة وغير المرئية ، وطرحت مبادئ الحرية الصحفية في معظم الدول الأوربية والأمريكية وفي مواجهه الاتحاد السوفييتي الذي يعادي الديمقراطية منذ نجاح الثورة اللينينيه هناك عام ١٩١٧م ، وهذا كله دفع العديد من الصحف الصغيرة إلى التجمع لإنشاء المؤسسات الصحفية الكبيرة لمواجهة المنافسة ، في عصر أصبحت خلاله الصحافة الورقية السلطة الرابعة لمعظم دول العالم المتحررة بل وفي المستعمرات المتقدمة التابعة للدول الأوربية كما في مصر والهند ولبنان إلى ما قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، والتي عرفت تغيرات تكنولوجية في التنضيد والتصميم والطباعة والإخراج الفني - واستخدمت طابعات الروتاتيف ثم اللينوتيب ، ووسائل النقل الشمسي لطباعة المجلات المصورة والملونة بطريقة

الهيليوغرافور أو الأوفست ، ومنذ العام ١٩٣٥م تقدم البيلينوغراف في نشر الصور ، مع التوسع في استخدام الهواتف التي توفر الوقت والجهود في إجراء التحقيقات والمقابلات الصحفية المهمة ، إضافة إلى الاعتماد على الشاحنات في توزيع الصحف الكبرى بين المدن أو الولايات وقويت وكالات الأنباء الأمريكية على حساب الأوربية .

وقويت وكالات الأنباء الأمريكية على حساب الأوربية ، ولم تعد اتفاقية تقاسم العالم إخباريا بينها ذات شأن مع ظهور اليونيتيدبرس بجانب الاسوشيتيدبرس ومجموعة هرست ، الأمريكية ، التي تفوقت على وكالة رويتر البريطانية والوكالات الألمانيه والفرنسية ، التي اضطرت أمام المنافسة الامريكيه أن تقوي نفسها بزيادة رؤوس أموالها وضم مؤسسات أصغر إليها ، فكان عقد الثلاثينات هو عصر المجموعات الصحفية ، وتابعت الصحف الأمريكيه انطلاقتها وزاد توزيعها من ٢٤ مليون نسخة يوميا عام ١٩١٠ إلى ٤١ مليون نسخه يومية عام ١٩٤٠ ، بينما انخفض عدد الصحف اليومية بعد التجميع من ٢٤٣٠ صحيفة إلى ١٨٤٨ صحيفة يومية أمريكية فقد اندمجت ٣١١ صحيفه في ٥٥ مجموعة عام ١٩٤٠م .

ازدهار الصحافة الأميركية

حثت الحربان الأولى والثانية على تطور الصحافة الأميركية ، وشكلت الولايات المتحدة نموذجاً ريادياً لتكاملية وسائل الإعلام ؛ فغدت الصحيفة في المستوى الإعلامي نفسه دعامة دعائية ووسيلة اتصالية متقدّمة ، وعقّلتها التقنيات الحديثة ووحدت مناهجها .

وتشير وقائع تاريخ الصحافة اليومية إلى ازدياد إصداراتها حتى ٦٠ مليون نسخة ١٩٦٠ ، وأدى ارتفاع النفقات والمصاريف المالية إلى «تجميع سلاسل صحفية» ، وربما ساهمت بامتلاك وإدارة محطات إذاعية وتلفيزيونية ١٧٦٠ مؤسسة «نمطية» عادية ١٩٦٠ ، أما المجلات الدورية فتقدمت شأن الصحف اليومية ، فمنها على سبيل المثال صحف الأحد وملاحقها الأسبوعية ، ونجاح مجلات إخبارية ، وسياسية ، مصدر مثل «لوك» و«الايف» ومجلات نسائية .

صحيفة نيويورك تايمز

New York Times

تعد جريدة نيويورك تايمز New York Times من أبرز الأسماء المؤثرة في عالم الصحافة الأمريكية . فلعبت الجريدة عبر القرنين الماضيين دورا هائلا في تحديد مسار الرأي العام الأمريكي في مختلف القضايا .

يرجع تاريخ تأسيس نيويورك تايمز إلى عام ١٨٥١ . مؤسسا الجريدة هما هنري جارفس رايموند الذي عمل صحفيا بولاية نيويورك وصديقه جورج جونز . وأصدرت نيويورك تايمز اليومية New York Times Daily أول عدد لها يوم ١٨ سبتمبر عام ١٩٥١ . ومع إصدار أول عدد للجريدة صرح ريموند وجونز ذلك اليوم بأن نيويورك تايمز سوف تصدر يوميا ما عدا يوم الأحد من كل أسبوع . وقبل مرور أقل من عام واحد من تاريخ التأسيس قرر المالكان إصدار طبعة مخصصة للولايات الغربية-وتلك الطبعة مستمرة حتى يومنا هذا .

وكانت بداية الحرب الأهلية الأمريكية عام ١٨٦١ بمثابة نقطة تحول للجريدة ، واستطاعت من خلالها الصعود على الساحة الأعلامية الأمريكية ، باعتبارها الجريدة الرسمية ؛ للحصول على تصريحات الحكومة الأمريكية المتعلقة بالحرب ، وذلك نيابة عن أعضاء وكالة أنباء الأسوشيتد برس .

ومع التطورات التكنولوجية نجحت الجريدة في الارتفاع بمستوى تقاريرها من حيث السرعة والدقة . ولكن الارتفاع الحاد في المبيعات قد حدث عام ١٨٩٨ عندما انخفض سعر الجريدة إلى سنت واحد ، وبالتالي إزداد معدل المبيعات من ٢٦ ألف إلى ٧٥ ألف بعد سنة واحدة . ونتج عن ذلك ارتفاعا مماثلا في أرباح الإعلانات .

ومن الشخصيات المهمة في تاريخ نيويورك تايمز أدولف أوكس الذي اشترى الجريدة بعد إفلاسها عام ١٨٩٦ ، وعين نفسه ناشرا للجريدة في الوقت نفسه . وكان معدل المبيعات اليومي للجريدة في ذلك الحين حوالي ٩ آلاف عدد يوميا مقارنة ب١٠٠ ألف في ١٩٠١ . ولعب أوكس وعائلته دورا كبيرا في عالم الصحافة بالولايات المتحدة .

ولم تكن جريدة نيويورك تايمز معصومة عن الجدال والاتهامات التي نجدها اليوم حول مصداقيتها وحياديتها السياسية . ففي عام ١٩١٨ اتهمت الجريدة بالتعاطف مع العدو ، بعد أن نشرت مقالاً مؤيداً لاقتراح سلام تقدمت به النمسا في إطار الحرب

العالمية الأولى ، من دون الموافقة على الاستسلام التام . وكانت النتيجة أن منافسي جريدة نيويورك تايمز شككوا في وطنية ناشرها أدولف أوكس . وبعد وفاة أوكس تولى مهام إدارة الجريدة زوج ابنته أرثار هايز سولتسبيرغر عام ١٩٣٥ . وقد تنحى سولتسبيرغر عن منصبه عام ١٩٦١ عندما تولى هيئة النشر زوج ابنته أورفل درايفوس حتى وفاته عام ١٩٦٣ .

ومن المعروف أن الجريدة شنت هجوما عنيفا ضد اقتراح الرئيس فرانكلن روزفلت لإصلاح النظام القضائي عام ١٩٣٧ . وكان القانون الذي تقدم به حلفاؤه في الكونغرس يقترح تعيين قاض في المحاكم الفيدرالية لكل قاض تعدى سن ال٧٠ ، أي أن القانون يعطي الرئيس الحق في تعيين ٦ قضاه جدد للمحكمة الدستورية العليا . ويقال إن ذلك التشريع جاء نتيجة معارضة المحكمة الدستورية لبعض سياسات الرئيس الأمريكي الراحل .

وكانت الجريدة طرفا في إحدى أهم القضايا التي نظرت فيها المحكمة الدستورية العليا في مجال حرية الصحافة . والدعوى القضائية كانت موجهة من مسئول من ولاية ألاباما حيث اتهم المسئول جريدة نيويورك تايمز بالقذف . ولكن المحكمة قررت عام ١٩٦٤ أن الجريدة بريئة من تلك التهمة . وأصدرت بذلك عبرة قضائية legal precedent تعطي حماية لوسائل الإعلام من دعاوات التعويض في القضايا المعنية بتداعيات القذف . كما قدمت المحكمة العليا حماية أخرى للصحافة ، من خلال دعوى قضائية ضد الجريدة عام ١٩٧٠ . وكانت الدعوى مقدمة من الحكومة الأمريكية ، بعدما رفض أحد الصحفيين بنيويورك تايمز التعاون مع هيئات القضائية التي كانت تجرى تحريا عن جماعة البلاك بانثرز Black Panthers .

واحتكت الجريدة بالمحكمة العليا مرة أخرى عام ١٩٧١ ، بعدما نشرت مقتطفات من «أوراق البنتاغون» Pentagon Papers المشهورة ، وكانت الأوراق عبارة عن وثائق مسربة من داخل الحكومة الأمريكية عن تاريخ تورط الولايات المتحدة في الحرب بفيتنام . وسمحت المحكمة للجريدة بنشر الأوراق بعد أمر قضائي بوقفها لمدة ١٧ ويوما . أخطأت الصحيفة قي تقاريرها التي سخرت فيها من أفكار خبير علم الصواريخ والفضاء روبرت جودرد Robert Goddard ، وهي الأفكار التي كان يؤكد فيها قدرة الصواريخ على الوصول للفضاء . ولكن بعد وصول أول مركبة فضاء أمريكية إلى سطح القمر في نهاية الستينات ، أدركت الصحيفة خطأها ، فقامت بتصحيحه بنشر اعتذار لجودرد .

ويلاحظ بعض القراء أن الصحيفة تميل في أسلوبها إلى الاعتدال وإلى المرونة في تغطيتها ، حيث يحاول القيمون على إدارة الصحيفة وصحفيوها إيصال الخبر والفكرة بدون تحيز ، كما تذكر الصحيفة على موقعها على شبكة الانترنيت . وكشفت الصحيفة العام الجاري عن تصنيف كانت قد وضعته لصحفييها ، بين انتماء مارتين داود وديفيد بروكس لليسار الليبرالي ، وجان ترني لليمين المحافظين ، أما توماس فريدمان فوصفه التصنيف بالمعتدل .

وعلى الرغم من أن هذا التنوع أدى إلى اختلاف الآراء التي تنشرها الصحيفة ؛ فإن بعض اللبراليين يتهمونها بالتحيز للمحافظين ، والتوجه للطبقة الوسطى والغنية من المجتمع الأمريكي ، وإهمال للطبقة الفقيرة .

وتعتبر شركة نيويورك تايمز إحدى أكبر المؤسسات الإعلامية في العالم ، حيث تمتلك أكثر من عشرين صحيفة في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة . بالإضافة إلى ثماني محطات تلفزيونية في ولايات مختلفة ، وإذاعتين للراديو في ولاية نيويورك . كما تملك أسهما في أكثر من شركة ، مثل فريق بوسطن ريد صاكس Boston Red Sox ، وفينوي بارك Fenway Park ، وأيضا قناة (ديسكفري) Discovery Times Channel ، ومؤسسات أخرى كثيرة .

وفازت شركة نيويورك تايمز وللمرة الثالثة على التوالي بالمرتبة الأولى كأحسن مؤسسة في الولايات المتحدة ، حسبما جاء في مجلة بزنس اثكس Business Ethics . ويبلغ عدد جوائز بوليتزر التي حصلت عليها «١١٣» جائزة . كما حصلت الصحيفة على جوائز كثيرة من مؤسسات أمريكية وعالمية أخرى للخدمة الإعلامية المتميزة التي تقوم بها .

وواجهت صحيفة نيويورك تايمز العديد من المشاكل القانونية ، منها قضية مراسلتها الصحفية جوديث ميلير Judith Miller التي تقضي عقوبتها الحالية في السجن ، بتهمة نشر الأخبار والتقارير غير الصحيحة والمفبركة أثناء تغطيتها للحرب في العراق . كما واجهتها قضية أخرى في بداية السبعينات حين قامت الصحيفة بنشر معلومات حصلت عليها من البنتاغون بطرق غير قانونية ، واعتبرها البنتاغون وثائق سرية للغاية تمس المصالح العليا للولايات المتحدة .

وتتمتع الجريدة اليوم بمعدل مبيعات هائل يتعدى المليون قارئ يوميا . وتمتلك الجريدة شركة نيويورك تايمز New York Times Company التي تمتلك أيضا العديد

من الوسائل الإعلامية الأخرى ، بما فيها جرائد بوسطن غلوب Boston Globe ، والإنترناشيونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune ، بالإضافة إلى قنوات تلفزيونية محلية في أكثر من سبع ولايات ومحطتين راديو . ويرأس مجلس إدارة الشركة آرثار سولتسبيرغر الابن وهو من أحفاد أدولف أوكس .

وكالة الأسوشيتد برس

Associated Press

أسوشيتد برس Associated Press ، وهي كالة أنباء أميركية تأسست في مايو ١٨٤٨ حينما اجتمع مسؤولين يمثلون ٦ صحف من مدينة نيويورك ليناقشوا قضية التكاليف المرتفعة لجمع الأخبار ، واتفقوا لإنشاء وكالة تهتم بجمع الأخبار واشتركوا مع بعض في الملكية ، وسميت الوكالة Associated Press ويوزعون أخباراً لـ١٥٥ صحيفة .

ولكي تكون لديهم مصادر إخبارية في أوروبا أنشأوا نقطة وصل بين أوروبا وأمريكا في منطقة هلفكس . في ١٨٧٠ قامت أوروبا بمد سلك عبر المحيط الأطلسي لتبادل الأخبار وتقليل الوقت . وتذيع .A.P أخبارها إلى ما يقارب ٨٥٠٠ مشترك بـ٦ لغات ، كذلك تصدر .A.P صفحة مع (داو جونز سوق الأسهم الأمريكي) المتخصص في الأخبار الاقتصادية وأسواق المال ، ويوزع لنوع معين من المشتركين في ٤٣ دولة حول العالم . حاليا تعتبر أكبر وكالات الأنباء في العالم كله ، يشترك في خدماتها ١٥ ألف مشترك في العالم كله من محطات إخبارية .

ولها ٨٠ مكتباً في دول العالم ، ولها أيضا ١١٠ مكاتب داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعمل فيها خمسة آلاف شخص ، ويوجد في هذه الوكالة أعظم أقسام التصوير في العالم كله ، وتهتم الوكالة بخدمة الأخبار الرياضية ، كذلك تبث ما يقارب ٩٠٠٠ كلمة في الدقيقة الواحدة . في عام ١٩٤١ أصبح بث الأخبار بالراديو جزء من خدمة .A.P فأصبحت رائدة في مجال البث الإذاعي . وتعتبر أول مؤسسة إخبارية تعمل على مدار ٢٤ ساعة . أصبحت .A.P منافساً لرويترز في مجال البث التلفزيوني ؛ فهي تجمع الأخبار من ٧٠ مكتباً في أنحاء العالم . وتقدم خدماتها إلى ٣٠٠ مؤسسة إعلامية مثل (CBS - CNN - NBC - ABC) ، بدأت الوكالة بتوزيع الصور بالراديو عام ١٩٤٦ بعد أن كانت هذه الصور تستغرق أيام لكي تصل للمشترك .

الصحافة الفرنسية

- تفتخر فرنسا بأنها «وطن حقوق الإنسان» بسبب ما أعلنته في عام ١٧٨٩ ، على أنه نموذج سياسي أصلي يُستعمل إلى اليوم كمثال . ولكنّ ثمّة هوة سحيقة بين الشعار وبين الدعوة للتطبيق الفعلي لهذه الآمال ، فهي تُظهر جموحها كلما تعلق الأمر بتطبيق المبادئ التي رفعتها . وحتى قبل اختراع المطبعة ، أخضع النظام الملكي الصحافة للرقابة (أي بترخيص مسبق) إلى درجة الحكم بالإعدام . وصدرت الصحيفة الأولى التي أنشأها (ثيوفراست رينودو) بميزة ملكية . وعلى الرغم من مظهرها المستقل ، فإنها كانت على الأرجح تُحرر مباشرة من طرف (كاردينال ريشوليو) مع الحس النقدي الذي أراد فرضه عليها .

ولم تظهر الصحافة الحرة إلا في عام ١٧٨٩ ، حين أثمرت الأوراق والنشرات الهجائية التي توقفت السلطة عن قمعها . وكانت النشرة الحرة الأولى قد صدرت على يد المناضل الفرنسي (جاك بيير بريسو) . وفي الأثناء نفسها ، لم تكن الجمعية التأسيسية تعمل في مصادقتها على حرية التعبير سوى الرضوخ لأمر واقع ، ولكنها أعطته مفهوما فلسفيا . ولم يتمحور النقاش حول التعبير السياسي بالمفهوم الحالي ، وهو ما كان يحظى بالإجماع ، ولكنه كان يتمحور حول الصحافة «الداعرة» ، حيث كانت تمثّل الموضة التي تمزج بين الإثارة الجنسية والأفكار اللاقطعية . وكان نواب دينيون يخشون من أن تؤثّر على الشباب وتضلّه عن معالم الإيمان ، وتغوص بالمجتمع من ثم في بحر الإباحية والفوضى . ولكن الأغلبية اصطفت إلى جانب (ميرابو) - الذي كان بنفسه كاتبا إباحيا - وقرروا أنه لا يوجد أحد مؤهّل لممارسة الرقابة على الآخرين .

ولكن هذه الحرية لم تدم طويلا . فعلى الرغم من كونها مؤكدة من طرف دستور ١٧٩١ ، فإنه تم إلغاؤها بمجرد استقرار الاستبداد والحكم المطلق في بلدية باريس بمرسوم ٢٠ أغسطس ١٧٩٢ . وتمت مصادرة المطابع فجأة ، ومُنعت النشريات التي وُصف أصحابها بأنهم «يقومون بتسميم الرأي العام» .

ألكسندر ليدرو رولّين

لم تعاود حرية التعبير الظهور إلا مرة واحدة في تاريخ فرنسا ، لمدة عام ونصف ، بمناسبة ثورة ١٨٤٨ تحت تحريض (ألكسندر ليدرو رولّين) ، ولكنها تم تعليقها من طرف

الأمير ـ الرئيس (لويس نابليون بونابرت) عندما وضع (ألكسندر) الحكومة في قفص الاتهام، بسبب خرق الدستور بعدما أُرسلت القوات الفرنسية لمساندة البابا ضد الإمبراطورية الرومانية . وفي ذلك الزمان كانت هناك ثلاث صحف رسمية فرنسية أسبوعية ثم أصبحت نصف أسبوعيه مع الرواج الذي حققته ، حين بلغ عدد المشتركين في صحيفة «لاغازيت ده فرنس» أكثر من ١٢٠٠٠مشترك عام ١٧٨٠م ، ولكن مع رواج الصحافة الأدبية الفرنسية وزيادة الضرائب على الصحف ، تأثرت الصحف الرسمية ، وفضل الجمهور الدوريات الثقافية ، مثل «جرنال ده سافان» أو «له مركور» ، وغيرها ، ولم يذكر أحد بأن فلاسفة فرنسا أمثال «فولتيير» أو «روسو» ساهموا فيها ، لكن الصحفيين الفرنسيين المنفيين ساهموا في إصدار الصحف الهولندية ، وكانوا يهربونها إلى فرنسا في فترة ما قبل قيام الثورة . وتمثل الثورة الفرنسية حقبة أساسية في تاريخ الصحافة ، والتي حددت مبادئ حرية الصحافة ، كسلطة رابعة ، معترف بها ، والتي صدرت عام ١٧٨٩م ، وظلت طوال القرن ١٩ برنامجا يطالب به الصحفيون في العالم كله ، والذي بنص في أهم فقراته على : «أن حرية التعبير عن الأفكار والآراء أحد أثمن حقوق الإنسان ، ولذا يستطيع كل مواطن أن يتكلم ، ويكتب وينشر بحرية ، ماعدا الإفراط في استعمال هذا الحق في الأمور التي يحددها القانون» ، وقد صدرت ١٣٥٠ صحيفة فرنسية خلال الأعوام (١٧٨٩- ١٨٠٠) فقط ، في ظل حياة سياسيه مضطربة ، تعني الحرية المحدودة ، خوفا من الفوضويين ، مع انتشار الصحافة الثورية والإخبارية ، معلنة انتهاء عصر الرومانسية الفكرية والأدبية .

الصحافة والصناعة

أحرزت الصحافة تقدما في الثلثين الأولين من القرن ١٩ ؛ فقفز عدد النسخ المطبوعة في الصحف الفرنسية من خمسين ألفاً عام ١٨٠١ إلى مليون نسخة في العام ١٨٧٠ ، وكان وراء هذه القفزة عدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية ، فقد اتسعت مساحة الحرية السياسية كما زاد عدد المتعلمين ، وارتفع المستوى الثقافي بين الطبقات الفقيرة التي لجأت إلى الصحافة لإشباع تطلعاتها ، وبعد أن كانت الصحيفة منتجا مكلفا محصورا للنخبة من الأثرياء والمثقفين الأوربيين ، انخفضت أسعارها لتصبح في متناول العامة من المثقفين والمتعلمين كما ساعد تطور التقنية الصحفية على إخراج جذاب للصحف باكتشاف حبر المطابع في العام ١٨١٨م ، على يد

الفرنسي « لوريو » ، ثم بدأت صناعة الورق من ورق الخرق ، وكانت أقل كلفة من ورق الخشب الذي كان يستخدم في صناعة الورق ، وبدأ استعمال طريقه «الستيريوتيب» في تنضيد الحروف ونسخها بدلاً من التنضيد اليدوي ، وكان ذلك نصرا لمطابع الصحف يرجع الفضل فيه إلى الفرنسي «تقولا سيري ير» عام ١٨٥٢م ، وبدأ استخدام الطابعات الآلية ، والتي ضاعفت سرعة الطبع القديمة في صحيفة التايمز اللندنية عام ١٨١١م ، وتم استحداثها لمصلحة التايمز أيضا في العام ١٨٤٥م ، وأمنت هذه الطابعات إخراج ١٨الف نسخه في الساعة ، كما تعدلت طريقة الحفر على الخشب باستخدام الطابعة الحجرية في إخراج الرسوم والأشكال الصحفية ، ولا يمكن تجاهل التقدم الإنساني في مجال المواصلات والبريد والتلغراف ، وانتشار خطوط السكك الحديدية في انتشار الصحافة الورقية ، وظهور وكالات الأنباء العالمية التي تخصصت في تجارة الأخبار ، وكانت أولها في فرنسا وكالة هافاس عام ١٨٣٥م ، مستخدمة مترجمين للصحف الأجنبية ، وشبكة من المندوبين والمراسلين داخل فرنسا وخارجها لجمع الأخبار والإعلانات التجارية .

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، أجهدت الحكومات المتعاقبة نفسها في اختراع الحجج التي تؤدي إلى مراقبة الصحافة . فقانون ٢٩ يوليو ١٨٨١ الذي سجّل انهزام حزب التنظيم الأخلاقي لماريشال (ماك ماهون) ، والبداية الحقيقية للجمهورية الثالثة ، كانت بمثابة صك تراض بين الحريات الشخصية ومصلحة الدولة التي تحولت لصالح السلطة الاقتصادية ، وساهمت في تفشي الفساد العام للصحافيين .

ولكن أكثر الأشياء غرابة هو ما توصلت إليه الحكومة المؤقتة ، فعندما دخل (شارل ديغول) إلى باريس في ٢٦ أغسطس ١٩٤٤ ، أصدر مرسوما محررا في الجزائر العاصمة يقضي بتأميم كل الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية . وكانت فرنسا هي الدولة الوحيدة غير الشيوعية التي لجأت إلى مثل هذه الأعمال ، حيث إن الفكرة التي كانت سائدة في تلك الفترة هي أنه من أجل أن نكون موضوعيين ، فإن الصحافة يجب أن تكون مصلحة عامة . وهكذا صارت الدولة هي الكفيلة بالـ«الحقيقة» ولو كانت على حساب الروح النقدية . وأصبحت كل الصحف والإذاعات والمطابع مُجمّعة وموضوعة تحت الحراسة ، وأعطيت هذه الأملاك إما إلى صحفيين وناشرين يُعتقد أنهم شاركوا في المقاومة ضد المحتل النازي ، أو إلى شركات تتكفل بتسييرها دون امتلاكها .

واختار (فرنسوا ميتيران) ، الوزير الأول للإعلام في الجمهورية الخامسة ، أغلب المستفيدين المحظوظين من التنازل عن المطابع والصحف المصادرة أثناء فترة التحرير . وليس من تلاعب الأقدار أن يحصد أحد أصدقائه ، وهو (روبير هرسان) ، أحد المتعاملين مع العدو ، الصحف التي كان يستغلها في فترة الاحتلال . ولم يتم خصخصة الصحافة المكتوبة إلا في عهد (بيير منديس فرانس) سنة ١٩٥٤ ، ولكن الحكومة احتفظت لنفسها بهيمنة غير مباشرة على الصحف بما أن تعاونية تجمع ممثلي وزارة الإعلام تحتكر لنفسها التجارة في ورق الصحف وتُحدّد بذلك التوزيع «العادل» للمخزون إلى غاية عام ١٩٨٦ .

وكان يجب الانتظار إلى غاية عام ١٩٨٢ كي يُخصخص (فرنسوا ميتيران) ، الذي أصبح رئيسا للجمهورية ، الإذاعة جُزئيا ، ثم عام ١٩٨٦ كي يُخصخص (جاك شيراك) التلفزيون جُزئيا . واليوم كذلك ، هناك «مصلحة عامة للسمعي البصري» ، وهذا ما يعني وجود قنوات حكومية يُجهدون أنفسهم في عرضها ـ مخالفين للحقيقة بذلك ـ كضمان ، ليس للموضوعية فقط ، ولكن للتفوق والمثالية . ومع ذلك لم يخطر ببال أحد أن يؤكّد أن تطوير الجرائد يمُرُّ عبر إنشاء صحف يومية حكومية .

الصحافة الفرنسية المعاصرة

إن النظام الحالي يتمثّل بظاهر قطعي للحرية المزدوجة وتحكّم سلطوي في كل المستويات . فأولا ، يصطدم الحصول على الخبر بأمزجة الإدارات وأسرار الدولة ، بينما قنّنت السويد الحصول على الوثائق العامة منذ أكثر من قرنين ، غير أن فرنسا توقعت عملية إجرائية محتشمة للوصول إلى الوثائق الإدارية ، وأخرى لرفع أسرار الدفاع . ولكنها في الواقع اشترطت في الأولى انقضاء مهلة تقارب سنة ونصف في حالة رفع دعوى أو خصومة ، كما تصطدم الثانية بامتناع شبه منظّم .

إن حماية المُخبرين الذين يوصلون إلى الصحافة وثائق سرية ، عامة أو خاصة ، لا يمكن اعتباره شيئا كافيا ، وذلك أنها محدودة بحق الصحفي في حماية مصادره ، مع العلم أن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه في قضايا الإرهاب مثلا . فالقانون لا يحمي الموظّفين الذين ينشرون ، خدمة للصالح العام ، وثائق مخبأة اعتباطا ، مثل ما يجري به العمل في السويد . وهو لا يحمي كذلك الصحافيين من التلاعبات بمعاقبة المخبر الذي يهدف إلى الإضرار بالغير ، مثلما يجري به العمل في النرويج .

إن المادة الأولى لليوميات تُعطى من قبل وكالة صحافية وحيدة، وهي وكالة (فرانس برس). والصحف تجد نفسها بمزج الأخبار نفسها والتعليق عليها لاستهداف أطراف مختلفة. لقد كانت وكالة (فرنس برس) مؤسسة حكومية إلى غاية عام ١٩٥٧، وهي تملك اليوم وضعا جديدا يُفترض أن يؤمّن استقلالها التحريري، ولكن مواردها يأتي نصفها من زبائنها والنصف الآخر من الدولة، وإن كان كل واحد يُجهد نفسه في إنكار ذلك، فإن وكالة (فرانس برس) واقعة تحت سيطرة الدولة كما توضّحه المعارك الأسطورية التي تحيط بالتعيين السياسي لرئيسها.

إن التحكم في مكاتب التحرير يمر عبر تخفيض عددها، ولهذا شهدنا تجميعا غير مسبوق للصحافة اليومية منذ فترة التحرير. فإذا كان الصحافيون مسجلين من طرف لجنة البطاقة، أين يوجد ممثلون للوزير الأول، حيث تقرر الإدارة اعتباطيا جعل عمالهم يستفيدون من الإسهامات الاجتماعية المخفّضة، بل ويستفيدون منها هم أنفسهم، وهذا ما يعني تخفيضا جبائيا إضافيا.

كما أنه على الصحف أن تسجّل من طرف لجنة متساوية التمثيل في الصحافة، أين يوجد ممثلون آخرون عن الوزير الأول، وهذا من أجل الاستفادة من النسبة المخفّضة لضريبة القيمة المضافة إلى ٢,١٪ بدلا من ١٩,٦٪. وهم يستفيدون كذلك من أسعار جدّ تفضيلية في البريد. وبهذا الدعم غير المباشر، ينضاف دعم مباشر من طرف مصالح الوزير الأول لليوميات الوطنية. ومنع أو سحب أي اعتماد لهذه الصحف يساوي كل أنواع الرقابة، وهذا ما يؤدي إلى الحكم على الصحيفة المعنية بالإفلاس الفوري. وإذا قاومت الصحيفة، فإنها تُحجّم في السوق التي لا تخضع للمنافسة الحرة.

كما أن الصحافة تتغذى أيضا من العائدات الإشهارية. وتتدخّل الدولة مجدّدا من أجل تحديد القطاعات التجارية التي يمكن لها الإشهار حول الدعائم المكتوبة والدعائم السمعية البصرية، وذلك بطريقة تحافظ على توازن اصطناعي لا سبب في دوامه غير وجوده. كما يتم توزيع الصحافة المكتوبة عن طريق مؤسسات توزيع تعاونية. ولهذا يجب على الصحف الانضمام إلى واحدة من هذه المؤسسات لكي يتم توزيعها في الأكشاك، ولا يمكن بيع الصحف بطريقة أخرى لأنه يمنع بيع الصحف في جوار الأكشاك.

ولقد رأينا مؤخرا ظهور يوميات مجانية تخلصت من نظام الرقابة هذا. وفي هذا

النظام ، يتم تثبيت اللامساواة بين العناوين ، فمؤسسة التوزيع الرئيسية يملك ناشر صحف نصفها ، خاصة وأنه يتم تزويد الأكشاك مرتين في اليوم ، دورية في الصباح وأخرى بعد منتصف النهار ، وهي دورية خاصة بصحيفة (لوموند ـ «العالم») ، وهذا لضمان تقدّمه على منافسيه .

وفي مجال الصحافة المرئية والمسموعة ، أدت قلة الموجات الهرتزية بالمشرّع إلى تأسيس مجلس أعلى للسمعي البصري مكلف بتوزيع هذه الموجات حسب «أفضلهم ثقافيا» . ولكن هذا المجلس تجاوز صلاحياته ومؤهلاته ، مع العلم أن أعضاءه يتم تعيينهم عن طريق المحسوبية لا الانتخاب ، حيث نصب نفسه رقيبا على القنوات الهرتزية ، ثم على القنوات الفضائية أو المبثوثة عن طريق «الكايبل» . وتم إنشاء رابطات تعتبر الدولة فيها طرفا قويا ، وذلك من أجل مراقبة البث عن طريق الأقمار الاصطناعية أو «الكايبل» .

وفي تلك الأثناء ، كان نظام المراقبة المؤسس على قواعد غير صلبة عاجزا عن مواجهة انتشار التقنيات الحديثة . ولقد تمت المصادقة في الأسابيع القليلة الماضية على قانون حول الاقتصاد الرقمي ، الذي يُخرج حرية التعبير في الأنترنت عن الإطار العام . ومن الآن فصاعدا ، إن القانون لن يكون مسلطا على الرقاب في حالة ما إذا تكلّم صحافي مباشرة في الأنترنت أو إذا أعاد نشر موضوع له سبق له وأن نشره في صحيفة شرعية مرة ثانية على الأنترنت . كما أن اجتياح القنوات التلفزيونية عن طريق الخطوط الهاتفية ، التي لا تخضع لمراقبة المجلس السمعي البصري ، يتزامن مع الأمر بتوقيف رائدها الأول ، وهو (كزافيي نييل) مؤسس «Free» ، بعد إبلاغ خيالي عنه بتهمة القوادة .

وأخيرا ، فإن حرية الصحافة لا يمكن لها أن تُعجب بنفسها إلا بعيون الجهاز القضائي الذي يؤمّن لها الانسجام في العمل . وفي القرن التاسع عشر ، قرّر (جورج كليمونصو) أن لا تحاكم الصحف في المحكمة بتهم جنحية ، وعن طريق قضاة معيّنين من طرف الدولة ، وحرص على أن تحاكم الصحافة عن طريق هيئة محلفين شعبية . وكان هذا الإجراء الضروري قد ألغي من طرف الحكومة المؤقتة ولم يُعد العمل به إلى اليوم . وهنا كذلك ، إذا كانت الغرف المختصة مسيرة من طرف قضاة لا يملكون صلابة كبيرة ، فإنه ما علينا سوى أن نلاحظ فقط المعارك التي تحيط بتعيينهم لكي نقيس الطابع السياسي لأعمالهم . وأنا أكتب هذا بحذر شديد لكوني معتادا على المثول أمام هذه المحاكم .

ومن هذا النظام المغلق بسرية ، يمكن إنتاج صحافة محترمة ، ومع ذلك فهي لا طعم لها ، وهذا ما يجعل الجمهور لا يعبأ بها . ومع أقل من ٢٠ نسخة من اليوميات في مقابل كل ١٠٠ راشد ، تأتي فرنسا في ذيل الدول المتقدمة التي تملك مستوى تعليميا يُضاهي مستواها ، وهي بذلك تقع مباشرة خلف روسيا ، وبعيدة عن المملكة المتحدة (٤٠ نسخة) ، وجد بعيدة عن النرويج (٧٥ نسخة) .

وكالة الصحافة الفرنسية AFP

Agence France-Presse

أقدم وكالة أنباء في العالم ، وتعد إحدى أكبر ٣ وكالات عالمية مع وكالة رويترز ووكالة يونايتد برس الأميركية . يقع مقرها في باريس ولها مكاتب إقليمية في كل من واشنطن وهونغ كونغ ونيقوسيا ومونتيفيدو في الأورغواي ، ولها مكاتب في ١١٠ دول . وهي تبث أخبارها في عدة لغات هي الفرنسية الإنجليزية والعربية والإسبانية والألمانية والبرتغالية والروسية . تشير بعض الإحصاءات إلى أن ١٥٠ ألف صحيفة تشترك بخدمات الوكالة ، ونحو ٨٠ وكالة أنباء وطنية و٢٠٠ محطة للراديو والتلفزيون أنشئت الوكالة في العام ١٨٣٥ على يد تشارلز لويس هافيس ، وكان اسمها وكالة هافيس . وقد قام اثنان من العاملين لديه وهم بول جوليوس رويترز وبرنارد وولف بإنشاء وكالات أنباء في كل من لندن وبرلين .

في خطوة لتقليل النفقات قام ابن هافاس الذي تولى إدارة الوكالة في العام ١٨٥٢ بتوقيع اتفاقات مع رويترز وولف تنص على تولي كل منهم منطقة محددة في أوروبا كي يغطي أخبارها ، واستمر هذا الاتفاق حتى الثلاثينات من القرن الماضي .

بعد احتلال القوات الألمانية لفرنسا في العام ١٩٤٠ استولت الحكومة الجديدة على الوكالة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته ، وأطلقت عليها اسم مكتب المعلومات الفرنسي ، فيما احتفظت وكالة هافس للإعلانات باسمها دون تغيير .

في العام ١٩٤٤ قامت الحكومة الفرنسية المؤقتة في الجزائر ، التي كانت تعارض حكومة فيشي التي نصبها الألمان على فرنسا ، بدمج مكتب المعلومات الفرنسي لإفريقيا وفرنسا ، وكانت هذه نواة إنشاء وكالة الصحافة الفرنسية .

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٤٤ عندما حررت قوات الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية مدينة باريس ، سيطرت مجموعة من الصحفيين المنخرطين في المقاومة

الفرنسية على مكاتب مكتب المعلومات الفرنسي ، وأصدرت أول نشرة إخبارية تحت اسم وكالة فرانس برس (وكالة الصحافة الفرنسية) باعتبارها وكالة تابعة للدولة .

سعت الوكالة للتخلص من الصفة الحكومية لها ، لذا فقد أقر البرلمان الفرنسي في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ قانونا يقضي باستقلالية الوكالة عن الحكومة الفرنسية . لكن مع ذلك ظلت الحكومة هي العميل الرئيسي لهذه الوكالة ، حيث يأتي ٦٠ ٪ من دخلها من الأجهزة الحكومية

في العام ١٩٨٢ بدأت الوكالة في التخلي عن المركزية في صنع القرار التحريري فيها ، بإنشاء أول مكتب إقليمي لها في هونغ كونغ ، برئيس تحرير ومدير إداري مستقلين عن باريس .

أطلقت وكالة الصحافة الفرنسية خدمتها باللغة العربية في العام ١٩٦٩ ، وقد انتقل المكتب الخاص بنقل وتحرير الأخبار العربية من القاهرة إلى نيقوسيا في قبرص في العام ١٩٨٧ ، ليصبح مكتبا إقليميا لمنطقة الشرق الأوسط .

تعدّ وكالة الصحافة الفرنسية ، بموجب قانون العام ١٩٥٧ ، وكالة مستقلة عن الحكومة الفرنسية ، ولكنها تبقى تابعه للدولة وشركة عامة . ويدير الوكالة مدير تنفيذي ومجلس إدارة مكون من ١٥ عضوا :

تغطي وكالة الصحافة الفرنسية سائر الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والعلمية ، إضافة إلى أخبار المشاهير والأخبار المتفرقة .

تقوم الوكالة بتقديم خدمة الصور أو ما يطلق عليه خدمة «ايماج فوروم» ، وهي عبارة عن بنك صور تابع للوكالة يقدم خدماته عبر موقع على الانترنت ٢٤ ساعة على ٢٤ ، ويغذى يوميا بنحو ٥٠٠ صورة جديدة . ويستفيد من هذه الخدمة بشكل خاص الصحف اليومية والمجلات وشبكات التلفزيون ودور النشر ومواقع الانترنت . إضافة إلى ذلك تقدم خدمة الرسوم البيانية والرسوم البيانية المتحركة ، حيث تقدم في هذه الخدمة رسوما توضيحية تواكب الحدث اليومي .

نظرة في تاريخ الصحافة العربية

رغم أن بلاد الشرق الأوسط عرفت الكتابة من قديم الأزمان ، إلا أن شعوبها لم تعرف الصحافة بوصفها أسلوبا لنقل الأخبار ؛ فقد كانت لدى هذه الشعوب وسائلها المباشرة كإرسال الرسل والمندوبين والمنادين . وكان الشعر وكتابة الرسائل هما وسائل

إعلام الجزيرة العربية ، كما كان اللقاء المباشر في أسواق عكاظ والمربد وغيرهما كفيلاً بتحقيق التواصل والاتصال في حدود الظروف الحضارية .

بدأت الصحافة العربية منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، حينما أصدر الوالي داود باشا أول جريدة عربية في بغداد اسمها جورنال عراق ، باللغتين العربية والتركية ، وذلك عام ١٨١٦ ، بعدها ومع حملة نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٩٨ ، حيث صدرت في القاهرة صحيفتان باللغة الفرنسية . في عام ١٨٢٨ أصدر محمد علي باشا صحيفة رسمية باسم جريدة الوقائع المصرية ، وفي عام ١٨٦٧ صدرت في دمشق جريدة سوريا ، وعام ١٨٦٥ صدرت في حلب بسورية جريدة فرات ، وبعدها صدرت في حلب كذلك الشهباء ، وجريدة الفي ، عام ١٨٨٥ أصدر رزق الله حسون في استنبول جريدة عربية أهلية باسم مرآة الأحوال العربية . وفي بدايات القرن العشرين كثر عدد الصحف العربية ، وخصوصاً في سورية ومصر ، فصدرت المؤيد واللواء والسياسة والبلاغ والجهاد والمقتبس وغيرها . ومن الصحف القديمة ، والتي لا زالت تصدر في مصر جريدة الأهرام ، والتي صدرت لأول مرة في عام ١٨٧٥ .

ولم يعرف العالم العربي الصحافة إلا مع قدوم الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م . وكان نابليون قد حمل معه ـ ضمن ما حمل ـ آلات طباعة مجهزة بحروف عربية وفرنسية ويونانية ، وبها طبع المنشورات التي كان يوزعها على الناس ، متضمنة أوامره أو بياناته لتهدئة الثائرين ، وقد أصدرت الحملة في القاهرة جريدتين باللغة الفرنسية هما لوكوريه ديجيبت ولا ديكاد إيجبسيان ، وكانت هناك صحيفة الحوادث اليومية التي بدأ صدورها عام ١٢١٤هـ ، ١٧٩٩م في القاهرة ، إبّان الحملة وبموافقة نابليون بونابرت ، وكان يرأس تحريرها إسماعيل سعد الخشاب ، وطبعت في المطبعة الفرنسية نفسها التي أدارها المستعرب العالم يوحنا يوسف مرسال . وتوقفت الحوادث اليومية مع رحيل الحملة عام ١٨٠١م ، وبهذا يمكن اعتبار هذه الجريدة هي أول جريدة عربية ، ولم تظهر بعدها أية جريدة إلا عام ١٨٢٨م ، عندما أصدر محمد علي الوقائع المصرية بعد أن أنشأ مطبعة بولاق عام ١٨٢٢م . وكان يشرف عليها عند صدورها رفاعة الطهطاوي لدى عودته من باريس ، وتولاها بعده أحمد فارس الشدياق ، ثم محمد عبده وآخرون .

وكان ظهور أول جريدة عربية في شمالي إفريقيا في شهر سبتمبر ١٨٤٧م وهي

المبشرٍ وذلك بأمر من الحكومة الفرنسية في الجزائر .

وكانت أول جريدة عربية تصدر خارج العالم العربي جريدة مرآة الأحوال التي أصدرها رزق الله حسّون عام ١٨٥٤م في إسطنبول ، وبعدها ظهرت حديقة الأخبار وهي جريدة أسسها في بيروت خليل الخوري عام ١٨٥٨م ، وكان يسميها جورنال حسب التسمية الفرنسية . وفي عام ١٨٦٠م صدرت الجوائب لأحمد فارس الشدياق في القسطنطينية وسماها جريدة . وأصدر رشيد الدحداح في العام نفسه جريدة برجيس باريس وسماها صحيفة ، ثم ظهرت الأهرام في الإسكندرية عام ١٨٧٥م لسليم وبشارة تقلا . وما زالت تصدر ، وكانت قد انتقلت إلى القاهرة عام ١٨٩٨م .

وفي مارس ١٨٨٤م أصدر جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده جريدة العروة الوثقى ، وكانت تهاجم الإنجليز وسائر أشكال الاحتلال ، وتدعو إلى نهضة إسلامية بوصفها السبيل الوحيد للتخلص من الأجنبي ، فحاربها الإنجليز ـ رغم أنها كانت تصدر في باريس ـ حتى توقفت في شهر أكتوبر من السنة نفسها بعد أن صدر منها ١٨ عددًا .

في الجزائر صدرت جريدة المبشر عام ١٨٤٧ وكانت جريدة رسمية فرنسية ، ثم صدرت جريدة كوكب أفريقيا عام ١٩٠٧ وكانت أول جريدة عربية يصدرها جزائري .

تونس: صدرت جريدة باسم الرائد التونسي عام ١٨٦٠.

سوريا بدمشق صدرت جريدة سوريا عام ١٨٦٥ . ثم تبعها العديد من الصحف ، منها غدير الفرات والشهباء والاعتدال في حلب ، وصدرت صحف كثيرة متخصصة في دمشق وحلب وحمص وحماة واللاذقية وصلت إلى أكثر من ٣٠٠ جريدة ودورية .

ليبيا: صدرت أول جريدة باسم طرابلس الغرب عام ١٨٦٦.

العراق جورنال ، عراق ١٨١٦ ، ثم صدرت صحيفة الزوراء عام ١٨٦٩ تبعتها عدة صحف ، منها جريدة الموصل والبصرة وبغداد والرقيب .

(كوردستان) صدرت أول صحيفة كوردية باسم (كوردستان) في ١٨٩٨/٤/٢٢ ، والان يصدر في كوردستان العراق مئات الصحف والمجلات كا (التآخي ، خةبات (النضال) ، كوردستانى نوى (كوردستان الجديدة ، هاولاتي (المواطن) ، رةسةن (الأصالة) وغيرها

المغرب صدرت جريدة المغرب عام ١٨٨٩ .
فلسطين صدرت جريدة النفير عام ١٩٠٨ .
الأردن صدرت أول جريدة في عمان باسم الحق يعلو عام ١٩٢٠ .
المملكة العربية السعودية ، صدرت أول جريدة رسمية باسم جريدة القبلة ثم غير اسمها إلى جريدة أم القرى عام ١٩٢٤ .
اليمن صدرت جريدة الأيمان عام ١٩٢٦ .
الكويت صدرت جريدة الكويت عام ١٩٢٨ .
البحرين صدرت جريدة البحرين عام ١٩٣٦ .

الصحافة المصرية

عرفت مصر الصحافة أثناء الحملة الفرنسية إلى مصر ، حيث أنشأ الفرنسيون صحيفتين : الصحيفة الأولى كانت صحيفة عسكرية صدرت باسم «كوريبه دى ليجيبت» وأصدرتها الحملة بعد شهر واحد من دخولها مصر ، وكانت تزود الجنود بالأخبار عن مصر وأقاليمها ، وتربط بينهم وبين قياداتهم ، كما كانت تنشر الأخبار والقرارات العسكرية ، فضلا عن بعض النوادر والفكاهات والتي تروح عن الجنود .

الصحيفة الثانية : وكانت صحيفة علمية صدرت باسم «لاديكاد اجيبسيان» وصدرت في أكتوبر من العام نفسه ، وكانت تهتم بدراسة مصر من الناحية العلمية والتقافية والأدبية .

وكان الهدف من الصحيفة الأولى نشر أخبار مصر المختلفة ؛ حتى تستطيع قيادة الحملة الفرنسية في القاهرة وأفرادها في الأقاليم معرفة هذه الأخبار ،

وكانت الصحيفة الثانية تمثل تسجيلاً للنشاط العلمي للحملة الفرنسية ، من خلال المجمع العلمي المصري الذي تكون من العلماء الفرنسيين ؛ الذين صحبوا الحملة الفرنسية إلى مصر .

ومن الملاحظ أن كلا من الصحيفتين لم يوجه إلى المصريين ، ولذا كانتا تصدران باللغة الفرنسية ، ولم يكن من المحررين فيهما مصري واحد ؛ لذلك اعتبرت هذه الفترة فترة التعارف بين المصريين والصحافة .

وقد حاول الجنرال مينو عام ١٨٠٠ إصدار صحيفة باللغة العربية أطلق عليها اسم «التنبيه» ، إلا أنها لم تصدر بسبب إجبار الفرنسيين على مغادرة مصر .

هكذا يمكن القول إن مصر قد عرفت الصحافة المطبوعة على أيدي الفرنسيين، وإن كانت تلك الصحف لا تمثل صحافة مصرية؛ وإنما صحافة أجنبية صدرت على أرض مصر.

وفي عام ١٨٠٥ - وبعد تولي محمد علي شؤون مصر - أصدر صحيفة يومية أطلق عليها اسم «الجرنال»، وكانت تصدر يوميًا بمائة نسخة، ثم تحولت هذه الصحيفة عام ١٨٢٨ إلى صحيفة «الوقائع المصرية» التي أصبحت أول صحيفة رسمية أو حكومية، وما زالت تصدر حتى الآن.

كما صدرت - ولفترة قصيرة ونتيجة لنشاط الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا -أول صحيفة عسكرية عام ١٨٣٣، إلا أنها توقفت عام ١٨٤٠بعد معاهدة لندن التي أجبرت محمد علي على التقوقع داخل مصر، وحرمت مصر من القيام بدور محدد على المسرح السياسي في منطقة الشرق الأوسط.

هذه النهضة التي عاشتها الصحافة الرسمية - والتي بدأت في عهد محمد علي ورعاها ابنه الأكبر إبراهيم - تراجعت بشدة في فترة ولاية عباس الأول الذي ابتدع شعار «إن الأمة الجاهلة أسلس قيادة من الأمة المتعلمة».

استمر وضع الصحافة الرسمية بين المد والجزر إلى أن تولى الخديوي إسماعيل أمر مصر، فأظهر اهتمامًا كبيرًا بالصحافة، وأعاد للوقائع المصرية مكانتها، وأصدر جريدة طبية اسمها «يعسوب الطب».

كما أصدر الخديوي إسماعيل «الجريدة العسكرية المصرية»، وجريدة «أركان حرب الجيش المصري»، وجريدة «ديوان المدارس» التي واكبت النهضة التعليمية، وتحولت فيما بعد إلى «روضة المدارس».

وقد مثلت هذه الصحف جميعها صحافة حكومية رسمية، وإن كان من الإنصاف القول إنها لعبت دورًا واضحًا في بداية مرحلة التنوير التي مر بها المجتمع المصري في ذلك الوقت.

ومع بداية التجربة الديمقراطية في مصر وقرار الخديوي إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب، صدرت صحيفة نصف أهلية ونصف حكومية بتشجيع من الخديوي، اسمها «جريدة وادي النيل»، تبعها في عام ١٨٦٩ صدور مجلة «نزهة الأفكار»، وهي مجلة أسبوعية سياسية أصدرها إبراهيم المويلحي وعثمان جلال، إلا أنها توقفت بعد العدد الثالث بأمر الخديوي؛ لجرأتها الشديدة، ونقدها اللاذع للأوضاع.

ويرى كثير من المؤرخين أن هاتين الصحيفتين «وادي النيل» و«نزهة الأفكار» تمثلان البداية الحقيقية للصحافة الشعبية في مصر، والتي أصدرها مصريون، وتعبر عن فكر مصري.

تبعتها بعد ذلك فترة المد السوري - أو الشامي - في الصحافة المصرية، حيث سمح الخديوي إسماعيل عام ١٨٧٥ لمحمد أنسي بن عبد الله أبي السعود بإصدار جريدة «روضة الأخبار»، وفي السنة نفسه سمح لسليم تقلا بإنشاء مطبعة الأهرام، وإصدار جريدة تحمل الاسم نفسه في الإسكندرية، ثم أصدر سليم الحموي صحيفة «شعاع الكوكب» عام ١٨٧٦، كما صدرت عن مطبعة الأهرام في العام نفسه صحيفة أخرى سميت «صدى الأهرام»، ومجلة نصف شهرية باسم «المنارة».

وفي عام ١٨٧٧ أصدر بشارة تقلا مجلة «حقيقة الأخبار»، وتبعتها «جريدة مصر» عام ١٨٧٨، وواكب ذلك صدور مجموعة من الصحف، من بينها أول صحيفة هزلية أو كوميدية،

ومن بينها أيضًا جريدة «المفيد» التي صدرت عام ١٨٨٢ معبرة عن الثورة العرابية وعن أفكارها في الحرية والعدالة والمساواة.

مع مجيء الاحتلال البريطاني بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة المصرية، حيث أصدر يعقوب صروف وفارس نمر وإسكندر مكاريوس صحيفة «المقطم» عام ١٨٨٨، وأصدر الشيخ علي يوسف صحيفة «المؤيد» عام ١٨٨٩، وأصدر عبد الله النديم صحيفة «الأستاذ» عام ١٨٩٢.

وفي عام ١٩٠٠ أصدر الزعيم الوطني مصطفى كامل صحيفة «اللواء»، واستمر تعدد صدور الصحف والمجلات، بحيث كان يصدر في مصر خلال القرن التاسع عشر حوالي ٢٠٠ صحيفة ومطبوعة، من بينها صحف يومية وصباحية ومسائية ومجلات أسبوعية ودوريات.

❖ المرحلة بين عامي ١٩٥٢ و١٩٨١:

بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الصحافة المصرية، حيث توقف عن الصدور الكثير من الصحف التي كانت تصدر في العهد الملكي، مثل صحف (البلاغ، والمقطم، وكوكب الشرق، والوفد المصري، والجمهور المصري)، واستمرت الصحف القديمة؛ كالأهرام وصحف ومجلات دار أخبار اليوم وروز اليوسف

ودار الهلال في الصدور ، وفي الوقت نفسه صدرت صحف ومجلات جديدة باسم الثورة ؛ لتكون معبرة عنها وداعية لأهدافها ، ومن هذه الصحف : مجلة «التحريرالأسبوعية» ، وصحيفة «الجمهورية» اليومية ، وصحيفة «الشعب» اليومية ، وصحيفة «الثورة» اليومية ، وصحيفة «القاهرة» اليومية المسائية ؛ مما أضفى على هذه الصحف والمجلات الصفة شبه الرسمية .

وفي عام ١٩٦٠ تعرضت الصحافة المصرية لأهم وأخطر تطور في تاريخها الطويل ، وذلك من خلال صدور قانون تنظيم الصحافة ، الذي كان من نتائجه الطبيعية تأميم دور الصحف الكبرى ، ونقل ملكيتها إلى التنظيم السياسي القائم ، وهو الاتحاد القومي الذي تحول عام ١٩٦٣ إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ، وبهذا انتقلت ملكية الصحف إلى الدولة .

الصحافة اللبنانية

في العام ١٨٥٨ ، أصدر خليل الخوري صحيفة «الأخبار» ، والتي تعتبر أول صحيفة في لبنان ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ سيل الصحف . عام ١٨٦٠ أصدر المعلم بطرس البستاني صحيفة «نفير سوريا» وحمّلها نصائح وطنية تدعو إلى التضامن إثر الحرب الأهلية . عام ١٨٦٣ أصدر المرسلون الأميركيون أول صحيفة دينية مصوّرة تحت اسم «النشرة الشهرية» ، كما أصدر الأب مونو ، رئيس الآباء اليسوعيين في سوريا ، صحيفة «البشير» .

صحف عدّة صدرت في هذه السنوات نذكر منها «الجنان» العلمية الأدبية السياسية التاريخية التي أصدرها عام ١٨٧٠ المعلم بطرس البستاني جاعلاً لها شعاراً هو «حب الوطن من الإيمان» ، خطوة شكلت عرفاً ، أخذت بعدها الصحف في تقليده واختيار شعارات لها .

تجارب أولى أسست إذاً لمسيرة الصحافة والحرية في لبنان . فما بين عامي ١٨٧١ و١٨٨٠ ظهرت مجموعة من الصحف «النقدية» التي تناولت حتى السلطان العثماني نفسه ، قبل أن يقيّد بعدها السلطان عبد الحميد حريّة الكتابة ، دافعاً ببعض الصحافيين إلى ترك لبنان إلى مصر وأوروبا وتأسيس صحف هناك . عام ١٨٧١ ، عرفت الصحافة أول مجلة متخصصة للأطفال هي «كوكب الصبح المنير» ، وهي نشرة دينية مصوّرة مجانية أصدرها القساوسة الأميركيون .

صدرت صحف سياسية كثيرة في هذه الفترة بدءاً من «الجنينة» التي أصدرها سليم البستاني . وعام ١٨٧٧ صدرت «لسان الحال» لخليل سركيس ، وفيها ظهر أول إعلان مصوّر . وعام ١٨٧٦ عرفت الصحافة أول دورية علمية متخصصة هي «المقتطف» ليعقوب صروف وفارس نمر ، قبل أن ينضم إليهما شاهين مكاريوس ، وقد عنيت هذه الصحيفة بالمقالة العلمية والمناقشات الفكرية . ولكن موقف السلطة السلبي من مواضيعها وأصحابها حدا بالأخيرين إلى الانتقال بدورهم إلى مصر العام ١٨٨٢ .

بين عامي ١٨٨١ و١٨٩٠ صدرت صحف منها ما ابتغى التعليم والإرشاد الديني ، ومنها ما كان ينشر روايات تاريخية كـ«سلسلة الفكاهات في أطايب الروايات» التي أصدرها عام ١٨٨٤ نخلة قلفاط ، و«ديوان الفكاهة» التي أصدرها عام ١٨٨٥ سليم شحادة وسليم طراد .

عام ١٨٩١ ، صدرت أول صحيفة سياسية في جبل لبنان وهي «لبنان» التي أصدرها إبراهيم الأسود واعتمدها المتصرف واصا باشا ، فصارت شبه رسمية . وفي العام نفسه ، أصدر خليل بدوي صحيفة «الأحوال» . وبعد ثلاث سنوات جعلها يومية وكانت حينها أول صحيفة يومية في السلطنة .

على صعيد آخر ، عرفت نهاية القرن التاسع عشر «صحافة الأقاليم» . فظهرت صحيفة «طرابلس» لمحمد كامل البحيري عام ١٨٩٣ ، و«الأرز» و«الرئيس» اللتان أصدرهما في جونية تباعاً فيليب وفريد الخازن عام ١٨٩٥ ، وإبراهيم حوراني عام ١٩٠٠ .

في بدايات القرن العشرين تحسنت لغة الصحف فقلت في محتوياتها المفردات الغريبة والعامية . ومع إعادة العمل بالدستور العثماني عام ١٩٠٨ ، وصدور قانون المطبوعات عام ١٩٠٩ ، ازداد منح الامتيازات الصحافية . في هذه الفترة أذكت الصحف الحركات السياسية المناهضة للتتريك .

في عام ١٩٠٨ ، تأسست صحيفة «البرق» للشاعر بشارة الخوري ، وانطلقت منها شرارة النضال الوطني والدعوة إلى التحرر من الاحتلالات ، فطارده العثمانيون فتخفى عنهم واستمر بالكتابة باسم الأخطل الصغير .

شهد عام ١٩٠٨ ظهور أول الدوريات الفكاهية ، مع صدور «هبت» لخليل كاملة في بيروت .

أواخر أيام الحكم العثماني ، ازداد إصدار الصحف من لبنان ، ولكنه ما لبث أن خف خلال الحرب العالمية الاولى لندرة الورق . ومع مجيء جمال باشا إلى ولاية سوريا ولبنان (١٩١٥ - ١٩١٦) ، كانت فترة قمع نفذت خلالها إعدامات بحق نخبة من الصحافيين : فيليب وفريد الخازن ، أحمد طبارة ، بترو باولي ، جرجي حداد ، عمر حمد ، عبد الغني العريسي ، عارف الشهابي ، سعيد عقل ، محمد محمصاني وعبد الكريم الخليل .

كثرت الدوريات الانتقادية الساخرة خلال هذه الحقبة . وشهدت الصحافة صدور أول إصدار نسائي لسليمة أبي راشد عام ١٩١٤ مع مجلة «فتاة لبنان» الأدبية ، والعلمية والروائية . ثم صدرت مجلة «فتاة الوطن» لمريم الزمار في زحلة عام ١٩١٩ ومجلة «الخدر» لعفيفة صعب في الشويفات ، و«الفجر» للأميرة نجلا أبي اللمع في بيروت في العام نفسه .

مع إعلان الجنرال غورو عام ١٩٢٠ دولة لبنان الكبير ، انقسم اللبنانيون ، وصارت المقالة الصحافية وسيلة لدعم الموقف السياسي والاجتماعي والاقتصادي . صدرت عام ١٩٢٤ «الإنسانية» ، ثم «صوت العمال» لفؤاد شمالي عام ١٩٣٠ مع انطلاقة الحركات العمالية .

وفي عام ١٩٢١ صدرت الصحيفة الرسمية تحت اسم «جريدة لبنان الكبير الرسمية» بالعربية والفرنسية في نسخة واحدة ، ثم عام ١٩٢٢ في نسختين منفصلتين .

كذلك صدرت دوريات عدّة باللغة الفرنسية كـ Journée Syrienne عام ١٩٢٢ ، L'avenir عام ١٩٢٣ ، Les Cèdres عام ١٩٢٥ وLa Revue du Proche Orient عام ١٩٢٥ . كما صدرت «أزتك» الأرمنية و«لسان الأمة» السريانية .

منذ العام ١٩٣١ ، كثرت المؤتمرات والاضطرابات ، ونشأت تكتلات سياسية وطائفية . لذلك صدرت صحف حزبية ملتزمة ما لبثت أن مثلت التيارات كافة . ففي العام ١٩٣٣ صدرت صحيفة Le Jour بالفرنسية متحدثة باسم الكتلة الدستورية ، وقد رأس تحريرها ميشال شيحا ثم شارل حلو قبل أن يصبح رئيساً للجمهورية . تساجلت هذه الصحيفة مع L Orient التي كانت قد صدرت عام ١٩٢٣ تحت إشراف جبرائيل خباز وجورج نقاش ، والتي كانت تساند إميل إده . وفي العام ١٩٣٣ صدرت «النهار» لجبران تويني في ثماني صفحات .

كرّت سبحة الصحف الملتزمة ، فأصدر الحزب الشيوعي عام ١٩٣٧ «صوت

الشعب» ، وأصدر حزب الكتائب عام ١٩٣٩ «العمل» ، وأصدر حزب الوحدة الوطنية عام ١٩٤٠ «الطلائع» . كما شهدت هذه الفترة صدور دوريات زجلية كـ«البلبل» لوليم صعب عام ١٩٣٣ ، و«الزجل اللبناني» ليوسف الباحوط وخليل حتي في السنة نفسها ، و«أمير الزجل» لولِم صعب أيضاً عام ١٩٤٠ .

وعندما اعتقلت سلطات الانتداب رجال الاستقلال في قلعة راشيا ، صدرت صحيفتان إحداهما تحمل شعار علامة الاستفهام (؟) والأخرى شعار علامتي استفهام (؟؟) لتعبئة الشعب ضد الانتداب .

عام ١٩٤٣ صدرت «الجريدة الرسمية» . ثم تأسست الوكالات الصحافية منذ العام ١٩٤٧ .

فترة الخمسينات كانت فترة القومية العربية . وخلالها صدرت دوريات حزبية ودوريات سياسية كثيرة . كما صدرت دوريات متخصصة ودوريات للمؤسسات المدنية والنقابات .

شهدت هذه الفترة غزارة في منح الامتيازات الصحافية لدوريات سياسية وفي اختصاصات أخرى ، خصوصاً عام ١٩٥٠ (٥٠ امتيازاً) ، وعام ١٩٥٥ (٤٥ امتيازاً) .

صحافة الكاريكاتور

شهد لبنان العديد من الصحف الهزلية ، والتي جاءت متزامنة مع إصدار دستور ١٩٠٨ العثماني (١٨ انتقادية فكاهية) . ولم تتطور الصحافة الساخرة في العهد العثماني ما بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٤ ، بسبب عودة الرقابة المتشددة والضائقة الاقتصادية . في البدايات طغت اللهجة العامية على اللغة المستخدمة ، وكانت الرسوم التشكيلية «ساذجة» .

ارتفع مستوى هذه الصحافة خلال عهد الانتداب شكلاً ومضموناً . تصاعدت وتيرة إصدار الصحف الكاريكاتورية منذ عام ١٩٢١ حتى بداية الاستقلال ، بمعدل صحيفتين سنوياً باستثناء عام ١٩٢٦ الذي شهد إصدار ست من هذه الصحف . ولم يبق سوى كاريكاتورية «الدبّور» وهي مستمرة منذ العام ١٩٢٣ ولغاية اليوم .

في عهد الاستقلال ، شغلت هذا الفن مجلتا «الصيّاد» و«الدبّور» . وتكاثرت رسوم الكاريكاتور في مختلف الصحف والدوريات . كما ابتدع بعض أصحاب هذا الفن «الشخصية النمطية» .

انتشار الصحافة العربية

في الستينيات من القرن التاسع عشر الميلادي ، بدأت الصحف العربية في التوسع والانتشار . ففي عام ١٢٦٨هـ ، ١٨٥١م أصدر المراسلون الأمريكيون في بيروت أول مجلة سنوية بعنوان مجموع الفوائد . وفي عام ١٢٦٩هـ ، ١٨٥٢م أصدرت الجمعية السورية في بيروت مجلة شهرية تحمل اسمها ، وشارك في تحريرها الشيخ ناصيف اليازجي والمعلم بطرس البستاني مع المستشرق كورنيليوس فان دايك . وعام ١٢٧٢هـ ، ١٨٥٥م أصدر رزق الله حسون الحلبي في الآستانة أول جريدة أسبوعية : مرآة الأحوال . وعام ١٢٧٥هـ ، ١٨٥٨م صدرت أول جريدة يومية بالعربية : حديقة الأخبار لخليل الخوري في بيروت . وعام (١٢٧٨هـ ، ١٨٦٠م) أصدر أحمد فارس الشدياق أول جريدة سياسية : الجوائب في الآستانة .

ولم يقتصر صدور الصحف والمجلات العربية على مدن ما كانت تسمى الدولة العثمانية ؛ ففي عام ١٢٧٥هـ ، ١٨٥٨م أصدر المستعرب منصور كارليتي جريدة عطارد في مارسيليا (فرنسا) لمدة سنة ، ثم استدعاه الباي محمد الصادق باشا إلى تونس وكلفه بإصدار الرائد التونسي . وفي فرنسا كذلك أصدر الكونت رشيد الدحداح برجيس باريس جريدة نصف شهرية عام ١٢٧٥هـ ، ١٨٥٨م . وفي لندن أصدر الدكتور لويس صابونجي مجلة النحلة عام ١٢٩٤هـ ، ١٨٧٧م . وفي إيطاليا أصدر إبراهيم المويلحي جريدة الخلافة عام ١٢٩٦هـ ، ١٨٧٩م .

أما أول جريدة يومية بالمعنى العصري فكانت الجنة ، أنشأها سليم البستاني في بيروت عام ١٢٨٧هـ ، ١٨٧٠م ، وأصدرها يومي الثلاثاء والجمعة ، ثم أسس الجنينة عام ١٢٨٨هـ ، ١٨٧١م وأصدرها أيام الاثنين والأربعاء والخميس والسبت .

وأما أول مجلة شهرية علمية فكانت المقتطف . أصدرها في بيروت يعقوب صرّوف وفارس نمر عام ١٢٩٣هـ ، ١٨٧٦م . وفي عام ١٢٩٥هـ ، ١٨٧٨م صدرت أول مجلة طبية بالعربية : الطبيب ثم تولاها عام ١٣٠٢هـ ، ١٨٨٤م الشيخ إبراهيم اليازجي بالتعاون مع بشارة زلزل وخليل سعادة ، فأدخلت على العربية تعابير طبية جديدة .

بعد افتتاح قناة السويس باتت لمصر مكانة كبرى على غير صعيد ؛ فازدهرت فيها صحف جديدة ، وانتقلت إليها صحف كانت تصدر خارجها .

من تلك مثلاً : الأهرام ، التي أصدرها في الإسكندرية سليم وبشارة تقلا عام

١٢٩٢هـ ، ١٨٧٥م ، ثم انتقلت إلى القاهرة عام ١٣١٦هـ ، ١٨٩٨م . ومنها أيضًا المقطَّم ، الجريدة اليومية السياسية التي أصدرها يعقوب صرّوف وفارس نمر وشاهين مكاريوس عام ١٣٠٦هـ ، ١٨٨٨م ، والمؤيد للشيخ علي يوسف (١٣٠٧هـ ، ١٨٨٩م) ؛ ومصر الفتاة لأديب إسحاق (١٢٩٦هـ ، ١٨٧٩م) ؛ والشفاء لشبلي الشميل (١٣٠٣هـ ، ١٨٨٦م) ؛ والهلال لجرجي زيدان (١٣١٠هـ ، ١٨٩٢م) .

راحت الصحافة تنتشر تباعا خلال فترات متفاوتة في مختلف الدول العربية ، بين صحف ومجلات ونشرات دورية . منها طرابلس الغرب (١٢٨٧هـ ، ١٨٧٠م) ؛ دمشق لأحمد عزت العابد (١٢٩٥هـ ، ١٨٧٨م) ؛ كوكب إفريقيا في الجزائر (١٣٢٥هـ ، ١٩٠٧م) ؛ لسان المغرب (١٣٢٥هـ ، ١٩٠٧م) ؛ الإسلام في تونس (١٣٢٦هـ ، ١٩٠٨م) ؛ وأول صحيفة سياسية عراقية كانت بغداد (١٩٠٨م) ؛ الخرطوم في السودان (١٣٢٧هـ ، ١٩٠٩م) ؛ المعرّي في مكة المكرمة (١٣٣٨هـ ، ١٩٢٠م) ؛ الكويت لعبد العزيز الرشيد (١٩٢٨م) .

بدايات الصحافة العربية خارج الوطن العربي

خرجت الصحافة العربية من الدول العربية وأوروبا إلى ما وراء المحيط ، فصدرت في الأمريكتين صحف عربية عديدة ، أبرزها : كوكب أمريكا لنجيب ويوسف عربيلي (١٣٠٩هـ ، ١٨٩٢م) ؛ الهدى لنعوم مكرزل (١٣١٦هـ ، ١٨٩٨م) . وهذه الأخيرة لا تزال تصدر حتى اليوم ، فتكون بذلك أقدم صحيفة عربية في العالم لا تزال تصدر خارج العالم العربي .

في المكسيك صدرت صدى المكسيك لسعيد فاضل عقل (١٣٢٦هـ ، ١٩٠٨م) ؛ وأرْز لبنان ليوسف أيوب الحتي في البرازيل (١٣٣٥هـ ، ١٩١٦م) ؛ ويقظة العرب لجورج صوايا في الأرجنتين (١٣٣٧هـ ، ١٩١٩م) ؛ والوطن في تشيلي (١٣٣٨هـ ، ١٩٢٠م) .

الصحف العربية الصادرة في بريطانيا

كانت جريدة «الشرق الأوسط» هي أول يومية عربية تصدر من لندن عام ١٩٧٨ بتمويل سعودي من الأخوين هشام ومحمد حافظ ، وكانت توزع بالطائرة في أكثر من عاصمة عربية في الوقت نفسه . تلتها جريدة الحياة اللبنانية عام ١٩٨٨ التي أعاد

إصدارها بعد توقف طويل جميل مروّة ، وريث العائلة العريقة التي أسست الجريدة عام ١٩٤٦ ثم اشتراها الأمير السعودي خالد بن سلطان عام ١٩٩٠ . وتأسست «القدس العربي» برئاسة عبد الباري عطوان عام ١٩٨٩ ، ثم صدرت جريدة الزمان العراقية عام ١٩٩٧ وتسلم رئاسة تحريرها سعد البزاز . كل هذه الصحف تصدر من لندن وتوزع في الوطن العربي عن طريق السواتل . جريدة الحياة هي أكثر توزيعا كونها تطبع في أكثر من عشرين مدينة .

تتميز الصحف اليومية الثلاث بكونها عربية أولا قبل أن تكون إقليمية ، وتخاطب الشعوب العربية مجتمعة وقضاياها المركزية كفلسطين والعراق والسودان ولبنان . فبينما تولي «الشرق الأوسط» التطورات في السعودية والخليج اهتماما خاصا ، تهتم الحياة بشكل أوسع بالأوضاع اللبنانية ، في حين تحتل القضية الفلسطينية قمة اهتمامات «القدس العربي» . أما جريدة الزمان فظلت مهتمة بالشأن العراقي ؛ وقد كانت هذه الصحيفة من أوائل الصحف التي بدأت توزع في العراق بعد الاحتلال ثم فصلت بين طبعتها الدولية في لندن وطبعتها العراقية في بغداد .

نجاح في أوروبا وفشل في الولايات المتحدة

ولكن لماذا لم ينجح أبناء الجالية العربية في المهجر الأمريكي بإصدار صحيفة يومية تغطي الولايات المتحدة ، وتنقل صورة عن المهجر الأمريكي للوطن العربي ، وتمد جسرا بين أبناء الجالية العربية التي يزيد عددها على سبعة ملايين على أقل تقدير ووطنهم الأم؟ صحيح أن هناك عددا كبيرا من الصحف الأسبوعية والشهرية تجدها في كل المدن الأمريكية الكبرى ، حيث توجد تجمعات عربية كبيرة مثل نيويورك وشيكاغو ولوس أنجليس وسان فرانسيسكو وديترويت وهيوستون وغيرها ، لكن هذه الصحف عبارة عن مشاريع تجارية صغيرة وفردية تهدف لاصطياد الإعلانات من المحلات التجارية العربية والمهنيين كالأطباء والمحامين والمحاسبين . يتناول أبناء الجالية العربية هذه الصحف من المساجد ومحلات البقالة العربية وصالونات الحلاقة والمطاعم العربية .

هل هناك إمكانية لإصدار جريدة عربية شاملة تغطي الولايات المتحدة كافة وتوزع بالساتل ، وتكون على مستوى الصحف اللندنية؟

أعتقد أن الإجابة على الأقل مؤقتا بالنفي ؛ فقد توفر في الصحف المهاجرة في

لندن شروط غير متوفرة هنا :

أولا : الدعم الحكومي أو المؤسسي أو الفردي ، حيث لا توجد جريدة تستطيع أن تعتمد على دخل الإعلانات التجارية فقط ؛

ثانيا : مركزية الموقع الأوروبي وقربه من المنطقة العربية ، وسهولة توزيع الصحف في العواصم الأوروبية والعربية ، عن طريق الطائرات والقطارات قبل دخول التوزيع الألكتروني حيز التنفيذ :

ثالثا : وجود عدد من الصحافيين المحترفين في أوروبا ، والذين حفروا أسماءهم في عالم الصحافة .

رابعا : تتوزع الجالية العربية في الولايات المتحدة على ولايات خمسين تصل المسافات فيما بينها إلى آلاف الأميال . خامسا : غياب المستثمرين الذين يؤمنون بالدور المركزي للصحافة ، والذين لديهم استعداد حقيقي لضخ الأموال اللازمة لإصدار جريدة يومية محترمة ومهنية تنافس صحف لندن ، وتجد فيها الجالية العربية ، ما يوازي أو يضاهي صحف لندن الثلاث ، والتي توزع في الكثير من تجمعات الجالية في المدن الرئيسية الكبرى .

الأهرام Al-Ahram

تأسست صحيفة الأهرام في القاهرة عام ١٨٧٥م . هي أكثر الصحف اليومية انتشارا بمصر وثاني أقدم الجرائد ظهورا بعد جريدة الوقائع المصرية (تأسست الوقائع المصرية عام ١٨٢٨) . الصحيفة معظم أسهمها مملوكة للحكومة المصرية .

مع التنوع الكبير في اللغة العربية ، تعتبر جريدة الأهرام ذات تأثير كبير على أسلوب الكتابة باللغة العربية . في عام ١٩٥٠ اعتبرها معهد الشرق الأوسط بمثابة الصحيفة الأوسع انتشاراً بين القراء العرب ، مثلما صحيفة New York Times بالنسبة للأمريكان ، وصحيفة London Times للإنجليز .

بالإضافة إلى الطبعة الرئيسية التي تصدر في مصر ، الناشرون يطبعون طبعتين عربيتين ، إحداهما تستهدف القراء العرب في المنطقة العربية ، والأخرى تستهدف القارئين باللغة العربية حول العالم ، بالإضافة لطبعتين باللغة الإنجليزية وبالفرنسية .

تاريخ الصحيفة الأول : تأسست الأهرام في ١٨٧٥ من قبل اثنين من الأشقاء اللبنانيين ، بشارة تقلا وسليم تقلا ، اللذين كانا يعيشان في ذلك الوقت في

الإسكندرية . وبدأت كصحيفة أسبوعية كل يوم سبت ، ولكن بعد شهرين من تأسيس الصحيفة تحولت إلى صحيفة يومية ، وقد تم توزيع هذه الصحف في مصر وبلاد الشام . في نوفمبر ١٨٩٩ ، تم نقل مقر الأهرام إلى القاهرة . وكان عالما الدين محمد عبده وجمال الدين الأفغاني ، في وقت مبكر ، من الكتاب في الصحيفة .

إصدارات صحيفة الأهرام : الأهرام اليومي هو الآن جزء من مؤسسة الأهرام للنشر والإعلان (أو دار الأهرام للنشر) وهو الدار الأكبر في مصر . الأهرام يوجد مقره الرئيسي في بولاق ، القاهرة . ويتم التحكم في مضمون محتوياته من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية .

تصدر الأهرام يومياً في مصر والسعودية ودول الخليج . الإصدارة الدولية باللغة العربية تسمى الأهرام الدولي ، وتنشر يوميا في لندن منذ عام ١٩٨٤ . يطبع الأهرام الدولي في لندن وباريس ويوزع في أوروبا وأمريكا وكندا وأيضا مصر .

الإصدارة الإنجليزية تسمى Al-Ahram Weekly . الإصدارة الفرنسية تسمى Al-Ahram Hebdo .

أشهر كتاب جريدة الأهرام نجيب محفوظ ، سلامة موسى ، طه حسين ، زكي نجيب محمود ، يوسف إدريس ، إحسان عبد القدوس ، محمد حسنين هيكل ، إدوارد وديع سعيد ، حميد دباشي ، صباح حمامو ، أنيس منصور وغيرهم الكثيرون .

قناة الجزيرة Aljazera TV

الجزيرة هي شبكة تلفزيون مقرها في الدوحة ، قطر . في البداية بدأت بوصفها قناة فضائية للأنباء العربية والشؤون الجارية ، ومنذ ذلك الحين مع الاسم نفسه ، توسعت الشبكة بعدد من المنافذ ، منها الشابكة (الإنترنت) ، وقنوات تلفزيونية متخصصة في لغات متعددة ، في عدة مناطق من العالم .

بدأت قناة الجزيرة الأصلية في عام ١٩٩٤ بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ، منحة من أمير قطر ، حمد بن خليفة آل ثاني . بدأ بث القناة في أواخر عام ١٩٩٤ . تزامن إنشاء الجزيرة تقريبًا مع إغلاق القسم العربي لتلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية (المنشأ بالاشتراك مع السعودية) في نيسان/أبريل ١٩٩٤ ، بعد سنتين من قيامه ، بسبب الرقابة التي طالبت بها المملكة العربية السعودية ، فانضم للجزيرة العديد من العاملين في المحطة البريطانية .

هدفت الجزيرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٠١ من خلال الاعلانات ، ولكنها فشلت بسبب إحجام المعلنين السعوديين عن التعاقد معها . فوافق الأمير على الاستمرار في تقديم الدعم سنويًا (٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ، ومن المصادر الرئيسية الأخرى للدخل تاتي الإعلانات ، رسوم الاشتراك الكابل ، صفقات البث مع شركات أخرى ، وبيع اللقطات) . وفي عام ٢٠٠٠ ، مثلت الإعلانات ٤٠٪ من عائدات المحطة .

رئيس مجلس إدارة شبكة الجزيرة هو الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني ، ابن عم بعيد لأمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني .

أعادت قناة الجزيرة في الآونة الأخيرة هيكلة عملياتها ، وشكلت شبكة تحتوي على جميع قنواتها المختلفة . تم تعيين وضاح خنفر ، المدير العام للقناة العربية ، المدير العام لشبكة الجزيرة . وهو يعمل أيضا المدير التنفيذي للقناة العربية . وهو مدعوم من قبل أحمد الشيخ رئيس التحرير ، وأيمن جاب الله .

رئيس تحرير الأخبار في قناة الجزيرة العربية هو أحمد الشيخ . ولديها أكثر من مائة محرر .

قناة الجزيرة الإنجليزية في عام ٢٠٠٣ ، تعاقدت الجزيرة مع أول صحفيين باللغة الإنجليزية ، من بينهم أفشين راتانشي ، من برنامج اليوم لهيئة الإذاعة البريطانية .

في مارس ٢٠٠٣، بدأت تصدر موقع ويب باللغة الإنجليزية

في ٤ تموز/يوليو ٢٠٠٥ أعلنت قناة الجزيرة رسميًا عن خطط جديدة لإطلاق قناة فضائية باللغة الإنجليزية باسم الجزيرة الدولية . بدأت القناة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تحت اسم الجزيرة الإنجليزية ، ومراكز بثها في الدوحة (بجوار مقر الجزيرة الأصلي ومركز بثها) ، لندن ، وكوالالامبور والعاصمة واشنطن . القناة إخبارية تبث لمدة ٢٤ ساعة و٧ أيام في الأسبوع ، مع ١٢ ساعة من البث من الدوحة ، وأربع ساعات في كل من لندن وكوالالمبور وواشنطن العاصمة . عرض البث من خلال شبكة أميركية غير ربحية تبث أيضًا برامج باللغة الروسية مجانًا للمشاهدين الأمريكيين .

في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ، أطلقت قناة الجزيرة صيغة مختصرة من المواقع العربية والإنجليزية لمستخدمي الهاتف المحمول .

اعتباراً من عام ٢٠٠٧ ، بدأت قناة الجزيرة بمنافسة البي بي سي من حيث عدد

المشاهدين في جميع أنحاء العالم، وهو ما يقدر بنحو ٤٠ إلى ٥٠ مليون مشاهد. ويقدر أن قناة الجزيرة الإنجليزية تصل إلى نحو ١٠٠ مليون أسرة.

في يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أطلقت الجزيرة بعض المقاطع من بثها عن غزة تحت رخصة التشارك الإبداعي. على عكس معايير العمل «جميع الحقوق محفوظة»، يدعو الترخيص أطرافاً ثالثة، بمن فيهم المنافسون، إلى إعادة استخدام وعمل ريمكس للقطات، ما دامت لحساب قناة الجزيرة. وأشرطة الفيديو مضافة على blip.tv، الذي يتيح سهولة تحميل والاندماج مع برنامج ميرو.

الخطط المستقبلية: تشمل الخطط المستقبلية إطلاق الجزيرة في عدد من اللغات الأخرى - وتشمل الجزيرة الأردية، وقناة اللغة الأردية موجهة أساسًا إلى باكستان.

كما تشير التقارير إلى أن قناة الجزيرة تخطط لعمل صحيفة دولية.

تشغل قناة الجزيرة عدداً من القنوات المتخصصة، بالإضافة إلى قناتها الإخبارية الرئيسية. اعتبارا من عام ٢٠٠٧، تشمل شبكة قنوات الجزيرة التلفزيونية ما يلي:

قناة الجزيرة.

قناة الجزيرة للأطفال.

قناة الجزيرة الرياضية- تضم مجموعة من القنوات منها ١٠ قنوات رياضية مشفرة، وقناة تبث بتقنية HD، بالإضافة إلى قناتين مفتوحتين.

قناة الجزيرة مباشر.

قناة الجزيرة الإنجليزية.

قناة الجزيرة الوثائقية.

مركز الجزيرة للتدريب والتطوير الإعلامي.

مركز الجزيرة للدراسات.

جريدة الحياة Al-Hayat Newspaper

في صباح الاثنين، ٢٨ يناير ١٩٤٦، صدر العدد الأول من جريدة «الحياة» اليومية، في بيروت، وكان اسم الجريدة، بالرسم الذي ما زالت تحتفظ به إلى اليوم. ويذّيل الافتتاحية، توقيع «صاحب» الصحيفة «ورئيس تحريرها المسؤول»، كامل مروّة، والذي باشر عمله الصحافي، في صيف ١٩٣٢ في جريدة «النداء».

صدرت «الحياة» في أعدادها الأولى تحت اسم «الحياة الرياضية»، الذي

استمرت تصدر به حتى عام ١٩٤٦ ، عندما منحت الحكومة اللبنانية كامل مروّة ، امتيازاً جديداً باسم «الحياة» . أوضح كامل مروّة في افتتاحية العدد الأول ، من جريدة «الحياة» .

تولى كامل مروّة رئاسة التحرير في جريدة «الحياة» ، منذ مرحلة التأسيس . واستمر كذلك حتى تاريخ اغتياله في مكتبه ، في مبنى الجريدة الكائن في منطقة الخندق الغميق ، في وسط بيروت مساء الاثنين ١٦ مايو ١٩٦٦م .

خلال مسيرتها الصحافية الممتدة ، منذ العام ١٩٤٦ ، أدخلت «الحياة» إلى الصحافة العربية ، عدداً من التقنيات على المستويين الفني والإداري . بدأت «الحياة» الطباعة بأربع صفحات . وتوسعت بعدها حتى صارت عشراً ، في العام الذي اغتيل فيه مؤسسها ، وأول رئيس تحرير فيها ، كامل مروّة . وفي عام ١٩٤٨ ، أصبحت «الحياة» الصحيفة اللبنانية الأولى ، بفضل تغطيتها الميدانية الواسعة لحرب تقسيم فلسطين ، وتوُجت في عام ١٩٥٢ الجريدة الأنجح إعلانياً في لبنان وعلى المستوى التقني والطباعي ، أدخلت «الحياة» إلى الصحافة العربية في عام ١٩٥٥ ، العمود الثامن إلى ترتيب صفحات الجرائد ، عندما صدرت في ذلك العام بإخراج جديد . وكانت الصحف العربية تصدر قبل ذلك ، بسبعة أعمدة عريضة ، في تقليد يعود إلى مطلع هذا القرن ، وتبنت «الحياة» تقنيات متقدمة نسبة إلى ذلك الزمن ، سهّلت إنتاج الصور الفوتوغرافية ، وسرّعت عملية الطباعة ، الأمر الذي نقل الصحافة العربية من الحرفية ، إلى التصنيع . افتتحت «الحياة» عام ١٩٦٤ أول طابعة «أوفست» في العالم العربي ، مما مكّنها من الصدور بالألوان للمرة الأولى . وساهمت من خلال إعادة صدورها في لندن عام ١٩٨٨ ، بإدخال تقنية النشر المكتبي إلى الصحافة العربية . ولئن شاع اليوم استخدام تكنولوجيا النشر المكتبي ، والاعتماد على الكمبيوتر ، في إنتاج معظم الصحف العربية ، فإن مؤسسة «الحياة» كانت السبّاقة في هذا المجال ، وهي وحدها تحملت عناء التجربة وتكاليف التطوير . وفي العام ١٩٩٥ ، بدأت «الحياة» في إصدار محتوياتها على أقراص مدمجة ، مفتتحة بذلك دخول تقنية النشر على الوسائط لإلكترونية ، إلى عالم الصحافة العربية .

وعلى مستوى التطور ، الذي طرأ على عدد الصفحات والطبعات ، بدأت «الحياة» في أكتوبر ١٩٩٨ صدورها بعدد ١٢ صفحة ، ارتفعت إلى ١٤ صفحة في أقل من عام ، في أبريل ١٩٨٩ ، ثم ارتفعت مجدداً إلى ١٦ صفحة في يونيه من العام نفسه .

وفي يونيه ١٩٩١ ، صدرت «الحياة» في ٢٠ صفحة ، وارتفع العدد إلى ٢٤ في نوفمبر ١٩٩٤ ، واليوم تصدر «الحياة» في ٢٨ صفحة منذ أبريل الماضي . ومنذ انتقال رخصة إصدار الصحيفة إلى الناشر صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن سلطان حتى اليوم ، بلغ عدد مكاتبها اثني عشر مكتباً ، توزعت على عواصم القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والعالم العربي ، وإلى جانب المكتب الرئيسي في لندن ، فتحت المكاتب الأخرى في واشنطن ونيويورك وباريس ، وموسكو والرياض وجدة ، والمنامة ، والقاهرة وبيروت ودمشق والرباط .

وعلى مستوى الطبعات ، بدأت «الحياة» بطبعة واحدة في لندن ، تلتها طبعة صيفية في مرسيليا ، ثم طبعة في ألمانيا ، ثم طبعة في القاهرة وطبعة الخليج ، ثم طبعة بيروت وطبعة نيويورك وطبعة المغرب في ١ سبتمبر ١٩٩٧ .

الصحافة الدينية

كانت الصحافة الدينية أول تعبير عن ظهور الصحافة المتخصصة في العالم العربي ، ويذكر (فيليب دي طرازي) في كتابه عن تاريخ الصحافة العربية أن أول جريدة عربية مصورة دينية كان اسمها أخبار عن انتشار الإنجيل في أماكن مختلفة عام ١٨٦٣م ، وكان يحرر فيها رجال الكنيسة والمبشرون الأمريكيون في بيروت . وكان القسيسون هم أول من بادروا بإنشاء الصحف الدينية المتخصصة مثل القس باسيل أيوب السرياني في حلب ، والأب لويس معلوف اليسوعي في بيروت ، ولويس صابونجي السرياني الذي أنشأ مجلة (النحلة) ، ويرجع ذلك إلى أن المسيحيين هم أول من أنشأوا المطابع في سوريا ولبنان عام ١٧٣٢ ، حيث أنشأ الأرثوذكس في هذا العام مطبعة عربية ، وأنشأ أحد المطارنة مطبعة عربية في حلب .

كانت الصحف الدينية في بداية إنشائها تحمل أسماء تبشيرية مثل ، (التبشير) ، «الإنجيل» «النشرة الأسبوعية» ، «الصليب المهماز» ، «كوكب الصبح المنير»(١) .

الصحف الدينية المسيحية أسبق من الصحف الإسلامية:

تنشط الصحافة الدينية في أي مجتمع من المجتمعات وفقا للتوجهات الروحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ففي الدول الأوربية ظهرت الصحافة الدينية ونشطت مع سيطرة الكنيسة في القرن الخامس عشر ، وكانت الطباعة اختراعا حديثا

شجعت على ظهور الصحف ، وكانت الصحف الدينية لها نصيب كبير في الاستفادة من الطباعة كي تنشر وتقوي رسالة الكنيسة وسلطتها ، لكن دورها كان دورا سياسيا أقرب منه إلى الدين ، بحكم السلطة السياسية التي كانت تتمتع بها الكنيسة مع وظيفتها الدينية . كذلك نشطت الصحافة الدينية المسيحية في مناطق الاحتلال الجديدة ، خاصة في أفريقيا بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ الذي قسم القارة الإفريقية بين الدول الأوروبية ، وعندما بدأ الاحتلال في تولي سلطاته في هذه الدول ، حمل معه إلى هذه المناطق من بين ما حمل ، الصحافة ، وفي العصر الراهن فإن الصحف الدينية المسيحية في أوروبا وأمريكا تقتصر على الجمعيات المسيحية أو اليهودية ، ويتم توزيعها عن طريق البريد إلى المشتركين أو ترسل تطوعا إلى الأفراد ، بهدف المحافظة على القيم الدينية . غير أنه يلاحظ أن الصحافة الدينية المسيحية كانت أسبق من ظهور الصحافة الدينية الإسلامية لعدة أسباب أولها : أن الصحافة ارتبطت باختراع الطباعة . وقد سعت الدول الأوروبية المسيحية ، التي ظهرت فيها الطباعة الحديثة قبل غيرها من الدول الإسلامية ، إلى إصدار صحف ومجلات دينية تقف وراءها الكنيسة والجمعيات الدينية المتعددة ، خاصة في الفترة التي كان للكنيسة الغربية دور مهم في توجيه الحياة الاجتماعية والسياسية . والسبب الثاني هو الدعوة للتبشير ، تلك الدعوة التي حملت لواءها جماعات دينية من أوروبا وأمريكا وانتشرت في الدول الإفريقية وبعض الدول العربية ، وذلك مع بدء الاحتلال الأوروبي للعالم الثالث ، فلم يكن الاحتلال الأوروبي مجرد احتلال له أهداف سياسية واقتصادية ، وإنما كانت له أهداف ثقافية ودينية بهدف نشر الثقافة المسيحية .

وتشير المراجع التاريخية إلى أن الصحافة الدينية في الدول العربية كانت عبارة عن دوريات ومجلات مسيحية يصدرها المبشرون الأمريكيون والأوروبيون ، وخاصة في سوريا ولبنان ، ولا زالت هذه الدوريات تصدر حتى الآن مثل مجلة (المسيرة) التي تصدر عن خارج لبنان ، وتهتم بالأبحاث والدراسات التي يكتبها قسس ومتخصصون في الدين المسيحي . وقد سبقت هذه المجلات والدوريات المسيحية الصحف والمجلات الإسلامية ، كذلك يلاحظ أن الصحف في أفريقيا كانت صحفا دينية في بداية ظهورها ، يشرف عليها أوروبيون وجمعيات دينية غربية اهتمت بتعاليم الإنجيل ونشر المبادئ الأساسية في الديانة المسيحية ، وكانت هذه المجلات نوعا من أنواع التبشير الذي اهتم به الأوربيون في نشر ثقافتهم في أفريقيا (١) .

الصحافة الإسلامية

إن بداية عمر الصحافة الإسلامية يرجع إلى السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي ، حيث نشأت مجلة (العروة الوثقى) التي أسسها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده عام ١٨٨٤م وقد عدت من أوائل المجلات الإسلامية ، ثم تبعها عدد من الصحف والمجلات الإسلامية في المشرق والمغرب ، كانت على رأسها مجلة (المنار) التي أسسها العلامة رشيد رضا في عام ١٨٩٨- م . ثم جاءت بعدها مجلة (المنتقد) التي أنشأها العلامة عبد الحميد بن باديس في عام (١٩٢٦م) ، وبعد إغلاقها أسس جريدة (الشهاب) ، ثم أغلقت في سنة (١٩٣٩م) بسبب الحرب العالمية الثانية . وقد أصدر الأزهر مجلة (المؤتمر الإسلامي) عام (١٩٢٤م) لكنها توقفت بعد صدور خمسة أعداد منها فقط لتحُلَّ محلها ، صحيفة (نور الإسلام) عام (١٩٣٠م) ، والتي ترأس تحريرها العلامة محمد الخضر حسين ، وكان أغلب كُتّابها من علماء الأزهر في ذلك الوقت ، وفي عام (١٩٣٥م) تغير اسمها إلى مجلة الأزهر . وقد عرفت مصر الصحافة النسائية «الإسلامية» مبكرا ، وكانت أهم مجلة نسائية صدرت هي مجلة «النهضة النسائية» لصاحبتها السيدة «لبيبة أحمد» في (١٦ من يوليو ١٩٢١م) ، وكانت مجلة أدبية تهذيبية اجتماعية ، وكان لهذه المجلة بصماتها الواضحة في قضايا المرأة ، كما أفسحت المجال لعدد من الأقلام النسائية من ذوات الرؤية الإسلامية ، مثل الدكتورة «عائشة عبد الرحمن» ، ثم صدرت بعد ذلك مجلة «هاجر» ، وكانت ملحقا تابعا لمجلة المختار الإسلامي . وفي مصر أيضاً صدرت مجلة (الفتح) عام (١٩٢٦م) وقد تولى رئاسة تحريرها الشيخ عبد الباقي سرور ، ثم العلامة محب الدين الخطيب ، لتتوقف سنة (١٩٤٨م) .

وفي عام (١٩٣٣م) أصدر الإخوان المسلمون في مصر جريدة (الإخوان المسلمون) ، واختير العلامة محب الدين الخطيب رئيساً لتحريرها .

أما في منطقة الخليج فتعد مجلة (الكويت) التي أسسها الشيخ عبد العزيز الراشد عام (١٩٢٨م) من أوائل المجلات الإسلامية صدوراً في المنطقة ، غير أنها لم تستمر طويلاً ، حيث توقفت سنة (١٩٣٠م) بعد سنتين فقط من الصدور . لقد ظلت الحركة الصحفية نشطة مع انتشار الصحوة الإسلامية واتساع قاعدتها الجماهيرية في العالم العربي حتى يومنا هذا ، حيث ينتظم في (رابطة الصحافة الإسلامية) أكثر من خمس وعشرين مؤسسة صحفية من أقطار عربية مختلفة .

* المصدر : مبارك القحطاني كتاب أوراق متناثرة في تاريخ الصحافة الإسلامية .

مراحل الصحافة الدينية

١. المجلات الدينية التي يصدرها أفراد

تعد مجلة المنار التي أنشأها الشيخ محمد رضا سنة ١٨٩٨ في شكل صحيفة ، ثم تحولت إلى مجلة من أبرز المجلات الدينيـة التي صدرت للرد على مفتريات وشبهات أعداء الإسلام ، وكانت هذه المجلة من أقوى المجلات التي دوى صيتها في معظم أنحاء العالم الإسلامي وبرز أثرها واضحا في الدعوة إلى السلفية التي حملت فيما بعد لواء الحرية ومكافحة الاستعمار الفرنسي والبريطاني والهولندي في أفريقيا وآسيا ، ومن ذلك أيضا مجلة الفتح التي أصدرها محب الدين الخطيب سنة ١٩٢٦ ، واستمرت عام ١٩٤٧ وقد صدرت خلال هذه الفترة الشهرية ثم أسبوعية ثم شهرية . وقد تصدت المجلة للشبهات والسموم التي كانت تثيرها جريدة السياسة ، لسان حال حزب الأحرار الدستوريين ، مثل دفاعها عن الصهيونية وعن دعوة كمال أتاتورك العلمانية وغيرها .

٢. المجلات الدينية التي تصدرها جمعيات أهلية:

ينتشر على صعيد الوطن العربي عدد كبير من الجمعيات الإسلامية التي يمتد نشاطها ليشمل تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والثقافية ، التي تعمل من خلالها على تحقيق أهدافها الدينية ، المتمثلة في الدعوة إلى الله ، وعرض وجهات النظر الدينية في مختلف المناسبات ، وتعميق الاتجاهات الدينية في مختلف الوسائل ، وتستعين هذه الجمعيات لتحقيق أهدافها الدينية وعرض وجهة نظرها بعدة وسائل ، أهمها المجلات التي تصدرها ، ومن أبرز الجمعيات التي أصدرت مجلات تدعو إلى رسالتها جمعية الهداية الإسلامية التي تأسست عام ١٨٤٨ هـ ، عدة مجلات دينية خلال عامين ؛ وكان أول هذه المجلات ، (الهداية ، وصدى الإسلام ، وتنوير الأفكار ، ونشرة الهداية) ، وهدفت جميعا إلى بث تعاليم الإسلام ومحاربة البدع والفساد .

٣. المجلات الدينية تصدرها هيئات حكومية:

وهي المجلات التي تصدرها هيئات رسمية مثل : وزارات الحج والأوقاف وإدارات ومجالس البحوث والإفتاء والشئون الإسلامية في الدول العربية ، بهدف نشر الدعوة

الإسلامية ، وغرس العقيدة الصحيحة ، وتبصير القارئ بأمور دينه ، والرد على ما يثيره أعداء الإسلام من شبهات ومفتريات ، ومن أبرز هذه المجلات ، (مجلة الوعي الإسلامي) ، التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت ، وهي ذات مضمون جيد ، إذا ما قورنت بنظيراتها من المجلات الدينية الأخرى ، الأمر الذي ساعدها على تجاوز حدود الكويت ، والتوزيع في عدد من الدول العربية على نطاق ضيق . (١)

واقع المجلات الدينية المتخصصة

إن المجلات الدينية المتخصصة التي تصدر في الوطن العربي ليست في مستوى العصر الذي نعيشه ، ولا بمستوى الصحف والمجلات الأخرى المنافسة لها من حيث العدد ودورية الصدور والفنون الصحفية والأسلوب والإخراج وغيرها ، ويتضح ذلك مما يلي :

١ . إن عدد المجلات الدينية قليل إذا ما قورن بأنواع المجلات الأخرى ؛ فالساحة الفكرية في بعض الدول العربية شبه خالية من هذا النوع من المجلات ، في حين نجده في الغرب عامة وفي أمريكيا خاصة أكثر مما يدخل تحت حصر .

٢ . إن معظم المجلات على قلتها تصدر شهريا ، والبقية الباقية منها فصلية أو سنوية ، وهذا يعني عدم وجود مجلة أسبوعية بينها أسوة بالمجلات المنافسة الأخرى .

٣ . تصدر كثير من هذه المجلات بجهود فردية أو عن جماعات إسلامية ذات إمكانيات محدودة ، وليس لدى القائمين عليها خبرة بالعمل الصحفي ؛ لذا فإنهم أقرب إلى الهواة منهم إلى المحترفين ، وهو ما ينعكس على المجلة الدينية شكلاً ومضموناً . أما المجلات التي تصدرها هيئات حكومية فلا تلقى من الاهتمام والرعاية ما تلقاه المجلات المنافسة التي تصدر عن هيئات حكومية أخرى ، مما يثير علامات استفهام كثيرة حول الدافع وراء إصدار هذه المجلات .

٤ . إن ما تقدمه المجلات الدينية لا يستجيب لحاجات الملايين من المسلمين ؛ فهو لا يقرأ ولا يشجع على القراءة .

٥ . استخدامها لأسلوب الوعظ والتلقين المباشر ، فهي ما زالت تكتب موضوعاتها بأسلوب العروة الوثقى والمنار والفتح ، وهذا يعني أنها متخلفة عن الركب الإعلامي بما يزيد على النصف قرن مما أفقدها الكثير من قدراتها وإمكاناتها وطاقاتها المؤثرة حتى أضحى وضعها شبيها بمن يواجه الصواريخ والدبابات

الحديثة بأسلحة بمخلفات الحرب العالمية الأولى .

٦ . إن معظم هذه المجلات خال من الفنون الصحفية عدا فن المقال ، فليس فيها أخبار أو أحاديث صحفية أو تحقيقات تعالج الواقع ؛ فهي صحافة رأي تقوم على الوعظ المباشر .

٧ . إن إخراجها رتيب وممل يصل أحيانا في بعضها إلى درجة البدائية ، حيث توزع الموضوعات على صفحاتها في شكل طولي ، دون استخدام أسلوب الأعمدة وترقيم صفحات أعدادها ترقيما مسلسلا ، ولا تستخدم الصور والرسوم إضافة إلى عدم اهتمامها بالعناوين .

٨ . قلة توزيعها وعدم إقبال القراء عليها لأسلوبها التقليدي وإخراجها الرتيب والممل .

٩ . نقص الخبرة الفنية والتأهيل العلمي في حقل الإعلام للعاملين في المجلات الدينية فهم بحاجة إلى معرفة الفنون الصحفية والإخراجية المختلفة .

١٠ . عدم وجود تنسيق بينها حتى على مستوى البلد الواحد ؛ إذ تعمل كل واحدة بشكل منفصل عن الأخرى دون تنسيق أو تخطيط . (١)

مزايا الصحافة الدينية المتخصصة

تتميز الصحافة الدينية بما تتميز به مختلف الوسائل المطبوعة من خصائص إعلامية وهي :

١ . تعد المطبوعات الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي يستطيع القارئ أن يعرض نفسه عليها في الوقت الذي يناسبه ، مما يضفي عليها صفة الخصوصية .

٢ . قدرته على الاحتفاظ بالمعلومات فترة طويلة ، ومن ثم تتيح للقارئ فرصة التعرض لها أكثر من مرة لمزيد من الفهم والتعمق .

٣ . قدرته على معالجة موضوعات العقلية معالجة كاملة وبتفاصيل دقيقة ، وعرض وجهات نظر متعددة وتفسيرات مختلفة ، وبأي حجم يتناسب وقدرات القارئ ، ويتيح له فهمها واستيعابها .

٤ . الوسائل المطبوعة هي الأقدر على التخصص في فرع معين من فروع المعرفة ، كما هو الحال في المجلات الدينية ، وبالتالي فهو أنسب الوسائل للوصول إلى جماهير معينة ، وهو ما يمكن توفيره بالوسائل الأخرى .

٥ . تتطلب من القارئ جهداً أكبر من أي وسيلة إعلامية أخرى ؛ فهي تتطلب

انهماكا وانتباها أعظم بعكس الوسائل الأخرى ، مما يجعل القارئ يشارك مشاركة فعالة في استقبال المعلومات المتاحة .

٦ . تتميز بألفاظها وعباراتها المغرية وأسلوبها الفني الذي يرضي العديد من الأذواق والاتجاهات المتباينة ، وقدرتها على قيادة القارئ برفق لتحقيق الهدف المرجو منها ، وذلك لأن القارئ يريد مادة يحس بها تشجعه على القراءة .

٧ . تعد من أقل وسائل الإعلام تكلفة بالنسبة للجمهور بالمقارنة بغيرها من وسائل الإعلام ، مما يتيح للأفراد والجمعيات إصدار صحف أو مجلات تعبر عن رأيها وفق القوانين السائدة في المجتمع .

٨ . تضفي على كاتبها مكانة مرموقة لدى الأفراد ، الأمر الذي ينعكس على إمكان تأثرهم بهؤلاء الكتاب .

إلا أن المجلات الدينية ينقصها توافر الجمهور القارئ ونسبته منخفضة في البلاد العربية ، ولا سيما في القرى ، ويرجع ذلك لارتفاع نسبة الأمية بين الناس ، كما أنها تتطلب توافر حد أدنى من الثقافة ، وذلك لأن ذوي المستوى الثقافي الهابط سيشق عليهم متابعتها واستيعاب مضمونها ، إضافة إلى عدم توافر القدرة المالية على شرائها في العديد من الدول .

أهداف الصحافة الدينية المتخصصة:

إن للصحافة رسالة سامية تسعى لإيصالها إلى القراء ، من خلال ما تقدمه من أخبار وموضوعات ، بغية تحقيق أهدافها التي يمكن أن نوجزها في الآتي :

١ . تبصير الناس بأصول وأحكام الدين الإسلامي بأسلوب سهل مبسط يسهل على الرجل العادي فهمه .

٢ . محاربة البدع والخرافات والفرق الضالة التي تحاول النيل من الإسلام .

٣ . التصدي لأعداء الإسلام فيما يثيرونه من طعون وافتراءات وشبهات حول الإسلام .

٤ . تدعيم القيم الدينية في المجتمعات الإسلامية ، فلا تنشر ألفاظا أو تعبيرات مبتذلة .

٥ . الرد على التساؤلات والاستفسارات التي لا يجد القراء حلولاً لها وذلك من خلال إجابة العلماء عليها .

٦ . تفسير الظواهر الطبيعية والعلمية تفسيرا دينيا صحيحا يكشف عن حقيقة هذا الدين وصلاحيته لكل زمان ومكان .

٧ . تلبية مشاعر القراء وإيجاد وجدان عام بالإحساس والانتماء إلى ثقافة واحدة ، وذلك بما تقدمه من موضوعات مختلفة ، وخاصة ما يتصل منها بالتاريخ الإسلامي .

٨ . غرس العقيدة الصحيحة في أذهان القراء بأسلوب عصري جذاب .

الفرق بين الصحافة الإسلامية والصحافة الدينية

إن الأصل في صحافة الدول الإسلامية أن يكون مضمونها وإخراجها ، من ألفه إلى يائه ، في إطار إسلامي ، ولكن الخطير في الأمر أن تبتعد معظم الصحف التي تصدر في بلاد إسلامية وتخضع لدستور إسلامي عن الخط الإسلامي أسلوب ومنهجا ، ويقتصر الأمر على تخصيص أبواب أو صفحات للإعلام الديني ، وهذا فهم خاطئ لحقيقة الإسلام ؛ وذلك لأن قصر مهمة ترسيخ مبادئ العقيدة والإيمان في قلوب الناس على هذا الجزء من خريطة العمل الصحفي يتنافى مع طبيعة المنهج الإسلامي الشمولي ، الذي جاء جامعا شاملا لسائر مجالات الحياة مصداقا لقوله تعالى ﴿ونزلنا عليك الكتب تبيانا لكل شيء وهدا ورحمة وبشرى للمسلمين﴾ ، وكما أن الاقتصار على هذا الجانب يناقض بديهة مقررة في مجال التأثير الإعلامي إذ تؤكد أن الرسالة الإعلامية ، مهما تنوعت أشكالها وأساليبها ، تحمل في طياتها توجه فكريا معينا أو نزعة سياسية معينة ؛ أو ميولا اجتماعية محددة تحاول إيصالها إلى القارئ أو المستمع أو المشاهد أن ترسيخ مبادئ العقيدة والإيمان في نفوس الجماهير ، كما يتم بأسلوب مباشر عبر الصحافة الدينية ، يمكن أيضا أن يتم بأسلوب غير مباشر من خلال الصحف العامة ، بل ربما يتحقق بذلك بشكل أفضل وأشد تأثيرا ، وهذا يعني أن الإعلام الديني هو جانب أو جزء من الإعلام الإسلامي الذي يغطي الجانب الديني من الإسلام الذي يتسم بشمول سائر جوانب الحياة .

وهذا الوضع يتطلب أن تعمل صفحات الصحف الإسلامية بصورة متكاملة ، وفق لمبدأ الوحدة والتنوع ؛ أي وحدة الأهداف والغايات ، والتنوع في الوسائل والأساليب ؛ وهو ما يقتضي أن تعمل سائر الصفحات الاقتصادية السياسية والثقافية والمرأة والطفل وغيرها لتؤدي وظيفة واحدة هي الإعلام بالإسلام في الداخل والخارج ، وعرض أفكاره وترسيخ قيمه والدفاع عنه في كل ما ينشر فيها ، وأن يكون

محورها التأثير الإيجابي نحو الإسلام .

كما أن وجود صحافة دينية متخصصة وموجهة إلى جمهور محدد لا يعني الإقرار بفكرة فصل الدين عن مختلف جوانب الحياة الأخرى ، وإنما هي من قبيل التخصص ، وهذا يتفق مع دعوة القرآن الكريم إلى أخذ العلوم والمعارف من المتخصصين ، وذلك بأن يتفرغ بعض أفراد الجماعة الإسلامية لطلب العلم ونشره على الآخرين ، قال تعالى ﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ .

وظائف الصحافة الدينية:

١ . تثبيت القيم والمبادئ والمحافظة عليها .
٢ . التعريف بالدين الإسلامي .
٣ . التعليم والتثقيف .
٤ . تنظيم حياة البشر على أسس سليمة .
٥ . محاربة البدع والخرافات .
٦ . الرد على استفسارات القراء الدينية .
٧ . الوعظ والإرشاد .
٨ . تفسير الظواهر الطبيعية والعلمية .
٩ . التعريف بالحياة الآخرة والسعادة فيها .(١)

الفرق بين الصفحات الدينية في الصحف اليومية والصحف الدينية المتخصصة:

١ . معالجة الصفحات الدينية الصحيحة أما الصحف المتخصصة فمعالجتها أعمق .
٢ . الصحف الدينية المتخصصة أكثر التزاما بالمنهج الإسلامي من الصفحات الدينية .
٣ . الصفحات الدينية لا تتجاوز صفحة أو صفحتين ، أما الصحف الدينية فجميع صفحاتها دينية .
٤ . الصفحات الدينية متنوعة الموضوعات بعكس الصحف الدينية التي تركز على الموضوعات الدينية فقط .
٥ . الصفحات الدينية ليس لها هدف بعكس الصحف الدينية المتخصصة .

أنواع الصحافة الدينية

وتتنوع الصحافة الدينية إلى صحف دينية أكثر تخصصا ؛ فهناك مجلات دينية متخصصة للأطفال مثلا (المسلم الصغير) التي تهدف إلى تربية الأطفال تربية دينية ، وتصدر في الدول الأوروبية مجلات دينية متعددة موجهة للأطفال ، تصدرها جمعيات كاثوليكية وروابط دينية مختلفة . كما تصدر صحف ومجلات دينية موجهة للمرأة ، وكانت أول صحيفة دينية عربية متخصصة في هذا الغرض هي مجلة (المرأة في الإسلام) التي صدرت عام ١٩٠١ . وقد طالبت هذه المجلة بضرورة تعليم المرأة وتربيتها تربية دينية ، كما طالبت باستخدام الحجاب الشرعي . ومن هذه المجلات مجلة (السيدات المسلمات) التي أصدرتها زينب الغزالي عام ١٩٥١ .

وهناك نوع آخر من الصحافة الدينية يهتم فقط بالجنب الديني ، مثل التفسير ورواية الأحاديث النبوية الشريفة ، وتعليم القراء آداب وتعاليم الدين الحنيف ، وهناك نوع آخر يمزج قضاء مجتمع بالدين من أنشطة اجتماعية وفنية وثقافية ، ويوجه النقد لما يراه مخالفا للآداب والتعاليم الدينية ، ومنها ما هو سياسي لا يفصل بين الدين والسياسة ، ويطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وتوجيه النقد للعادات والتقاليد والتيارات الثقافية والفكرية التي لا يراها متفقة مع الإسلام .

الصحافة النسائية في العالم العربي

تاريخ الصحافة النسائية

نشأت الصحافة النسائية في العالم العربي بعد فترة من نشأة الصحافة ، وكانت بداية نشأتها تعبيرا عن آمال المرأة ومساعيها للمطالبة بحقوقها التي هضمتها بعض التقاليد الاجتماعية ، التي كانت بعيدة عن الشريعة الإسلامية .

وقد حملت الصحافة النسائية في نشأتها الأولى هموم المرأة ومعاناتها ، فكانت ذات هدف ورسالة ترى ضرورة تحقيقها ؛ لإنقاذ المرأة من الواقع المتردي في تلك الفترة ، والذي خلقته التقاليد الجامدة والاستعمار الغربي ؛ ومن ثم كانت الصحافة النسائية في تلك الفترة تحمل مشروعا للنهوض بالمرأة الشرقية وترقيتها ، وإن كانت هناك رؤى مختلفة حول هذا المشروع ، سواء العودة إلى تعاليم الإسلام باعتبارها القادرة على النهوض بالمرأة وحقوقها مرة أخرى ، أو المشروع التغريبي الذي رأى ضرورة محاكاة المرأة الشرقية للمرأة الغربية .

وأيا ما كانت صفة المشروع ؛ فإن الصحافة كانت تعبر عن هموم ومشاغل الرائدات الأول في النهضة النسائية ؛ للنهوض بالمرأة والدفاع عن قضيتها .

ويلاحظ في شأن الصحافة النسائية أن غالبية رائداتها الأُول كن من المسيحيات الشاميات خاصة اللبنانيات ، وأن هؤلاء اخترن في الغالب القاهرة لتكون نقطة البداية لانطلاقتهن ؛ نظرا لأنها كانت الساحة الرئيسية التي تتصارع عليها مشاريع النهضة في المشرق العربي .

ولكن بعد فترة من صدور الصحافة النسائية ، وخاصة بعد استقلال الدول العربية ، حدث نوع من التغير في اهتمامات الصحافة النسائية ؛ حيث لم تعد تركز في الغالب على قضية المرأة ، ولكنها انصرفت في مجملها إلى تناول اهتمامات المرأة بصفة أساسية ، من حيث الموضة والمكياج والطفل وغير ذلك ، وربما يرجع ذلك إلى أن كثيرا من الحقوق التي كانت تنادي بها الرائدات الأُول في الصحافة النسائية قد تحققت مثل : تعليم المرأة ، وحقها في التصويت والخروج للعمل ، وهو ما جعل تلك الصحافة تنصرف إلى اهتمامات المرأة .

ولوحظ كذلك أنه مع التطور في الحركة النسائية ، تميل الصحافة النسائية إلى أن تشبه الصحافة التي يديرها الرجل .

الصحافة النسائية في مصر

كانت مصر هي أول بلد عربي تولد فيه الصحافة النسائية ، وكانت مجلة «الفتاة» التي أصدرتها اللبنانية «هند نوفل» بالإسكندرية هي أول مجلة نسائية تصدر في العالم العربي في (٢٠ من نوفمبر ١٨٩٢م) ، وكانت شهرية علمية تاريخية أدبية فكاهية ، وعدد صفحاتها حوالي ٤٠ صفحة .

وقد حصلت هذه المجلة على صيت واسع في العالم العربي ؛ ولذا لقبت «هند» بـ«أم الصحفيات» ، وكانت مجلة «الفتاة» تتحاشى الأمور السياسية ، ولا تنزع إلى المشاحنات الدينية ، وكان مبدؤها الذي أعلنته هو «الدفاع عن حق المرأة المسلوب ، والالتفات إلى الواجب المطلوب» ، وقد نشرت «الفتاة» فصولا عن أوضاع المرأة في السابق ، وفي القرون الوسطى ، وقارنت بين ما بلغته المرأة في أثناء ظهور المجلة من ثقافة وعلم ، وبين حالها في السابق . ومن الطريف أن المجلة بعد عددها السادس توقفت ؛ لأن «هند» تم خطبتها ، ثم عاودت الصدور مرة أخرى ، لكنها توقفت نهائيا

في بداية عام (١٨٩٤م) لانشغالها بالزواج والأولاد .

بيد أن المسيرة التي بدأتها «هند» لم تتوقف ، حيث إنها كانت فاتحة لطريق طويل سارت فيه عدد من الرائدات ، فبعد عامين من توقف «الفتاة» ظهرت «الفردوس» لصاحبتها «لويزا حبالين» في (١٥ من يونيو ١٨٩٦م) في القاهرة ، وكانت مجلة شهرية عائلية لا تخلو من الموضوعات العلمية .

وأمام هذا الانفتاح أمام الصحافة النسائية ، قام اللبناني «سليم سيركس» بإصدار مجلة نصف شهرية بعنوان «مرآة الحسناء» عام (١٨٩٦م) ، وحتى يحقق لها قبولا في الأوساط المختلفة استعار لنفسه اسما نسائيا هو «مريم مزهر» ، لكن المجلة توقفت بعد عام هي الأخرى .

وفي هذه الفترة ظهرت مجلة نسائية مهمة حققت هي وصاحبتها شهرة كبيرة في الأوساط العربية ، وهي مجلة «أنيس الجليس» ، في (٣١ من يناير ١٨٩٨م) بالإسكندرية التي أصدرتها الشامية «ألكسندرا فيرنيوه» ، وقد استمرت هذه المجلة عشر سنوات ، ونالت من الصيت والذيوع ما لم تنله غيرها من المجلات النسائية في وقتها ، واستطاعت هذه المجلة أن تدخل إلى قصور الأميرات والسلاطين والأعيان في الشرق ، وتقديرا لصاحبتها قام شاه إيران «مظفر الدين شاه» بمنحها لقب «كوكب الشرق» ، وأنشأ لأجلها وساما خاصا بالنساء ، كما منحها السلطان العثماني «عبد الحميد الثاني» وسام «الشفقة» من الدرجة الأولى مرصعا بالأحجار الكريمة .

كذلك أصدرت اليهودية اللبنانية « إستير أزهري» مجلة «العائلة» في (مايو ١٨٩٩م) ، وكانت مجلة نصف شهرية أدبية ، وقد تحولت إلى جريدة في (مارس ١٩٠٤م) ، وتبع ذلك ظهور عدد من المجلات الأخرى مثل : «مجلة الهوانم» الأسبوعية التي أصدرها عدد من الرجال في (١٥ من إبريل ١٩٠٠م) ، ومجلة «الزهرة» في (٨ من مايو ١٩٠٢م) في الإسكندرية ، أصدرتها «مريم سعد» .

وفي (إبريل ١٩٠٣م) أصدرت اللبنانية «روزا أنطوان» مجلة «السيدات والبنات» ، التي توقفت بعد عام من صدورها ، ثم عاودت الصدور مرة عام (١٩٢٠م) تحت اسم «السيدات والرجال» ، أما مجلة «فتاة الشرق « التي صدرت في (١٥ من أكتوبر ١٩٠٦م) على يد اللبنانية «لبيبة هاشم» فكانت أشهر مجلات الشرق النسائية ، وقد توقفت هذه المجلة عام (١٩٣٩م) .

أما أول مجلة نسائية أصدرتها سيدة مصرية فكانت مجلة «الريحانة» التي

أصدرتها «جميلة حافظ» في (٢٧ من فبراير ١٩٠٧م) ، وكانت مجلة أدبية شهرية ، ثم تحولت إلى جريدة في (٢٠ من مارس ١٩٠٨م) ، لكنها توقفت بعد فترة لأسباب مالية ، وكانت ترى في الإسلام طريقا لتحسين أوضاع المرأة ، ثم تتابعت المصريات في إصدار الصحف والمجلات ، فقامت «فاطمة نعمت راشد» بإصدارمجلة «ترقية المرأة» في (٣ من مارس ١٩٠٨م) ، وقد دعت صاحبتها إلى قيام أول جمعية نسائية وهي «جمعية ترقية المرأة» ، وفي (٥ من يوليو ١٩٠٨م) قامت ملكة سعد بإصدار مجلة «الجنس اللطيف» الشهرية التي توقفت عام (١٩٢٥م) .

وفي القاهرة صدرت أول مجلة متخصصة في تعليم المرأة الأعمال اليدوية في (ديسمبر ١٩٠٨م) باسم مجلة «الأعمال اليدوية للسيدات» ، ومن المجلات التخصصية أيضا مجلة «أمهات المستقبل» التي أصدرتها «تفيدة علام» عام (١٩٣٠م) ، وكانت لسان حال جمعية الشابات المصريات ، وكانت شهرية أخلاقية ، وقد توقفت بعد عامين من صدورها ، وكذلك مجلة «الطالبة» التي أصدرتها «منيرفا صادق» عام (١٩٣٨م) ، واهتمت بشئون الفتاة وتعليمها ، وتطرقت إلى الأزياء والرياضة والتدبير المنزلي ، ومجلة «شيك» التي أصدرتها فاطمة راشد في القاهرة في (مارس ١٩٤١م) ، وكانت تهدف إلى تعليم المرأة فن التجميل ، وتوقفت بعد أربع سنوات من ظهورها .

ومن المجلات التي صدرت في مصر أيضا : صحيفة «العفاف» في ٣ من نوفمبر ١٩١٠ ، أصدرها «سليمان أحمد مهران» ، وكانت تصدر مرتين أسبوعيا ، وكان صاحبها يعارض بقوة تعليم المرأة وخروجها للعمل ، ويطالب بإعطاء المرأة حقوقها الشرعية ، واستمرت في الصدور حتى عام (١٩٢٣م) ، كذلك ساهمت «هدى شعراوي» في إصدار مجلتين هما : «المرأة المصرية» في (يناير ١٩٢٠م) ، واشترك معها «بلسم عبد الملك» ، وقد سجلت هذه المجلة جميع خطوات الحركة النسائية المصرية في ذلك الوقت ، كما احتضنت عددا من الأقلام النسائية الشابة . والمجلة الثانية هي «المصرية ، التي أصدرتها سنة (١٩٣٧م) ، وكانت نصف شهرية مصورة ، وعرضت للآراء المؤيدة لتحرير المرأة ، وقد توقفت عن الصدور في (١٩٤٠م) ، كما لعبت نبوية موسى دورا في الصحافة النسائية فقد أصدرت مجلة «ترقية الفتاة» في (٥ من يونيو ١٩٢٣م) للبحث في شئون المرأة ، ولتكون معبرا عن جمعية «ترقية الفتاة» ، وظلت تصدر بانتظام حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم قامت نبوية بعد ذلك بإصدار مجلة «الفتاة» عام (١٩٣٧) ، وكانت مجلة سياسية أسبوعية ، وكانت تلك المجلة أول

دورية نسائية تهتم بفن الكاريكاتير ، وتوقفت عن الصدور عام (١٩٤٣م) .

ومن المجلات التي صدرت في مصر أيضا صحيفة «الجهاد» اليومية النسائية التي صدرت في (٢١ من ديسمبر ١٩٢٤م) ، والتي أصدرتها «زينب عبد الحميد» في الإسكندرية ، وتعد أول جريدة نسائية لكنها توقفت سريعا ، ومجلة «حواء الجديدة» التي صدرت في (١٤ من يناير ١٩٥٥م) عن دار الهلال ، والتي تطورت بعد ذلك وعرفت باسم مجلة «حواء» ، والتي لا تزال تصدر حتى وقتنا الحاضر ، ومجلة «هي» التي صدرت عن أخبار اليوم في (٤ من أكتوبر ١٩٦٤م) ، والتي توقفت بعد فترة ، ثم أصدرت الأهرام مجلة «نصف الدنيا» التي صدرت في (١٨ من فبراير ١٩٩٠م) ، وتعد من الصحافة النسائية الراقية في مصر والعالم العربي ، ومن أهم المجلات النسائية التي ما زالت تصدر حتى الآن ، وتصل أعداد توزيعها إلى عشرات الآلاف من النسخ أسبوعيا ، ومن المجلات البحثية التي صدرت في القاهرة مجلة «المرأة والحضارة» ، التي أصدرتها الدكتورة أماني أبو الفضل ، وتعد من المجلات الرصينة في مناقشة قضايا المرأة على المستوى الفكري .

الصحافة النسائية في لبنان

أما الصحافة النسائية اللبنانية فيحسب للبنانيين أنهم هم الرعيل الأول في هذا الاتجاه ، فتعد مجلة «الحسناء» التي أصدرها «جرجي نقولا باز» عام ١٩٠٩م ، المجلة النسائية الأولى في لبنان ، وكانت تصدر شهرية ، وتعنى بالأخلاق والاجتماع وما يخص المرأة ، وتوقفت بعد ثلاث سنوات ، ثم قامت «عفيفة كرم» بإصدار مجلتين نسائيتين هما : «المرأة السورية» عام ١٩١١ ، ومجلة «العالم النسائي الجديد» في (١٩١٢م) في نيويورك ، فكانت بذلك أول صحيفة نسائية تصدر في أمريكا ، واستمرت في الصدور حتى الحرب العالمية الأولى .

كذلك صدرت مجلة «فتاة لبنان» الشهرية لصاحبتها «سلمى أبو راشد» عام (١٩١٤م) ، لكنها توقفت بعد ثمانية أشهر بسبب الحرب ، كما صدرت مجلة «منيرفا» لصاحبتها «ماري يني» ، ونظرا للظروف الاقتصادية إبان الحرب العالمية الأولى تمت كتابتها بخط اليد ، ثم توقفت بعد ذلك ، كما صدرت مجلة «الفجر» التي أصدرتها الأميرة «نجلاء أبو اللمع» سنة (١٩١٩م) ، واستمرت في الصدور خمس سنوات ، وكانت تحتجب المجلة عن الصدور في فصل الصيف ، ومجلة «الخدر»

سنة (١٩١٩) أصدرتها سيدة مسلمة تدعى «عفيفة صعب»، واستمرت عشر سنوات، وكانت تصر على احتياج الحجاب للعلم، ومجلة «المرأة الجديدة» سنة (١٩٢١م)، واستمرت ست سنوات لصاحبتها «جوليا طعمة»، ومجلة «صوت المرأة» التي صدرت عام (١٩٤٥م)، وتوقفت عام ١٩٦٥، ومجلة «المرأة والفن»، ومجلة «دنيا المرأة»، ومجلة «هي»، ومجلة «الحسناء» التي صدرت عام (١٩٦١م)، ومجلة «مود» وهي مجلة خاصة بالأزياء، وكانت تصدر بثلاث لغات. وقد أثرت الحرب الأهلية اللبنانية على الصحافة النسائية، لكن بعد الحرب شهدت نهضة كبيرة، فصدر عدد كبير من المجلات منها: «اللبنانية»، و«مشوار»، و«فيروز» التي ما زالت تصدر حتى الآن، ومجلة «عفاف» التي صدرت عام (١٩٨٥م)، وهي مجلة نسائية اجتماعية ذات صبغة إسلامية، وصاحبة امتيازها «آمنة عبد الله»، ومجلة «زينة» التي صدرت عام (١٩٨٦م)، ومجلة «جمالك»، و«نور» وهي مجلة صدرت بالتعاون مع مجلة فرنسية بالاسم نفسه، ومجلة «وفاء» عام ١٩٩١م.

الصحافة النسائية في سوريا

عرفت سوريا الصحافة النسائية بعد ما يقرب من خمسة وأربعين عاما من صدور أول صحيفة في البلاد، لكن هذا التأخر، لا يعني أن المرأة السورية كانت بعيدة عن المجال الصحفي، فقد كانت «مريانا المراش» هي أول سيدة عربية تنشئ مقالا صحفيا في جريدة، وكان ذلك عام (١٨٧٠م) في مجلة «الجنان»، وكذلك السيدة «وردة اليازجي» و«ماري عجمي». وكانت أول صحيفة نسائية عرفتها دمشق هي «العروس» التي صدرت عام (١٩١٠م) لصاحبتها «ماري عبده»، وقد توقفت عن الصدور مع الحرب العالمية الأولى، ثم عادت إلى الصدور مرة أخرى بعد انتهاء الحرب، وكان يغلب عليها الطابع الأدبي، ثم توقفت نهائيا عام (١٩٢٥م)، ومضت عشر سنوات بعد صدور «العروس» حتى صدرت مجلة أخرى هي «الفيحاء» عام (١٩٢٠م)، لكنها لم تستمر طويلا، وصدرت مجلة «دوحة المياس» في حمص عام (١٩٢٨م). ثم صدرت مجلة أخرى هي «الربيع» في (١٩٣٥م)، لكنها توقفت بعد فترة قصيرة، وقد توقفت المجلات النسائية في سوريا بعد فترات قصيرة من صدورها، ولا يوجد إلا مجلة واحدة تصدر الآن هي مجلة «المرأة العربية» التي صدرت في (أغسطس ١٩٦٢م) عن الاتحاد العام النسائي السوري.

الصحافة النسائية في العراق

عرفت العراق الصحافة النسائية مبكرا ؛ إذ كانت رابع دولة عربية تصدر فيها صحف نسائية ، وكانت مجلة «ليلى» لصاحبتها «بولينا حسون» أول صحيفة نسائية تصدر في العراق ، وصدرت عام (١٩٢٣م) ، وكانت مجلة شاملة ، وينشر فيها كبار مثقفي العراق ، وقد توقفت بعد عامين من صدورها حيث صدر منها عشرون عددا ، وبعد مضي أحد عشر عاما صدرت مجلة «المرأة الحديثة» عام (١٩٣٦م) ، وكانت مجلة أسبوعية تصدرها «حمدية الأعرجي» ، وطالبت بضرورة تحرير المرأة ، ولم تستمر هذه المجلة طويلا إذ توقفت بعد عددها الثامن ، ثم صدرت مجلة «فتاة العراق» الأسبوعية في (٢٩ من أغسطس ١٩٣٦م) ، وتوقفت بعد عشر سنوات من صدورها ، ثم صدرت مجلة «فتاة العرب» عام (١٩٣٧م) ، وكانت أدبية اجتماعية ليست ببعيدة عن النواحي السياسية ، لكنها توقفت بعد سبعة أشهر ، كذلك صدرت مجلة «فتاة الرافدين» عن القنصلية البريطانية في العراق عام (١٩٣٤م) ، وصدر عدد آخر من المجلات منها : مجلة «بنت الرشيد» ، و«الأم والطفل» ، و«الاتحاد النسوي العراقي» ، و«زين» ، و«المرأة» ، و«رسالة المرأة» ، لكن الصحافة النسائية العراقية عانت من تأثير الموقف السياسي تجاه الصحافة ، لدرجة أنه لم يكن موجودا قبل سقوط نظام صدام حسين في العراق غير مجلة واحدة تصدر عن الاتحاد العام لنساء العراق ، وهي مجلة «المرأة» .

الصحافة النسائية في السودان

تعد السودان الدولة العربية السادسة التي عرفت الصحافة النسائية ، وكانت مجلة «بنت الوادي» أول مجلة نسائية تصدر في السودان عام (١٩٤٦م) ، وأصدرتها «تكوي سركسيان» وهي سودانية من أصل أرمني ، ولعبت هذه المجلة دورا في تنشيط الأقلام النسائية للكتابة في الصحف ، ولكن المجلة توقفت بعد ذلك بعامين لصعوبات مالية ، ثم صدرت بعد ذلك مجلة «صوت المرأة» ، وتعد أول مجلة تُحرر بأقلام نسائية ، وصدرت عام (١٩٥٥م) ، وصاحبتها «فاطمة أحمد إبراهيم» ، وكان لهذه المجلة إسهام في الحياة السياسية ؛ ولذا تم تعطيلها أكثر من مرة حتى توقفت نهائيا عام (١٩٦٩م) ، وفي عام١٩٥٦م ، صدرت مجلتان نسائيتان هما : «القافلة» ومجلة «المنار» ، ولم تستمر أي منهما إلا عاما واحدا ، كما صدرت مجلة «حواء

الجديدة» عام (١٩٦٩م) ، والتي توقفت بعد عام هي الأخرى ، وظهر عدد آخر من المجلات لم يعمر طويلا مثل : «المرأة الجديدة» ، و«نساء السودان» ، و«الأحفاد» ، وفي عام (١٩٩٠م) ، صدرت مجلة «عزة» .

الصحافة النسائية في الأردن وفلسطين

عُرفت الصحافة الأردنية النسائية في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث صدرت مجلة «فتاة الغد» ،عام (١٩٥٠م) ، واستمرت خمس سنوات ، ثم صدرت مجلة «الأسرة» في (مايو ١٩٦١م) ، والتي توقفت بعد ست سنوات ، ثم صدرت عدة مجلات منها : مجلة «أسماء» الشهرية عام (١٩٦٧م) ، وكانت تصدر عن الاتحاد الثقافي في فرنسا ، ومجلة «فرح» التي صدرت عام (١٩٨٨م) ، والتي أعلنت في عددها الأول أن مهمتها صناعة الفرح وترويجه لكل أسرة .

أما الصحافة النسائية الفلسطينية فشاركت المرأة الفلسطينية في الصحافة منذ نشأتها ، لكن نظرا لخصوصية الأوضاع السياسية التي مرت بها فلسطين فقد ولدت تلك الصحافة مع معاناة الشعب ونضاله من أجل التحرير ، ومن هذه الصحف : «صوت المرأة الفلسطينية» ، وأصدرها «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام (١٩٦٧م) ، وكانت أشبه بالنشرة ، لكنها توقفت في العام نفسه بعد النكسة ، كما صدرت مجلة «الفلسطينية الثائرة» في (فبراير ١٩٧٠م) ، وكانت تصدر عن اتحاد المرأة الفلسطينية بالأردن ، ومجلة «الفلسطينية» التي صدرت عام (١٩٨٨م) .

الصحافة النسائية في بلاد المغرب العربي

المغرب : عرفت المغرب الصحافة النسائية في (أكتوبر ١٩٧٠م) عندما صدرت مجلة «عائشة» ، وهي مجلة فصلية يصدرها «الاتحاد النسائي المغربي» ، وترأسها الأميرة «للا فاطمة» شقيقة الملك الراحل الحسن الثاني ، ومجلة «المرأة» التي صدرت عام (١٩٨١م) ، ومجلة (٨ مارس) وهي مجلة شهرية تقدمية ، وقد أخذت المجلة اسمها عن اليوم العالمي للمرأة ، ومجلة «نساء المغرب» صدرت عام (١٩٨٦) ، ومجلة «فرح» عام (١٩٨٩م) ، وتصدر باللغة الفرنسية ، وتصدر كل شهرين .

تونس : تعد تونس من الدول العربية التي لا توجد بها صحافة نسائية واسعة الانتشار ؛ إذ عاشت فترة طويلة لا يوجد فيها إلا مجلة واحدة هي «المرأة» ، الصادرة

عن الاتحاد القومي النسائي التونسي ، وما زالت تصدر ، أما أول مجلة ظهرت في تونس فكانت مجلة «ليلى» عام ١٩٣٦ ، ثم صدرت مجلة «الإلهام» عام (١٩٥٥م) ، ومجلة «فائزة» عام (١٩٥٩م) التي أصدرتها «درة أبو زيد» ، وتوقفت عن الصدور عام ١٩٦٨ ، وكذلك صدرت مجلة «صوت المرأة» عام (١٩٦٠م) ، ومجلة «نساء» عام (١٩٨٥م) ، أنشأها الطاهر حداد تمثل الحركة النسائية الجديدة في تونس ، وكانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية ، لكنها توقفت .

الجزائر : كانت مجلة «الجزائرية» هي أول مجلة نسائية تصدر في البلاد ، وظلت هذه المجلة تحتكر ساحة الصحافة النسائية حتى عام (١٩٩٠م) عندما أباح القانون حرية إصدار الصحف ، حيث صدرت مجلة «نون» عام (١٩٩٠) ، ومجلة «أنوثة» الشهرية في (مارس ١٩٩١م) ، لكنها لم تستمر طويلا ، وجريدة «السمرة» الأسبوعية عام (١٩٩٢م) ، وهي ذات اتجاه ديني ، وجريدة «نصف الدنيا» .

ليبيا : عرفت ليبيا الصحافة النسائية في الستينيات عندما صدرت مجلة «المرأة» الشهرية عام (١٩٦٤م) ، ورأست تحريرها «خديجة الجاهمي» ، ثم صدرت مجلة «البيت» عام (١٩٧٤م) ، وكانت نصف شهرية ، ومجلة «الانطلاقة» عام (١٩٨٢) عن الاتحاد العام للجمعيات النسائية ، ومجلة «رسالة الجمعية» التي أصدرتها جمعية النهضة النسائية عام (١٩٦٤م) ، وكانت سنوية .

موريتانيا : تعد الصحافة النسائية في موريتانيا حديثة النشأة ، حيث إن البلاد لم تعرف الصحافة بوجه عام إلا بعد الاستقلال في عام (١٩٦٠م) ، وقد صدرت مجلة «الشروق» ، ومجلة أخرى هي «مريم» على اسم زوجة الرئيس الموريتاني السابق «مختار ولد دادة» ، وكانت تصدر باللغة الفرنسية .

الصحافة النسائية الخليجية

الكويت : شهدت منطقة الخليج العربي طفرة صحفية تزامنت مع الطفرة البترولية التي شهدتها المنطقة ، وتأتي الكويت كأول دولة خليجية عرفت الصحافة النسائية ، فقد صدرت أول مجلة نسائية «أسرتي» عام (١٣٨٤هـ =١٩٦٥م) ، وقد لعبت «غنيمة فهد المرزوق» دورا كبيرا في استمرارها بعد غزو العراق للكويت ، وتعد من أقدم المجلات النسائية التي ما زالت تصدر ، كذلك صدرت مجلة «سمرة» في (يوليو ١٩٩٣م) والتي أعلنت أنها مجلة تخاطب الرجل والمرأة معا في عموم العالم

العربي ، وتميزت بجودة الإخراج الصحفي ، ومجلة «المرأة الكويتية» ، وهي مجلة فصلية صدرت في (أكتوبر ١٩٩٣) .

الإمارات : شهدت الصحافة النسائية في الإمارات نهضة كبيرة رغم حداثة نشأة الصحافة بالبلاد ، وتعد المجلات النسائية الصادرة من الإمارات من أشهر المجلات في العالم العربي ، ومنها : مجلة «زهرة الخليج» التي صدرت في (٣ من جمادى الأولى ١٣٩٩هـ =٣١ من مارس ١٩٧٩م) ، وهي مجلة أسبوعية ، ويطبع منها أكثر من مائة ألف نسخة أسبوعيا ، ومجلة «درة الإمارات» صدرت في (أكتوبر ١٩٨٩م) عن جمعية نهضة المرأة الظبيانية ، ومجلة «كل الأسرة» وصدرت في ٢٠ من أكتوبر ١٩٩٣م .

عُمان : توجد مجلات نسائية في سلطنة عمان رغم حداثة نشأة الصحافة فيها ، ومنها : مجلة «الأسرة» التي صدرت في (أغسطس ١٩٧٤م) ، ومجلة «العُمانية» التي صدرت عام (١٩٨٢م) .

السعودية : يساهم السعوديون في إصدار عدد من المجلات النسائية داخل المملكة وخارجها ، منها : مجلة «الضياء» التي صدرت عام (١٣٩٧هـ=١٩٧٧م) ومجلة «الأمل» وتصدر سنويا عن معهد التربية الفكرية للبنات بالرياض ، وصدرت في (١٣٩٩هـ =١٩٧٩م) ، ومجلة «الشرقية» وتصدر خارج المملكة ، وصدر العدد الأول منها في (يناير ١٩٧٤م) ، ومجلة «عالم حواء» وصدر عددها الأول في (مايو ١٩٩١م) ومجلة «سيدتي» وصدر عددها الأول في (١١ من مارس ١٩٨١م) ، ومجلة «هي» صدر عددها الأول في (أغسطس ١٩٩٢م) ، ومجلة «الجميلة» وصدرت في (أكتوبر ١٩٩٤م) ، والمجلات الثلاث الأخيرة تصدر عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق والنشر ، ومقرها لندن .

قطر : تصدر في قطر مجلة نسائية تكاد تكون المجلة الوحيدة وهي مجلة «الجوهرة» ، وصدرت في (يناير ١٩٧٧م) .

البحرين : رغم أن تعليم المرأة في البحرين قد بدأ مبكرا عندما أنشئت أول مدرسة للبنات عام (١٩٢٨م) فإن الصحافة النسائية المتخصصة لم تظهر فيها ، وإن كانت عرفت الصفحات المتعلقة بالمرأة والأسرة في الجرائد والمجلات التي تصدر في البلاد .

اليمن : تصدر بها بعض المجلات النسائية منها : مجلة «نساء اليمن» ، وكانت

تصدر في جنوب اليمن قبل الوحدة ، وصدرت عام (١٩٨٢م) بعد أحد عشر عاما من نشأة الصحافة في اليمن ، وكانت تصدر عن الاتحاد العام لنساء اليمن ، وإذا كانت الصحف اليمنية قد خصصت ركنا للمرأة على صفحاتها كتبت فيه بعض الصحفيات ، إلا أن الصحافة النسائية في اليمن جاءت متأخرة بعض الشيء ، ومن الصحف التي صدرت مجلة «أروى»عام ١٩٩٠ .

وهكذا وبعد مضي أكثر من قرن على ميلاد أول مجلة «مرأة» عربية ، انتشرت مجلات المرأة والأسرة في معظم أقطار الوطن العربي ، وإن كانت هناك بعض الدول التي لم تصدر فيها مثل هذه المجلات حتى الآن وهي البحرين ، جيبوتي ، الصومال ، جمهورية جزر القمر .

الفصل الثاني

الإعلام المرئي والمسموع

تاريخ التلفزيون في العالم

في عام ١٩٣٥ عرف الألمان للمرة الأولى خدمة الإرسال التلفزيوني ، واستطاعت فرنسا أن تدشن أول إرسال تلفزيوني منتظم من برج إيفل عام ١٩٣٩ . ومنحت حكومة فيشي التابعة للألمان حق امتلاك وتطوير وسائل الإعلام المرئي للقطاع الفرنسي الخاص ، وهو ما أبطلته الدولة الفرنسية بعد انتهاء الحرب . وانطلق البث التلفزيوني المنتظم للمرة الأولى في موسكو في عام ١٩٣٩ ، حيث وظف السوفيات ريادتهم في مجال الفضاء في الإرسال عبر الأقمار الاصطناعية ، لتصبح محطة موسكو من بين أوائل المحطات التلفزيونية في العالم التي بثت برامجها فضائياً إلى العالم .

وفي اليابان ، يعود تاريخ البث التلفزيوني التجريبي إلى العام ١٩٣٩ ، وحتى بداية الستينات كان مصدر الجزء الأعظم من المواد المعروضة على الشاشة الصغيرة هو الولايات المتحدة ، لكن سرعان ما بدأ اليابانيون إنتاج برامج ومسلسلات محلية . ليتراجع نصيب البرامج الأميركية إلى ٥ في المئة من المعروض على الشاشة . تعتبر حقبة الخمسينات بمثابة العصر الذهبي للتلفزيون ، وسط منافسة حامية ما بين شركات التلفزة الأميركية الثلاث الكبرى NBC وCBS وABC . وشهدت بدايات هذه الحقبة أول استخدام للتلفزيون سياسياً ، حينما غطت شركة CBS حملات الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام ١٩٥٢ . وكان للتلفزيون لاحقاً دوره في ترجح كفة جون كينيدي على منافسه ريتشارد نيكسون . إلا أن بريطانيا هي أول من دشن خدمة البث التلفزيوني المنتظم في عام ١٩٣٦ ، من خلال هيئة الإذاعة البريطانية BBC التي تعد أيضاً أولى مؤسسات التلفزة التي تقدم التصوير والبث الحي من خارج الاستوديوات المغلقة . وجاءت الطفرة الحقيقية في الـ «بي بي سي» عام ١٩٥٢

عندما نظر إلى التلفزيون بجدية بعد استقطابه اهتمام الطبقات الاجتماعية المثقفة .

ولم يدخل التلفزيون إلى الصين إلا في عام ١٩٥٨ وبمساعدة تقنية من الاتحاد السوفياتي . وتسببت «الثورة الثقافية» ما بين ١٩٦٦ و١٩٦٧ التي حصدت خيرة المبدعين الصينيين ، في مجالات الفنون المختلفة في تقليص عدد محطات التلفزة الصينية إلى واحدة انحصرت برامجها في الشعارات .

وفي الهند سمح لمؤسسة الراديو الحكومية في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩ بأن تقوم بالبث التلفزيوني من نيودلهي لمدة ساعة واحدة مرتين في الأسبوع ، إلا أن التلفزيون الهندي طعم في العام ١٩٦١ برامجه بالأفلام والأغاني المحلية ما زاد عدد المشاهدين ، لتتوسع الهند في هذا الصدد بعد دخولها عصر الأقمار الاصطناعية .

نظرة في تاريخ بعض التلفزيونات العربية

يعتبر التلفزيون الجزائري أول محطة من أراض عربية وكانت أوّل بداية للتلفزيون الجزائري في نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٥٦ إبان الفترة الاستعمارية حيث أقيمت مصلحة بث محدودة الإرسال ، كانت تعمل ضمن المقاييس الفرنسية ، ويعد استحداثها اهتماماً بالجالية الفرنسية الموجودة بالجزائر آنذاك ، كما اقتصر بثها على المدن الكبرى للجزائر ، حيث أنشئت محطات إرسال ضعيفة تقدر بـ٨١٩ خط على المدى القصير موزعة على ثلاثة مراكز في قسنطينة ، الجزائر العاصمة ، ووهران .

كما يعتبر تلفزيون العراق أول تلفزيون عربي بدأ إرساله التلفزيوني الأول في صيف عام ١٩٥٧ ، وبدأت القصة قبل ذلك بعام حين حضرت إحدى الشركات الألمانية للمشاركة في معرض تجاري للأجهزة الالكترونية في بغداد ، وصادف أن بين معروضاتها مرسلة للبث التلفزيوني باللونين الأبيض والأسود مع أستوديو صغير مجهز بلوازم التصوير ، وعدد من أجهزة التلفاز التي شدت انتباه العراقيين وأصابتهم بالدهشة ، كونهم لم يروها أو يسمعوا بها من قبل . وبعد انتهاء المعرض قررت الشركة إهداء تلك المعروضات إلى حكومة العراق الملكية .

وفي لبنان وضع حجر الأساس لمبنى التلفزيون الرسمي في العام ١٩٥٧ ، لكن إنجاز المشروع تأخر ليبدأ البث في أيار (مايو) ١٩٥٩ .

وفي العام نفسه وقّعت مصر اتفاقية مع «صوت أميركا» لتزويدها بشبكة إرسال تلفزيونية وتدريب كوادرها الإعلامية ، وفي تموز (يوليو) ١٩٦٠ امتلكت مصر قناة

تلفزيونية ، واللافت أن القناة هي الرابعة على مستوى العالم العربي بعد قنوات «أرامكو» وبغداد وبيروت .

وكانت الكويت أول دولة خليجية تؤسس محطة تلفزيونية رسمية . وبدأ إرسال هذه المحطة في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ . وكان بثها يلتقط في بقية أقطار الخليج بوضوح في الأوقات التي تشتد الرطوبة صيفاً . وقامت الكويت في عام ١٩٦٩ بإنشاء محطة إرسال تلفزيوني في دبي تحت اسم «تلفزيون الكويت من دبي» . وقبل سنوات طويلة من انطلاق التلفزيون الرسمي ، عرفت الكويت بثاً تلفزيونياً خاصاً على نطاق محدود .

التلفزيون الجزائري

ظهرت التلفزة في الجزائر في ديسمبر العام ١٩٥٦ إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر ، وقد كان البث مقتصرا على المدن الكبرى للجزائر ، حيث أنشئت محطات إرسال ضعيفة تقدر بـ٨١٩ خط على المدى القصير موزعة على ثلاثة مراكز في قسنطينة ، العاصمة ، ووهران . وفي عام ١٩٦٣ أسست الإذاعة والتلفزيون الجزائري ، أما المؤسسة الوطنية للتلفزة فقد تكونت في ١٩٨٧ .

التلفزيون المصري

وقعت مصر عقدا مع هيئة الإذاعة الأمريكية RCA لتزويد البلد بشبكة للتلفزيون ، وتم الانتهاء من انشاء مركز الإذاعة والتلفزيون في ١٩٦٠ . وكان أول بث تلفزيوني مصري في ٢١ يوليو ١٩٦٠ . في ١٣ أغسطس ١٩٧٠ أنشىء المرسوم الجديد لاتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري (ERTU) ، وتم انشاء أربعة قطاعات : الإذاعة ، التلفزيون ، الهندسة والتمويل . لكل قطاع رئيس وكل رئيس يرأسه وزير الإعلام .

التلفزيون اللبناني

تعد شركة التلفزيون اللبنانية من أوائل شركات التلفزة في المنطقة العربية . وتبث بلغتين : اللغة العربية فيما عرف «بالقناة ٧» ، وباللغة الفرنسية فيما سمي بـ«القناة ٩» بمشاركة شركة أر تي أف الفرنسية . شيد مبنى شركة تلفزيون لبنان والمشرق عام ١٩٦١ في منطقة الحازمية من ضواحي بيروت . كانت تعرف بـ«القناة

١١» وتبث باللغة العربية ، وكان معظم مساهميها من الفرنسيين . وفي العام ١٩٨٢ وخلال الاجتياح الإسرائيلي بدأ بث تلفزيون لبنان العربي كأول تلفزيون غير شرعي ، لكن بثه كان محدوداً في التغطية الجغرافية ، كما أنه لم يعمر طويلاً .

وفي العام ١٩٨٥ انطلقت المؤسسة اللبنانية للإرسال – LBC التي أنشأتها القوات اللبنانية ، ثم بدأ بعدها ظهور محطات أخرى .

التلفزيون الكويتي

بدأ بثه الرسمي في ١٥ نوفمبر ١٩٦١ ، وذلك من الحي الشرقي من مدينة الكويت (الشرق حالياً) ، وكان المقر في تلك الفترة عبارة عن شبرات تتوزع عليها كل أنشطة التلفزيون ، من إخراج وبث للبرامج والأخبار والإدارة ، وكل قطاعات التلفزيون . وقد كان بث البرامج باللونين الأبيض والأسود لمدة أربع ساعات يوميا .

التلفزيون الأردني

٧ نيسان عام ١٩٦٨ أعطى الملك الحسين بن طلال إشارة البدء لانطلاق التلفزيون الأردني ؛ ليكون الأردن من الدول الرائدة في البث التلفزيوني . ومنذ ذلك الوقت أصبحت الشاشة الأردنية صورة الأردن وصوته .

التلفزيون المدفوع

يقيس بعض علماء الاجتماع مدى تحضر بعض المجتماعات وفقا لما يتمتع به أفرادها من حريات أربع ؛ هي حرية الفكر والاعتقاد ، وحرية التعبير ، وحرية العقيدة ، وحرية الاجتماع مع الآخرين ، وهناك نوع خامس من الحريات وإن لم تنص عليه تشريعات أو تشير إليه دساتير ألا وهو حرية الفرد في إنفاق دخله بالطريقة التي تروقه وتناسبه ، ومثل هذه الحرية تمثل قوة غير عادية ، وذلك لأنها تجعل المتلقي أو المستهلك متحكماً في النظام الاقتصادي ، وموجهاً لمساره ومحدداً لمجالات استثماراته .

وإذا كانت حرية الإنفاق قد ارتبطت دائماً بالإنفاق على السلع المادية الملموسة بمفهومها التقليدي ؛ فإنها تمتد حالياً إلى مجالات أخرى غير ملموسة وغير مادية ، ويمثل مجال الإعلام والمعلوماتية ومخرجاتهما أحد هذه المجالات الجديدة ، التي ارتفع فيها معدل الإنفاق في السنوات الأخيرة بدرجات سريعة ، واستحوذت على اهتمام

كثير من رجال المال والاقتصاد ، بحيث تحول الإعلام ، في كثير من أبعاده وجوانبه ، إلى صناعة وتجارة وليس مجرد خدمة في حد ذاته .

ويمثل التلفزيون المدفوع Pay TV بمسمياته المختلفة ، وبمستوياته المتعددة ، وبطرق الاشتراك فيه الكثيرة ، أحد المستحدثات الاتصالية التي بدأت في الانتشار في مجتمعات كثيرة ، وإن اختلف مستوى هذا الانتشار من مجتمع إلى آخر ، ومن شريحة جماهيرية إلى أخرى .

وإذا كانت السنوات العشر الماضية قد شهدت انتشار الأطباق اللاقطة للقنوات الفضائية المفتوحة ، عربية كانت أو أجنبية ، بمعدلات مرتفعة لفتت انتباه الباحثين والإعلاميين والرأي العام وعبرت عن رغبة الجمهور في التحول عن القنوات الأرضية المحلية ، وفي الانتقال إلى وسائل اتصالية جديدة ، فإن دخول خدمة التليفزيون المدفوع إلى المنطقة العربية ، منذ ما يقرب من تسع سنوات والتنامي في أعداد المشتركين به ، واستمرار منحنى الزيادة في الارتفاع ، قد تيشكل ظاهرة لها من الأهمية والتأثير والفاعلية ما يجعل من دراستها واستكشاف أبعادها أمراً على جانب كبير من الأهمية .

وسنتطرق هنا إلى واقع التليفزيون المدفوع ، وتحديد اتجاهاته في المنطقة العربية ، ومحاولة استشراف توجهاته المستقبلية ، من خلال نتائج الدراسات الميدانية التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة .

أولا : نشأة التليفزيون المدفوع وأشكاله الحالية :

ليس هناك اتفاق بين باحثي الإعلام ومؤرخي نشأة وسائل الاتصال على تاريخ محدد لبدء التليفزيون المدفوع ، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اختلاف تعريفهم لمفهوم التليفزيون المدفوع ذاته ، فالذي يعرفه على أنه مرادف للتليفزيون الكابلي يرجع تاريخ نشأته إلى نهاية الأربعينات ، والذي يجعل الأقمار الصناعية محدداً رئيسياً ومكوناً أساسياً من محددات ومكونات التليفزيون المدفوع ، يرجع تاريخ نشأته إلى منتصف السبعينات ، والذي يقصر خدمة التليفزيون المدفوع على تلك الأشكال المتطورة من أشكال إرسال واستقبال البرامج التليفزيونية (PPV, NVOD, VOD) يرجع تاريخ نشأته إلى منتصف التسعينيات ، وهناك من يرى أن ما يحدث الآن (في بداية الألفية الثالثة) ما هو إلا الإرهاصات الأولى للتليفزيون المدفوع ، فالتليفزيون المدفوع هو الشكل المستقبلي للتليفزيون .

غير أننا نرى أن هذه المحددات التي يرتكز إليها المؤرخون، ليست منفصلة ومتباعدة بل هي مراحل تطور لشيء واحد وحلقات في سلسلة واحدة.

ويمكن إلقاء الضوء على كل عنصر من هذه العناصر على النحو التالي:

التليفزيون الكابلي Cable Television

تعود نشأة التليفزيون الكابلي إلى نهاية الأربعينات، وتحديداً إلى عام ١٩٤٨، عندما استطاع مهندس الاتصالات جون والسن John Wilson (الذى كان يعمل تاجراً لأجهزة التليفزيون في إحدى مدن ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وكان يعاني قلة مبيعات أجهزة التليفزيون في منطقته، بسبب بعدها عن مجال الإشارات التليفزيونية القادمة من ولاية فيلادلفيا التي تبعد ٦٨ ميلاً عن بنسلفانيا)، عندما استطاع تنصيب هوائي Antenna ضخم فوق قمة جبل خارج المدينة، وأن يمدّ من هذا الهوائي توصيلات سلكية إلى الراغبين في استقبال الخدمة التليفزيونية في منطقته، وعندما طبّق والسن هذه الفكرة، زادت مبيعاته من أجهزة التليفزيون زيادة كبيرة، ثم سرعان ما انتشرت هذه الفكرة في بقية الولايات والمناطق في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أطلق الباحثون على هذه الفترة الأولى من تاريخ التليفزيون الكابلي مصطلح (Community Antenna TV (CATV)) إشارة إلى كون الهدف من النظام الكابلي في بدايته هو تقوية الإشارات التليفزيونية Signal Enhancement، وتوصيلها إلى الجمهور Delivery Service بما يؤدي إلى تحسين الاستقبال.

وخلال سنوات قليلة انتشرت فكرة CATV في معظم الولايات المتحدة، ففي عام ١٩٥٥ كان هناك ما يقرب من ٤٠٠ نظام كابلي في الولايات المتحدة، وصل إلى ٨٠٠ نظام عام ١٩٦٢، وإلى ١٣٢٥ نظام في عام ١٩٦٥، وإلى ٢٥٠٠ نظام في عام ١٩٧٠.

وإذا كان المؤرخون ينظرون إلى عقدي الخمسينات والستينات باعتبارهما «الخطوة الأولى» في مسيرة التليفزيون الكابلي، فإنهم يعتبرون عقدي السبعينات والثمانينات هما فترة النمو والازدهار الكبيرين للتليفزيون الكابلي، بحيث أطلقوا على هذه الفترة «فترة الذروة والنضوج Build up» وذلك بسبب الانتشار الواسع لهذه الخدمة من ناحية، ولظهور خدمات أخرى لم تكن متاحة من قبل من ناحية أخرى.

وبصفة عامة فقد بلغ عدد الأنظمة الكابلية في الولايات المتحدة، خلال عام ١٩٧٥، حوالي ٣٥٠٥ نظاماً، زادت إلى ٦٦٠٠ نظام في عام ١٩٨٥ وقفزت في نهاية

الثمانينات وبداية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٢٠٠ نظام كابلي .

أما عدد المشتركين في خدمات التليفزيون الكابلي فقد كان ٤,٥ مليوناً في عام ١٩٧٠ ، ووصل إلى ٥٤ مليوناً في نهاية الثمانينات .

ظهور القنوات المميزة The Premium Channels

بالإضافة إلى الوظيفة الأولى التي اعتمدتها الأنظمة الكابلية لنفسها ، وهي تقوية الإشارات التليفزيونية الخاصة بالقنوات المحلية أو القنوات التي يتم استيراد إشاراتها من أماكن بعيدة ، وتوصيلها إلى الجمهور بما يؤدي إلى تحسين الاستقبال ، حاولت بعض الأنظمة الكابلية تزويد مشتركيها بمضامين أكثر تميزاً Premium وخصوصية Special كالأفلام الجديدة والأحداث الخاصة ، ولكن كانت التكلفة الاقتصادية العالية لهذه المضامين حائلاً دون الاستمرار فيها .

وفي بداية السبعينات ظهرت تجارب رائدة كان لها حظ كبير من النجاح في هذا المجال أبرزها تجربة ((Home Box Office (HBO) ، والشوتايم ShowTime وغيرها .

ويمكن القول بصفة عامة بأنه ، خلال الفترة الحالية ، يحمل كل نظام كابلي في الولايات المتحدة قناة مميزة واحدة على الأقل ، وأكثر من ٩٠ ٪ من الأنظمة يحمل قناتين أو أكثر .

التزاوج بين الأنظمة الكابلية والأقمار الصناعية

فى عام ١٩٧٥ أقامت شركة RCA الأمريكية قمراً صناعياً للاتصال على أسس تجارية وهو Sat Com 1 ، ثم ظهرت شركة جديدة للكيبل تسمى Home Box Office واستأجرت جهاز إرسال واستقبال Transponder مقابل رسم سنوي تدفعه لشركة RCA لمزج الإرسال الكابلي بالإرسال الفضائي . وقدمت هذه الشركة في البداية الأفلام السينمائية لشركات الكيبل المزودة بهوائيات لاستقبال الإشارات من القمر الصناعي Dish Antena ، وكان أصحاب هذه الشركات يفرضون رسوماً على المشتركين لقاء استقبال الأفلام السينمائية من شركة HBO ، بالإضافة إلى رسوم الاشتراك الأصلية ، وأصبحت شركة HBO أول شركة كابلية تستخدم قنوات الأقمار الصناعية ، ونظراً لنجاحها فقد ظهرت قنوات أخرى مثل ShowTime التابعة لشركة Viacom وغيرها .

الأشكال الحالية للتلفزيون المدفوع

خلال عقد التسعينيات ، ونتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة التي حدثت في مجال الاتصالات ، شهد التليفزيون المدفوع تطوراً كبيراً ، سواء من حيث عدد أنظمة التليفزيون المدفوع أو من حيث الخدمات التي يقدمها أو من حيث عدد المشتركين ، ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تشير التقديرات إلى أن ٩١,٣ مليون منزل (من جملة عدد المنازل وقدرها ٩٥,١ مليون منزل) تشترك بشكل أو بآخر في إحدى خدمات التليفزيون المدفوع .

وبصفة عامة فإن الأشكال الحالية الأكثر شيوعاً للتليفزيون المدفوع يمكن تحديدها في :-

(١) التليفزيون بالاشتراك ((Subscription TV :(STV)

وهي خدمة تليفزيونية توجه إرسالها إلى المشتركين من الأفراد ، من خلال الترددات الهوائية Over the air Signals التي تتخذ شكل مزيج متزاحم من الإشارات ، ويكون لدى المشترك أداة خاصة لفك هذه الإشارات واختيار البرامج المطلوبة من بينها .

(٢) نظام الدفع مقابل المشاهدة ((Pay Per View : (PPV)

وهو نظام يسمح للمشاهد بطلب مشاهدة مواد معينة بدون مغادرة المنزل ، وقد تكون هذه المواد أفلاماً حديثة أو أحداثاً رياضية متميزة ذات اهتمام جماهيري أو احتفالات ومناسبات متميزة ، وتوجد طرق متعددة للدفع ، منها الدفع مقابل اليوم الواحد ، الدفع مقابل الحدث Event PPV ، الدفع مقابل الأسبوع ، الدفع مقابل عدد مرات المشاهدة .

ومن النماذج العالمية للشبكات التي تقدم هذه الخدمة ؛ شبكة Content في أستراليا ، وشبكة Viewer s Choice في أمريكا الشمالية وشبكة B-sky -B في بريطانيا وشبكة Calica في إيطاليا ، وشبكة TPS في فرنسا ، وشركة CSD في إسبانيا .

(٣) نظام الفيديو المتاح حسب الطلب ((Near Video on Demand : (NVOD)

في هذا النظام تقوم شركات التليفزيون المدفوع ببث برامجها ومضامينها الفيلمية والبرامجية على قنواتها الخاصة في أوقات متفاوتة ، بحيث تمكن المشاهدين من متابعتها في الوقت المناسب لهم ، فقد يبدأ الفيلم ، مثلاً ، على القناة رقم ١

التابعة للشركة في تمام الساعة ٨ مساءاً ، وعلى القناة رقم ٢ في الساعة الثامنة والنصف ، وعلى القناة رقم ٣ في التاسعة مساءاً وهكذا .

معنى هذا أن المشاهد لا يستطيع مشاهدة الأفلام والبرامج في الوقت الذي يريده ، ولكن في الوقت القريب منه والذي تحدده الشركة .

(٤) نظام الفيديو حسب الطلب (Video on Demand : (VOD))

في هذا النظام تقوم شركات التليفزيون المدفوع بتسجيل كل الأفلام المتاحة لديها رقمياً على موزع فيديو رقمى Digital Video Server ، ثم تنشر هذه الأفلام في قوائم شهرية ، ويمكَن هذا النظام المشاهد (المشترك) من مشاهدة الفيلم الذي يريده في الوقت المناسب له ، بالإضافة إلى ذلك فإن المشاهد بإمكانه ، وفقا لهذا النظام ، أن يشغل المادة الفيلمية وأن يقدمها أو يرجعها تماما كما لو كان يستخدم أجهزة الفيديو المنزلية VCR . وبهذا ، وعلى حد تعبير بعض الباحثين ، فقد خلق VOD ما يمكن تسميته بالفيديو التخيلي Virtual VCR ، غير أن هذا النظام غير منتشر بالشكل الواسع ، ويرجع ذلك أساسا إلى تكلفته العالية ، إذ يبلغ ثمن الديكودر الخاص به ١٧٠٠ دولار أمريكي ، إضافة إلى الفاتورة الشهرية المرتفعة التي يدفعها المشترك . على أن بعض الباحثين يشيرون إلى أن هذا النظام سوف يجد إقبالا كبيراً في المستقبل القريب ، بما يوفره من إمكانات ، وعلى حد تعبير كولين واطسن Colin Watson مدير «Rogers Cable Systems» ستكون قادراً في المستقبل على أن تجلس في بيتك وتقول لجهاز التليفزيون : أنا مسافر إلى جزر . غداً ، أرني كل ما لديك عن هذه الجزر ، ويمكن أن تختار من القائمة التي يظهرها لك التليفزيون المادة التي تناسبك .

ثانياً: بعض التجارب الدولية في مجال التليفزيون المدفوع :

أصبح من المألوف في مجال الدراسات الإعلامية أن يصبح التأريخ للوسائل الاتصالية الحديثة هو سرد لأوجه تطورها في الولايات المتحدة ، باعتبارها مركزاً ومهداً لكثير من هذه الوسائل ، ولا يمثل التليفزيون المدفوع استثناء من هذا ، وإن كان هناك كثير من النماذج البارزة في كثير من دول العالم .

ففي بريطانيا تكاد شركة sky أن تحتكر سوق التليفزيون المدفوع ، وهي تعمل على القمر Astra 2 وبنظام تشفير فيديو جارد ، أما باقة B-SKY-B الرقمية فقد بدأت

في أكتوبر ١٩٩٨ ، ويبلغ عدد القنوات التي تتيحها لمشتركيها ١٤٠ قناة تليفزيونية . وتوجد كذلك باقة On Digital التي تم إطلاقها في نوفمبر ١٩٩٨ ، وهي مشروع مشترك بين شركتي Carlton Communications &Grandna وهي تقدم لمشتركيها ٣٠ قناة وتصل إلى ٧٠٪ من البيوت في بريطانيا .

وبالإضافة إلى هذه الخدمة توجد خدمة كابلية رقمية ، حيث بدأ الكيبل الرقمي في بريطانيا منذ منصف ١٩٩٩ ، وتسيطر على هذه الخدمة ثلاث شركات / CWC NTL TeleWest

وفي فرنسا توجد ثلاث شبكات متنافسة هي :

(١) شبكة (TPS) وتقدم لمشتركيها ٤٠ قناة تليفزيونية ، وقنواتها موجودة على القمر Hot bird .

(٢) شبكة (Canal Satellite) وتديرها شركة + Canal وقنواتها موجودة على القمر Astra1 ، وتتيح لمشتركيها من ٤٠-٥٠ قناة .

(٣) شبكة AB Sat وهي شبكة صغيرة تحتوى على ١٥ قناة تقريباً ، وقنواتها موجودة على كل من Astra1 وHot bird .

وفى إسبانيا توجد شبكتان رئيسيتان تقدمان برامجهما باللغة الإسبانية ، وتوجد قنواتهما على القمر الإسباني His Past ، والشبكة الكبرى هي Via Digital ، وتحتوي على ٤٠ قناة ، والشبكة الأخرى هي Multi Canal وقنواتها تعد على أصابع اليد . كما تبث شركة + Canal باقة قنوات باللغة الإسبانية تبلغ ٤٠ قناة .

وفى ألمانيا التي قد يعتقد المرء أنها بما لديها من قنوات كثيرة مفتوحة ليس فيها مكان للتليفزيون المدفوع ، توجد شبكة Premiere التي تبث لمشتركيها ٥٠ قناة على القمر Astra1 ، كما توجد بعض الشبكات الصغيرة ، مثل شبكةORF وتتيح لمشتركيها ١٢ قناة تليفزيونية ، وشبكة RTL وهي شبكة صغيرة جداً تتوجه إلى الجمهور في سويسرا والنمسا .

وفي اليونان توجد ثلاث شبكات تعمل جميعها على الهوت بيرد ، وتحتوي كل شبكة على ١٠-٢٠ قناة تليفزيونية . وهذه الشبكات هي : /Mutichoice / NOVA OTE .

وفى إيطاليا توجد شبكتان ، كل شبكة تحتوى على ٤٠-٥٠ قناة ، تعمل على الهوت بيرد ، وهما : شبكة +D ، وشبكة Stream .

ثالثاً : واقع التليفزيون المدفوع في الوطن العربي

توجد في المنطقة العربية ثلاث شبكات تليفزيونية ، تعمل بنظام التليفزيون المدفوع ، وتبث برامجها مشفرة في الهواء Over The Air وليس عن طريق الكابلات ، وتتباين هذه الشبكات في خصائصها وسمات القنوات التابعة لها ، وفي اللغات التي تستخدمها ، وفي المناطق الجغرافية التي تغطيها ، وكذلك في أسعارها وفي نظم الاشتراك فيها ، وإن كان يجمع بينها رغبة كل شبكة في الحصول على أكبر نسبة من المشتركين . ويمكن توضيح بعض الخصائص العامة لهذه الصناعة في المنطقة العربية على النحو التالي :

(١) الشركة العربية للتوزيع الرقمي: ADD

وتعتبر أحد استثمارات الشركة الإعلامية العربية AMC ، وهي أكبر منصة توزيع plat form للقنوات التليفزيونية في المنطقة العربية .

- بدأت شبكة راديو وتليفزيون العرب إرسالها في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٣ ، واتجهت الشبكة منذ بدايتها إلى بث القنوات المتخصصة ؛ وهي أربع قنوات هي : الرياضة والأطفال والموسيقى والأفلام ، إضافة إلى القناة العامة ، وقد استمر بث هذه القنوات بشكل مفتوح حتى سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ .

- من واقع دراساتها الميدانية الموسعة للسوق العربية ، وتعرفها على احتياجات الجمهور العربي وتفضيلاته ورغباته ، اتجهت الشركة إلى الأخذ بنظام «تجزئة الأسواق» Market Fragmentation ، وذلك من خلال تكوين «باقات من القنوات» التي تخاطب فئات معينة ، وتلبي احتياجات قطاعات وشرائح محددة موجودة في المنطقة العربية ، وعلى ذلك أصبح لدى الشركة ثلاث باقات أساسية .

الباقة الأولى : باقة الأوائل : وهي باقة عربية التوجه أساساً ؛ إذ تضم عدداً كبيراً من القنوات العربية إضافة إلى بعض القنوات الأجنبية .

وداخل هذه الباقة الكبرى يوجد عدد من الباقات الفرعية المتخصصة والتي تلبي احتياجات ورغبات أكثر تحديداً ، مثل باقة الرياضة وباقة الأفلام وغيرها .

الباقة الثانية : باقة فيرست نيت : وهي باقة غربية التوجه تماماً ، وتحتوي على قنوات غربية المحتوى واللغة ، وتتوجه إلى الأجانب المقيمين في المنطقة العربية ، وبداخل هذه الباقة توجد أيضاً بعض الباقات الفرعية ، مثل باقة فيرست الأساسية ،

وباقة فيرست الرياضية ، وباقة فيرست الذهبية .

الباقة الثالثة : باقة بهلا : وهي باقة تشبع احتياجات تجمعات عرقية معينة ، متمثلة في الآسيويين المقيمين في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الخليج أساساً ، وفي داخل هذه الباقة توجد أيضاً بعض الباقات الفرعية ، مثل باقة بهلا الفضية ، وباقة بهلا الذهبية .

ووفقاً لنتائج الدراسات التي تناولت الجوانب التسعيرية والنواحي الاقتصادية ؛ فقد تم اتباع عدة سياسات تسعيرية وتسويقية منبثقة من الإطار العام لفلسفة تجزيء الأسواق والجمهور ، ومنها :

(أ) تنويع طرق الاشتراك ، وذلك من خلال اتباع نظامين للاشتراك :
- نظام القنوات الفردية التي يختارها المشترك A La carte .
- نظام الباقات .

(ب) استحداث وسائل جديدة وسريعة للاشتراك ، مثل فكرة الكارت المدفوع مسبقاً ، وذلك لتسهيل إجراءات الاشتراك لدى من يمتلكون أجهزة الديكودر أو غير المشتركين ، والذين يريدون التعرف على قنوات التليفزيون المدفوع .

(ج) تنويع أشكال الاشتراك في الشبكة ، إذ يمكن الاشتراك بشكل فردي وهو النمط السائد ؛ أو من خلال الاشتراكات الجماعية لتجمعات معينة أو لمبانٍ سكنية كبرى .

(د) تسهيل وتهيئة الظروف العامة لانتشار وتوغل التليفزيون المدفوع ، وذلك من خلال طرح الديكودر المجانى الذي يمثل عقبة أساسية في كثير من المجتمعات العربية ، وكذلك تخفيض أسعار الاشتراك إلى حد كبير .

(٢) شبكة أوربيت التليفزيونية والإذاعية Orbit:

- بدأت شبكة أوربيت بثها في نهاية ١٩٩٣ كأول شبكة تليفزيون مدفوع في المنطقة العربية تعمل بالنظام الرقمي .
- حددت أوربيت لنفسها ، منذ بداية انطلاقها جمهوراً محدداً تتوجه إليه ، وهو الجمهور الذي ينتمي إلى الفئة الاقتصادية A ، والذين لهم توجهات غربية ، ويظهر ذلك من ارتفاع ثمن جهاز الديكودر الذي طرحته كسبيل وحيد للاشتراك في قنواتها ، إضافة إلى كثرة عدد القنوات الغربية مقارنة بالقنوات العربية التي لا

تتجاوز حالياً أربع قنوات فقط .

- مع نهاية ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣ بدأت الأوربيت في تغيير سياستها التسعيرية وتوجهاتها العامة ، وتمثل ذلك في :-

أ - طرح الديكودر المجاني في بعض المجتمعات .

ب-تخفيض أسعار الاشتراك بصورة ملحوظة .

ج- اتباع نظام تجزئة السوق وذلك من خلال :

تطبيق نظام الباقات : حيث تقسم أوربت قنواتها إلى باقة ألفا ، وهي باقة تحتوي على القنوات العربية ، والباقة الميجا وهي باقة تحتوي على عشرين قناة غربية أجنبية إضافة إلى أربع قنوات العربية .

تطبيق نظام القنوات الفردية

- كما بدأت الأوربيت في تقديم بعض الخدمات النوعية ، مثل خدمة الدفع المسبق مقابل المشاهدة ppv ، من خلال نظام TV Max (اطلب وشاهد) وإن كان اتجاهها غربياً تماماً .

(٣) شبكة الشوتايم Show Time:

- هي مجموعة قنوات تعتمد بشكل أساسي على تقديم الترفيه الغربي بمجالاته المختلفة .

- تم إطلاق الشوتايم في المنطقة العربية في عام ١٩٩٦ ، كمشروع مشترك بين شركة الكويت للمشروعات الاستثمارية (Kipco) وشركة Viacom الأمريكية .

- تتوجه الشوتايم بصفة عامة إلى نوعين من الجمهور :-

- الجمهور الغربي المقيم في المنطقة العربية .

- الجمهور العربي ذو التوجهات الغربية .

- حدث تحول جزئي في سياسات الشوتايم بصفة عامة في الفترة الأخيرة ؛ إذ بدأت في تطعيم قنواتها الغربية ببعض القنوات العربية مثل قناة الشاشة المتخصصة في عرض الأفلام العربية ، وقناة أبو ظبي الرياضية ، بالإضافة إلى خدمة هوم سينما التي تقدم كثيراً من الأفلام العربية .

تواؤماً مع سياسات الشبكتين السابقتين ؛ فقد بدأت الشوتايم بتخصيص أسعار

الاشتراك فيها ، بما يشير إلى أن سوق التليفزيون المدفوع سيشهد في الأيام القليلة القادمة ما يمكن تسميته بحرب التخفيضات في الأسعار price-cut war .

- تتيح الشوتايم لمشتركيها نظاماً واحداً للاشتراك وهو نظام الباقات ، وهي تقدم أربع باقات أساسية هي : باقة أرابيا ، والباقة الرياضية وباقة الأفلام ، والباقة التوتال .
- اتبعت الشوتايم خلال الفترة الأخيرة بعض السياسات التسويقية الجديدة مثل :
- طرح الديكودر المجانى
- تطبيق نظام الكروت المدفوعة سابقا
- تخفيض أسعار الاشتراك

رابعا : مستقبل التليفزيون المدفوع في المنطقة العربية

يرتبط مستقبل التليفزيون المدفوع في المنطقة العربية بثلاث مجموعات من العوامل التي تتفاعل معا لتحديد واقعه وتشكيل مستقبله . ويمكن الإشارة إلى هذه العوامل على النحو التالى :

(١) عوامل متعلقة بالجمهور:

من خلال عدد من الدراسات التي تم إجراؤها على عينة عشوائية ممثلة للجمهور المستهدف Potential Target في بعض الدول العربية (لا سيما السعودية ومصر) بلغت ٤٠٠٠ مفردة وذلك خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ وتم إجراؤها على شكل سلسلة زمنية من الدراسات لاستكشاف أوجه التطور والنمو ، المتعلقة بثلاثة مكونات أساسية هي : المكون المعرفي - المكون الاتجاهي - المكون السلوكي ، أشارت هذه الدراسات إلى عدد من النتائج يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

أ- مستوى المعرفة بمفهوم التليفزيون المدفوع :

تشير نتائج هذه الدراسات إلى انخفاض مستوى المعرفة بخدمة التليفزيون المدفوع في المنطقة العربية (بالتطبيق على مصر والسعودية باعتبارهما أكبر سوقين للتليفزيون المدفوع في المنطقة) ، إذ تشير النتائج التفصيلية إلى أن ١٠,٧ ٪من عينة الدراسة لم يسمعوا عن أي من القنوات المدفوعة ، وإلى أن ١٨,١ ٪يعرفون فقط بعض أسماء هذه القنوات دون معرفة أسعار الديكودر الخاص بها أو طريقة الاشتراك

فيها ،معنى هذا أن حوالي ثلث العينة إلا قليلاً لديهم مستوى معرفة منخفض عن التلفزيون المدفوع .

تؤكد هذه النتيجة السابقة انخفاض نسبة من لديهم مستوى معرفة مرتفع عن القنوات المشفرة ، إذ تبلغ ١٥,٢ ٪فقط من مفردات العينة ، وبمقارنة من لديهم مستوى منخفض من المعرفة بنسبة من لديهم مستوى مرتفع ، نجد أن النسبة الأولى تكاد تكون ضعف الثانية .

ولا شك أن هذا المستوى المنخفض من المعرفة قد يكون عائقا دون انتشار التليفزيون المدفوع على نطاق واسع ، الأمر الذى يبرر قيام حملات تسويقية تعريفية موسعة بالخدمة وأبعادها .

ب-تشتت اتجاهات الجمهور نحو التليفزيون المدفوع :

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى تشتت اتجاهات الجمهور العربى نحو التليفزيون المدفوع والقنوات المشفرة ، وغلبة الاتجاه المحايد ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة السلعة أو الخدمة كمنتج ، والتي تحتاج من الفرد ، حتى يصدر حكما عليها ، أن يجربها أو يتعرف جيدا على مكوناتها ، وفي ضوء قلة المعلومات لدى نسبة كبيرة من الجمهور وقلة عدد المشتركين في القنوات المشفرة بصفة عامة لذلك فإن تشتت الاتجاهات يعتبر أمرا منطقياً .

تفسير آخر لهذه النتيجة هو ضعف استراتيجيات الترويج المستخدمة في الترويج للقنوات المشفرة ، وعدم قدرتها على تكوين اتجاهات إيجابية لدى الجمهور عن هذه القنوات ؛ إذ عادة ما تركز هذه الحملات على البعد الكمي وعدد القنوات التي تتيحها هذه الشبكات أكثر مما تركز على مضامينها أو أشكالها البرامجية .

وفي ضوء كثرة القنوات الفضائية المفتوحة وتعدد أشكالها البرامجية ، وتنوع مضامينها ؛ لذا فان الجمهور قد لا يلقي بالا لهذه الحملات الترويجية ، ومن ثم لا يستجيب لها أو تكون استجابته سطحيه غير عميقة ولا مؤثرة .

ج- انخفاض مستوى النية للاشتراك في التليفزيون المدفوع:

أوضحت نتائج الدراسات السابقة ارتفاع نسبة غير المشتركين ممن لا ينوون الاشتراك مستقبلا في القنوات المشفرة ، وتبلغ نسبة هؤلاء ٦٥,٧ ٪ . وبسؤالهم عن

أسباب عدم رغبتهم ؛ اتضح وجود أربعة أسباب هي :

- ارتفاع أسعار الاشتراك بها ، (رغم عدم معرفة نسبة كبيرة من المبحوثين بأسعار هذه القنوات (٣٧٪) .
- التخوف من عدم اتفاقها مع القيم والأخلاق(٢٥٪) .
- عدم وجود اختلافات بين القنوات المشفرة والقنوات المفتوحة(٢٣٪) .
- لا يوجد سبب محدد يدفعني للاشتراك(١٥٪) .
- إن حوالي ربع مفردات العينة تقريبا (٢٧,٣٪) ينوون الاشتراك مستقبلاً في القنوات المفتوحة ، وبسؤالهم عن أسباب رغبتهم اتضح تمحورها حول النقاط التالية :

١- تميز البرامج المقدمة على هذه القنوات المشفرة (٣٢٪) .
٢- عدم جودة البرامج المقدمة بقنوات التليفزيون العام (٢٩٪) .
٣- البرامج المتخصصة التي تقدمها القنوات المشفرة تهم كل أفراد الأسرة (١٧٪) .
٤- لأنها تعرض مشكلات المجتمع العربي بحرية أكبر (١٥٪) .
٥- الرغبة في التعرف على ما تقدمه هذه القنوات المشفرة (٧٪) .

د- انخفاض نسبة المشتركين في التليفزيون المدفوع :

تشير التقارير والإحصاءات المتعلقة بالتليفزيون المدفوع في المنطقة العربية ، إلى انخفاض عدد المشتركين الفعليين في شبكات التليفزيون المدفوع ؛ إذ لا يزيد العدد الإجمالي للمشتركين في الشبكات الثلاث الرئيسية على ١ ٪ من سكان المنطقة العربية ، وهي نسبة ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بنسب انتشار وتغلغل خدمات التليفزيون المدفوع في كثير من دول العالم .

ولعل هذه النسبة يزداد وضوح درجة ضآلتها إذا ما قورنت بنسب انتشار مستحدثات أخرى كالجوال Mobiles على سبيل المثال .

هـ- محدودية الدوافع المسببة للاشتراك في التلفزيون المدفوع :

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن أهم دوافع اشتراك الأفراد في الشبكات العربية المدفوعة تنحصر في مشاهدة بعض البطولات الرياضية ، التي تنفرد بها بعض

القنوات أو مشاهدة الأفلام الجديدة عربية كانت أو أجنبية ، ويأتي بعد ذلك المباهاة الاجتماعية ، وإضفاء نوع من المكانة الاجتماعية على الشخص .

وإذا كانت النظرة الأولى إلى هذه العوامل السابقة يمكن تصنيفها ، باعتبارها عوامل عائقة وتوحي بمحدودية النمو المستقبلي ، فإن معدل النمو يشير إلى عكس ذلك ، حيث إن معدل النمو السنوي يتراوح ما بين ٣٠-٤٠ ٪ وهي نسبة نمو مرتفعة .

(٢) عوامل متعلقة بالبيئة الإعلامية المحيطة بخدمة التليفزيون المدفوع :

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه العوامل على النحو التالي :-

أ- وجود عدد كبير ومتزايد من القنوات الفضائية المفتوحة المجانية وما تتيحه من اختيارات واسعة ، وخاصة لدى الشرائح ذات المستويات الاقتصادية الاجتماعية المرتفعة .

ب- التطور المستمر في القنوات الأرضية كما وكيفا ، مما يجعلها بديلا مشبعا للشرائح ذات المستويات الاقتصادية /الاجتماعية المتوسطة ، أو التي تميل للانخفاض مما يقلل من احتمالات تحولهم إلى التليفزيون المدفوع .

ج- حداثة المفهوم ، وهو أمر يمكن أن يكون له أثر سلبي وإيجابي في آن واحد ، حيث إن المفاهيم الحديثة تثير الاستطلاع والرغبة في التجريب ، مما يسهم في سرعة انتشارها في مرحلة البدايات ، هذا من ناحية الأثر الإيجابي ، أما الأثر السلبي فإن المفهوم الحديث ، وخاصة إذا ما كان مكلفا ويقتضي جهدا معرفيا ؛ فإنه قد يعوق انتشاره .

د- انتشار ظاهرة القرصنة وتعدد أشكالها : وهي ظاهرة عالمية ، ففي الولايات المتحدة ٣ ملايين مشترك يستقبلون القنوات المدفوعة مجاناً ، بما يتسبب في خسائر تقدر بمليار دولار سنوياً ، وفي المنطقة العربية تبرز السوق اللبنانية باعتبارها أكبر سوق لظاهرة القرصنة ، وتتخذ ظاهرة القرصنة عدة أشكال منها :

- الاستخدام الجماعي لعقود فردية .
- استخدام البطاقات المزورة .
- نمو وتزايد الشبكات السرية .

الفصل الثالث

تقارير عربية ودولية عن واقع الصحافة

إن العلاقة الموجودة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام موجودة في كل دول العالم، وتطرح على أنها إشكالية تتمثل في تحكم السلطة السياسية في وسائل الإعلام، وهذا التحكم يرجع إلى الطبيعة البنيوية للمؤسسة السلطوية، المتمثلة في الدولة أو الحكومة، والتي تقوم على أساس ممارسة السلطة في الحكم، في حين أن المؤسسة الإعلامية تقوم على الإسهام في تشكيل وعي الأفراد، ولها دور فعال في تشكيل الرأي العام، وبالتالي لابد أن تقوم السلطة السياسية، في محاولة لاستمرارها، بالهيمنة على وسائل الإعلام والسيطرة على إنتاج الأفكار والمعلومات؛ لتكييفها حسب رأي السلطة، فتصبح القيم الإخبارية للوسيلة الإعلامية تتماثل وتتماشى تماما مع رأي السلطة السياسية فيما ينشر وما لا ينشر.

الالتفات حول وسائل الإعلام من طرف السلطة يرجع إلى أن الدولة لها أفكارها الخاصة بها وترغب بإيصالها إلى الناس ليلتفوا حولها، ولتستمر وتقوى، وهذه هي طبيعة السلطة، يقول الكاتب والمنتج التلفزيوني الأسترالي: «الحكام الجدد هم نفسهم الحكام القدامى، لكن بوجوه جديدة وتقنيات سيطرة جديدة، هناك إمبريالية غير مباشرة، ناعمة أحيانا وخشنة أحيانا، تستخدم التكنولوجيا والشركات العابرة للقوميات والإعلام والمعلومات والشعارات المعولمة».

وتجدر الإشارة إلى أن (اختلاف الأنظمة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لها دور كبير في تحديد العلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام) فيمكن لهذه الأخيرة أن تكون سلطة رابعة، بينما يمكنها أن تكون جهازا من أجهزة الدولة، ويلاحظ أن هناك تباينا في حدة العلاقة بين السلطة السياسية ووسائل الإعلام في الغرب ودول العالم الثالث - أي أنها موجودة دائما في كل الدول - ورغم ذلك التباين هناك تحكم في وسائل الإعلام بميكانيزمات تختلف من دولة إلى أخرى،

وتتمثل في : الميكانيزم التشريعي ، الميكانيزم المالي ، ميكانيزم الرقابة .

أ - عن طريق التشريع : حيث تسن السلطة مجموعة من القوانين يجب على الرسالة الإعلامية التقيد بها .

في دول العالم الثالث والوطن العربي عموما هناك من الرقابة المفروضة على الأداء الإعلامي ما يحد من حرية الإعلام ، ويجعل القيم الإخبارية خاضعة للدولة ، مع تفاوت تلك الرقابة المفروضة من نظام لآخر :

- رقابة مسبقة على مضمون الرسالة الإعلامية المحلية .
- رقابة قضائية على القرار الإداري بإلغاء الصحيفة أو تعطيلها .
- رقابة على مضمون الرسالة الإعلامية الواردة من الخارج .
- رقابة على بيع وتداول المطبوعات .

وتأثير السياسة الإعلامية يبرز لنا من خلال طريقة التعامل مع الأحداث وكيفية إيصال الرسالة الإعلامية ، بما يكون متكيفا في الغالب مع النظام السياسي والاجتماعي ؛ لذا وجدت من المجدي بمكان إلقاء نظرة سريعة على نظريات تفسير حرية الإعلام ؛ ليتمكن القارئ من مقارنة م ايشهده الواقع الصحفي في بلد ما مقارنة بالنظام السياسي المطبق في ذلك البلد ، ومن تلك المقارنة البسيطة يستطيع القارئ ان يسمي تلك البلدان وفقا للواقع المعاش ، وليس وفقا لما تدعيه تلك الأنظمة والتي طالما اعتبرت نفسها منبرا حرا للصحافة .

نظريات تفسير حرية الإعلام

لم يصل الإنسان إلي حرية الإعلام مرة واحدة ؛ بل مرت مسيرته من أجل الإقرار بها وتضمينها في العهود والمواثيق الدولية بعدة مراحل ، اختلف فهم الحرية خلالها بحسب المنهج الفكري التي اتبعه المنظر في تحليله بما يجعلنا أمام عدة مستويات لفهم حرية الإعلام على النحو التالي :-

١. نظرية السلطة

وهي نظرية نشأت في إنجلترا خلال العصور الوسطى ، معتمدة على أن دور الإعلام هو توطيد سلطة الحكم وتبرير تصرفات الحكومة المسيطرة على زمام الأمور ، وعلى هذا الأساس جعل إصدار الصحف والحصول على تراخيص لها بقرار من

السلطة التنفيذية ، كما أن الإشراف عليها وتحديدها ما ينشر أو ما لا ينشر فيها أصبح مرتبطا بوجهة نظر الحكومة القائمة التي تمارس الرقابة ، سواء كان تملك الصحف من الأفراد أو الدولة ؛ فالصحف ووسائل الإعلام ، وفق تلك النظرية ، هي هبة من الحاكم تلتزم بما يراه والصحفي هو أداته لتحقيق تلك الرؤية .

٢. نظرية الحرية

وهي نظرية ظهرت خلال عهد النهضة كرد فعل على الأوضاع السائدة والمستقرة وفق نظرية السلطة ؛ لذا سعت تلك النظرية لحظر سائر أشكال الرقابة ، كما منحت للأفراد حق إصدار الصحف دون تراخيص مسبقة ، كما أكدت على الحق في الحصول على المعلومات والحرية في تبادلها ، ورفضت تلك النظرية أية أشكال عقابية يمكن أن يتعرض لها الصحفي بسبب ما يبديه من آراء ، وبالتالي كان للأغلبية أو الجماهير دور كبير في تلك النظرية ، سواء للدفاع عن حرية الإعلام أو المحافظة على استقلاليته .

٣. نظرية المسؤولية الاجتماعية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحديث يتزايد عن المجتمعات وحقوق المواطنين ، التي يجب السعي من أجلها ، وأن الحرية ليست مطلوبة لذاتها بقدر ما هي مطلوبة لتحقيق رغبات ومتطلبات المواطنين ، وهو ما اعتمدت عليه نظرية المسئولية الاجتماعية ، التي ربطت بين حرية الصحافة وبين قدرتها على تحقيق مطالب وطموحات المجتمع ؛ فراهنت على قدرة الجماهير على تحليل ما تراه أو تسمعه واختيار المناسب من بينها ، وفقا لاحتياجاتها كما زاد الحديث عن ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات ، مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن ، ويضاف لما سبق أن النظرية ، رغم تأكيدها على أهمية التعددية والتعبير عن سائر الآراء ، إلا أنها أكدت على أن الصحافة والإعلام يجب عليهما عدم نشر ما يمكن أن يؤدي إلى شيوع الجريمة أو العنف .

١. النظرية الشيوعية

وهي بمثابة الواجهة الإعلامية للشيوعية ، باعتبارها منهجاً فكرياً شاع وانتشر خلال فترة زمنية معينة في عديد من دول العالم ؛ وقد وضع ملامحها الرئيسية كارل

ماركس ، الذي رأى أن وظيفة الإعلام في المجتمعات الشيوعية هي ذاتها وظيفة الجهاز الحاكم الذي يسعى لنشر الفكرة وتوسيع نطاق المؤمنين بها ، وبالتالي فالإعلام وفق تلك النظرية يعد أداة حكومية ، وجزء لا يتجزأ من الدولة التي يجب أن تملك وتدير هذه الرسائل ، وفق مصالح الطبقة العاملة وتحت سيطرتها ، ومن هنا فملكية وسائل الإعلام عامة والملكية الفردية محظورة ، كما أن من حق المجتمع فرض الرقابة والقيود القانونية لمنع نشر أية أفكار ضد الشيوعية أو تقلل من درجة الإيمان بها .

١. نظرية المشاركة

ظهرت تلك النظرية خلال السنوات القليلة الماضية ، كانعكاس لحالة الإعلام السائدة ، والتي دخلت مرحلة من التجاذب بين أنصار السلطة الذين دافعوا عن الصحافة باعتبارها وثيقة رسمية تسعي لتوثيق ما تقوم به القيادة ، إضافة إلى الدفاع عنها في مواجهة من يعارضونها ، وفي المقابل كان هناك أنصار الحرية الإعلامية الذين رفضوا أي قيود أو عقبات توضع أمام امتلاكهم أو إدارتهم للوسائل الإعلامية ، وفق آلية مستقلة وهو ما سمح بسيطرة رؤوس المال ومنهجية الربح والخسارة على الأدوات الإعلامية ، الأمر الذي أدى إلى إفراز نظرية المشاركة ، التي ترى في الإعلام مسئولية اجتماعية تستهدف الدفاع عن فئة أو قطاع مجتمعي ، ولا يكون لها من الحرية إلا بمقدار التزامها ببرامج وخطط التنمية وقدرتها على خلق مناخ حافز على المشاركة والعمل .

الصحافة كسلطة رابعة

يستخدم مفهوم الصحافة كسلطة رابعة لمقارنة الصحافة (وسائل الإعلام عموماً) بفروع مونتيسكيو الثلاثة للحكومة ؛ وهي : التشريعية والتنفيذية والقضائية .

وقد قال إدموند بروك بهذا الصدد : «ثلاث سلطات تجتمع هنا تحت سقف في البرلمان ، ولكن هناك في قاعة المراسلين تجلس السلطة الرابعة ؛ وهي أهم منكم جميعاً» . إن تطور الإعلام الغربي كان موازياً لتطور الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة . وقد كتب فرد . س . سايبرت في مقالة بعنوان النظرية الليبرالية لحرية الصحافة : «لفهم المبادىء التي تحكم الصحافة في ظل الحكومات الديمقراطية ، ينبغي للمرء أن يفهم فلسفة الليبرالية الأساسية ، والتي تطورت طوال الفترة بين القرن

السابع عشر والقرن التاسع عشر» . لم تكن حرية التعبير حقا تمنحه الدولة بل حقاً يتمتع به الفرد وفق القانون الطبيعي ؛ لذا كانت حرية الصحافة جزءاً لا يتجزء من الحقوق الفردية للإنسان التي تدعمها الأيديولوجيا الليبرالية . إن الفكرة الليبرالية للحرية تتمثل في الحرية السلبية أو بمعنى آخر على أنها الخلاص من الاضطهاد ، حرية الفرد في التطور من دون معوقات . وتعتبر هذه الفكرة مضادة لبعض الفلسفات مثل الفلسفة الاشتراكية للصحافة .

في الأنظمة الديمقراطية ، ينبغي أن تظل الصحافة متمتعة بالحرية من رقابة الحكومة . فالحكومات الديمقراطية لا يكون لها وزراء للإعلام لضبط محتوى الصحف ، أو نشاطات الصحفيين ؛ ولا متطلبات أخرى تفرض على الصحفيين الخضوع لرقابة الدولة ؛ أو إجبار الصحفيين على الانضمام إلى اتحادات تشرف عليها الحكومة . فالصحافة الحرة تقوم بتنوير وإعلام الجمهور ، وتحاسب القادة ، وتوفر منبراً لمناقشة القضايا المحلية والقومية . تُعزّز الديمقراطيات وجود الصحافة الحرة . فالقضاء المستقل ، والمجتمع المدني المدعم بحكم القانون ، وحرية التعبير ، تدعم جميعها الصحافة الحرة . وينبغي أن تحظى الصحافة الحرة بالحماية القانونية .

الحكومة في الأنظمة الديمقراطية مسؤولة عن أعمالها . لذلك يتوقع المواطنون أن يتمكنوا من الاطلاع على القرارات التي تتخذها حكوماتهم بالنيابة عنهم . فالصحافة تسهل «حق المعرفة» حيث إنها تقوم بمهمة الحارس المراقب للحكومة ، فتساعد بذلك المواطنين في جعل الحكومة مسؤولة أمامهم ، وفي مساءلة سياستها . وتمنح الحكومات الديمقراطية الصحفيين حق الوصول إلى الاجتماعات العامة والوثائق الرسمية . وهي لا تضع قيوداً مسبقة بالنسبة لما سوف يقوله الصحفيون أو ما سوف يكتبونه .

على الصحافة نفسها أن تعمل بمسؤولية . فهي تستجيب ، عبر الجمعيات المهنية ، ومجالس الصحافة الحرة ، والمحققين في الشكاوى العامة في الصحافة ، أي المنتقدين داخل الصحف الذين يصغون لشكاوى عامة الناس ، للشكاوى الموجهة إليها بسبب تجاوزاتها ، وتبقى قابلة للمحاسبة داخلياً .

تتطلب الديمقراطية من الجمهور انتقاء الخيارات واتخاذ القرارات . وينبغي على الصحفيين ، لكي يثق الجمهور بالصحافة ، أن يوفروا التقارير الواقعية المستندة إلى مصادر ومعلومات جديرة بالثقة . فسرقة آراء الآخرين ، والتقارير الباطلة تؤدي إلى

مفعول عكسي بالنسبة للصحافة الحرة .

على المؤسسات الصحفية أن تشكل هيئاتها التحريرية الخاصة بها ، والمستقلة عن رقابة الحكومة ، لأجل الفصل بين جمع المعلومات وتوزيعها وبين عملية التحرير .

لا يجوز أن يخضع الصحفيون لتأثير الرأي العام ، وعليهم فقط أن يسعوا وراء الحقيقة إلى أقرب حد ممكن . فالديمقراطية تسمح للصحافة بالقيام بأعمال جمع الأنباء وكتابة التقارير دونما خوف أو معاملة مميزة على يد الحكومة .

الأنظمة الديمقراطية تُعزّز الصراع الذي لا ينتهي بين حقّين : واجب الحكومات المتمثل في حماية الأمن الوطني ، وحق الشعب في المعرفة ، القائم على تمكّن الصحفيين من الوصول إلى المعلومات . فالحكومات تحتاج أحياناً إلى تقييد الوصول إلى المعلومات التي تعتبرها حساسة جداً بحيث لا تسمح بتوزيعها . لكن من حق الصحفيين في الأنظمة الديمقراطية السعي للحصول على تلك المعلومات .

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٦

تغييرات ملائمة في الأنظمة

أحياناً ما يعتبر تغيير رأس الدولة ملائماً لحرية الصحافة . فقد انتقلت هايتي من المرتبة ١٢٥ إلى المرتبة ٨٧ في غضون سنتين إثر نفي الرئيس السابق جان - برتران أريستيد في أوائل العام ٢٠٠٤ . واليوم ، وعلى رغم بقاء اغتيالات الصحافيين فالتة من العقاب ، إلا أن حدة العنف الممارس ضد وسائل الإعلام قد تراجعت نسبياً .

أما توغو (المرتبة ٦٦) فقد كسبت ٢٩ مرتبة بعد موت جناسنبي إياديما في شباط/فبراير ٢٠٠٥ ، وتسلّم نجله مقاليد السلطة ، وبذل الجهود للمصالحة بالتعاون مع المعارضة وبدعم من المجتمع الدولي .

في موريتانيا ، وضع الانقلاب الذي جرى في آب/أغسطس ٢٠٠٥ حداً للرقابة المفروضة على الصحافة المحلية . فقد انتقل البلد من المرتبة ١٣٨ في العام ٢٠٠٤ إلى المرتبة ٧٧ محققاً تقدّماً ملحوظاً في الترتيب .

تحسّن ملحوظ في شمالي أفريقيا، باستثناء تونس

تحسّن الوضع في الجزائر والمغرب اللتين بدت السلطات فيهما أكثر تساهلاً مع الصحافة من الأعوام السابقة . كذلك ، تمكّنت منظمة مراسلون بلا حدود من

التوجه ، للمرة الأولى منذ تأسيسها ، إلى ليبيا للقاء بعض المسؤولين فيها .

أما تراجع الخطوط الحمراء التي فرضها القصر الملكي وانفتاح المشهد الإعلامي ؛ فسمحا للمغرب (المرتبة ٩٧) بكسب ٢٣ مرتبة نسبةً إلى العام الماضي ، على رغم الحكم على المجلتين الأسبوعيتين تيل كيل Tel Quel ولو جورنال إيبدو Le Journal hebdo بدفع غرامات فادحة إثر إدانتهما بالقذف .

كذلك ، كسبت الجزائر (المرتبة ١٢٦) وليبيا (المرتبة ١٥٢) ٣ و١٠ مراتب على التوالي في الترتيب العالمي . ومع أن الصحافيين الجزائريين عرفوا هدنة إثر العفو الرئاسي الجزئي الذي أصدره عبد العزيز بوتفليقة في تموز/يوليو ٢٠٠٦ ، إلا أنهم لم يشهدوا إدخال أي إصلاح هيكلي لتحسين وضع حرية الصحافة .

وفي ليبيا ، سمحت السلطات للمواطنين ببلوغ المعلومات بسهولة كبرى ، ولا سيما عبر الإنترنت والفضائيات العربية والأجنبية . ولكن حكومة معمّر القذافي لا تزال تلجأ إلى القمع لإسكات الأصوات الناقدة .

أما في تونس (المرتبة ١٤٨) ، فتشكل مصادرة الصحف ، وصرف الموظفين ، وتعليق الرواتب ، خبز الصحافيين اليومي . وفي هذا الإطار ، تعدّ القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي نظمت في هذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ مسخرة فعلية ، لا سيما أن أجهزة الاستخبارات لم تفارق الصحافيين الأجانب أبداً ، حتى إنه في اليوم السابق لافتتاح القمة ، أوسعت السلطات أحد الصحافيين في صحيفة ليبراسيون Liberation ضرباً وطعناً ، ونكّلت بفريق عمل التلفزيون البلجيكي أر تي بي أف RTBF وبصحافيين من تي في ٥ TV5 .

قمع مستمر في إيران وسوريا والمملكة العربية السعودية

لا تزال الدول نفسها صامدة في آخر الترتيب . ففي المملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١) ، وسوريا (المرتبة ١٥٣) ، وإيران (المرتبة ١٦٢) ، لا تزال الصحافة المستقلة غائبة تماماً ، في حين أن وسائل الإعلام المرخص لها تشكل أجهزة للبروبغاندا ، وأن القادة يمارسون نفوذاً لا مثيل له على الإعلام عبر تحديد خطوط حمراء ينبغي عدم تخطّيها . فلا تزال الرقابة الذاتية الوسيلة الأمضى لحماية العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي ، مع الإشارة إلى أنه نادراً ما يحصل الصحافيون الأجانب على تأشيرات سفر .

دول جديدة تنضم إلى نادي الدول التي تحترم حرية التعبير

ظهرت بلدان للمرة الأولى في المراتب العشرين الأولى . البلد الأول هو بوليفيا (المرتبة ١٦) بحيث أن الصحافيين البوليفيين استفادوا في خلال السنة المنصرمة من حرية شبيهة بتلك التي يحظى بها النمساويون والكنديون . إلا أن انقسام وسائل الإعلام الرسمية والخاصة بين مؤيد للرئيس إيفو مورالس ومعارض له قد يعقّد الوضع .

أما البلد الثاني فهو البوسنة والهرسك (المرتبة ١٩) التي تتابع تقدّمها البطيء منذ نهاية الحرب في يوغوسلافيا السابقة . واليوم ، يتصرّف هذا البلد بشكل أفضل من جيرانه الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، مثل اليونان (المرتبة ٣٢) ، وإيطاليا (المرتبة ٤٠) .

ولا بدّ من الإشارة إلى أن غانا (المرتبة ٣٤) تقع في المركز الرابع في المحيط الأفريقي بعد بنين (المرتبة ٢٣) ، وناميبيا (المرتبة ٢٦) ، وجزر موريس (المرتبة ٣٢) . فمع أن الصحافة في غانا تعمل في ظروف اقتصادية صعبة إلا أنها تمكّنت من تجاوز التهديدات التي تمارسها السلطات عليها .

في النهاية ، تنعم باناما بوضع سياسي هادئ ومناسب لإنشاء جو إعلامي حر ودينامي ، ما أدى إلى اكتسابها حوالي ٣٠ مركزاً بالنسبة إلى العام الماضي .

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٧

هذا العام ، حلّت إريتريا مكان كوريا الشمالية في المرتبة الأخيرة من التصنيف العالمي الذي تصدره مراسلون بلا حدود اليوم للمرة السادسة لقياس درجة حرية الصحافة في ١٦٩ دولة .

في هذا الإطار ، أعلنت المنظمة : «لا غرابة في الموضوع . حتى لو لم نكن مطّلعين على كل انتهاكات حرية الصحافة في كوريا الشمالية أو تركمانستان اللتين تليان إريتريا مباشرةً في التصنيف ، إلا أن هذه الدولة تستحق مرتبتها الأخيرة . فقد قُضِيَ على الصحافة الخاصة كلياً في دولة المتسلّط إساياس أفوركي ، وبات الصحافيون النادرون الذين تجرؤوا على انتقاد النظام قابعين في المعتقل ، علماً بأن أربعة منهم لاقوا حتفهم فيه ، وما من سبب يردعنا عن الظن أن الآخرين هم اللاحقون» .

باستثناء أوروبا - التي تنتمي إليها الدول الأربع عشرة الأولى من التصنيف - ، لم تفلت أي منطقة في العالم من الرقابة أو العنف الممارَس ضد العاملين المحترفين في القطاع الإعلامي .

ومن بين الدول التي احتلّت أسوأ المراتب ، نجد سبع دول آسيوية (باكستان ، سريلانكا ، لاوس ، فييتنام ، الصين ، بورما ، كوريا الشمالية) ، وخمس دول أفريقية (أثيوبيا ، غينيا الاستوائية ، ليبيا ، الصومال ، إريتريا) ، وأربع دول شرق أوسطية (سوريا ، العراق ، الأراضي الفلسطينية ، إيران) ، وثلاث دول من المجال السوفييتي السابق (روسيا البيضاء ، أوزبكستان ، تركمانستان) ، ودولة أمريكية (كوبا) .

وقد شرحت مراسلون بلا حدود الوضع على النحو التالي : «لا نخفي قلقنا الشديد حيال الوضع السائد في بورما (المرتبة ١٦٤) التي لا يبشّر قمع المجلس العسكري الحاكم فيها للتظاهرات بأي خير على صعيد مستقبل الحريات الأساسية في البلاد . فلا يزال الصحافيون يعملون تحت نير رقابة شرسة لا يفلت منها أي خبر ، حتى الإعلانات الصغيرة . كذلك ، نأسف لقبوع الصين (المرتبة ١٦٣) في قعر هذا التصنيف . ففي أقل من سنة على دورة الألعاب الأولمبية التي استضافتها بكين في العام ٢٠٠٨ ، لم تعد وعود الإصلاح والإفراج عن الصحافيين إلا أوهاماً ما بعدها أوهام» .

المدوّنون خاضعون للرقابة أبداً

بات الإنترنت يحتلّ مساحة واسعة من حسابات انتهاكات حرية التعبير . وهذا العام ، تراجعت عدة دول في التصنيف بسبب الانتهاكات الخطيرة والمتكررة التي طالت التداول الحر للمعلومات عبر الشبكة .

في ماليزيا (المرتبة ١٢٤) على سبيل المثال ، ولكن أيضاً في تايلند (المرتبة ١٣٥) وفييتنام (المرتبة ١٦٢) ومصر (المرتبة ١٤٦) ، وقع عدد من المدوّنين ضحية الاعتقال ، وتعرّضت عدة مواقع إخبارية للإقفال أو الحجب . وفي هذا السياق ، أفادت مراسلون بلا حدود بما يلي : «نعبّر عن بالغ قلقنا إزاء تعدد حالات الرقابة المفروضة على الشبكة . فقد أدركت الحكومات الدور الأساسي الذي يؤديه الإنترنت في النضال في سبيل الديمقراطية ، وراحت تلجأ إلى وسائل جديدة لفرض الرقابة على الشبكة . فإذا بسلطات الدول القامعة للحريات تعتدي على المدوّنين والصحافيين الإلكترونيين من جهة ، والموظفين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية من جهة أخرى بالبطش نفسه» .

لا يزال ٦٤ فرداً معتقلين في العالم لمجرّد إقدامهم على التعبير عبر الشبكة . وتحتفظ الصين بالريادة في سباق القمع هذا ، مع زجّها ٥٠ مخالفاً إلكترونياً في السجن فيما يقبع ثمانية آخرون وراء القضبان في فييتنام . أما في مصر ، فقد حكم على متصفّح الإنترنت الشاب كريم عامر بالسجن لمدة أربعة أعوام لانتقاده رئيس الدولة على مدوّنته ، وتنديده بسيطرة الإسلاميين على جامعات البلاد .

الحرب والسلم

لا شك في أن الحرب مسؤولة إلى حد بعيد عن المرتبة السيئة التي احتلتها بعض الدول . فقد صعّب تجدّد الاشتباكات في الصومال (المرتبة ١٥٩) وسريلانكا (المرتبة ١٥٦) ظروف العمل على الصحافيين . وقد لاقى عدد كبير منهم مصرعه وتشددت الرقابة عندما باتت المواجهات يومية ، لا سيما أن المحاربين لا يعترفون بأي حق للعاملين المحترفين في القطاع الإعلامي ، الذين يتهمونهم بدعم هذا الفريق أو ذاك .

في الأراضي الفلسطينية (المرتبة ١٥٨) ، تشكل المواجهات بين حركتي حماس وفتح السبب الرئيس وراء تراكم الانتهاكات الخطيرة لحرية التعبير . فبين عمليات الاختطاف ، والاعتقالات ، والاعتداءات ، وأعمال التخريب ، باتت وسائل الإعلام الفلسطينية والموفدون الخاصون الأجانب النادرون مهددين من الجهات كافة .

الجمود في إيران، والعنف في العراق

في إيران (المرتبة ١٦٦) ، ينبغي على الصحافيين مواجهةَ الموقف العدائي للسلطات التي لا تسمح بالتعبير عن أي انتقاد أو مطالبة سياسية أو اجتماعية . وكما في كل عام ، تبقى هذه الدولة أكبر سجون الشرق الأوسط للعاملين المحترفين في القطاع الإعلامي . فلا يزال تسعة منهم وراء القضبان حالياً . وقد اضطر عدد كبير منهم لمواجهة تهم لا أساس لها من الصحة مع أنها خطرة ؛ وقد تؤدي بهم إلى السجن لمجرّد تنديدهم بالرجم والفساد أو عملهم لحساب وسيلة إعلام أجنبية .

في العراق (المرتبة ١٥٧) ، يخشى الصحافيون بالدرجة الأولى الجماعات المسلّحة التي تستهدفهم ، فيما لم تجد السلطات أي سبيل لوضع حد للازمة الموت هذه . ومنذ بداية النزاع في آذار/مارس ٢٠٠٣ ، لاقى أكثر من ٢٠٠ عامل محترف في القطاع الإعلامي حتفهم .

خيبة الأمل في المغرب

عرفت حصيلة دول شمال أفريقيا الاعتدال النسبي بتقدّم بسيط للجزائر (المرتبة ١٢٣) وتونس (المرتبة ١٤٥) مقابل تراجع مقلق لكل من المغرب (المرتبة ١٠٦) ومصر (المرتبة ١٤٦) نظراً إلى رفع عدة دعاوى قضائية ضد الصحافة المستقلة فيهما . فإن التحقيقات المنشورة حول تجاوز الشرطة لسلطاتها ، واللجوء إلى التعذيب في خلال عمليات الاستجواب ، وافتقاد القضاء إلى الاستقلالية ، أثارت جميعها غضب السلطات المصرية التي ضيّقت الخناق حول الصحافيين المستقلين . وعلى رغم كل الضغوطات التي تعرّض هؤلاء لها ، إلا أنهم لم يخفوا معارضتهم للخلافة المحتملة لجمال مبارك ، نجل الرئيس الحالي .

إن كان الصحافيون المغربيون أكثر حظاً من زملائهم المصريين في فترة من الفترات ، إلا أنهم تعرّضوا في خلال العام المنصرم لاعتداءات متكررة لم يكونوا مستعدين لها . فلا بدّ لمصادرات الصحف وتعليقها ، واستدعاءات الصحافيين واحتجازهم ، والأحكام القاسية الصادرة بحقهم ، من أن تترك آثاراً فادحة في الجسم الصحافي الذي تعلّم أخذ الحيطة والحذر من وعود السلطة بالإصلاحات .

استراحة المحارب لصحافيي الخليج

سجّلت بعض دول الخليج تقدّماً ملحوظاً : الكويت (المرتبة ٦٣) ، الإمارات العربية المتحدة (المرتبة ٦٥) ، قطر (المرتبة ٧٩) . فقد أبدت السلطات قدراً أكبر من الانفتاح واتخذت ، في بعض الأحيان ، مبادرات حميدة لتعديل الإطار القانوني في اتجاه الليبرالية . إلا أن الرقابة الذاتية لا تزال حاضرةً في صحافة هذه الدول .

وفي هذا السياق ، تجدر الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية (المرتبة ١٤٨) غادرت المراتب العشرين الأخيرة من التصنيف للمرة الأولى . فقد استفاد الصحافيون السعوديون من بعض الركود المؤقت في خلال العام المنصرم ، مع أن سيطرة لجنة الرقابة على وسائل الإعلام في وزارة الإعلام لا تزال تحول دون ارتقاء المملكة الوهابية مراتب أعلى في التصنيف .

تحسّن بسيط لأعضاء مجموعة الثماني باستثناء روسيا

استعادت الدول الأعضاء في مجموعة الثماني بعض المراتب ، بعد أن شهدت

تراجعاً مستمراً في التصنيف في خلال الأعوام الثلاثة الماضية . فإذا بفرنسا (المرتبة ٣١) مثلاً تكسب ست مراتب نسبةً إلى العام الماضي بإعفاء الصحافيين من أعمال العنف التي طالتهم في أواخر العام ٢٠٠٥ بسبب النزاع النقابي في جزيرة كورسيكا ، والتظاهرات في الضواحي . غير أن القلق لا يزال مخيّماً على البلاد نظراً إلى حالات الرقابة المستمرة ، والتفتيش في المؤسسات الإعلامية ، والنقص في الضمانات حيال حماية سرية المصادر .

في الولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة ٤٨) ، تراجع عدد انتهاكات حرية الصحافة قليلاً ، وأفرجت السلطات عن المدوِّن جوش وولف بعد مرور ٢٢٤ يوماً على اعتقاله . أما احتجاز المصوّر السوداني العامل في قناة الجزيرة سامي الحاج منذ ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ في قاعدة غونتانامو العسكرية ، واغتيال تشونسي بايلي في أوكلاند في آب/أغسطس ٢٠٠٧ فتحرمان الدولة من أن تكون في عداد المسُجَلِّين .

وقد أشارت مراسلون بلا حدود إلى أن «هذه التقدّمات تبشّر بالخير . فيبدو أن الدعوات المنادية بتصرّف هذه الديمقراطيات بأسلوب نموذجي بدأت تحمل ثمارها . إلا أنه لا بدّ من المحافظة على الحذر والتيقّظ . فلم تُحسَم الأمور بعد ونأمل أن يبقى هذا الميل قائماً وأن يزداد في العام المقبل . وفي هذا السياق ، لا يسعنا إلا أن نأسف لتمكّن دولتين وحسب من مجموعة الثماني - هما كندا (المرتبة ١٨) وألمانيا (المرتبة ٢٠) - من الارتقاء في المراتب العشرين الأولى» .

أما روسيا (المرتبة ١٤٤) فلم تشهد أي تقدّم . ولا يزال اغتيال آنا بوليتكوفسكايا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وإفلات قاتليها من العقاب ، وغياب التعددية الإعلامية ، ولا سيما في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، تثقل كاهل حرية التعبير في البلاد .

لإعداد هذا التصنيف ، طلبت منظمة مراسلون بلا حدود من المنظمات الشريكة لها (١٥ جمعية للدفاع عن حرية التعبير تنتشر في القارات الخمس) ، ومن شبكة مراسليها المؤلفة من ١٣٠ فرداً ، ومن صحافيين ، وباحثين ، وقانونيين ، وناشطين في مجال حقوق الإنسان ، الإجابة عن ٥٠ سؤالاً تسمح بتقييم وضع حرية الصحافة في مختلف الدول . وقد شمل التصنيف ١٦٩ دولة وحسب لغياب المعلومات عن الدول الأخرى .

ليس الازدهار الاقتصادي ما يضمن حرية الصحافة وإنما السلام . هذه هي الرسالة الأساسية التي سعت مراسلون بلا حدود إلى بلورتها في نسخة العام ٢٠٠٨ من التصنيف العالمي السنوي لحرية الصحافة ، المرتقب نشرها في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر . أما الرسالة الثانية الواردة في هذه اللائحة التي تستضيف مجدداً «الثلاثي الجهنمي» تركمانستان (المرتبة ١٧١) ، وكوريا الشمالية (المرتبة ١٧٢) ، وإريتريا (المرتبة ١٧٣) ، فتكمن في عدم جدوى التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي بحق الأنظمة السلطوية مثل كوبا (المرتبة ١٦٩) والصين (المرتبة ١٦٧) .

في هذا الإطار ، أعلنت المنظمة : «بات عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر واضح المعالم . فالاضطرابات تهز عرش ديمقراطيات كبرى تقف على أهبة الاستعداد للتصدي لأي هجوم ، وتقضم مساحة الحريات رويداً رويداً ، في حين أن أكثر الدكتاتوريات نفوذاً تزداد سلطوية وغطرسة ، مستفيدة من الانقسامات القائمة في المجتمع الدولي ودمار الحروب المعلنة باسم مكافحة الإرهاب . ولا عجب في أن تفرض المحرّمات الدينية والسياسية نفسها أكثر على مر السنين في دول كانت تشهد ، في الأيام الغابرة ، تقدّماً ملحوظاً على درب الحرية» .

وأضافت المنظمة : «في هذا السياق ، لا بدّ لسياسة كمّ أصوات الحرية المنتهجة في الدول المنغلقة على العالم ، بقيادة أسوأ صيّادي حرية الصحافة ، من أن تبقى مستمرة ، في ظل إفلات تام من العقاب ، طالما أن المنظمات الدولية شأن الأمم المتحدة تفقد كل سيطرتها على أعضائها . إلا أن هذا الانحراف العالمي يعطي الدول الصغيرة الضعيفة اقتصادياً فرصة التميّز بسعيها إلى ضمان حق الشعب بمعارضة الحكومة والإعلان عن رأيه جهاراً بالرغم من كل ما تعانيه» .

الحرب والسلم

يشمل هذا التصنيف الفترة الممتدة من الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ، ولكنه لا يسلّط الضوء فقط على المرتبة المتفوقة التي تحتلها الدول الأوروبية (تتصدر المراتب العشرين الأولى دول تنتمي إلى المجال الأوروبي باستثناء نيوزيلندا وكندا) بل أيضاً على المرتبة المشرّفة التي احتلتها بعض دول أمريكا الوسطى والكاريبي . ففي المرتبتين الحادية والعشرين والثانية والعشرين ،

تقترب جامايكا وكوستا ريكا من المجر (المرتبة ٢٣) على بعد بضع مراتب من سورينام (المرتبة ٢٦) وترنيداد وتوباغو (المرتبة ٢٧) . الواقع أن هاتين الدولتين الصغيرتين الواقعتين في الكاريبي تحتلان مكانة أفضل من فرنسا (المرتبة ٣٥) التي تراجعت هذا العام أيضاً فاقدة أربع مراتب ، أو إسبانيا (المرتبة ٣٦) وإيطاليا (المرتبة ٤٤) الغارقتين في وحول العنف المافيوي أو السياسي . ولم يعد ينقص ناميبيا (المرتبة ٢٣) إلا مرتبة واحدة ، هذه الدولة الكبيرة من أفريقيا الجنوبية التي استتب السلام فيها وباتت تتصدر هذا العام الدول الأفريقية أمام غانا (المرتبة ٣١) لتنضم إلى مجموعة الدول العشرين الأفضل تصنيفاً في العالم .

أما القاسم المشترك بين دول الصدارة هذه ، التي تشهد تباينات اقتصادية عظيمة (إن النسبة بين إجمالي الناتج الداخلي الفردي في أيسلندا وجامايكا هو ١ مقابل ١٠) فيكمن في خضوعها لنظام ديمقراطي برلماني كما في عدم تورّطها في أي حرب .

إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة ٤٠ على الأراضي الأمريكية ، والمرتبة ١١٩ خارج الأراضي الأمريكية) ، وإسرائيل (المرتبة ٤٦ على الأراضي الإسرائيلية ، والمرتبة ١٤٩ خارج الأراضي الإسرائيلية) حيث قتل صحافي فلسطيني بنيران الجيش للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٣ . وقد ترك استئناف النزاع المسلّح أثراً بالغاً على دول شأن جورجيا (المرتبة ١٢٠) أو النيجر التي تراجعت بشكل ملحوظ (من المرتبة ٩٥ في العام ٢٠٠٧ إلى المرتبة ١٣٠ في العام ٢٠٠٨) . مع أن هذه الدول تقوم على نظام سياسي ديمقراطي ، إلا أنها قد تورّطت في نزاعات «منخفضة» أو «عالية الحدة» . وبهذا ، عرّضت الصحافيين ، هؤلاء الضحايا الذين يسهل تحديدهم ، لمخاطر القتال أو القمع . وليس الإفراج المؤقت عن مراسل راديو فرانس أنترناسيونال ، ومراسلون بلا حدود في نيامي موسى كاكا بعد ٣٨٤ يوماً من السجن ، أو إخلاء سبيل سامي الحاج من جحيم غونتانامو بعد ستة أعوام من الاحتجاز ، إلا ليذكرا بأن الحروب تسحق الحياة كما تسحق في معظم الأحيان الحريات .

تحت نيران المحاربين أو الدولة الكلية الوجود

في غياب الحلول للمشاكل السياسية ، تبقى الدول المتورطة في نزاعات عنفية شأن العراق (المرتبة ١٥٨) ، وباكستان (المرتبة ١٥٢) ، وأفغانستان (المرتبة ١٥٦) ، والصومال (المرتبة ١٥٣) ، «مناطق سوداء» في عالم الصحافة . فليست عمليات

الاغتيال والاختطاف ، والاعتقالات التعسفية ، والتهديدات بالقتل ، إلا الخبز اليومي لصحافيين غالباً ما يتهمون بالموالاة لطرف أو لآخر فضلاً عن تعرّضهم لنيران المحاربين . وكل الأعذار صالحة للتخلّص من هؤلاء «المزعجين» أو «الجواسيس» ، كما كانت الحال في الأراضي الفلسطينية (المرتبة ١٦٣) ولا سيما في غزة ، حيث شهد الوضع تدهوراً ملحوظاً مع استئثار حركة حماس بالسلطة . وفي الوقت نفسه ، تواجه الصحافة عنفاً غالباً ما يكون من تنظيم الدولة في سريلانكا (المرتبة ١٦٥) مع أن الحكومة تنتخب فيها .

إن الدول التي تحتل المراتب الأخيرة من التصنيف هي دكتاتوريات مقنّعة نوعاً ما ، يتمكن المعارضون والصحافيون الإصلاحيون فيها من تحطيم الأغلال التي يجبرون على تحمّلها . لا شك في أن سنة الصين الأولمبية (المرتبة ١٦٧) قد شهدت احتجاز هو جيا وعدة معارضين وصحافيين آخرين ، كما شكّلت مناسبة لمنح ذرائع إضافية للمؤسسات الإعلامية الليبرالية التي تسعى جاهدة إلى التحرر من سطوة الشرطة المفروضة على مواطني القوة الآسيوية الجديدة . وتبقى مهنة الصحافة في بكين أو شنغهاي أو حتى إيران (المرتبة ١٦٦) ، وأوزبكستان (المرتبة ١٦٢) ، وزيمبابوي (المرتبة ١٥١) ، ممارسة محفوفة بالمخاطر ، ومصدراً للمضايقة والتنكيل القضائي المستمر . منذ عدة أعوام ، يعتبر الصحافيون والمثقفون ، حتى الأجانب منهم ، أعداء للمجلس السياسي الحاكم في بورما (المرتبة ١٧٠) ، هذه الدولة الخاضعة لحكم متعنّت يكره الأجانب . فإذا بهم يدفعون الثمن غالياً .

«الجحيم الثابت»

في تونس زين العابدين بن علي (المرتبة ١٤٣) ، وليبيا معمّر القذافي (المرتبة ١٦٠) ، وبيلاروسيا ألكسندر لوكاتشتنكو (المرتبة ١٥٤) ، وسوريا بشار الأسد (المرتبة ١٥٩) ، وغينيا الاستوائية تيودورو أوبيانغ نغويما (المرتبة ١٥٦) ، يكفي الوجود الكلي لصورة رئيس الدولة في الشوراع والصفحات الأولى للصحف لإقناع الأكثر تشكيكاً بغياب حرية الصحافة . ومع أن غيرها من الدكتاتوريات لا تمارس عبادة الشخصيات ، إلا أن المخنق لا يزال نفسه . ففي لاوس (المرتبة ١٦٤) والمملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١) ، لا شيء ممكناً إن لم يكن يتماشى مع خط السلطات .

وتبقى كوريا الشمالية وتركمانستان «جحيماً ثابتاً» لا يزال الشعب فيه منقطعاً

عن العالم ، وخاضعاً لثقل بروبغاندا تنتمي إلى عصر آخر . أما في إريتريا (المرتبة ١٧٣) التي تحتل المرتبة الأخيرة للسنة الثانية على التوالي ، فيستمر الرئيس إساياس أفوركي ومجموعة الوطنيين المصابين بالذهان الهذياني في إدارة أكثر دول أفريقيا شباباً كمعتقل ضخم مشرّع الأبواب والنوافذ .

ولا يزال المجتمع الدولي ، ولا سيما الاتحاد الأوروبي ، ماضياً في التكرار ، على سبيل التنافس ، أن الحل الوحيد يكمن في «الحوار» . ولكنه يبدو جلياً أنه لم يلقَ آذاناً صاغية طالما أنه بمقدور أكثر الحكومات سلطوية أن تتجاهل الاتهامات المضادة من دون أن تخاطر بأي شيء سوى استياء بلا عواقب يظهره بعض الدبلوماسيين .

مخاطر الفساد والأحقاد السياسية

إن المرض الآخر الذي يجتاح الديمقراطيات ويمنيها بخسارة المراتب في هذا التصنيف هو الفساد . ومن شأن المثل السيئ لدولة بلغاريا (المرتبة ٥٩) التي تحتل المرتبة الأخيرة في أوروبا أن تذكر بأن الاقتراع العام والتعددية الإعلامية وبعض الضمانات التشريعية ليست بمعايير كافية ، للتحدث عن حرية الصحافة بشكل صالح . فينبغي أن يكون الجو مؤاتياً لتداول المعلومات والتعبير عن الآراء . وليس التوتر الاجتماعي والسياسي السائد في البيرو (المرتبة ١٠٨) أو كينيا (المرتبة ٩٧) ، وتسييس الإعلام في مدغشقر (المرتبة ٩٤) أو بوليفيا (المرتبة ١١٥) ، وحتى أعمال العنف التي يقع ضحيتها صحافيو التحقيقات في البرازيل (المرتبة ٨٢) ، سوى صور تمثيلية لهذا السم الذي يفتك بالديمقراطيات الناشئة . والواقع أن الذين يخالفون القانون ليجنوا الثروات ويعاقبون الصحافيين «الفضوليين» في ظل إفلات تام من العقاب ، يساهمون في انتشار آفة تبقي «دولاً كبيرة» في مراتب مشينة (نيجيريا ، المرتبة ١٣١ ؛ المكسيك ، المرتبة ١٤٠ ؛ الهند ، المرتبة ١١٨) .

إن بعض هذه «الدول الكبيرة» المزعومة يتصرّف عمداً بطريقة عنيفة ، وجائرة ، وبكل بساطة مقلقة . وعلى غرار فنزويلا (المرتبة ١١٣) حيث شخصية الرئيس هوغو شافيز وقوانينه تبدو مرهقة أحياناً ، تراقب روسيا الثنائي بوتين - مدفيديف (المرتبة ١٤١) الإعلام الرسمي والمعارض بصرامة . وكما أنا بوليتكوفسكايا ، يسقط عدة صحافيين سنوياً برصاص «مجهولين» غالباً ما يكونون مقرّبين من الأجهزة الأمنية الموجهة من الكرملين .

تمنّع المحرّمات

في «القلب اللدن» للتصنيف، تبرز دول تتراوح بين القمع والليبرالية ، ولا تزال المحرّمات محرمات فيها ، والقوانين المنظمة للقطاع الإعلامي من عصر آخر . وعلى سبيل المثال ، يشكل ذكر شخص الرئيس أو الملك ، ومحيطه ، وأعمالهم الدنيئة محظورات مطلقة في الغابون (المرتبة ١١٠) ، والكاميرون (المرتبة ١٢٩) ، والمغرب (المرتبة ١٢٢) ، وعمان (المرتبة ١٢٣) ، وكمبوديا (المرتبة ١٢٦) ، والأردن (المرتبة ١٢٨) ، وماليزيا (المرتبة ١٣٢) . وفي السياق نفسه ، تتولى التشريعات القامعة للحريات في السنغال (المرتبة ٨٦) ، والجزائر (المرتبة ١٢١) زج الصحافيين في السجن باستمرار ، منتهكة بذلك المعايير الديمقراطية التي تكرّسها الأمم المتحدة .

إن القمع الممارس على شبكة الإنترنت ليكشف أيضاً النقاب عن هذه المحرّمات المتعنّتة . ففي مصر (المرتبة ١٥٦) على سبيل المثال ، تسببت تظاهرات أطلقت على الإنترنت بتأجيج العاصمة وإقلاق الحكومة ، التي باتت تعتبر كل متصفّح خطراً كامناً يهدد الأمة . وإذا بالترشيح يزداد سنة تلو الأخرى ، فيما لا تتورّع الدول القمعية عن سجن المدوّنين . وإذا كانت الصين تحتفظ بالصدارة بين «جحور الشبكة السوداء» بلجوئها إلى تقنيات متطورة لمراقبة المتصفّحين ، فسوريا باتت بطلة إقليمية في القمع الإلكتروني . وأصبحت المراقبة متشددة لدرجة أنه بمجرّد إصدار أي انتقاد ، تغدو عملية الاعتقال مسألة وقت ليس إلا .

وحدها بعض الدول شهدت تقدماً في مجال حرية التعبير . فإذا بلبنان (المرتبة ٦٦) يستعيد موقعه الطبيعي بعد انتهاء موجة الاعتداءات التي استهدفت صحافيين نافذين في السنوات الأخيرة ، فيما تواصل هايتي (المرتبة ٧٣) تقدّمها البطيء تماماً ، كالأرجنتين (المرتبة ٦٨) وجزر المالديف (المرتبة ١٠٤) . بيد أن التحوّل الديمقراطي في موريتانيا (المرتبة ١٠٥) قد تعطّل ، مانعاً الدول عن متابعة تقدّمها ، في حين أن المكتسبات الضعيفة لكل من تشاد (المرتبة ١٣٣) ، والسودان (المرتبة ١٣٥) ، في السنوات الأخيرة قد أزيلت بفعل رقابة فرضت بين ليلة وضحاها .

آسيا... تحت المجهر

لا تزال آسيا تحتفظ بالأغلبية بين أسوأ عشر دول في التصنيف . صحيح أن معظم هذه الدول يعتمد النظام الدكتاتوري ، إلا أنه للمرة الأولى احتلت سريلانكا

(المرتبة ١٦٥) التي انتخبت الحكومة فيها مرتبة متأخرة ، ذلك أن الصحافة تواجه أعمال عنف غالباً ما تكون من تنظيم الدولة .

وفي المقابل ، تثبت الدول المتجذّرة في الديمقراطية شأن نيوزيلندا (المرتبة ٧) ، وأستراليا (المرتبة ٢٨) ، واليابان (المرتبة ٢٩) ، حضورها في المراتب الثلاثين الأولى . ومع كندا (المرتبة ١٣) ، تعد نيوزيلندا الدولة الوحيدة غير الأوروبية التي ترد في المراتب العشرين الأولى .

بالنسبة إلى العام ٢٠٠٧ ، شهدت بعض الديمقراطيات الشابة تقدماً مذهلاً . فباتت جزر المالديف (المرتبة ١٠٤) تستفيد الآن من صحافة مستقلة مزدهرة . وينطبق الوضع نفسه على بوتان (المرتبة ٧٤) التي أصبحت المؤسسات الإعلامية الخاصة فيها تؤكد فرادتها يوماً بعد يوم .

أما أفغانستان (المرتبة ١٥٦) فغارقة في أعمال العنف التي يرتكبها الطالبان ورجال زعماء الحرب ، وممثلو الدولة على حد سواء ، في حين أن بورما (المرتبة ١٧٠) التي تحتل أصلاً مرتبة سيئة في التصنيف قد تراجعت هذا العام أيضاً ، نظراً إلى استمرار موجة القمع التي شنّتها السلطات بعد اندلاع تظاهرات أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ : فتعرّض عشرات الصحافيين للتوقيف والتهديد ، واتسمت الرقابة العسكرية بالضراوة . وفي جنوب شرق آسيا ، سجلت كمبوديا (المرتبة ١٢٦) نتائج سيئة ، إثر وقوع عملية اغتيال لصحافي يزعم أنها تمت بأمر من شرطي ، وتعزيز الرقابة على القطاع الإعلامي في خلال الانتخابات التشريعية . كذلك ، خسرت فييتنام (المرتبة ١٦٨) ست مراتب ، بعد أن امتد القمع إلى الصحافة الليبرالية المتهمة بالتعمّق في تحقيقاتها حول الفساد .

إذا تمت تغييرات سياسية مهمة في كل من باكستان (المرتبة ١٥٢) ونيبال (المرتبة ١٣٨) ، فلم تظهر آثارها على حرية الصحافة بعد . في الدولة الأولى ، من المفترض أن يستفيد الإعلام من رحيل الجنرال برفيز مشرف عن رأس السلطة ، ولكن الحرب مع الطالبان لا تزال تشكل تهديداً أكبر يحدق بالصحافيين .

تعود المرتبة السيئة التي احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية (المرتبة ١١٩) خارج الأراضي الأمريكية إلى التجاوزات التي يرتكبها الجيش الأمريكي في أفغانستان . فقد أقدم على احتجاز مرشد للتلفزيون الكندي تعسفياً لعدة أشهر من دون رفع أي دعوى ضده .

ولا تزال الصين (المرتبة ١٦٧) تحتفظ بمرتبتها السيئة ، بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسات الإعلامية للتحرر من أغلال الرقابة ومراقبة الشرطة . فمن شأن العدد المرتفع لعمليات التوقيف وحالات الرقابة والضبط الإعلامي التي تتولاها الشرطة السياسية ، ومديرية الدعاية ، أن يحولا دون تقدّم هذه القوة الآسيوية الجديدة .

الأمريكيتان... تحت المجهر

اكتسبت الولايات المتحدة الأمريكية ثماني مراتب وباتت تحتل المرتبة السادسة والأربعين . ولا شك في أن الإفراج عن مصور قناة الجزيرة سامي الحاج بعد ستة أعوام من الاحتجاز في قاعدة غونتانامو العسكرية قد ساهم في هذا التقدّم . إلا أن سرية المصادر لا تزال مهددة بوجود المحاكم الفدرالية وفي غياب «القانون الدرع» في حين أن حالات الصحافيين الماثلين أمام القضاء أو المجبرين على كشف مصادرهم قد انخفضت في الأشهر الأخيرة ، ولم يزج بأي منهم في السجن . ولكن الإفلات من العقاب لا يزال سائداً بعد مرور عام على اغتيال رئيس تحرير أسبوعية أوكلاند بوست تشونسي بايلي في كاليفورنيا في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ . ومن شأن تورّط التحقيق في تضارب مصالح محلية وغياب تدخل القضاء الفدرالي ، أن يفسرا أيضاً عدم احتلال الولايات المتحدة الأمريكية مرتبة أفضل . وقد أخذت عمليات التوقيف المتعددة التي وقع الصحافيون ضحيتها في خلال مؤتمرات الحزبين الديمقراطي والجمهوري بعين الاعتبار .

سجّل أسوأ تراجع في بوليفيا التي خسرت ٤٧ مرتبة (المرتبة ١١٥) . ولم تكن الأزمة السياسية والمؤسسية التي تفتك بالبلاد إلا لتكرّس التباعد بين الإعلام الرسمي والخاص ، وتعرّضت للخطر حياة صحافيين موسومين بعلاقاتهم المزعومة بالحكومة أو المعارضة . وقد شهدت الصحافة الرسمية قتيلاً واحداً . وخلافاً لحكومة هوغو شافيز في فنزويلا (المرتبة ١١٣) ، سعت حكومة إيفو موراليس ، بعروض الحوار مع المعارضة ، إلى الحد من هذه «الحرب الإعلامية» .

مع أن البيرو (المرتبة ١٠٨) لا تزال على فوهة الاعتداءات ، إلا أن أعمال العنف هذه تبقى أقل مما هي عليه في كولمبيا (المرتبة ١٢٦) ، والمكسيك (المرتبة ١٤٠) ، حيث تهدد الجماعات المسلّحة وتجار المخدرات بقاء الصحافة في بعض المناطق . وفي

هاتين الدولتين ، انخفض عدد القتلى ولكن بثمن ارتفاع عدد الهجرات .

وفي كوبا (المرتبة الأخيرة في القارة ١٦٩) ، لم تنجح بشائر الانفتاح التي أبدتها حكومة راوول كاسترو في تعديل وضع حقوق الإنسان . ولا يزال ٢٣ صحافياً معارضاً مسجونين ، كما لا تزال حرية الصحافة في غيبوبة .

انضمت جامايكا (المرتبة ٢١) ، وترينيداد وتوباغو (المرتبة ٢٧) إلى سورينام (المرتبة ٢٦) ، الذي برز هذا العام مع غويانا (المرتبة ٨٨) علماً بأن التوترات القائمة بين حكومة الرئيس بهارات جاغديو واحتكار الدولة للراديو ، تفسر المرتبة المتأخرة التي احتلتها هذه الدولة . وتواصل هايتي صعودها البطيء (المرتبة ٧٣) ، فيما تكسب الأرجنتين بعض المراتب (المرتبة ٦٨) ، وتستقر البرازيل (المرتبة ٨٢) في مكانها بسبب بعض أعمال العنف الخطيرة المرتكبة ضد الصحافة فيها .

منطقة المغرب / الشرق الأوسط... تحت المجهر

ترد ست دول من الشرق الأوسط في أسفل التصنيف العالمي لحرية الصحافة كل عام ، وقد ضمن أبطال القمع في هذه المنطقة مكانة بلادهم منه في العام ٢٠٠٨ . فلا تزال حرية التعبير سراباً في العراق (المرتبة ١٥٨) ، وسوريا (المرتبة ١٥٩) ، وليبيا (المرتبة ١٦٠) ، والمملكة العربية السعودية (المرتبة ١٦١) ، والأراضي الفلسطينية (المرتبة ١٦٣) ، وحتى إيران (المرتبة ١٦٦) . والصحافيون إما خاضعون لرقابة ضارية ، وإما معرّضون لأعمال عنف مروّعة . فلم تشهد الأراضي الفلسطينية قط تراجعاً بهذا القدر في التصنيف . وكانت حصيلة الصراع بين الفصائل الأساسية كارثية على حرية الصحافة ، وقد ترافق الفصل السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية بتقسيم للمؤسسات الإعلامية . ومن شأن ضلوع الجيش الإسرائيلي في مقتل مصور فلسطيني يعمل في وكالة رويترز في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ، والإفلات من العقاب الذي استفاد منه الجندي المسؤول عن إطلاق النيران القاتلة ، أن يبررا تراجع إسرائيل (المرتبة ١٤٩ ، خارج الأراضي الإسرائيلية) في التصنيف .

في منطقة المغرب العربي ، تواصل المغرب (المرتبة ١٢٢) تراجعها الذي بدأته منذ عامين . فقد سجل سجن الصحافي مصطفى حرمة الله منعطفاً ساهم في تدهور العلاقات بين الصحافة والدولة . وكشفت سلسلة من الدعاوى المرفوعة ضد صحافيين ومتصفّحي إنترنت أن حرية الصحافة في المغرب تتوقف عند أبواب القصر الملكي .

كسب لبنان ٣١ مرتبة (المرتبة ٦٦) لعدم سقوط أي ضحية في الاعتداءات التي ضربت البلاد هذا العام . ومع أن الهجوم الذي شنّه حزب الله في أيار/مايو ٢٠٠٨ على بعض المؤسسات الإعلامية المعارضة للنظام السوري لم يسفر عن أي ضحية ، إلا أنه أثار موجة من النقمة في المجتمع اللبناني .

أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق... تحت المجهر

لم تطرأ أي تغييرات على صدارة التصنيف هذا العام : تحتل الدول الأوروبية المراتب العشرين الأولى ، باستثناء كندا ونيوزيلندا ، وترد الدول الـ ٢٧ المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي في المراتب الستين الأولى حتى لو كانت بلغاريا التي تعد التلميذة الطالحة في القارة ، بسبب محاباتها للفساد والعنف السياسي - المافيوي تحتل المرتبة ٥٩ الرديئة . إلا أن الجو العام السيئ وتهديدات المافيات وأعمال العنف المرتكبة في إيطاليا (المرتبة ٤٤) ، والرعب الذي تفرضه منظمة إيتا الانفصالية في إسبانيا (المرتبة ٣٦) ، يساهمان في احتلال هاتين الدولتين مرتبتين متواضعتين .

منذ عامين ، تحتفظ فرنسا (المرتبة ٣٥) بالرقم القياسي الأوروبي من حيث عدد تدخلات الشرطة والقضاء بسرية المصادر ، مع إجراء خمس عمليات تفتيش ، وتوجيه اتهامين ، وإصدار أربعة استدعاءات لصحافيين .

الواقع أن الحراسة النظرية التي فرضتها إدارة مراقبة الأراضي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على غيوم داسكييه (geopolitique.com) ، وإخضاع مجلة أوتو بلوس للتفتيش واتهام أحد صحافييها ، لتثبت جميعها أن حماية سرية المصادر ليست مضمونة في «بلاد حقوق الإنسان» .

يتسم التقدّم في المجال السوفياتي السابق بتدهور خطير للوضع في القوقاز ، حيث شهدت دولتان من الدول الثلاث التي يتألف منها (أرمينيا ، المرتبة ١٠٢ ، جورجيا ، المرتبة ١٢٠) اضطرابات بالغة استدعت إعلان حالة الطوارئ . وقد أسفر النزاع العنفي بقدر ما هو فجائي في جورجيا عن عدة ضحايا في صفوف الصحافيين .

لا تزال آسيا الوسطى وبيلاروسيا (المرتبة ١٥٤) في مؤخرة التصنيف مع أوزبكستان (المرتبة ١٦٢) ، وتركمانستان (المرتبة ١٧١) في المراتب العشرين الأخيرة . ولم يشهد الوضع في روسيا (المرتبة ١٤١) حيث يتواصل العنف والتنكيل بالصحافيين أي تقدّم مع تسلّم ديميتري مدفيديف مقاليد السلطة .

أدرك بعض قادة الدول والحكومات الأفريقية الفائدة التي قد تجنيها بلادهم من حرية الصحافة ، فيما استمر البعض الآخر في التصرّف كطغاة هذا العام أيضاً . ولا تزال الدول الأفضل تصنيفاً في القارة هي نفسها تقريباً ، مع ناميبيا (المرتبة ٢٣) ، ومالي (المرتبة ٣١) ، والرأس الأخضر (المرتبة ٣٦) ، وجزر موريس (المرتبة ٤٧) التي ترد بين الدول الخمسين الأكثر احتراماً للحرية الإعلامية . وقد استطاعت بعض الدول الديكتاتورية أو المنهكة من سنوات طويلة من الحروب الخروجَ من أعماق أغرقتها أعمال العنف فيها ، على غرار ليبيريا (المرتبة ٥١) التي لا تزال تواجه تنكيل رجال الشرطة ، أو توغو (المرتبة ٥٣) التي تحافظ على معايير ديمقراطية مقبولة .

في ديمقراطيتي بوتسوانا (المرتبة ٦٦) وبنين (المرتبة ٧٠) ، يشهد الجو بين الحكومة والصحافة تدهوراً مستمراً ، يحول دون اكتساب هاتين الدولتين المراتب التي تستحقانها نظراً إلى الوضع السياسي العام السائد فيهما .

إلا أن السنغال (المرتبة ٨٦) خسرت مرة جديدة بعض المراتب في التصنيف ، بسبب تمنّع الحكومة عن إصلاح قانون الصحافة والتصرّف المبالغ فيه أحياناً الذي يعتمده قسم من الصحف في دكار . وقد دخل الصحافيون السنغاليون هذا العام أيضاً السجن . ولكن هذا الخبر السيئ لم يقتصر على السنغال ، وإنما صدر أيضاً عن موريتانيا (المرتبة ١٠٥) ، حيث لم تكن الإصلاحات التشريعية كافية ، وكانت الثقافة السياسية متأثرة بممارسات الدولة البوليسية الخاضعة لإمرة الرئيس السابق ولد سيدي أحمد الطايع .

بما أن المهم لا يكمن في عيش حياة متنوعة غالباً ما تكون متغطرسة ، يجد المرء نفسه مضطراً لتحمّل هذا النوع من الحياة ، شرط اللجوء إلى القوى الأمنية وقضاء مشرّع على كل التأثيرات . هذا هو الوضع السائد في جمهورية أفريقيا الوسطى (المرتبة ٨٥) ، وبوروندي (المرتبة ٩٤) ، وغينيا (المرتبة ٩٩) حيث أن أي اضطراب سياسي كفيل بزج الصحافيين في السجن ، أو على الأقل بإرسالهم إلى مركز الشرطة .

أما النقاط السوداء التي تلطّخ صفحة العام ٢٠٠٨ في أفريقيا فتتمثل بكينيا (المرتبة ٩٧) ، وقد خسرت ١٩ مرتبة إثر وقوع أعمال عنف بعد الانتخابات ، والنيجر (المرتبة ١٣٠) وقد خسرت ٤١ مرتبة بعد سنة مضنية أنهكت صحافيي نيامي وغيرها . يبدو جلياً أن مقاومة الطوارق في الشمال أصبحت من المحرّمات المطلقة

بالنسبة إلى الحكومة النيجرية ، ولا سيما قبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة في العام ٢٠٠٩ .

لا تزال الدول الأفريقية التي تحتل أسفل التصنيف هي نفسها ، مع غامبيا (المرتبة ١٣٧) ، وجمهورية كونغو الديمقراطية (المرتبة ١٤٨) ، وزيمبابوي (المرتبة ١٥١) ، حيث الصحافة المستقلة ، تتطلب شجاعة وصلابة وقدرة كبيرة على احتمال العنف والظلم .

وإذا كان وضع الإعلام في غينيا الاستوائية (المرتبة ١٥٦) يتلخّص باللافتات الضخمة الهاتفة بحياة الرئيس تيودورو أوبيانغ نغويما ، والمنتشرة في «كويت القارة الأفريقية» ، فلا تزال إريتريا (المرتبة ١٧٣ ، الأخيرة في التصنيف) الدولة الأكثر عذاباً في أفريقيا هذه السنة أيضاً . فلم يتراجع الرئيس أساياس أفوركي عن قرار العنف المتعمّد ضد عدد كبير من الصحافيين المحتجزين سراً منذ العام ٢٠٠١ أو عن طغيانه لحكم بلد أخذ يفرغ من شعبه .

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠٠٩

إسرائيل أسيرة «الرصاص المصبوب»

إنها المرة الأولى التي لا تحتل فيها إسرائيل (داخل أراضيها) المرتبة الأولى في تصنيف حرية الصحافة في الشرق الأوسط ، تتقدّمها الكويت ولبنان! إذا كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية معروفة بحرية تعبيرها وصراحتها وتحقيقاتها الدقيقة في المواضيع الحساسة ، فإن الرقابة العسكرية لا تزال تبسط سلطانها . وتكفي اعتقالات الصحافيين (حتى الإسرائيليين منهم) وإدانتهم وحتى ترحيلهم لتبرر تراجع إسرائيل في التصنيف .

وتسجّل إسرائيل تراجعاً ملحوظاً (خارج أراضيها) أيضاً نتيجة لشنّها عملية «الرصاص المصبوب» التي قام الجيش الإسرائيلي في خلالها بقصف مبانٍ تضم مؤسسات إعلامية فلسطينية . وعلى مدى هذه الفترة ، منعت وسائل الإعلام الأجنبية والإسرائيلية عن دخول قطاع غزة .

إيران على أبواب الثلاثي الجهنمي (المرتبة ١٧٢)

باتت إيران على أبواب «الثلاثي الجهنمي» لأكثر الدول قمعية في مجال حرية

الصحافة . ففي العام ٢٠٠٩ ، تدهور الوضع إلى حد بعيد مع وفاة المدوّن أوميد رضا ميرسيافي في سجن إيفين ، واعتقال الصحافية الإيرانية - الأمريكية روكسانا صابري ، وقمع الحركات الاحتجاجية التي تلت إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد على رأس الجمهورية الإسلامية في ١٢ حزيران/يونيو . تعرّض عدة صحافيين للاعتقال ، وافتتحت محاكمة ستالينية فعلية في طهران تم في خلالها انتهاك أدنى حقوق المتهمين ، ولا يزال الحبل على الجرّار .

يستمر اليمن في سقوطه في قعر التصنيف (المرتبة ١٦٧) حيث أن الصحافيين يدفعون ثمن سياسة الأرض المحروقة التي تنتهجها السلطات حيال أي شكل من أشكال الانفصالية في شمال البلاد - ضد حركة التمرّد الزيدية - كما في جنوبها . ومنذ أيار/مايو ، نجحت حكومة صالح في إلزام حرية التعبير الصمت المطبق ، فارضةً عليها التكتّم عن العمليات العسكرية المندلعة .

وتسلك سوريا مسار السقوط نفسه (المرتبة ١٦٥) وقد بلغ وضع حرية الصحافة فيها حداً مقلقاً ، بالرغم من تراجع أعمال العنف الجسدية الممارسة ضد الصحافيين . ولكن هذا لم يمنع نير القمع من الاشتداد ، قاضياً على مساحات الحرية الضئيلة المتبقية لوسائل الإعلام المستقلة والتابعة للمعارضة .

شهد العام ٢٠٠٩ تراجعاً جديداً لحرية الصحافة في ليبيا (المرتبة ١٥٦) . لا شك في أنه سُمِحَ لبعض الصحف الأجنبية والعربية بدخول البلاد ، ولكن إقدام مؤسسة الغد التابعة لنجل معمّر القذافي سيف الإسلام على تأميم منشورتين خاصتين في العام ٢٠٠٧ وإقفال مكاتب قناة الليبية ، يندرجان في إطار العوائق الجديدة التي تعترض حرية التعبير في بلد قلّما يرحّب بها .

أحرز وضع الصحافيين في العراق (المرتبة ١٤٥) تقدّماً ملحوظاً ، فقد تبدّل الخطر . يجدر القول إن تهديدات الميليشيات والمنظمات الإرهابية قد اختفت ؛ ليواجه الصحافيون العراقيون بدلاً منها عدائية السلطات أو سياسيين يمنعون وسائل الإعلام من بلوغ بعض المناطق . وأصبحت قضايا القدح والذم المرفوعة ضد صحف تندد بالفساد عملة متداولة في البلاد ، لا تفلت منها أي وسيلة إعلام حتى تلك المؤيّدة للحكومة .

ترافق اقتراب استحقاقين انتخابيين مهمين بازدياد الاعتداءات على صحافيي منطقة المغرب العربي . ففي الجزائر (المرتبة ١٤١) ، رفعت عدة شكاوى ضد وسائل

إعلام . وفي تونس ، لا تزال الإجراءات القمعية التي يمارسها نظام بن علي تضيّق على الصحافة المستقلة (المرتبة ١٥٤) .

أما المغرب فيواصل سقوطه الذي باشر به منذ ثلاثة أعوام (المرتبة ١٢٧) . وإذا بالقصر الملكي يلوذ بالتشنّج كلما حاول أحد الصحافيين المس بـ «خطوط حمراء» لا يجوز تجاوزها ، لاجئاً إلى وسائل مختلفة لكمّ أصوات الصحافة . وكما في غيره من الأنظمة ، بات سلاح المال الوسيلة المفضّلة للانتقام من الصحافيين الجريئين . وأصبحت الصحافة المغربية مهددة بغرامات فادحة تفرض على أسر التحرير أكثر منها عقوبات السجن .

وفي دول الخليج ، يبقى التقدّم بسيطاً : تستأثر الدولة بالمشهد الإعلامي مع غياب الصحافة المستقلة شبه التام ، واحتكار الأسر المالكة للقطاع المرئي والمسموع وطباعة الصحف وتوزيعها ، وممارسة الرقابة الذاتية المنهجية .

تراجع حرية الصحافة في بعض الدول الأوروبية

أعربت منظمة «مراسلون بلا حدود» في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٩ عن قلقها الشديد من تدهور حرية الصحافة في بعض الدول الأوروبية ، وفي العديد من دول العالم . وفيما تراجعت مرتبة إسرائيل حققت الكويت ولبنان تقدما .

مثل كل سنة قدمت منظمة «مراسلون بلا حدود» في باريس تقريرها السنوي عن وضع حرية الصحافة في ١٧٥ دولة في العالم للعام الحالي ٢٠٠٩ ، والذي يتضمن أيضا لائحة بالمراتب التي احتلتها هذه الدول استنادا إلى معايير محددة . واعتمدت المنظمة التي أجرت تحقيقاتها حول مدى التزام سلطات هذه الدول بالحرية الصحافية ، معيار التدخلات السياسية والقمعية ضد الصحافة والصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية ، ومدى الجهود المبذول منها لاحترام حقوق الإنسان ، والتسهيلات المقدمة للإعلاميين . وأجرت المنظمة التحقيقات اللازمة بالتعاون مع مؤسسات شريكة ، ومع صحافيين وباحثين وقانونيين ومدافعين عن حقوق الإنسان في الدول المعنية ، في الفترة الفاصلة بين أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ ونهاية آب (أغسطس) ٢٠٠٩ ، ووصلت إلى استنتاجات مهمة .

تزايد التدخلات السياسية في فرنسا وإيطاليا

Bildunterschrift: Gro?ansicht des Bildes mit der Bildunterschrift:

تراجع حرية الصحافة في فرنسا وإيطاليا وتحسنها في ألمانيا

ومن أهم المتغيرات التي طرأت على حرية الصحافة والتعبير في أوروبا ، مقارنة بلائحة السنة الماضية ، التدهور الملموس في هذه الحرية بعد تزايد التدخلات السياسية لدى وسائل الإعلام من جانب كبار المسؤولين ، مثل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في فرنسا ، التي تراجعت ثماني درجات على اللائحة لتحلّ في المرتبة الـ ٤٣ ، ورئيس الحكومة سيلفيو برلسكوني في إيطاليا ، التي تراجعت خمس درجات لتحتلّ المرتبة الـ ٤٩ . وتراجعت أيضا مراتب سلوفاكيا وبلغاريا ، إلى الحد الذي أشار تقرير المنظمة إلى أن دول أوروبا الجنوبية جاءت في آخر سلّم مجموعة الدول الأوروبية . كما تراجع موقع تركيا المرشحة لدخول الاتحاد الأوروبي عشرين درجة لتهبط إلى المرتبة ١٢٢ . وفي المقابل تحسَّن ترتيب عدد من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية ، مثل جنوب أفريقيا وغانا والأوروغواي .

ورغم النتائج السلبية في عدد من الدول الأوروبية ، لا تزال دول أوروبية أخرى تحتل المراتب الـ ١٥ الأولى في اللائحة ، بينها الدانمارك وفنلندا وأيرلندا التي احتلَّت المراكز الثلاثة الأولى ، يضاف إليها استراليا واليابان وكندا والولايات المتحدة لتكتمل بهم الدول العشرين الأفضل . وجاءت ألمانيا في المرتبة الـ ١٨ ، متقدمة درجتين عن عام ٢٠٠٨ ، فيما ساعد النهج السياسي الجديد للرئيس الأميركي باراك أوباما بلده على تحسين وضعه على اللائحة بمقدار ١٦ درجة حسب ما ذكر التقرير .

الكويت ولبنان والإمارات تتقدم على إسرائيل

: Bildunterschrift: Gro?ansicht des Bildes mit der Bildunterschrift:

الدول العربية مازالت تحتل مراكز متأخرة من حيث حرية الصحافة ، رغم تحسن طفيف في بعضها .

وفي ما يتعلق بحرية الصحافة في المنطقة العربية والشرق الأوسط ، سجل التقرير تطورات جديرة بالذكر . فقد تقدمت الكويت مرتبة واحدة لتحتل المركز الـ٦٠ ، يتبعها لبنان في المركز الـ ٦١ متقدما خمس درجات عن لائحة العام الماضي . وحلَّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة ٨٦ ، وقطر في المرتبة ٩٤ ، وعُمان في

المركز الـ ١٠٦ ، تتبعها الأردن (١١١) . هذا وجاءت البحرين في المركز (١١٩) ، والمغرب (١٢٧) ، والجزائر (١٤١) ، ومصر (١٤٣) ، والعراق (١٤٥) ، والسودان (١٤٨) ، وتونس (١٥٤) ، وليبيا (١٥٦) . أما مناطق السلطة الفلسطينية فجاءت في المركز الـ (١٦١) متبوعة بالسعودية (١٦٣) ، وسورية (١٦٥) ، واليمن (١٦٧) . أما إسرائيل فتراجعت ٤٧ درجة دفعة واحدة لتحتل الآن المركز الـ ٩٣ ، وحلّت إيران في ذيل اللائحة تقريبا في المرتبة الـ ١٧٢ متقدمة على تركمنستان وكوريا الشمالية وأرتيريا فقط .

وجاء في التقرير أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة أثرت سلبا على حرية الصحافة والصحافيين في إسرائيل ، التي لم تعد تترأس للمرة الأولى لائحة دول الشرق الأوسط في ما يخص حرية الصحافة . وحلّت إسرائيل بدرجات عدة خلف الكويت ولبنان والإمارات العربية المتحدة . وبالنسبة إلى مركز إيران المتدهور ذكر التقرير أن القمع والملاحقات والاعتقالات التي تعرض لها الصحافيون خلال العام الجاري ، بسبب الانتخابات الرئاسية التي جرت ، وكذلك تشديد الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام ، أرجع البلد ست درجات على اللائحة إلى الوراء .

تدخل السلطات في العمل الإعلامي

وشددت المتحدثة الصحافية باسم فرع «مراسلون بلا حدود» في ألمانيا أنيا فيول ، في حديث مع الموقع العربي لـ «دويتشه فيله» ، على عدم التقليل من شأن التدهور الحاصل في مجال حرية الصحافة في أوروبا والعالم ، قائلة «إن الأمر يعود إلى تزايد تأثير الممارس من جانب السلطات السياسية على وسائل الإعلام ، خصوصا القطاع العام منها» . وأضافت في هذا السياق «أن مثلي ساركوزي وبرلسكوني يدلان على وجود نزعة قوية للتأثير في عمل هذه الوسائل وتوجيهها ، من خلال وضع قوانين جديدة لتنظيم الإعلام في البلاد والسيطرة عليها» .

التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠٠٩
منظمة مراسلون بلا حدود

الترتيب	البلد	مخالفات	المؤشر
-	الدنمارك	٠,٠٠	⇑⇑
-	فنلندا	٠,٠٠	⇑
-	ايرلندا	٠,٠	⇑
-	النرويج	٠,٠٠	=
	السويد	٠,٠٠	⇑
٦	استونيا	٠,٥٠	⇓
	هولندا	,٠٠	⇑
-	سويسرا	١,٠٠	-
٩	اسيلندا	٢,٠٠	⇓
١٠	لثوينيا	٢,٢٥	⇑
١١	بلجيكا	٢,٥٠	⇓
-	مالطا	٢,٥	
١٣	النمسا	٣,٠٠	⇑
	لاتيفيا	٣	⇓
-	نيوزلندا	٣,٠	⇓
١٦	استراليا	٣,١	⇑⇑
١٧	اليابان	٣,٢٥	⇑⇑
١٨	المانيا	٣,٥٠	⇑
١٩	كندا	٣,٧٠	⇓
٢٠	لوكسمبرغ	٤,٠٠	⇓⇓
-	بريطانيا	٤,٠	⇑
-	الولايات المتحدة الامريكية	٤,٠٠	⇑⇑
٢٣	جاميكا	٤,٧٥	⇓
٢٤	جمهورية التشيك	٥,٠٠	⇓

٢٥	قبرص	٥,٥٠	⇑
-	هنغاريا	٥,٥٠	⇓
٢٧	غانا	٦,٠٠	⇑
٢٨	ترينيداد وتوباغو	٧,٠	⇓
٢٩	اورغواي	,٦٣	⇑⇑
٣٠	كوستاريكا	٨,٠٠	⇓
-	مالي	٠٠	⇑
-	البرتغال	٨,٠٠	⇓⇓
٣٣	جنوب افريقيا	٨,٥٠	⇑
٣٤	ماكدونيا	٨,٧٥	⇑
٣٥	اليونان	٩	⇓
-	ناميبيا	٩,٠٠	⇓⇓
٣٧	بولندا	٩,٥٠	⇑⇑
-	سلوفينيا	٩,٥٠	⇓
٣٩	البوسنة والهرسك	١٠,٥٠	⇓
-	تشيلي	٠,٥٠	⇑⇑
-	غايانا	١٠,٥٠	⇑⇑
٤٢	سورينام	١٠,٦٠	⇓⇓
٤٣	فرنسا	١٠,٦٧	⇓
٤٤	الراس الاخضر	١١,٠٠	⇑⇑
-	سلوفاكيا	١١,٠٠	⇓⇓
-	اسبانيا	١١,٠	⇓
٤٧	الارجنتين	١,٣٣	⇑⇑
٤٨	هونك كونغ	١١,٧٥	⇑
٤٩	ايطاليا	١٢,١٤	⇓
٥٠	رومانيا	١٢,٥٠	⇓
٥١	قبرص الشمالية	١٤,٠٠	⇑
-	المالديف	١٤,٠٠	⇑⇑

-	موريشيوس	١,٠٠	⇓
٥٤	بورغواي	٠,٣٣	⇑⇑
٥٥	بنما	١٤,٥٠	⇑
٥٦	بابوا غينيا الجديدة	٤	
٥٧	بوركينا فاسو	١٥,٠٠	⇑
-	هايتي	١٥,٠٠	⇑⇑
٥٩	تايوان	١٥,٠٨	⇓⇓
٦٠	الكويت	١٥,٥	⇑
٦١	لبنان	١٥,٤٢	⇑
٦٢	بوتسوانا	١٥,٥٠	⇑
-	ليبريا	١٥,٥٠	⇓⇓
-	ملاوي	١٥,٥٠	⇑
-	صربيا	١٥,٥٠	⇑
-	تانزانيا	١٥,٥٠	⇑
-	توغو	١٥,٥٠	⇓
٦٨	بلغاريا	١٥,٦١	⇓
٦٩	كوريا الجنوبية	١٥,٦٧	⇓⇓
٧٠	بوتان	٥,٧٥	⇑
٧١	البرازيل	١٥,٨٨	⇑⇑
٧٢	بينين	١٦,٠٠	⇓
	سيشي	١,٠٠	⇑
-	تيمور الشرقية	١٦,٠٠	⇓
٧٥	كوسوفو	٦,٥٨	⇓⇓
٧	نكاراغوا	١,٧٥	⇓⇓
٧٧	الجبل الاسود	٧,٠٠	⇓⇓
٧	كرواتيا	١٧,١٧	⇓⇓
٧٩	السلفادور	١٧,٢٥	⇓⇓
٨	حمهورية افريقيا الوسطى	١٧,٧٥	⇑

⇑⇑	١٨,٨٣	جورجيا	٨١
⇑	١٩,٠	جزر القمر	٨٢
⇑	٩,٠٠	موزمبيق	-
⇓⇓	٢٠,٠٠	الاكوادور	٨٤
⇑⇑	٢٠,٨	بيرو	٨٥
⇑⇑	٢١,٥٠	يوغندا	٨٦
⇓⇓	٢١	الامارت العربية المتحدة	-
⇓	٢١,٧٥	البانيا	٨٨
⇓	٢٢,٠٠	السنغال	٨٩
⇓	٢٢,٠٠	يوكرانيا	-
⇑	٢٣,٣	منغوليا	٩١
⇓⇓	٢٣,٥٠	غينيا بيساو	٩٢
⇓⇓	٢٣,٧٥	اسرائيل	٩٣
⇓⇓	٢٤,٠٠	قطر	٤
⇑⇑	٢,١٧	بوليفيا	٩٥
⇑	٢٥	كينيا	٩٦
⇓⇓	٢٦,٧٥	زامبيا	٩٧
⇓⇓	٢٦,٨٣	الدومنيكان	٩٨
⇑⇑	٢٧,٥٠	ليسوتو	٩٩
⇓	٢٨,٥٠	غينيا	١٠٠
⇑⇑	٢٨,٥٠	اندنوسيا	-
⇑	٢٨,٥٠	موريتانيا	-
⇓	٢٩,٠٠	بوروندي	١٠٣
⇑	٢٩,٠٠	كوت ديفوار	-
⇑⇑	٢٩,٣٣	الهند	١٠٥
⇓	٢٩,٥	غواتيمالا	١٠٦
⇑⇑	٢٩,٥٠	عُمان	-
⇑⇑	٣,٠٠	الولايات المتحدة الامريكية (الجزر الخارجية)	١٠٨

١٠٩	الكاميرون	٣٠,٥٠	⇑⇑
١١٠	جيبوتي	١,٠٠	⇑⇑
١١١	ارمينيا	٣١,١٣	⇓
١١٢	الأردن	٣١,٨٨	⇑⇑
١١٣	طاجيكستان	٣٢,٠٠	⇓
١١٤	مولدوفا	٣,٧٥	⇓⇓
١١٥	سيراليون	٣,٠٠	⇓
١١٦	الكونغو	٣٤,٢٥	⇓⇓
١١٧	كمبوديا	٣٥,١٧	⇑
١١٨	النيبال	٣٥,٦٣	⇑⇑
١١٩	انغولا	٣,٥٠	⇓
-	البحرين	٣٦,٥٠	⇓⇓
١٢١	بنغلادش	٣٧,٣٣	⇑⇑
١٢٢	الفلبين	٣,٢٥	⇑⇑
-	تركيا	٣٨,٢٥	⇓⇓
١٢٤	فنزويلا	٣٩,٥٠	⇓⇓
١٢٥	قيرغزستان	٤٠,٠٠	⇓⇓
١٢٦	كولومبيا	٤٠,١٣	-
١٢٧	المغرب	٤١,٠٠	⇓
١٢٨	هندوراس	٤٢,٠٠	⇓⇓
١٢٩	الغابون	٤٣,٥٠	⇓⇓
١٣٠	تايلند	٤٤,٠٠	⇓
١٣١	ماليزيا	٤٤,٢	⇑
١٣٢	تشاد	٤٤,٠	⇑
١٣٣	سنغافورا	٤,٠٠	⇑⇑
١٣٤	مدغشقر	٤٥,٨٣	⇓⇓
١٣٥	نيجيريا	٤٦,٠٠	⇓
١٣٦	زمبابوي	٦,٥٠	⇑⇑

١٣٧	غامبيا	٤٨,٢٥	-
-	المكسيك	٤٨,٢٥	⇑
١٣٩	النيجر	٤٨,٥٠	⇓
١٤٠	اثيوبيا	٤٩,٠٠	⇑
١٤١	الجزائر	٤٩,٥٦	⇓⇓
١٤٢	كازاخستان	٤٩,٦٧	⇓⇓
١٤٣	مصر	٥١,٣٨	⇑
١٤٤	سوايزيلاند	٥٢,٥٠	⇑
١٤٥	العراق	٥٣,٣٠	⇑⇑
١٤٦	اذربيجان	٥٣,٥٠	⇑
-	جمهورية الكونغو	٥٣,٥٠	⇑
١٤٨	السودان	٥٤,٠٠	⇓⇓
١٤٩	افغانستان	٥,٢	⇑
١٥٠	اسرائيل(المقاطعات الخارجية)	٥٥,٠	⇓
١٥١	بيلاروس	٥٩,٥٠	⇑
١٥٢	فيجي	٦٠,٠٠	⇓⇓
١٥٣	روسيا	٦٠,٨٨	⇓⇓
١٥٤	تونس	٦١,٥٠	⇓⇓
١٥٥	بروناي	٦٣,٥٠	-
١٥٦	ليبيا	٦٤,٥٠	⇑
١٥٧	راوندا	٦٤,٦٧	⇓⇓
١٥٨	غينيا الاستوائية	٦٥,٥٠	⇓
١٥٩	باكستان	٦٥,٦٧	⇓
١٦٠	اوزباكستان	٦٧,٦٧	⇑
١٦١	الاراضي الفلسطينية	٦٩,٨٣	⇑
١٦٢	سريلانكا	٧٥,٠	⇑
١٦٣	المملكة العربية السعودية	٧٦,٥٠	⇓
١٦٤	الصومال	٧٧,٥٠	⇓⇓

١٦٥	سوريا	٧٨,٠	⇓
١٦٦	فيتنام	٨١,٧	⇑
١٦٧	اليمن	٨٣,٣٨	⇓⇓
١٦٨	الصين	٨٤,٥٠	⇓
١٦٩	لاوس	٩٢,٠٠	⇓
١٧٠	كوبا	٩٤,٠٠	⇓
١٧١	بورما	١٠٢,٦٧	⇓
١٧٢	ايران	١٠٤	⇓
١٧٣	تركمانستان	١٠٧,٠٠	⇓
١٧٤	كوريا الشمالية	١١,٥٠	⇓
١٧٥	اريتريا	١١٥,٥٠	⇓

تقرير منظمة مراسلون بلا حدود ٢٠١٠

الشرق الاوسط وشمال افريقيا

التراجع الملحوظ

يعكس تراجع المغرب بثمان مراتب توتر السلطات بشأن مسائل مرتبطة بحرية الصحافة ، وقد بدأنا نلاحظ هذا الوضع منذ العام ٢٠٠٩ . وليست إدانة صحافي بالسجن لمدة عام مع النفاذ (وقد قضى ثمانية أشهر) ، والإغلاق التعسفي لإحدى الصحف ، والاختناق المالي الذي نظمته السلطات ضد صحيفة أخرى ، إلا ممارسات كفيلة بأن تفسر تراجع المغرب في التصنيف .

تنطبق الملاحظة نفسها على تونس (-١٠) التي تنتقل من المرتبة ١٥٤ إلى المرتبة ١٦٤ (علماً بأن تونس خسرت ٩ مراتب بين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩) . ولا يزال البلد مستمرا في تراجعه في أسفل التصنيف العالمي نتيجة لسياسة القمع التلقائي التي تنفذها السلطات التونسية ضد أي شخص يعبر عن فكرة مخالفة للنظام . والواقع ان تبني تعديل المادة ٦١ مكرر من قانون العقوبات مقلق جداً ؛ لأنه يؤدي إلى تجريم أي اتصال بمنظمات أجنبية ، ما قد يتسبب في نهاية المطاف بالإضرار

بمصالح تونس الاقتصادية .

ولا يختلف الوضع في سوريا (-٨) ، واليمن (-٣) ، حيث تتقلص مساحة حرية الصحافة إلى حد كبير . ولا تزال عمليات الاحتجاز التعسفي مستمرة تماما والتعذيب .

أما إيران فلا تزال تحافظ على مكانتها في أسفل التصنيف ، لا سيما أن القمع الذي انقض على الصحفيين ومستخدمي الانترنت ، غداة إعادة انتخابات محمود أحمدي نجاد في حزيران يونيو ٢٠٠٩ ، قد تشدد في العام ٢٠١٠ .

المكاسب قليلة : تحسن نسبي في بعض البلدان

للوهلة الأولى يعكس التقدم الملحوظ بين تصنيف العام ٢٠٠٩ ، وتصنيف العام ٢٠١٠ ، تحسناً في الوضع الحالي ، إلا أنه من المهم التشديد على مدى صعوبة الوضع في العام ٢٠٠٩ وفي هذا يكرس العام ٢٠١٠ عودة إلى التوازن السابق ، من دون إحراز أي تقدم معبر في هذه البلدان .

هذه هي حال إسرائيل خارج الأراضي التي «ربحت» ١٨ مرتبة في التصنيف العالمي ، فإذا بها تنتقل من المرتبة ١٥٠ إلى ١٣٢ . ولكن العام ٢٠١٠ لم يخلُ من الانتهاكات التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد حرية الصحافة ، كما يتضح من حالات الصحافيين الأجانب المعتقلين في قافلة السلام في آيار/ مايو ٢٠١٠ أو الصحافيين الفلسطينيين ، الذين باتوا أهدافا دائمة لنيران جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ؛ أو حتى الخلاف في جنوب لبنان ، حيث قتل صحافي لبناني في آب/ أغسطس الماضي . ومع ذلك ، لا يمكن مقارنة العام ٢٠١٠ ببداية العام ٢٠٠٩ ، الذي جرت في خلاله عملية الرصاص المصبوب : في هذه الفترة ، لاقى ستة صحافيين مصرعهم ، من بينهم اثنان أثناء أداء واجبهما المهني ، واستهداف ثلاثة مبان على الأقل بالقصف تؤوي وسائل الإعلام .

وتنطبق الملاحظة نفسها على الأراضي الفلسطينية ، التي كسبت ١١ مرتبة في العام ٢٠١٠ (١٥٠ بدلا من ١٦١) . الواقع أن انتهاكات هذا العام هي بكل بساطة «أقل خطورة» مما كانت عليه في العام ٢٠٠٩ ، حتى لو كان الصحافيون ما زالوا يدفعون ثمن ذراع الحديد بين حركتي حماس وفتح .

في الجزائر ، انخفض عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الصحافيين بشكل

ملحوظ ، ما يفسر تقدم هذا البلد ٨ مراتب في التصنيف العالمي ، وبين العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ ، تراجعت الجزائر ٢٠ مرتبة بسبب تعدد الدعاوى القضائية .

كسب العراق ١٥ مرتبة (١٣٠) نظراً إلى تحسن الأوضاع الأمنية في البلاد ، وعلى رغم مقتل ثلاثة صحافيين بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠ ، من بينهم اثنان تعرضا للاغتيال ، ومنذ ذلك الحين ، توفي ثلاثة في غضون شهر منذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق في أواخر أب/أغسطس ، بما يسجل بداية لحقبة جديدة . من الضروري أن لا تعاني منه سلامة الموطنين وخصوصا الصحافيين .

تراجع ملحوظ في الخليج العربي

يشهد البحرين تراجعاً في مرتبته في التصنيف من ١١٩ إلى ١٤٤ ، ويمكن تفسير هذا التراجع بازدياد عدد الاعتقالات والمحاكمات ، خصوصا تلك الموجهه ضد المدونين ومستخدمي الانترنت .

سجل الكويت أيضاً انخفاضاً ملحوظاً في التصنيف ، بخسارته ٢٧ مرتبة . فإذا بهذا البلد ينتقل من المرتبة ٦٠ إلى المرتبة ٨٧ ، بسبب ضراوة السلطات على التنكيل بالمحامي والمدون محمد عبد القادر الجاسم ، المسجون مرتين اثر رفع قضايا من قبل شخصيات مقربة من النظام ضده ، بما يتنافى مع رغبة السلطات نفسها في إعطاء صورة كأول ديمقراطية في الخليج .

أوربا تسقط من عليائها ولا مجال للراحة في الأنظمة الدكتاتورية

«إن التصنيف السنوي لحرية الصحافة يكشف في نسخته التاسعة مفاجآت سارة ، ويسلط الضوء على حقائق قائمة ، ويؤكد بعض الاتجاهات . نلاحظ اليوم أكثر من أي وقت مضى ، أن التطور الاقتصادي واصلاح المؤسسات ، واحترام الحقوق الأساسية ، لا تتفق مع بعضها البعض بأي شكل من الأشكال . سيظل الدفاع عن حرية الصحافة معركة بكل ما في هذه الكلمة من معنى . معركة في سبيل البقاء في تيقظ دائم في ديمقراطيات أوربا القديمة . ومعركة ضد الظلم ومن أجل العدالة في الأنظمة التوتاليتارية ، التي لا تزال متناثرة في العالم . وفي هذا السياق ، يجدر التنويه بمحركي حرية الصحافة في فنلندا وآيسلندا والنرويج وهولندا والسويد وسويسرا في

الطليعة، والإشادة بعزم الناشطين الحقوقيين والصحافيين والمدونين في أنحاء العالم كافة، الذين يدافعون ببسالة عن حق الاستنكار والتنديد، ولا يزال مصيرهم يشغل بالنا. إننا لنكرر دعوتنا إلى اطلاق سراح ليو شياوبو، بما يمثله من رمز لغليان حرية التعبير في الصين. هذا الغليان الذي تحتويه في الوقت الحالي الرقابة الممارسة في البلاد. كما إننا نحذر السلطات الصينية التي قد تبلغ طريقاً مسدوداً إذا ما أصرت على الاستمرار في انتهاج هذه الدرب»، هذا ما أعلنه أمين عام مراسلون بلا حدود جان-فرانسوا جوليار بمناسبة إصدار المنظمة التصنيف العالمي لحرية الصحافة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

واضاف: «ما يثير القلق هو أن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ما زال يخسر المراكز في التصنيف العالمي. وإن لم يستدرك الاتحاد الأوربي الوضع. فقد يخسر مكانته كرائد عالمي في مجال احترام حقوق الإنسان. فكيف له أن يبدو مقنعاً عندما يطلب من الأنظمة الاستبدادية إخضاع سياساتها للتحسينات؟ من الملح أن تستعيد الدول الأوربية وضعها المثالي.

في الطرف الآخر من التصنيف، نشعر بالقلق إزاء بعض الحكومات. فقد انضمت رواندا واليمن وسوريا وبورما وكوريا الشمالية إلى خانة البلدان الأكثر قمعية في العالم حيال الصحافيين. وهذا التوجه لا يبشر بالخير للعام ٢٠١١ وللأسف، ما من مؤشر يدل على وجود أي تحسن في معظم البلدان الاستبدادية».

الاتحاد الأوربي يفقد الريادة

أعربت منظمة مراسلون بلا حدود مراراً وتكراراً عن قلقها إزاء تدهور وضع حرية الصحافة في الاتحاد الأوربي. وتصنيف العام ٢٠١٠ يؤكد هذه الملاحظة، فمن أصل ٢٧ بلداً عضواً في الاتحاد الأوربي، يوجد ثلاثة عشر بلداً في المراكز العشرين الأولى، فيما يحتل أربعة عشر بلداً مراكز أدنى من المرتبة العشرين، ويتربع البعض على مراكز دنيا: اليونان (المرتبة٧٠)، ورومانيا (المرتبة ٥٢)، وإيطاليا (المرتبة ٤٩)، لا يخفى انه لا يمكن اعتبار الاتحاد الأوربي بمجموعة متجانسة من حيث حرية الصحافة. وإنما لا تزال الهوة تتسع بين الطلاب الصالحين والسيئين. لا تعرف عدة بلدان ديمقراطية، حيث أشارت مراسلون بلا حدود، إلى وجود عدد من المشاكل أي تقدم ينطبق هذا الوضع على فرنسا وايطاليا اللتين شهدتا حوادث وأحداثاً بارزة في هذا العام، ما أكد

عجزهما عن عكس الاتجاه السائد : انتهاك حماية المصادر ، وتركز وسائل الإعلام ، وازدراء السلطة السياسية بالصحافيين وعملهم ، واستدعائهم أمام القضاء .

أوربا الشمالية في الصدارة أبداً

هذا العام أيضاً ، تتقاسم عدة دول المركز الأول : فنلندا وأيسلندا والنرويج وهولندا والسويد وسويسرا . وهي تحتل صدارة التصنيف منذ اعداده للمرة الأولى في العام ٢٠٠٢ . لطالما كانت النرويج وأيسلندا في أعلى التصنيف ، باستثناء العام ٢٠٠٦ للدولة الأولى ، والعام ٢٠٠٩ للثانية . وبهذا ، تشكل هذه الدول الست مثالا يحتذى في مجال احترام الصحافيين ووسائل الإعلام وحمايتهم من الملاحقة القضائية .

حتى انها مستمرة بالتقدم شأن إيسلندا ، التي اقترحت مشروع قانون نموذجي وفريد من نوعه في العالم في هذا الصدد هو (المبادرة الأيسلندية لوسائل الإعلام الحديثة) . ويتميز بلد مثل السويد بإطاره القانوني (قانون حرية الصحافة) الذي يصب في صالح ممارسة مهنة الصحافة ، وقوة مؤسساته ، واحترام السلطات المضادة ، بما في ذلك الصحافة ، في أداء الديمقراطية السليم .

عشر دول حيث لا يجدي نفعاً أن يكون المرء صحفياً

إذا كانت مراسلون بلا حدود تسلط الضوء في السنوات السابقة على الثلاثي الجهنمي اريتيريا وكوريا الشمالية وتركمانستان ، فإن الطلاب السيئين يشكلون هذا العام مجموعة أكبر ، تضم عشر دول تتميز باضطهاد الصحافة والافتقار الكامل للإعلام . في هذه الدول لا يزال وضع حرية الصحافة في تدهور مستمر ، حتى بات يصعب التمييز بين دولة وأخرى وأعداد هرمية معينة . وفي العام ٢٠١٠ أصبح فرق النقاط بين البلدان العشرة الأخيرة ٢٤,٥ ، بينما كان ٣٧,٥ نقطة في العام ٢٠٠٩ ، ٤٣,٢٥ نقطة في العام ٢٠٠٧ .

لابد من الإشارة إلى أنه منذ اعداد التصنيف العالمي للمرة الأولى في عام ٢٠٠٢ ، لا تنتمي كوبا إلى مجموعة الدول العشر الأخيرة . ويعزى هذا التقدم أساسا إلى الإفراج عن ١٤ صحافيا و٢٢ ناشطا في خلال صيف عام ٢٠١٠ مع أن الوضع الميداني لم يشهد أي تقدم فعلي ، في ظل رقابة وقمع لا يزالان خبز المعارضين السياسيين والإعلاميين اليومي .

لا تقدم بورما ، حيث يرتقب أن تعقد انتخابات برلمانية في تشرين الثاني /نوفمبر أي مساحة للحرية ، وترد على مبادرات الإعلام النادرة بالسجن والأشغال الشاقة .

و أخيرا ، يجدر التشديد على أن عدة بلدان هي في حالة حرب وتشكل مسرحاً لصراع كامن أو حرب أهلية (أفغانستبان وباكستان والصومال والمكسيك) ، تشهد على حالة فوضى دائمة ، وتترسخ فيها ثقافة عنف وإفلات من العقاب ، تعد الصحافة أبرز أهدافها . في هذه البلدان التي تعتبر من الأكثر خطورة في العالم ، يستهدف المتحاربون الصحافيين بشكل مباشر ، كما يظهره احتجاز استيفان تابونييه ، وهيرفيه غيسكيار كرهينتين في أفغانستان منذ ٣٠٠ يوم .

النمو الاقتصادي لا يرادف حرية الصحافة

إذا كان النمو الاقتصادي في كل من البرازيل وروسيا والهند والصين متشابها ، فان تصنيف العام ٢٠١٠ كشف النقاب عن تباينات كبيرة في أوضاع حرية الصحافة . تقدمت البرازيل (المرتبة ٥٨) التي تشهد تطورا تشريعيا مناسبا ١٣ مركزا مقارنة بالعام ٢٠٠٩ ، في حين أن الهند تراجعت ١٧ مركزا ، وباتت في المرتبة ١٢٢ . أما روسيا التي اتشحت بالدموية في السنة الماضية ، فما زالت تحافظ على مركزها السيئ (المرتبة ١٤٠) . وحتى لو كانت الصين تضم عالم التدوين الأكثر حيوية وتعبئة ، إلا أنها لا تزال مستمرة في قمع الأصوات المعارضة وسجنها من موقعها في المرتبة ١٧١ . وهذه البلدان الأربعة تضطلع بمسؤوليات قوى ناشئة ، ويجدر بها أن تفي بالتزاماتها في مجال الحقوق الأساسية .

سقوط مدوٍ

تعرف الفلبين وأوكرانيا واليونان وقرغيزستان تدهورا حادا بالتصنيف . في الفلبين يعزى سبب التدهور الأساسي إلى المجزرة التي وقع ضحيتها حوالي ٣٠ صحافيا برعاية متمول محلي . وفي أوكرانيا يجدر التوقف عند التدهور البطيء والثابت لحرية الصحافة منذ انتخاب فيكتور يانوكوفيتش في شباط/فبراير ٢٠١٠ . وفي اليونان لا يمكن التغاضي عن الاضطرابات السياسية وأعمال العنف التي تعرض لها عدة صحافيين . وفي قرغيزستان ينبغي التذكير بحملة الكراهية العرقية في سياق من الضياع السياسي .

يجدر وصف أي تقدم أحرز في هذا العام بالخداع . الواقع أن موقف بعض الدول التي تحسنت مرتبتها في التصنيف العالمي واستعادت مركزها التقليدي بعد عام ٢٠٠٩ ، صعب وحتى كارثي . هذه هي حال الغابون (+٢٢) ، وكوريا الجنوبية (+٢٧) ، وغينيا بيساو (+٢٥) .

التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام ٢٠١٠
منظمة مراسلون بلا حدود

الترتيب	البلد	مخالفات	المؤشر
١	فنلندا	٠,٠٠	=
-	ايسلندا	٠,٠٠	⇑
-	هولندا	٠,٠٠	⇑
-	النرويج	٠,٠٠	=
-	السويد	٠,٠٠	=
-	سويسرا	٠,٠٠	⇑
٧	النمسا	٠,٥٠	⇑
٨	نيوزلندا	١,٥٠	⇓
٩	استونيا	٢,٠٠	⇓
-	ايرلندا	٢,٠٠	⇓
١١	الدنمارك	٢,٥٠	⇓⇓
-	اليابان	٢,٥٠	⇑
-	لثونيا	٢,٥٠	⇓
١٤	بلجيكا	٤,٠٠	⇓
-	لوكسمبورغ	٤,٠٠	⇑
-	مالطا	٤,٠٠	⇓
١٧	المانيا	٤,٢٥	⇑
١٨	استراليا	٥,٣٨	⇓
١٩	بريطانيا	٦,٠٠	⇑
٢٠	الولايات المتحدة	٦,٧٥	=

٢١	كندا	٧,٠٠	⇓
-	ناميبيا	٧,٠٠	⇑⇑
٢٣	جمهرية التشيك	٧,٥٠	⇑
-	هنغاريا	٧,٥٠	⇑
٢٥	جاميكا	٧,٦٧	⇓
٢٦	الرأس الاخضر	٨,٠٠	⇑⇑
-	غانا	٨,٠٠	⇑
-	مالي	٨,٠٠	⇑
٢٩	كوستاريكا	٨,٠٨	⇑
٣٠	لاتيفيا	٨,٥٠	⇓⇓
-	ترينيداد وتوباغو	٨,٥٠	⇓
٣٢	بولندا	٨,٨٨	⇑
٣٣	تشيلي	١٠,٥٠	⇑
٣٤	هونك كونغ	١٠,٧٥	⇑⇑
٣٥	سلوفاكيا	١١,٥٠	⇑
-	سورينام	١١,٥٠	⇑
٣٧	يورغواي	١١,٧٥	⇓
٣٨	افريقيا الجنوبية	١٢,٠٠	⇓
٣٩	اسبانيا	١٢,٢٥	⇑
٤٠	البرتغال	١٢,٣٦	⇓⇓
٤١	Tanzania	١٣,٠٠	⇑⇑
٤٢	بابوا غينيا الجديدة	١٣,٣٣	⇑⇑
-	كوريا الجنوبية	١٣,٣٣	⇑⇑
٤٤	فرنسا	١٣,٣٨	⇓
٣٥	قبرص	١٣,٤٠	⇓⇓
٤٦	سلوفينيا	١٣,٤٤	⇓
٤٧	البوسنة والهرسك	١٣,٥٠	⇓
٤٨	تايوان	١٤,٥٠	⇑⇑

٤٩	بوركينا فاسو	١٥,٠٠	⇓
-	ايطاليا	١٥,٠٠	=
٥١	السلفادور	١٥,٨٣	⇑⇑
٥٢	مالديفيا	١٦,٠٠	⇓
-	رومانيا	١٦,٠٠	⇓
٥٤	بارغواي	١٦,٢٥	=
٥٥	الارجنتين	١٦,٣٥	⇓
٥٦	هايتي	١٦,٣٨	⇑
٥٧	ولايات منظمة شرق البحر الكاريبي	١٦,٥٠	Nc
٥٨	البرازيل	١٦,٦٠	⇑⇑
٥٩	غيانا	١٦,٦٣	⇓⇓
٦٠	توغو	١٧,٠٠	⇑
٦١	قبرص الشمالية	١٧,٢٥	⇓⇓
٦٢	بوتسوانا	١٧,٥٠	=
-	كرواتيا	١٧,٥٠	⇑⇑
٦٤	بوتان	١٧,٧٥	⇑
٦٥	موريتانيا	١٨,٠٠	⇓⇓
-	سيشيل	١٨,٠٠	⇑
٦٧	غينيا بيساو	١٨,٢٥	⇑⇑
٦٨	ماقدونيا	١٨,٤٠	⇓⇓
٦٩	جمهورية افريقيا الوسطى	١٨,٥٠	⇑⇑
٧٠	بنين	١٩,٠٠	⇑
-	بلغاريا	١٩,٠٠	⇓
-	جزر القمر	١٩,٠٠	⇑⇑
-	اليونان	١٩,٠٠	⇓⇓
-	كينيا	١٩,٠٠	⇑⇑
٧٥	مولدوفا	١٩,١٣	⇑⇑
٧٦	مانغوليا	١٩,٤٢	⇑⇑

٧٧	غواتيمالا	٢٠,٢٥	⇑⇑
٧٨	لبنان	٢٠,٥٠	⇓⇓
٧٩	مالاوي	٢١,٠٠	⇓⇓
٨٠	البانيا	٢١,٥٠	⇑
٨١	بنما	٢١,٨٣	⇓⇓
٨٢	زامبيا	٢٢,٠٠	⇑⇑
٨٣	نيكاراغوا	٢٢,٣٣	⇓
٨٤	ليبريا	٢٢,٥٠	⇓⇓
٨٥	سيبريا	٢٣,٠٠	⇓⇓
٨٦	اسرائيل	٢٣,٢٥	⇑
٨٧	الكويت	٢٣,٧٥	⇓⇓
-	التونغو	٢٣,٧٥	Nc
-	الإمارات	٢٣,٧٥	⇓
٩٠	ليسوتو	٢٤,٠٠	⇑
٩١	سيراليون	٢٤,٢٥	⇑⇑
٩٢	كوسوفو	٢٤,٨٣	⇓⇓
٩٣	السنغال	٢٥,٠٠	⇓
-	تيمور الشرقية	٢٥,٠٠	⇓⇓
٩٥	موريتانيا	٢٥,٣٨	⇑
٩٦	اوغندا	٢٥,٥٠	⇓⇓
٩٧	جمهورية الدومنيكان	٢٦,١٣	⇑
٩٨	موزمبيق	٢٦,٥٠	⇓⇓
٩٩	جورجيا	٢٧,٠٠	⇓⇓
-	الولايات المتحدة (المقاطعات الخارجية)	٢٧,٠٠	⇑
١٠١	ارمينيا	٢٧,٥٠	⇑⇑
-	الاكوادور	٢٧,٥٠	⇓⇓
١٠٣	بوليفيا	٢٨,١٣	⇓
١٠٤	انغولا	٢٨,٥٠	⇑⇑

-	الجبل الاسود	٢٨,٥٠	⇓⇓
-	النيجر	٢٨,٥٠	⇑⇑
١٠٧	الغابون	٢٨,٧٥	⇑⇑
١٠٨	بوروندي	٢٨,٨٨	⇓
١٠٩	بيرو	٣٠,٠٠	⇓⇓
١١٠	جيبوتي	٣٠,٥٠	=
١١١	ساموا	٣٣,٠٠	Nc
١١٢	تشاد	٣٣,١٧	⇑⇑
١١٣	غينيا	٣٣,٥٠	⇓⇓
١١٤	الكونغو	٣٣,٦٠	⇑
١١٥	طاجيكستان	٣٤,٥٠	⇓
١١٦	مدغشقر	٣٤,٨٨	⇑⇑
١١٧	اندنوسيا	٣٥,٨٣	⇓⇓
١١٨	كوت ديفوار	٣٦,٠٠	⇓⇓
١١٩	النيبال	٣٦,٣٨	⇓
١٢٠	الأردن	٣٧,٠٠	⇓
١٢١	قطر	٣٨,٠٠	⇓⇓
١٢٢	الهند	٣٨,٧٥	⇓⇓
١٢٣	زمبابوي	٣٩,٥٠	⇑⇑
١٢٤	عُمان	٤٠,٢٥	⇓⇓
١٢٥	غامبيا	٤٠,٥٠	⇑⇑
١٢٦	بنغلادش	٤٢,٥٠	⇓
١٢٧	مصر	٤٣,٣٣	⇑⇑
١٢٨	كمبوديا	٤٣,٨٣	⇓⇓
١٢٩	الكاميرون	٤٤,٣٠	⇓⇓
١٣٠	العراق	٤٥,٥٨	⇑⇑
١٣١	اوكرانيا	٤٦,٨٣	⇓⇓
١٣٢	اسرائيل (المقاطعات الخارجية)	٤٧,٠٠	⇑⇑

١٣٣	الجزائر	٤٧,٣٣	⇑
-	فنزويلا	١٣٦٤٧,٣٣	⇓
١٣٥	المغرب	٤٧,٤٠	⇓
١٣٦	المكسيك	٤٧,٥٠	⇑
-	سنغافورا	٤٧,٥٠	⇓
١٣٨	تركيا	٤٩,٢٥	⇓⇓
١٣٩	اثيوبيا	٤٩,٣٨	⇑
١٤٠	روسيا	٤٩,٩٠	⇑⇑
١٤١	ماليزيا	٥٠,٧٥	⇓⇓
١٤٢	بروناي	٥١,٠٠	⇑⇑
١٤٣	هندوراس	٥١,١٣	⇓⇓
١٤٤	البحرين	٥١,٣٨	⇓⇓
١٤٥	كولومبيا	٥١,٥٠	⇓⇓
-	نيجيريا	٥١,٥٠	⇓⇓
١٤٧	افغانستان	٥١,٦٧	⇑
١٤٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥١,٨٣	⇓
١٤٩	فيجي	٥٢,٧٥	⇑
١٥٠	فلسطين	٥٦,١٣	⇑⇑
١٥١	باكستان	٥٦,١٧	⇑
١٥٢	اذربيجان	٥٦,٣٨	⇓
١٥٣	تايلند	٥٦,٨٣	⇓⇓
١٥٤	بيلاروس	٥٧,٠٠	⇓
١٥٥	سوازيلاند	٥٧,٥٠	⇓⇓
١٥٦	الفلبين	٦٠,٠٠	⇓⇓
١٥٧	السعودية	٦١,٥٠	⇑
١٥٨	سريلانكا	٦٢,٥٠	⇑
١٥٩	قيرغيزستان	٦٣,٠٠	⇓⇓
١٦٠	ليبيا	٦٣,٥٠	⇓

١٦١	الصومال	٦٦,٠٠	⇑
١٦٢	كازيخستان	٦٨,٥٠	⇓⇓
١٦٣	اوزباكستان	٧١,٥٠	⇓
١٦٤	تونس	٧٢,٥٠	⇓⇓
١٦٥	فيتنام	٧٥,٧٥	⇑
١٦٦	كوبا	٧٨,٠٠	⇑
١٦٧	غينيا الاستوائية	٧٩,٠٠	⇓
١٦٨	لاوس	٨٠,٥٠	⇑
١٦٩	راوندا	٨١,٠٠	⇓⇓
١٧٠	اليمن	٨٢,١٣	⇓
١٧١	الصين	٨٤,٦٧	⇓
١٧٢	السودان	٨٥,٣٣	⇓⇓
١٧٣	سوريا	٩١,٥٠	⇓
١٧٤	بورما	٩٤,٥٠	⇓
١٧٥	ايران	٩٤,٥٦	⇓
١٧٦	توركمانستان	٩٥,٣٣	⇓
١٧٧	كوريا الشمالية	١٠٤,٧٥	⇓
١٧٨	اريتريا	١٠٥,٠٠	⇓

تقارير عربية عن واقع الصحافة العربية

واقع الصحافة في الدول العربية ٢٠٠٦

إعداد اللجنة الدائمة للحريات في اتحاد الصحفيين العرب

سجلت دولة قطر مركزا متقدما ضمن الدول التي تحسنت فيها حرية الصحافة بشكل كبير، وذلك مع عدد من الدول العربية الأخري مثل دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان والمغرب والجزائر وفلسطين . . وجاءت في مقدمة الدول التي لم تغلق فيها أي صحف بشكل تام أو مؤقت، وذلك في تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي، والذي تم إعداده بواسطة اللجنة الدائمة للحريات في اتحاد الصحفيين العرب

عن عام ٢٠٠٦ ، ولم تشهد قطر أي حالات لخطف أو فصل أو تعذيب الصحفيين داخل أراضيها . . ولم يتعرض الصحفيون في قطر لأي شكل من أشكال منع مزاولة المهنة ؛ أو المنع من حضور الفعاليات ، أو حَجب المعلومات ؛ أو الاستدعاء الأمني ؛ أو النقل التعسفي ، أو التوقيف الإداري ؛ أو القتل أو حتي الحبس .

ولم تشهد الصحف القطرية أي حالات إغلاق تام أو مؤقت أو رقابة سابقة أو لاحقة أو مصادرة وثائق أو أي أدوات إعلامية . . أو ضغط من أي نوع لكشف المصادر . . ولم تسجل قطر ضمن الدول التي يمارس فيها رئيس التحرير سلطات رقابية ، وذلك مع المغرب وموريتانيا والجزائر والعراق .

استمرت القيود الحكومية والمجتمعية على حرية الصحافة في الدول العربية بإعاقة العمل الصحفي بشكل خطير خلال العام ٢٠٠٦ ، ويأتي في سلّم تلك القيود حجب المعلومات ، ووجود تشريعات صحفية معيقة للعمل الصحفي ، بالإضافة إلى الرقابة بأشكالها المختلفة . . . إضافة إلى ما يسمى بالاستدعاءات الأمنية المختلفة وحالات حبس الصحفيين أو دفعهم لغرامات باهظة في العديد من الدول العربية . فضلا عن الاعتداءات الإجرامية المسلحة التي تستهدف الصحفيين ومساعديهم بالقتل أو الخطف والابتزاز .

وبلغ عدد الصحفيين العاملين في مختلف الدول العربية أكثر من ٣٤٥٠٠ صحفي ، من بينهم ٢٥٧٤٣ صحفياً مسجلون في نقابات وجمعيات الصحفيين في بلادهم ، حسبما أكد أحد تقرير أصدره الاتحاد العام للصحفيين العرب . حسب تقرير للـCNN .

أظهر تقرير ، أعدته لجنة «الحريات» في اتحاد الصحفيين العرب ، أن عدد الصحف بسائر أشكالها ، في مختلف الدول العربية ، بلغ نحو ٥٠١٦ صحيفة ، منها ٢٧٦ صحيفة يومية ، و٥٠٧ صحف أسبوعية ، و٣٧٥٨ صحيفة متخصصة .

وجاء في التقرير ، الذي تم عرضه أمام اجتماع الأمانة العامة للاتحاد في العاصمة المصرية القاهرة ، حول «أوضاع الصحافة والصحفيين في العالم العربي» ، أن هناك صحيفة يومية واحدة لكل مليون و١٠٨ آلاف مواطن عربي .

وذكر التقرير أن جميع الدول العربية فيها قانون ينظم العمل الصحفي باستثناء العراق ، وأضاف أن هناك ١٢ دولة يوجد فيها قوانين تلزم الجهات الرسمية بتوفير المعلومات للصحفيين ، ولا تتوافر مثل هذه القوانين في خمس دول أخرى .

كما أظهر تقرير لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب ، والذي حصلت CNN بالعربية على نسخة منه ، أن ١٣ دولة عربية يوجد فيها ما يعرف باسم «ميثاق الشرف الإعلامي» ، فيما لا يوجد مثل هذا الميثاق في ٦ دول أخرى .

وأشار التقرير إلى أن الحكومة تتولى الإشراف على الإعلام في ١٥ دولة عربية ، فيما تشارك جهات أخرى الإشراف في ثلاث دول .

وبالنسبة لملكية الإعلام المرئي والمسموع ، فقد أظهر التقرير أن بعضها يعود لملكيات خاصة في عشر دول ، وملكيات حكومية في ١٩ دولة ، وملكيات مختلطة في ثلاث دول . وسجل التقرير حالات خطف للصحفيين في خمس دولة عربية ، بينما سجلت حالات تعذيب في دولتين ، كما تم منع صحفيين من مزاولة مهنة الصحافة في ثلاث دول عربية ، وسجلت حالات فصل للصحفيين من عملهم في ثمان دول .

وأشار التقرير إلى أن سبع دول عربية منعت الصحفيين من حضور الفعاليات العامة ، كما ارتفع عدد الدول التي دفع الصحفيون فيها غرامات مالية ، وسجلت حالة نقل تعسفي واحدة . ولم يتم حبس الصحفيين بقرار من المحاكم ، إلا في دولتين ، بينما تعرض الصحفيون للقتل في أربع دول ، وسجلت في تسع دول عربية حالات استدعاء الصحفيين للمثول أمام الجهات الأمنية . كما تعرضت صحف عربية للإغلاق التام في دولتين ، وإغلاق مؤقت في ثلاث دول ، بينما صودرت الصحف بعد طباعتها في ثلاث دول عربية . وأوضح التقرير أنه توجد رقابة حكومية على الصحف في ١٣ دولة عربية ، وأن عدد الدول التي يمارس فيها رئيس التحرير سلطات رقابية وصل إلى ١٤ دولة .

ويوضح التقرير أن المواقع الإعلامية على الإنترنت تحظى بأعلى معدل استخدام (٢٨٪) تليها مواقع الدردشة (١٥٪) .

ويعدّ الدافع الأول لدخول المواطن العربي على شبكة المعلومات الدولية هو الترفيه والتواصل (٤٦٪) ، ثم دافع التماس المعلومات (٢٦٪) . وصنف التقرير موقع «الجزيرة نت» في أعلى ترتيب بين المواقع الإعلامية ، وهو يحتل رقم ١٠ في الترتيب العام لدخول المواقع في الوطن العربي حتى أوائل عام ٢٠٠٧ .

واقع الصحافة في الدول العربية ٢٠٠٧
إعداد اللجنة الدائمة للحريات في اتحاد الصحفيين العرب

عدد الصحف : بلغ مجموع عدد الصحف (على اختلاف أشكالها : يومية أو أسبوعية أو غيرهما أو بلغة عربية أو أجنبية) في عام ٢٠٠٧ ، في الدول التي أجابت على الاستبيان ٣٥٣١ صحيفة (وتباينت أعداد الصحف طبقا للإجابات المتعددة في بعض الدول ، وتم اعتماد الحد الأعلى في الإجابات المختلفة) وبالمقارنة مع العام الماضي ، فإن ذلك يشير إلى تراجع كبير ، حيث بلغ مجموع الصحف المختلفة في عام ٢٠٠٦ حوالي ٥٠١٦ صحيفة ، وهو ما يعني تراجعا يصل إلى ٦,٢٩٪ (طبقا للحد الأعلى في الأجوبة على الاستبيان لعام ٢٠٠٧) .

ورغم تقارب إجابات المصادر المختلفة في عدد الصحف في أغلب الدول العربية ، فإن أكبر التباينات كانت في تحديد عدد الصحف في العراق ، فمثلا أشار أحد الأستبيانات إلى أن عدد الصحف اليومية هو ٢٠ ، بينما أشار استبيان آخر إلى أن العدد ٩٠ ، وفي الأسبوعية تراوح العدد بين ٨٥ في استبيان ، و٢٤٢ في استبيان آخر ، وفي المتخصصة كان العدد مرة ٢٠ ومرة أخرى ٦٥ .

أما الصحافة الإلكترونية ، فقد تبين أن جميع الدول العربية تقريبا فيها صحافة إلكترونية باستثناء دولة واحدة هي دولة الإمارات العربية المتحدة .

أما بخصوص وكالات الأنباء الحكومية والخاصة فقد تبين أن أربع دول عربية فقط فيها أكثر من وكالة أنباء ، وهي السودان والعراق ولبنان وموريتانيا ، والباقي يقتصر على وكالة أنباء حكومية واحدة . . أما ملكية الصحف ، فقد دلت النتائج على أن الحكومة تمتلك صحفا في ١٢ دولة عربية ، بينما تقتصر الملكية في بقية الدول على القطاع الخاص أو الملكية المختلطة .

خلاصة نتائج هذا الجانب:

١- تراجع كبير في عدد الصحف بلغ حوالي ٦,٢٩٪ .
٢- السماح بالصحف الإلكترونية في أغلب الدول العربية .
٣- استمرار احتكار أغلب الحكومات العربية لملكية وكالات الأنباء .
٤- يمتلك أكثر من نصف الحكومات العربية تقريبا صحفا خاصة به .
٥- أن هناك تضاربا في الأرقام وبشكل يشير إلى أن عددا من الدول العربية

ليس لديها بيانات دقيقة ومتاحة للاطلاع عليها عن القطاع الصحفي .

عدد الصحفيين : يبين الجدول رقم (٥) عدد الصحفيين العرب الأعضاء وغير الأعضاء في الهيئات الصحفية خلال عام ٢٠٠٧ .

وقد بلغ عدد الصحفيين (سنعتمد الحد الأعلى بسبب تعدد الإجابات) ٣٩٦٧٧ صحفيا ، علما أن عدد الصحفيين في عام ٢٠٠٦ هو ٣٤٥٠٦ .

ينتمي ما بين ٥٦,٣٪ و٦٣٪ من الصحفيين إلى هيئة صحفية ، بينما الباقي ليسوا أعضاء في أية هيئة أو نقابة أو اتحاد أو جمعية صحفية ، أي أن حوالي ٤٠٪ من الصحفيين العرب ليسوا أعضاء في النقابات أو الهيئات الصحفية .

أما أعداد الصحفيين من حيث الجنس ؛ فقد شكل الذكور نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و٦٨,٢٪ (طبقا لتباين الأجابات) وهذا يعني أن معدل الإناث في الصحافة العربية هو في حدود ٣٥٪ .

والملاحظ أن أعلى نسبة في عدد الصحفيين مقارنة بعدد السكان هي في كل من الكويت والإمارات العربية .

ذلك يعني عددا من النتائج :

١- هناك زيادة في عدد الصحفيين العرب بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ تصل تقريبا إلى ٥١٧١ صحفيا (قياسا للحد الأعلى) وهو مايعادل زيادة مئوية تصل إلى حوالي ١٥٪ .

٢- أن ٤٠٪ تقريبا من الصحفيين العرب ليسوا أعضاء في أية هيئة صحفية .

٣- تشكل الإناث حوالي ٣٥٪ من الصحفيين العرب ، وهي نسبة أعلى من نسبة تمثيل المرأة في القطاعات المختلفة الأخرى(السياسية أو الاقتصادية أو غيرها) .

حرية الصحافة في الوطن العربي ٢٠٠٨

قالت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين إن العام ٢٠٠٨ شهد تراجعاً كبيراً في حرية الصحافة في المنطقة العربية ، وحثت في تقريرها - الذي صدر الثلاثاء في نيويورك والقاهرة في التوقيت ذاته ـ الولايات المتحدة على وقف عمليات احتجاز الصحفيين دون محاكمة .

ورصد الجزء الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التقرير ، الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في العديد من دول المنطقة ، منها مصر والعراق وإيران ولبنان والمغرب وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وتونس

واليمن والسعودية والكويت والجزائر وموريتانيا .

وعد تقرير اللجنة - ومقرها نيويورك- أن انتهاكات هذه الدول ضد الصحفيين تركزت في الملاحقات الأمنية والقضائية ، وإغلاق ومصادرة العديد من الصحف ، ومنع بث بعض القنوات الفضائية .

ولفت كذلك إلى أن ما عرف بوثيقة تنظيم البث الإذاعي التلفزيوني والفضائي ، التي أقرها وزراء الإعلام العرب في فبراير/شباط ٢٠٠٨ «أخطر ما تواجهه الصحافة العربية» ، وقال إن هدفها السيطرة على وسائل الإعلام التي توجه انتقادات لهذه الحكومات ، واعتبرها «خطوة إلى الوراء» .

كما أشار التقرير إلى أن العام ٢٠٠٨ شهد انخفاضا في عدد قتلى الصحفيين ، وذلك لأول مرة منذ هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ ، إلا أنه أوضح أن هذا الانخفاض لا يعود إلى وجود تقدم إيجابي فيما يتعلق بحرية الصحافة ، وإنما إلى الاستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية بالعراق ، الذي يشهد غالباً أكبر نسبة من عدد القتلى الصحفيين ، وتقليص البعثات الإعلامية لوجودها فيه .

وأكد التقرير أن العراق ما يزال المنطقة الأخطر للصحفيين ، حيث شهد العام ٢٠٠٨ مقتل ١١ صحفياً ، رغم انخفاض هذا العدد إلى نحو الثلث عما كان عليه في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٦ اللذين شهد كل منهما مقتل ٣٢ صحفياً .

وقال إن العام ٢٠٠٨ شهد مقتل ٤١ صحفياً نصفهم في منطقة الشرق الأوسط ، في حين بلغ عدد الصحفيين المحتجزين ١٢٥ ، وذلك تراجعاً عن العام ٢٠٠٧ الذي شهد مقتل ٦٣ صحفياً واحتجاز ١٢٧ آخرين .

وخص التقرير مصر بمساحة كبيرة من صفحاته ، معتبراً أنها شهدت «التراجع الأكبر في حرية الصحافة» ، ومبرزاً أهم الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون المصريون ، والتي كان أبرزها إلغاء تراخيص بعض المحطات الفضائية ، مثل قناة المحور ، وقناة العالم الإيرانية ، ومحاكمة مدير شركة القاهرة للأخبار ، ومحاكمة رؤساء تحرير أربع من الصحف الخاصة .

تقرير الحريات الصحفية في العالم العربي ٢٠٠٩

أصدر نادي دبي للصحافة الثلاثاء ٢٠٠٩/٢/٣ تقريرا حول واقع وآفاق الإعلام العربي ، وتناول التقرير ثلاثة محاور ، الأول عن الصحافة المقروءة ، وفيه أشار إلى أن

العدد الإجمالي للصحف اليومية في البلاد العربية بلغ ٢٦٧ صحيفة عام ٢٠٠٦ ، أكثرها في لبنان (٥٩) تليها الجزائر (٤٨) ثم السودان (٣٢) ، وفي مصر ١٥ صحيفة يومية فقط ، كما بلغ عدد الصحف الأسبوعية ٥٠٧ ، أغلبها في سوريا (١٠٧) ثم العراق (٧٥) ومصر (٦٨) ، كما بلغ عدد الصحفيين المقيدين في المؤسسات الصحفية العربية ٣٤٥٠٦ ، وهذا يدل على انخفاض حجم المؤسسات وضعف بنيتها الاقتصادية ، ومحدودية ما يخرج عنها من إصدارات .

ويتجاوز توزيع الصحف اليومية في كل من مصر والجزائر وحدهما حاجز مليون نسخة ، وإذا كان الأمر مبررا في مصر في ظل العدد الضخم من السكان ، فإن بلوغ هذا الرقم يعد ميزة للجزائر .

ويشير التقرير إلى نوع من التراجع في مستويات استهلاك الصحف داخل الوطن العربي بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ ، حيث كان متوسط توزيع الصحف اليومية لكل ألف مواطن عربي ٧٨ نسخة عام ١٩٩٦ ، ثم انخفض إلى ٥٠ نسخة فقط عام ٢٠٠٣ . وبالمقارنة مع كوريا الجنوبية التي يشكل سكانها ١٦٪ من سكان الوطن العربي ، فإن عدد الصحف اليومية بها يصل إلى ١٢١ صحيفة ، وهو ما يقترب من نصف عدد الصحف اليومية في الدول العربية ، ويبلغ متوسط عدد النسخ لكل ألف مواطن في كوريا ٣٩٤ نسخة ، وفي المحور الفضائي ذكر التقرير أن متوسط نصيب كل ألف من المواطنين العرب من أجهزة التلفزيون ، ارتفع من ١٧٤ عام ١٩٩٢ إلى ٢٥٠ عام ٢٠٠١ . ووصل عدد القنوات الفضائية التي تبث باللغة العربية حتى منتصف ٢٠٠٨ نحو ٤٨٢ قناة مفتوحة ، غير الباقات التلفزيونية المشفرة ، رغم أن أول قناة فضائية عربية - وهي القناة الفضائية المصرية- بدأت البث في ١٩٩٠/٤ . أي أن هذا الميدان حديث وسريع النمو بدرجة فائقة .

وتستحوذ السعودية ومصر والإمارات على ٥١,٣٪ من إجمالي القنوات العربية ، وتبلغ نسبة السعودية وحدها ٢٢,٦٪ ، كما أن هناك ١٦ فضائية غير عربية تستهدف المواطن العربي ، على رأسها أميركا (٣ قنوات) ، وتناول المحور الثالث في ملف الإعلام ، المجال الإلكتروني ومعدلات نموه ، سواء في جانب وسائل الاتصال الهاتفية أو أجهزة المحمول .

وتبين من الدراسة أن أعلى معدلات الوجود الإعلامي العربي على شبكة الإنترنت يرتبط بالصحافة العربية المطبوعة والإلكترونية بنسبة ٥٠,٦٪ ، تليه المواقع

الإذاعية والتلفزيونية بنسبة ٣٢,٤٪ ، وتأتي بعدها مواقع الشبكات الإخبارية والبوابات الإعلامية وتبلغ نسبتها ١٣,٨٪ ، وتوجد وكالات الأنباء العربية كافة على مواقع الانترنت .

ويوضح التقرير أن المواقع الإعلامية على الإنترنت تحظى بأعلى معدل استخدام (٢٨٪) ، تليها مواقع الدردشة (١٥٪) . ويعتبر الدافع الأول لدخول المواطن العربي على شبكة المعلومات الدولية هو الترفيه والتواصل (٤٦٪) ، ثم دافع التماس المعلومات (٢٦٪) . وصنف التقرير موقع «الجزيرة نت» في أعلى ترتيب بين المواقع الإعلامية ، وهو يحتل رقم ١٠ في الترتيب العام لدخول المواقع في الوطن العربي حتى أوائل عام ٢٠٠٧ .

وفي الملف الثالث يتحدث التقرير عن حركة التأليف والنشر في الوطن العربي ، لافتا إلى أن القراءة تتراجع بشكل ملموس ، في ظل عدم وجود سياسة ثقافية شاملة ترسخ عادة القراءة والتعلق بالكتاب ، وتنمية الوعي المعرفي ، ومن ثم تكوين التربة الملائمة للتنمية البشرية المستدامة .

ويكشف التقرير أن العدد الإجمالي لمنشورات الوطن العربي من الكتب خلال عام ٢٠٠٧ بلغ ٢٧٨٠٩ عناوين ، بنسبة كتاب واحد لكل ١١٩٥٠ مواطنا ، مقابل كتاب واحد لكل ٤٩١ مواطنا في بريطانيا ، وكتاب واحد لكل ٧١٣ مواطنا في إسبانيا ، أي أن نصيب المواطن العربي ٤٪ من نصيب الإنجليزي و٥٪ من الإسباني .!

ويشير التقرير إلى أنه بينما بلغ مجموع المؤلفات في الأدب والديانات ٤٨٪ من إجمالي الكتب في السنة نفسها ، لم يتجاوز ما نشر من مؤلفات في العلوم التطبيقية والنظرية ١٢٪ ، كما بلغ إجمالي الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية عام ٢٠٠٧ نحو ١٢٦١ كتابا ، أي ما يشكل نسبة ٤,٥٣٪ من إجمالي المنشور ، وهو ما لا يشجع مطلقا على التفاؤل حسب معدّي التقرير ، أما الترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية فهي أدنى من ذلك بكثير ، مما يستدعي اهتماما خاصا من الجهات المعنية ، ومن باب المقارنة أشار التقرير إلى أن بريطانيا أنتجت في عام ٢٠٠٧ نحو ١١٨٠٠٠ عنوان جديد ، أي أكثر من أربعة أضعاف الرقم العربي .

وأكد التقرير على أهمية تعزيز مكانة اللغة العربية الفصحى ، وضرورة توطين تدريس العلوم بها في الجامعات والمعاهد العليا ، لأن ذلك أساس من أسس التأليف والتعلم والقراءة والتواصل مع الكتاب العربي ، كما طالب التقرير بتحديث

الإستراتيجيات الموضوعة لتعزيز مكانة اللغة وموقعها المعرفي والعلمي ، وحتى الفكري والأدبي والإبداعي في داخل الوطن العربي وخارجه .

ويشير التقرير إلى نوع من التراجع في مستويات استهلاك الصحف داخل الوطن العربي بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ ، حيث كان متوسط توزيع الصحف اليومية لكل ألف مواطن عربي ٧٨ نسخة عام ١٩٩٦ ثم انخفض إلى ٥٠ نسخة فقط عام ٢٠٠٣ .

* المصدر : تقرير : الإنترنت و«إعلام الموبايل» يزدادان انتعاشا بفعل الأزمة المالية ، أصدره نادي دبي للصحافة ، الثلاثاء ٣ فبراير ٢٠٠٩م-دبي - العربية .نت .

الفصل الرابع

الصحافة في المواثيق والأعراف الدولية

يرجع ظهور مواثيق الشرف على الصعيد الدولى إلى عام ١٩١٣ لتحسين الأداء الإعلامى وتوجيهه لصالح جمهور المتلقين ، حيث بذلت محاولات عديدة لوضع قواعد سلوك مهني للإعلاميين . وأقدم هذه المواثيق أطلق عليه «قواعد الأخلاق الصحفية» في واشنطن عام ١٩٢٦ ، وظهر في ذلك العام الاتحاد الدولي للصحفيين ، واتخذ عدداً من الإجراءات الهادفة إلى تنظيم ذاتي بواسطة المهنيين من رجال الصحافة من بينها :

* إنشاء محكمة دولية للشرف عام ١٩٣١ .
* تطبيق ميثاق الشرف المهني عام ١٩٣٩ .

وفي أوائل الخمسينيات من القرن العشرين نوقشت -لأول مره في الأمم المتحدة- مسألة إصدار ميثاق أخلاقي مهني لرجال الإعلام والصحافة .

- في عام ١٩٥٣ وافقت اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة على مشروع ميثاق أخلاقي دولي للعاملين في مجال الإعلام ، أكد أهمية تقديم الحقائق ، والأمانة في العمل الإعلامي ، وقد اعتبر هذا الميثاق كقاعدة للسلوك المهني ، بجمع المشتغلين بجمع وبث ونشر الأخبار والمعلومات والتعليق عليها لتحقيق أمن وأمانة الكلمة لدى المتلقي وكسب ثقته . ويعد «إعلان بوردو» من الوثائق الدولية المهمة التي تناولت أخلاقيات الممارسة الإعلامية ، وقد صدر في عام ١٩٥٤ بمدينة «بوردو الفرنسية» وأكد ضرورة المحافظة على أسرار المهنة بشأن مصادر المعلومات ، وبذل الجهد في تصحيح أية معلومات غير دقيقة ، سواء كانت منشورة أو معده للنشر .
- وفى نوفمبر ١٩٧١ عقد بمدينة ميونيخ الألمانية اجتماع لممثلى ست دول أوروبية صدر في ختامه «إعلان ميونيخ » الذي أكد على احترام الحقيقة والدفاع عن

حرية الإعلام ، والتعليق والنقد ، وتوخي الأمانة في الحصول على الأخبار والصور والمستندات .

وفي عقد التسعينات من القرن العشرين ، تم التوقيع على أكثر من إعلان حول أخلاقيات الممارسة الإعلامية ، من بينها «إعلان وندهوك» في ٣ مايو ١٩٩١ ، وإعلان ألما آتا في ١٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، و«إعلان سنتياجو» في ٦ مايو ١٩٩٤ ، وإعلان صنعاء في ١١ يناير ١٩٩٦ .

وقبل أن نتطرق إلى أخلاقيات المهنة ، يجب أن نتعرف أولا على القضايا التي تمس الإعلام ، والتي يجب يتمسك الإعلامي بأخلاق مهنته اتجاهها مثل : السلطة والواجب ، الحرية والمسؤولية والحقيقة ، والتعددية ، الاختلاف ، الصالح العام ، واحترام الآخر ، وهي مفاهيم فلسفية ، من الصعب تجاوزها حين نتطرق إلى قضايا الإعلام ، لكونها تساعدنا على إدراك «المعنى» ولماذا نقوم بهذا العمل ولا نقوم بذاك؟ ماهي المحددات الكبرى لأفكارنا وسلوكنا؟ ماهي نوع القيم أو المسؤولية أو الأخلاق الواجب الالتزام بها في ممارسة الإعلام؟ ومن الذي يحددها؟ أين تبدأ وأين تقف حرية التعبير؟ كيف تضمن التعددية والاختلاف والعدالة والصحة . لقد بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى في بداية العشرينات من هذا القرن ، وهناك الآن أقل من ٥٠ دولة فقط من بين ٢٠٠ دولة في العالم لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة ، تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال ، أو تحمي التدفق الحر الإعلامي . فان الفرد كائن حي عقلاني وأخلاقي ، وإن أخلاقياته تحدد له ما يجب المحافظة عليه فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق واجب التحلي بها لكل فرد يمتهنها ، فالأخلاق تطرح في مهنة الإعلام إشكاليتين :

١ . إشكالية تحديد مفهوم الأخلاق ذاتها : ماهي مرجعيتها ، هل هي دينية أم عرفية أم وضعية؟ ما هي مبادئها هل هي ملتزمة أم لا؟

٢ . وإشكالية ترجمة هذه الأخلاق إلى قوانين وإجراءات وتنظيمات ، تحدد مسؤولية كل طرف بدقة ، ماله ما عليه ، ما يجب أن يقوم به أو يمتنع عنه؟ وهو ما يفيد ضرورة التفريق هنا بين ما هو أخلاقي محض ، أي يرجع إلى الضمير الفردي (للصحافي أو غيره) وما هو أخلاقي قانوني ، الذي يخضع إلى المحاسبة والعقاب . وقد خصصت هذا الفصل من الكتاب لعرض مجموعة من المواثيق والعهود الدولية المعنية

بحقوق الصحافة والصحفيين ، وطبيعة الشروط المنوطة بالدول التي وافقت على تلك العهود ، وكيفية تطبيقها ونطاق عملها وتاريخ تأسيسها وتخصصها إن وجد . . وقد أدرجت هنا مجموعة من مواثيق الشرف الصحفية ، منها الدولية مثل ميثاق شرف الفيدرالية الدولةي للصحفيين ، ومواثيق إقليمية مثل ميثاق الشرف الصحفي العربي الصادر عن اتحاد الصحفيين العرب ، ومواثيق محلية ، ومواثيق شرف داخلية ، وهي التي تضعها المؤسسة الصحفية للعاملين بها . مع أهمية تعظيم دور الصحفي في المجتمع ، عن طريق الثقافة القانونية والتوعية بحقوقه وواجباته ، وان الالتزام بأخلاقيات المهنة هو الأمر الذي يحتم على المسئولين احترام هذه المهنة ، وتضع ما يسمى أدلة السلوك أو مواثيق الشرف الصحفية ، والتي تنص على أن الصحافة مسئولية اجتماعية ورسالة وطنية ، مع الالتزام بالموضوعية والدقة المهنية العالية ، وعدم استغلال المهنة للحصول على مكاسب شخصية ، والمحافظة على سرية مصادر المعلومات ، والتحقق من الأخبار قبل نشرها ، والابتعاد عن الأساليب الملتوية وغير المشروعة في الحصول على الأخبار والمعلومات .

ومن المؤكد أن أخلاقيات مهنة الصحافة لا تأتي من مواثيق شرف ، بل تنبع من ضمير الصحفي ، وضرورة رفع الوصاية الرسمية من النظام الحاكم عن الصحافة حتى تصبح حرة مستقلة .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

Universal Declaration of Human Rights

اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ .

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم . ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني ، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة . ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا

يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم . ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً ، وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح . ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها . ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد . فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه سائر الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات ، عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها ، وشعوب البقاع الخاضعة لسلطان .

* المادة ١ يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وقد وهبوا عقلاً وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء .
* المادة ٢ لكل إنسان حق التمتع بسائر الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء . وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد ، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي ، أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود .
* المادة ٣ لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه .
* المادة ٤ لايجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بسائر أوضاعهما .
* المادة ٥ لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة .
* المادة ٦ لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية .
* المادة ٧ كل الناس سواسية أمام القانون ، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة

عنه دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان ، وضد أي تحريض على تمييز كهذا .

* المادة ٨ لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون .
* المادة ٩ لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً .
* المادة ١٠ لكل إنسان الحق ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته ، وأية تهمة جنائية توجه إليه .
* المادة ١١ (١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه . (٢) لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل ، إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة .
* المادة ١٢ لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته ، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات .
* المادة ١٣ (١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة . (٢) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .
* المادة ١٤ (١) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد . (٢) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها .
* المادة ١٥ (١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما . (٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها .
* المادة ١٦ (١) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله . (٢) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه . (٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

* المادة ١٧ (١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره . (٢) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً .
* المادة ١٨ لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها ، سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة .
* المادة ١٩ لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية .
* المادة ٢٠ (١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية . (٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما .
* المادة ٢١ (١) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً . (٢) لكل شخص الحق نفسه الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد . (٣) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري ، وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .
* المادة ٢٢ لكل شخص ، بصفته عضواً في المجتمع ، الحق في الضمانة الاجتماعية ، وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي ، وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته ، وللنمو الحر لشخصيته .
* المادة ٢٣ (١) لكل شخص الحق في العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية ، كما أن له حق الحماية من البطالة . (٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل . (٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه ، عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية . (٤) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته .
* المادة ٢٤ لكل شخص الحق في الراحة ، وفي أوقات الفراغ ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل ، وفي عطلات دورية بأجر .

* المادة ٢٥ (١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية، وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته. (٢) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بالحماية الاجتماعية نفسها سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم بطريقة غير شرعية.
* المادة ٢٦ (١) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع، وعلى أساس الكفاءة. (٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. (٣) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.
* المادة ٢٧ (١) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي، وفي الاستمتاع بالفنون، والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه. (٢) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.
* المادة ٢٨ لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.
* المادة ٢٩ (١) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً. (٢) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها، ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. (٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.
* المادة ٣٠ ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول للدولة أو جماعة

أو فرد أي حق في القيام بنشاط ؛ أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه .

إعلان ١٩٧٨

UNESCO Declaration on role of media in strengthening peace (1978)

أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

إعلان ١٩٧٨ بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب .

أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته العشرين ، يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ .

إن المؤتمر العام ، إذ يذكر بأن «اليونسكو» تستهدف ، بمقتضى ميثاقها التأسيسي «المساهمة في صون السلم والأمن ، وبالعمل علي توثيق عرى التعاون بين الأمم ، عن طريق التربية والعلم والثقافة ، بغية ضمان احترام الجميع للعدالة والقانون وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية» (الفقرة ١ من المادة ١) ، وبأن المنظمة طلبا لهذه الغاية ، ستعمل علي «تسهيل حرية تدفق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة» (الفقرة ٢ من المادة ١) ، وإذ يذكر بالقرار ١١٠ (د-٢) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والذي يدين الدعاية التي تستهدف إثارة أو تشجيع ، أو يحتمل أن تثير أو تشجع ، أي تهديد للسلم أو خرق للسلم أو أي عمل من أعمال العدوان ، وإذ يذكر بالقرار ١٢٧ (د-٢) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ أيضا ، والذي يطالب الدول الأعضاء بالقيام ، في الحدود التي تسمح بها إجراءاتها الدستورية ، بمكافحة نشر الأنباء الزائفة أو المشوهة التي يكون من شأنها الإساءة إلى العلاقات الطيبة بين الدول ، وبغيره من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة بشأن وسائل الإعلام الجماهيرية ، وإسهامها في دعم السلم والثقة والعلاقات الودية بين الدول ، وإذ يذكر بالقرار ٤-٣٠١ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٠ حول إسهام وسائل إعلام الجماهير في تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي ، خدمة للسلام ولرفاهية البشر ، وفي مناهضة الدعاية المؤيدة للحرب والعنصرية والفصل العنصري والكراهية بين الأمم ، ويدرك ما تستطيع وسائل إعلام الجماهير أن تقدمه من

إسهام في تحقيق هذه الأهداف . وإذ يذكر بالإعلان الخاص بالعنصر والتحيز العصري ، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين ، وإذ يدرك تعقد المشكلات التي يثيرها الإعلام في المجتمع الحديث وتعدد الحلول المطروحة لمعالجتها ، كما ظهر بوجه خاص من الدراسات التي أجريت بشأنها داخل اليونسكو ، والرغبة الحقة التي أبدتها جميع الأطراف المعنية في أن تحظى تطلعاتها ووجهات نظرها وذاتيتها الثقافية بالمراعاة التي تستحقها ، وإذ يدرك تطلعات البلدان النامية إلى إقامة نظام عالمي جديد وأكثر عدلا وفعالية في مجال الإعلام والاتصال ،يصدر في هذا اليوم ، الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، هذا الإعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدوليين ، وتعزيز حقوق الإنسان ، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري ، والتحريض على الحرب .

المادة ١

إن دعم السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الإنسان ، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب ، يقتضي تداول المعلومات بحرية ونشرها علي نحو أوسع وأكثر توازنا . وعلى وسائل إعلام الجماهير أن تقدم إسهاما أساسيا في هذا المقام ، وعلى قدر ما يعكس الإعلام شتى جوانب الموضوع المعالج ، يكون هذا الإسهام فعالاً .

المادة ٢

١ . إن ممارسة حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الإعلام ، المعترف بها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدوليين .

٢ . فيجب ضمان حصول الجمهور على المعلومات عن طريق تنوع مصادر ووسائل الإعلام المهيأة له ، مما يتيح لكل فرد التأكد من صحة الوقائع وتكوين رأيه بصورة موضوعية في الأحداث . ولهذا الغرض يجب أن يتمتع الصحفيون بحرية الإعلام ، وأن تتوافر لديهم أكبر التسهيلات الممكنة للحصول على المعلومات . وكذلك ينبغي أن تستجيب وسائل الإعلام لاهتمامات الشعوب والأفراد ، مهيئة بذلك مشاركة الجمهور في تشكيل الإعلام .

٣ . وعملا على دعم السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الإنسان ، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري ، والتحريض على الحرب ، تسهم وسائل الإعلام ، في كل بقعة من بقاع العالم وبحكم الدور المنوط بها ، في تعزيز حقوق الإنسان ، ولاسيما عن طريق إسماع صوت الشعوب المقهورة التي تناضل ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والاحتلال الأجنبي وجميع أشكال التمييز العنصري والقهر ، والتي يتعذر عليها جعل صوتها مسموعا في بلادها .

٤ . ولكي تتمكن وسائل الإعلام من تعزيز مبادئ هذا الإعلان في ممارسة أنشطتها ، لا بد أن يتمتع الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام ، الذين يمارسون أنشطتهم في بلادهم أو في خارجها ، بحماية تكفل لهم أفضل الظروف لممارسة مهنتهم .

المادة ٣

١ . على وسائل الإعلام أن تقدم إسهاما مهماً في دعم السلام والتفاهم الدوليين ، وفي مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب .

٢ . وفي النضال ضد الحرب العدوانية والعنصرية والفصل العنصري ، والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان ، التي تعود ببعض أسبابها إلى التحيز والجهل ، تسهم وسائل الإعلام -عن طريق نشر المعلومات عن مطامح جميع الشعوب وتطلعاتها وثقافاتها ومتطلباتها- في إزالة الجهل وعدم فهم الشعوب لبعضها البعض ، وفي توعية المواطنين في كل بلد باحتياجات البلاد الأخرى وتطلعاتها ، وفي كفالة الاحترام لحقوق وكرامة جميع الأمم ، وجميع الشعوب وجميع الأفراد ، دون تفرقة بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الجنسية ، وفي استرعاء الانتباه إلى الشرور الكبرى التي تكدر الإنسانية كالبؤس وسوء التغذية والمرض .

وهي إذ تفعل ذلك تشجع الدول علي وضع السياسات الأكثر قدرة على التخفيف من حدة التوترات الدولية ، وعلى تسوية النزاعات الدولية تسوية سلمية وعادلة .

المادة ٤

تسهم وسائل الإعلام بدور أساسي في تربية الشباب بروح السلام والعدالة

والحرية والاحترام المتبادل والتفاهم ، بغية تعزيز حقوق الإنسان والمساواة في الحقوق بين جميع البشر وجميع الأمم ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولها أيضا دور مهم تؤديه في التعريف بوجهات نظر الجيل الناهض وتطلعاته .

المادة ٥

من الضروري ، لكي تحترم حرية الرأي والتعبير والإعلام ، ولكي يعكس الإعلام كل وجهات النظر ، نشر وجهات نظر أولئك الذين قد يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت علي الملأ بشأنهم قد ألحقت ضررا جسيما بالنشاط الذي يضطلعون به ، في سبيل دعم السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الإنسان أو في سبيل مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب .

المادة ٦

إن إيجاد توازن جديد وتبادل أفضل في مجال تداول المعلومات ، وهو أمر مؤات لقيام سلام عادل ودائم ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية ، يقتضي تصحيح أوجه التفاوت في تدفق المعلومات إلى البلدان النامية ، ومنها وفيما بينها . ومن الضروري لتحقيق هذه الغاية أن تتوافر لوسائل الإعلام في هذه البلدان الظروف والإمكانيات التي تهيئ لها أن تتدعم وتتسع ، وتتعاون فيما بينها ومع وسائل الإعلام في البلدان المتقدمة .

المادة ٧

إن وسائل الإعلام ؛ إذ تنشر على نطاق أوسع جميع المعلومات الخاصة بالأهداف والمبادئ المقبولة عالميا ، والتي تشكل أسس القرارات التي اعتمدتها مختلف وكالات الأمم المتحدة ، تسهم إسهاما فعالا في دعم السلام والتفاهم الدولي ، وتعزيز حقوق الإنسان ، وفي إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافاً .

المادة ٨

ينبغي للمنظمات المهنية وللأشخاص الذين يشتركون في توفير التدريب المهني للصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال وسائل إعلام الجماهير ، والذين

يساعدونهم على الاضطلاع بمهامهم بروح المسؤولية ، إيلاء أهمية خاصة للمبادئ الواردة في هذا الإعلان لدى وضعهم قواعد السلوك المهني الخاصة بهم وضمان تطبيقها .

المادة ٩

يقع على عاتق المجتمع الدولي ، وفقا لروح هذا الإعلان ، الإسهام في تهيئة الظروف التي تكفل تداول المعلومات تداولا حرا ، ونشرها على نطاق أوسع ، وبصورة أكثر توازنا ، وتهيئة الظروف التي تكفل حماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في الإعلام أثناء تأدية مهامهم . واليونسكو مؤهلة تماما لتقديم إسهام ثمين في هذا الميدان .

المادة ١٠

١ . مع مراعاة الأحكام الدستورية الرامية إلى ضمان حرية الإعلام ، والوثائق والاتفاقات الدولية الواجبة التطبيق ، يتحتم أن توجد وأن توطد في العالم أجمع الظروف التي تتيح للهيئات والأشخاص ، ممن يتوفرون بحكم مهنتهم على نشر المعلومات ، تحقيق أهداف هذا الإعلان .

٢ . وينبغي أن يشجع التداول الحر للمعلومات ونشرها على نطاق أوسع وأكثر توازنا .

٣ . من الضروري لهذه الغاية أن تيسر الدول لوسائل الإعلام في البلدان النامية الظروف والإمكانيات اللازمة لدعمها وانتشارها ، وأن تشجع التعاون بينها وبين وسائل إعلام البلاد المتقدمة .

٤ . ومن الضروري أيضا تشجيع المبادلات الثنائية والمتعددة الأطراف للمعلومات وتنميتها بين جميع الدول ، ولا سيما بين الدول ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وذلك على أساس المساواة في الحقوق والمنفعة المتبادلة ، واحترام تنوع الثقافات التي تكون تراث الإنسانية المشترك .

المادة ١١

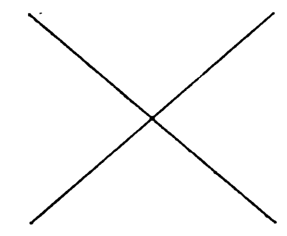
لكي يستكمل هذا الإعلان فعاليته ، يجب في إطار احترام الأحكام التشريعية والإدارية والالتزامات الأخرى للدول الأعضاء ، أن يكفل قيام ظروف مؤاتية لأنشطة

وسائل الإعلام ، وفقا للأحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمبادئ المناظرة التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ .

لا يمكن الشك في أن الإعلام هو أداة تغيير أساسية . فهو من جهة أولى يسفه قيماً وعادات وتقاليد ، ويطرح من جهة ثانية مقومات جديدة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية ، ويروج لها . ومن خلال عملية التغيير هذه بشقيها ، تتعدى همة الإعلام مجرد الإعراب عن وجهة نظر الرأي العام ، وتصل إلى المساهمة بقسط أكبر في عملية تكوين الرأي العام . ثم من أجل ذلك ، لا بد أن يتمتع الإعلام بكل أجهزته بقدر كبير من المصداقية التي تمكنه من أداء هذا الدور المهم والأساسي .

قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٨

UNSC Resolution 1738



S/RES/1738 الأمم المتحدة ٢٠٠٦

Distr.: General

23 December 2006

مجلس الأمن

٢٠٠٦ القرار ١٧٣٨ الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٦١٣ ، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ : إن مجلس الأمن ؛ إذ يضع في اعتباره مسؤوليته الأساسية ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين ، وإذ يؤكد أهمية اتخاذ تدابير تهدف إلى منع نشوب النزاعات وحلها ، ٢٠٠٦ و ٢٠٠٠ و١٦٧٤ و ١٩٩٩ و١٢٩٦ (وإذ يعيد تأكيد قراراته ١٢٦٥ و٢٠٠٣ بشأن حماية أفراد الأمم) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة ، وقراره ١٥٠٢ المتحدة والأفراد وأفراد المساعدة الإنسانية المرتبطين بهم في مناطق النزاع ، وغيرها من القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة ،

٤-١ وإذ يؤكد من جديد التزامه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة المبينة في المادة ١ .

٧ (من الميثاق ، بما في ذلك التزامه بمبادئ -١) من الميثاق ، ومبادئ الميثاق الواردة في المادة ٢ من الاستقلال السياسي ، والمساواة في السيادة والسلامة لجميع الدول ، واحترام سيادة جميع الدول ، وإذ يؤكد مجددا أن الأطراف في النزاع المسلح يتحملون المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين المضرورين ، وإذ يشير إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، وبخاصة اتفاقية جنيف الثالثة المؤرخة ١٢ آب /أغسطس ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب ، والبروتوكولين الإضافيين المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، وبخاصة المادة ٧٩ من البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية الصحفيين العاملين في بعثات مهنية محفوفة بالمخاطر في مناطق النزاع المسلح ، وإذ يشدد على أن وجود حظر بموجب

القانون الإنساني الدولي على الاعتداءات الموجهة عن قصد ضد المدنيين ، والتي تشكل في حالات النزاع المسلح ، جرائم حرب ، وإذ يشير إلى ضرورة أن تكف الدول عن السماح لمرتكبي هذه الأفعال الجُرمية بالإفلات من العقاب ، وإذ يشير إلى أن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ملتزمة بالبحث عن الأشخاص المُدعى بأنهم ارتكبوا أو أمروا بارتكاب خرق جسيم لهذه الاتفاقيات ، وأنها ملتزمة بمحاكمتهم في محاكمها الخاصة بها ، بصرف النظر عن جنسيتهم ، أو تسليمهم للمحاكمة بدولة أخرى معينة ، شريطة أن تكون هذه الدولة قد أعطت دليلا أوليا ضد الأشخاص المذكورين ، وإذ يوجه انتباه الدول جميعها إلى المجموعة الكاملة لآليات العدالة والمصالحة ، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية والمختلطة ، ولجان تقصي الحقائق والمصالحة ، ويشير إلى أن هذه الآليات لا يمكن أن تعزز المسؤولية الفردية عن الجرائم الخطيرة فحسب ، وإنما تعزز أيضا السلام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا ، وإذ يقر بأهمية اتخاذ نهج شامل ومتماسك وذي وجهة عملية ، بما في ذلك التخطيط المبكر وحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح . وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة اعتماد استراتيجية عامة لمنع النزاع ، تعالج الأسباب الجذرية للنزاع المسلح على نحو شامل ، من أجل تعزيز حماية المدنيين على المدى البعيد ، بما في ذلك تعزيز التنمية المستدامة ، والقضاء على الفقر والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحمايتها ، وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تكرار أعمال العنف في أجزاء عديدة من العالم ضد الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام ومن يرتبط بهم من أفراد في النزاعات المسلحة ، وبخاصة الهجمات المتعمدة ضدهم في انتهاك للقانون الإنساني الدولي ، وإذ يدرك أن نظر مجلس الأمن في مسألة حماية الصحفيين في النزاع المسلح تقوم على أساس إلحاح هذه المسألة وأهميتها ، وإذ يقر بالدور القيم الذي يمكن أن يؤديه الأمين العام في توفير المزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع .

١ - يدين الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم في حالات النزاع المسلح ، ويهيب بجميع الأطراف أن توقف هذه الممارسات ؛ S/RES/1738 (2006) 3 06-68158

٢- يشير في هذا الصدد إلى ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم ، العاملين في بعثات مهنية تحفها المخاطر في مناطق النزاع

المسلح ، أشخاصا مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه ، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يضر بوضعهم كمدنيين . وهذا دون الإخلال بحقهم كمراسلي الحرب المعتمدين لدى القوات المسلحة في أن يعاملوا كأسرى حرب وفق ما تنص عليه المادة ٤ - ألف - ٤ من اتفاقية جنيف الثالثة ؛

٣ - يشير أيضا إلى أن المعدات والمنشآت الخاصة بوسائط الإعلام تشكل أعيانا مدنية ، ولا يجوز في هذا الصدد أن تكون هدفا لأي هجمات أو أعمال انتقامية ، ما لم تكن أهدافا عسكرية ؛

٤ - يؤكد مجددا إدانته لجميع أعمال التحريض على العنف ضد المدنيين في حالات النزاع المسلح ، ويؤكد مجددا كذلك الحاجة إلى تقديم الأفراد الذين يحرضون على العنف إلى العدالة ، وفقا للقانون الدولي الواجب التطبيق ، ويبدي استعداده ، عند الإذن بإيفاد بعثات ، أن ينظر ، حيثما اقتضى الأمر ، في اتخاذ خطوات ردا على الإذاعات الإعلامية التي تحرض على الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي .

٥ - يشير إلى مطالبته جميع الأطراف في أي نزاع مسلح بالامتثال التام للالتزامات المنطبقة عليهم بموجب القانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح ، بمن فيهم الصحفيون وموظفو وسائط الإعلام والأفراد المرتبطون بهم .

٦ - يحث الدول وجميع الأطراف في النزاع المسلح على أن تبذل قصاراها لمنع ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين ، بمن في ذلك الصحفيون وموظفو وسائل الإعلام والأفراد المرتبطون بهم .

٧ - يؤكد في هذا السياق مسؤولية الدول عن الامتثال للالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي ، ووضع حد للإفلات من العقاب ، ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي .

٨ - يحث جميع الأطراف المشتركين في حالات نزاع مسلح على احترام الاستقلال المهني للصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم وحقوقهم كمدنيين .

٩ - يشير إلى أن الاستهداف المتعمد للمدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين ، والقيام بانتهاكات منتظمة وصارخة على نطاق واسع للقانون الإنساني الدولي ، وقانون حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح ، إنما يشكل تهديدا للسلم

والأمن الدوليين ، ويؤكد مجددا في هذا الصدد استعداده للنظر في هذه الحالات ، حيثما اقتضى الأمر ، لاتخاذ إجراءات مناسبة ؛

١٠ - يدعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد ، إلى أن تنظر في أن تصبح أطرافا في البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام ١٩٩٧ من اتفاقيات جنيف في أقرب تاريخ ممكن ؛

١١ - يؤكد أنه سيتناول مسألة حماية الصحفيين في النزاع المسلح حصرا تحت بند جدول الأعمال حماية المدنيين في النزاع المسلح .

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يُضمّن تقاريره القادمة بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح مسألة سلامة وأمن الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم .

إعلان ويندهوك

Windhoek Declaration

أصدره المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

صدر في الحلقة الدراسية للأمم المتحدة/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بتعزيز صحافة افريقية مستقلة وقائمة على التعددية المعقودة في ويندهوك بناميبيا ، في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ، يُحتفل العالم سنويا باليوم العالمي لحرية الصحافة في ٣ أيار/مايو من كل عام . وهو فرصة للاحتفاء بالمبادئ الأساسية لحرية الصحافة ؛ ولتقييم حرية الصحافة ، وللدفاع عن وسائل الإعلام أمام الهجمات التي تُشن على استقلاليتها ، وهو فرصة كذلك للتعبير عن إجلال الصحفيين الذين لقوا حتفهم في أثناء أداء واجبهم . وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي لحرية الصحافة في عام ١٩٩٣ ، عقب التوصية التي أُعتمدت في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٩١ .

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب قرارها ٤٣٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ يوم ٣ أيار/مايو يوما عالميا لحرية الصحافة . ومنذ ذلك الحين يُحتفل في هذا اليوم في كل عام بالذكرى السنوية لإعلان ويندهوك (النص أدناه) .

وتدعو وثيقة الإعلان لوسائل إعلام مستقلة وحرة وقائمة على التعددية في جميع أنحاء العالم ، معتبرة ان الصحافة الحرة أمر لا غنى عنه لتحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان ، ويعتبر إعلان ويندهوك بمثابة بيان مبادئ أساسية لحرية الصحافة كما وضعها الصحفيون في أفريقيا خلال حلقة اليونسكو الدراسية عن موضوع تعزيز استقلالية وتعددية الصحافة الأفريقية في ويندهوك ، بناميبيا ، في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩١ . وقد لاقى إعلان ويندهوك تأييد المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين (١٩٩١) .

نص الإعلان

نحن المشتركين في الحلقة الدراسية للأمم المتحدة/منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بتعزيز صحافة افريقية مستقلة ، وقائمة على التعددية المعقودة في ويندهوك بناميبيا ، في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩١ ؛ إذ نشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٩ (طاء) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ ، الذي يعلن أن حرية الإعلام هي حق أساسي من حقوق الإنسان ، وإلى قرار الجمعية العامة ٤٥/٧٦ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، عن الإعلام في خدمة الجنس البشري ، وإذ نشير إلى القرار ٢٥ ميم/١٠٤ الذي أصدره المؤتمر العام لليونسكو لعام ١٩٨٩ ، الذي انصب التركيز الأساسي فيه على تعزيز «حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة بين الدول وداخل كل دولة» .

نعلن ما يأتي :

١- تمشياً مع روح المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، يشكل إنشاء صحافة مستقلة وقائمة على التعددية وحرة وصونها وتمويلها ، أمرا لا غنى عنه لتحقيق وصون الديمقراطية في أي دولة ، ولتحقيق التنمية الاقتصادية .

٢- نقصد ، بعبارة صحافة مستقلة ، قيام صحافة مستقلة عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية ، أو عن سيطرة المواد والمعدات اللازمة لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات .

٣- نقصد بعبارة صحافة قائمة على التعددية ، إنهاء الاحتكارات من أي نوع ،

ووجود أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات والدوريات ، مما يعكس أكبر نطاق ممكن من الآراء السائدة داخل المجتمع .

٤- إن التغييرات السارة التي تحدث حاليا في عدد متزايد من الدول الأفريقية نحو الأخذ بديمقراطيات متعددة الأحزاب ، تحظى بتقدير عميق وتهيئ المناخ الذي يمكن أن تنشأ فيه صحافة مستقلة وقائمة على التعددية .

٥- إن الاتجاه الذي يسود العالم كله نحو مزيد من الديمقراطية وحرية المعلومات والتعبير ، يشكل مساهمة أساسية في تحقيق طموحات البشر .

٦- في أفريقيا اليوم ، وبرغم التطورات الإيجابية التي حدثت في بعض البلدان ، لا يزال الصحفيون والمحررون والناشرون في كثير من البلدان ضحايا للقمع ؛ إذ يتعرضون للقتل أو التوقيف أو الاعتقال أو المراقبة ، فضلا عن تقييدهم بضغوط اقتصادية وسياسية ، من قبيل القيود المفروضة على ورق الصحف أو على نظم الترخيص ، مما يحدّ من فرص النشر أو قيود التأشيرات التي تحول دون حرية حركة الصحفيين أو القيود المفروضة على تبادل الأنباء والمعلومات أو المفروضة على توزيع الصحف في ضمن البلدان وعبر الحدود الوطنية . وفي بعض البلدان تفرض دول الحزب الواحد سيطرتها على الإعلام بأكمله .

٧- هناك اليوم ١٧ صحفيا ومحررا وناشرا على الأقل مودعون في السجون الأفريقية ، بينما لقي ٤٨ صحفيا أفريقيا مصرعهم وهم يمارسون مهنتهم بين عامي ١٩٦٩ .

٨- ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تدرج في جدول أعمالها للدورة القادمة بنداً يتعلق بإعلان أن الرقابة تشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان يدخل في اختصاص لجنة حقوق الإنسان .

٩- يجب تشجيع الدول الأفريقية على كفالة الضمانات الدستورية لحرية الصحافة وحرية الاجتماع .

١٠- لتشجيع وتعزيز التغيُّرات الإيجابية التي تحدث في أفريقيا ، ولمجابهة التغيُّرات السلبية ، ينبغي للمجتمع الدولي/وبصورة محددة ، المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية على السواء) والوكالات الإنمائية والرابطات المهنية - العمل ، على سبيل الأولوية ، على توجيه دعم التمويل نحو تطوير إنشاء صحف ومجلات ودوريات غير حكومية تعبِّر عن المجتمع ككل ، وعن وجهات النظر المختلفة ضمن المجتمعات المحلية التي تخدمها .

١١- ينبغي أن يوجه التمويل كله لتشجيع التعددية والاستقلالية . ومن ثم ينبغي ألا تموّل وسائل الإعلام العامة إلا عندما تضمن السلطات ، على الصعيد الدستوري وعلى الصعيد الواقعي معا ، حرية المعلومات والتعبير ، واستقلال الصحافة .

١٢- للمساعدة على صون الحريات الواردة تعدادها أعلاه ، فمن الأمور ذات الأولوية إنشاء رابطات أو نقابات أو اتحادات للصحفيين تكون مؤسسات حقيقية من حيث الاستقلالية والتمثيل ، فضلا عن رابطات للمحررين والناشرين في جميع بلدان أفريقيا التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات .

١٣- ينبغي أن تصاغ قوانين وسائل الإعلام والعلاقات المهنية في البلدان الأفريقية بطريقة تكفل وجود رابطات تمثل العاملين في هذه المجالات ، كالرابطات المذكورة أعلاه ، كما ينبغي توفير الظروف التي تتيح لهم أن يمارسوا واجباتهم المهمة في الدفاع عن حرية الصحافة .

١٤- تدليلا على حسن النيَّة ، ينبغي للحكومات الأفريقية التي أودعت الصحفيين في السجون بسبب أنشطتهم المهنية ، أن تطلق سراحهم فورا . أما الصحفيون الذين اضطروا إلى مغادرة بلدانهم ، فتكفل لهم حرية العودة لاستئناف أنشطتهم المهنية .

١٥- وينبغي العمل على تشجيع وتعزيز التعاون فيما بين الناشرين في أفريقيا ، ومع الناشرين في بلدان الشمال والجنوب (ويمكن ذلك مثلا من خلال مبدأ التوأمة) .

١٦- تبادر الأمم المتحدة واليونسكو ، ولا سيما البرنامج الدولي لتنمية الاتصال ، على سبيل الاستعجال ، إلى إجراء بحوث تفصيلية بالتعاون مع الوكالات غير الحكومية المانحة (وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) وكذلك المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية ذات الصلة ، في المجالات المحددة التالية :

١ . تحديد الحواجز الاقتصادية التي تحول دون إنشاء منافذ لوسائل الإعلام ، بما في ذلك رسوم الاستيراد والتعريفات الجمركية والحصص التقييدية ، بالنسبة لأمور مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وأجهزة التنضيد وتجهيز الكلمات ، والضرائب المفروضة على بيع الصحف ، تمهيدا لإزالة هذه الحواجز .

٢ . تدريب الصحفيين والقائمين على الإدارة الصحفية ، وإتاحة مؤسسات ودورات التدريب المهني .
٣ . تحديد الحواجز القانونية التي تحول دون الاعتراف بنقابات أو رابطات الصحفيين والمحررين والناشرين وأدائها لأعمالها بصورة فعالة .
٤ . إعداد سجل بوسائل التمويل المتاحة من الوكالات الإنمائية وغيرها ، والشروط التي تنظم تقديم هذه الأموال ، وسبل التقدم للحصول عليه .
٥ . حالة حرية الصحافة في كل بلد على حدة بأفريقيا .

١٧- نظراً لأهمية الإذاعة والتلفزيون في ميدان الأنباء والمعلومات ، تدعو الأمم المتحدة واليونسكو إلى توصية الجمعية العامة والمؤتمر العام ، بعقد ندوات مماثلة للصحفيين والمديرين العاملين في الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بأفريقيا ، لاستكشاف إمكانية تطبيق مبادئ الاستقلالية والتعددية نفسها على هاتين الوسيلتين .

١٨- ينبغي للمجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق وتنفيذ المبادرات والمشاريع الواردة في مرفق هذا الإعلان .

١٩- يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم هذا الإعلان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتولى المدير العام لليونسكو تقديمه إلى المؤتمر العام لليونسكو .

إعلان سنتياغو

Declaration of Santiago (1994)

الصحافة في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي

نحن المشاركين في المنتدى حول تطور الصحافة والديمقراطية في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، والمنظم بالاشتراك بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بسنتياغو ، تشيلي من ٢ إلى ٦ مايو ١٩٩٤ .

و إذ نذكر بالمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي ينص على «أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير ، الأمر الذي يدعو إلى عدم القلق من أجل نشر آرائه والبحث والتقبل والآراء ، وذلك دون اعتبار للحدود ، بأي طريقة تعبيرية كانت» .و إذ نذكر بالميثاق الأمريكي المتعلق بحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه ،

كوستاريكا) . وإذ نذكر بقرار (٥٩) ١ د - ١) الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ ، والذي تعلن فيه الجمعية العمومية بأن حرية الإعلام تعد حقا أساسيا للإنسان ، وكذلك بقرارها رقم ٤٥ / ٦٧ أ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٩٠ والمتعلق بالإعلام في خدمة الإنسانية ، نشير إلى القرار ٥٢ جيم / ١٠٤ الصادر عن المؤتمر العام لليونيسكو في دورته الخامسة والعشرين بتاريخ ١٩٨٩ ، والذي يشدد على تعزيز حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة بين كل أمة وداخل كل أمة . وإذ نذكر بالقرار ٤٠٣ والذي اقر من قبل المؤتمر العام لليونيسكو في دورته السادسة والعشرين بتاريخ ١٩٩٠ ، والذي يعتبر بأن الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة ، تعد عاملا أساسيا في كل مجتمع ديمقراط ،ي ويتغنى الإعلان الذي أقره المشاركون في المنتدى حول النهوض بصحافة أفريقية مستقلة وتعددية ، والذي نظم بالتعاون بين اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة ويندهوك بناميبيا من ٢٩ إبريل إلى ٣ مارس ١٩٩١ . وإذ نذكر بالاتفاق حول القضاء على كل أنواع التمييز العنصري تجاه المرأة ؛ وإذ نشدد على الدور المتصاعد الذي يقوم به البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (P. I. D. C) باليونسكو ، والذي وافق مجلسه الحكومي ، المنعقد في دورة فيفرى ١٩٩٢ على إعطاء الأولوية للمشاريع التي تهدف إلى دعم استقلالية وتعددية الصحافة . نسجل بارتياح بيان ممثل قسم الإعلام بالأمم المتحدة ، وبيان ممثل المدير العام لليونسكو المكلف بالإعلام والاتصال والمعلوماتية وإقرار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في افتتاح هذا المنتدى . نسجل بارتياح بأن انعقاد هذا المنتدى يتفق مع ذكرى إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة ، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ ، نسجل بارتياح رسالة الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ، والتي قدمت من قبل ممثل قسم الإعلام ، وكذلك رسالة المدير العام لليونسكو بالمناسبة نفسها ، والتي قدمت من قبل المدير العام المساعد المكلف بالإعلام والاتصال والمعلوماتية . وكذلك خطاب رئيس جمهورية تشيلي وعمدة مدينة سنتياغو ، أثناء حفل افتتاح الساحة العالمية لحرية الصحافة بسنتياغو ، وذلك بتاريخ ٣ مايو بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة ، وإذ نعبر عن امتناننا لشيخ مدينة سانتياغو ولسكان هذه المدينة الذين خصصوا ساحة لحرية الصحافة ، بمناسبة الاحتفال بيوم ٣ مايو ١٩٩٤ اليوم العالمي لحرية الصحافة . وإذ نشكر أيضا بامتنان جميع المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي ساعدت الأمم المتحدة

واليونسكو والبرنامج الإنمائي على إعداد هذا المنتدى ، شعورا منها بأن السلام والتنمية الديمقراطية أجزاء لا تتجزأ . واعتبارا للصحافة بأمريكا اللاتينية والكاريبي ، والتي تعد من أنشط الصحافة العالمية وللدور الأساسي الذي قامت به لفائدة السلم والديموقراطية والنمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، نعلن عن دعمنا الكامل ومشاركتنا الكلية في تجسيم المبادئ الأساسية لإعلان ويندهوك . ونقر بأن القبول به يعتبر حدثا مهماً في الكفاح من أجل الإقرار بوجود صحافة مكتوبة ، وسمعية بصرية حرة ومستقلة ومتعددة في جميع أنحاء العالم . وفيما يتعلق بالوضع الخاص بأمريكا اللاتينية والكاريبي ، وأين توجد صحافة مطبوعة وإلكترونية متطورة جدا ، والتي يقر ببعضها في جميع أنحاء العالم ، وهناك أيضا صحافة أقل أهمية إلى جانب صحافة أخرى أحيانا بصدد الانبعاث ، والتي لها إمكانات محدودة جدا وخاصة في المناطق الريفية والمناطق العمرانية غير محظوظة .

نعلن ما يلي :

١) أن حرية الصحافة تعتبر حجر الزاوية في إقرار الديموقراطية في بلداننا ، ذلك أن الديموقراطية هي المدخل الأساسي للسلم والتطور في بلداننا وبين بعضها البعض ، وحرية الصحافة هي عنصر أساسي في حرية التعبير وهما جزءان لا يتجزآن .

٢) كل دولة في المنطقة مطالبة في دساتيرها بتشجيع وضمان حرية التعبير ، وتشجيع حرية الصحافة في جميع وسائل الاتصال مهما كانت نوعيتها ، وكذلك بتشجيع وضمان حرية الجمعيات وعدم التدخل في تكوين النقابات الصحفية .

٣) احترام التعددية والتنوع الثقافي واللغوي والتساوي بين الجنسين ، والذي يعتبر عنصرا أساسيا في مجتمعاتنا الديموقراطية وينعكس ذلك في كل وسائل الإعلام .

٤) ندين بشدة كل وسائل القمع والتهديد والاعتداء والقتل والتوقيف والسجن والاختطاف التي يتعرض لها الصحفيون والناشرون وصحافيو الراديو والتلفزيون ، والتي لا يتعرض في غالب الأحيان مرتكبوها إلى العقاب . كما يتعرض الصحافيون ورجال الإعلام بصفة عامة إلى ضغوط اقتصادية وسياسية ، مثال

ذلك فرض الرقابة والقوانين المتعلقة بالورق الصحفي والوسائل والمعدات الأخرى وقوانين ، ورقابة مبالغ فيها ، والتي تحد من قيود النشر أو البث ، في برنامج الراديو والتليفزيون ، كذلك بالنسبة لمنح تأشيرات الخروج والسفر وقيود حرية التنقل والعوائق أمام تدفق الإعلام ، وقيود التوزيع في الدوريات داخل البلد وخارجها .

٥) يتجلى هدفنا في النهوض بعدد أكبر من الصحف والمجلات وبرامج الفيديو ومحطات الراديو والتليفزيون ، بقدر كبير جملة من الآراء داخل المجموعات .

٦) على السلطات العمومية أن تبث ، وفي الوقت المناسب وبطريقة متزنة ، الأخبار الواردة من القطاع العمومي .

٧) إن الصحفي أو الصحفية غير مطالب أو مطالبة بالكشف عن المصادر التي استقى أو استقت منها الأخبار .

٨) طبقا للحقوق الأساسية في مجالي التعبير والتجمع التي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن إفساح المجال لمهنة الصحافة والاشتغال بالعمل الصحفي يجب أن يكون حرا وبدون قيد .

٩ ـ يجب وبالسرعة الممكنة ، مضاعفة البرامج التعليمية والتدريبية الموجهة للصحفي ولبقية ممتهني العمل الإعلامي حتى يتسنى لهم الرفع من مستواهم ، ومن قدرتهم العملية في هذا الميدان .

١٠) ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة العمل على بعث جائزة تسمى بالجائزة العالمية لحرية الصحافة وتسند كل سنة ، وذلك اعترافا للأشخاص والمنظمات والمؤسسات التي ساهمت بعمق في النهوض بحرية الإعلام ، وذلك مهما كان الدعم الموظف سواء في شكل مطبوعات أو عمل إلكتروني ، ويعين الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو معا أسرة التحكيم ، والتي قد تتكون من شخصيات محترمة ومرموقة ومعروفة عالميا بالإخلاص والتحمس لقضية حرية الإعلام ، ولها أيضا تأثير أدبي معترف به على الصعيد العالمي .

حرر في ٦ مايو ١٩٩١ : بسنتياغو ، تشيلي .

إعلان المآتا

Almaty Declaring for Journalism in Asia (1992)

حول النهوض بصحافة مستقلة وتعددية في آسيا

نحن المشاركين في الندوة المتعلقة بالنهوض بصحافة مستقلة وتعددية في آسيا ، التي نظمت في المآتا بكازاخستان في المدة من ٥ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩٢ ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ؛ إذ نشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ ، والذي ينص على أن حرية المعلومات هي حق أساسي من حقوق الإنسان .

وإلى قرار الجمعية العامة ٤٥ / ٧٦ ألف المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠ بشأن الإعلام في خدمة البشرية . وإذ نشير إلى القرار ٢٥ جيم / ١٠٤ الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٨٩ ، والذي يشدد على تعزيز حرية تدفق الأفكار بالكلمة والصورة بين الأمم وداخل كل أمة . وإذ نشير إلى القرار ٣٠٤ الصادر عن المؤتمر العام لليونسكو في الدورة السادسة والعشرين ١٩٩١ ، والذي يقر فيه المؤتمر بأن حرية وتعددية الصحافة تعتبر عنصرا أساسيا لكل مجتمع ديموقراطي .

وكذلك بالقبول بالإعلام الذي أقره المشاركون في الندوة المتعلقة بالنهوض بالصحافة الأفريقية المستقلة والتعددية ، المنعقدة في ويندهوك بناميبيا في المدة من ٢٩ إلى ١ إبريل ، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وإذ نذكر بالدور المتنامي الذي لعبه البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (P.I.D.C) والذي أقر مجلسه المنعقد في دورة فيفري ١٩٩٢ إعطاء الأولوية للمشاريع التي تهدف إلى دعم حرية واستقلالية وتعددية الصحافة .

وإذ نعبر عن تقديرنا للبيانات التي قدمها كل من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا الباسفيك ، والمدير العام المساعد لليونسكو المكلف بالإعلام والاتصال والمعلوماتية . وإذ نعرب عن عميق شكرنا للأمم المتحدة واليونسكو على تنظيم هذه الندوة . وإذ نعرب عن خالص تقديرنا لحكومة وشعب جمهورية كازاخستان على كرم الضيافة والتسهيلات المتاحة ، والتي ساهمت في إنجاح هذه الندوة .

وإذ نعبر أيضا عن خالص تقديرنا وشكرنا لجميع الهيئات والأجهزة الحكومية الدولية ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية

التي تعاونت مع اليونسكو في تنظيم هذه الندوة . وإذ نسجل الحدث التاريخي المتمثل حاليا في ظهور صحافة مستقلة وتعددية في جمهوريات آسيا الوسطى والتابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي ، ونشير إلى الحاجة الملحة إلى الاعتماد على الإنجازات المتجددة للندوة التي انعقدت في أفريقيا . نعلن عن تأييدنا المطلق للأهداف الأساسية لإعلان ويندهوك ، واعتبارا بأن تطبيقه يمثل حدثا بارزا في الكفاح الرامي إلى خلق صحافة مكتوبة مسموعة ومرئية حرة ومستقلة وتعددية في جميع أنحاء العالم . .

اقتراحات بإقامة مشاريع عينية:

أن دول آسيا والباسفيك ، بما ذلك جمهوريات آسيا الوسطى ، والتي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي سابقا وتحصلت على استقلالها ، والتي تمثل قسما من المنطقة الآسيوية ، عازمة على تطبيق أهداف إعلان ويندهوك في الميادين التالية ، وذلك عبر المشاريع العينية :

١ - الجانب التشريعي:

تقديم أفكار مختصة تساعد على تحرير نصوص تشريعية ، من شأنها أن تعرض القوانين المتعلقة بالصحافة الداخلية ، وإعطاءها الحرية في التعبير ، وإبداء الرأي ووصولها إلى الخبر ، وكذلك إلغاء الاحتكارات ، وإلغاء أي نوع من التحيز الذي يمس بالراديو والتليفزيون ، وتوزيع الموجات العاملة والطباعة ، وتوزيع الصحف ، والمجلات وإنتاج وتوزيع الورق للصحافة ، وكذلك العراقيل التي تعترض الصحف الجديدة والضرائب المتحيزة .

٢ - التدريب:

يجب الإعداد لبرنامج ندوات أو مشاغل تدريبية وطنية وإقليمية تتمحور حول المواضيع التالية :

أ - المؤهلات المهنية ، بما في ذلك التدريب المعمق والمتعلق بمسائل النهوض وطرق معالجتها .

ب - القدرة على التصرف والتسويق والمعرفة الفنية اللازمة للصحافة والراديو والتليفزيون .

ج ـ المبادئ الدولية المتعلقة بحرية القول والتعبير، وحرية الإعلام والصحافة.

د ـ المبادئ الدولية المتعلقة بحرية التجمع، والعلاقات بين الإدارة والموظفين الأصليين في المحادثات الجماعية، وقوانين ومسؤولية الجمعيات الممثلة للصحافيين والمحررين، والمنتجين لبرامج الراديو والتليفزيون والناشرين.

هـ ـ مبادئ تتعلق بحرية الصحافيين والعلاقات بين أسرة تحرير الجريدة ومجلس الإدارة، ومختلف القطاعات التجارية والوحدات الإدارية والأقسام المكلفة بالإشهار.

و ـ برامج دراسية وطرق التدريب التابعة لمدارس الصحافة (بما في ذلك برامج التبادل في سلك المساعدين والمحاضرين)، والبرامج الخاصة بالمديرين.

ز ـ مداخل البرامج ومواد التدريب.

ح ـ قوانين المعاملات المتعلقة بالإشهار في مجالي الراديو والتليفزيون.

ط ـ التشريعات المتعلقة بعمل المرأة في الميدان الإعلامي وحقوق التجمعات الإقليمية داخل التجمعات.

٣ ـ حرية تدفق المعلومات:

أ ـ السعي وبسرعة إلى تركيز مراكز التوثيق الإعلامي في جمهورية آسيا الوسطى، وذلك حتى يتمكن الصحفيون وغيرهم من الوصول إلى الخبر على الصعيد العالمي، وكذلك الحصول على القوانين والكتب والمواد الدراسية، واستعمال طرق النشر عبر الحاسوب وذلك بهدف إعداد نصوص بغية نشرها.

ب ـ مساعدة وسائل الإعلام على تحسين إنتاج ومحتوى وإخراج الصحف والمجلات المتلفزة ومدها بالتكنولوجيا الحديثة، وإعداد العاملين فيها على الاستئناس بتقنيات الإنتاج الحديثة، والقيم العصرية التابعة لها.

ج ـ المساعدة على إقامة برامج للتبادل الإعلامي بين الدول وذلك بهدف تكثيف تدفق الإعلام على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي المتأتي من وإلى الدول المجاورة، والمساهمة في تحسين التكنولوجيا وتوسيع الروابط داخل قطاع الاتصال.

٤ ـ الضمانات اللازمة لحرية الصحافيين:

أ ـ دعم حقوق الصحافيين من أجل القيام بعملهم في كنف جميع الضمانات،

وإقامة مركز أو مراكز للحماية في المنطقة ، وذلك لربط الصلة مع شبكة الإنذار والتدخل ، أي (نظام التبادل العالمي من أجل حرية الإعلام) (IFEX) والتي يمكن أن تبعث في آسيا وتهتم خصوصا بضمان حرية الصحافيين ، والمسائل المتعلقة بها .

٥ - الراديو والتليفزيون في مجال القطاع العمومي:

أ - تشجيع القيام بخلق وسائل إعلام سمعية بصرية مستقلة ، وذلك غير التي تراقبها الدولة ، وكذلك العمل على تشجيع الراديو في التجمعات الريفية .

ب - تحسين إنتاج التليفزيون التربوي ، وذلك بدعم البرامج التعليمية التي توزع عبر الجهاز ، ومثال ذلك الدروس التعليمية المتعلقة باللغات مثل اللغة الإنجليزية والتربية الرسمية وغير الرسمية وبرامج محو الأمية ، وبرامج الإعلامية حول مرض قصور المناعة (SIDA) وحول المحيط ، والطفولة وغير ذلك من البرامج الأخرى .

٦ - الجمعيات المهنية:

دعم الصحافيين والناشرين والمنتجين للإذاعة والتليفزيون بآسيا الوسطى ، على تكوين جمعيات ووحدات واتحادات صحفية ، جمعيات للمحررين والناشرين والمنتجين ممثلة ، ومستقلة تماما ، وكذلك بتكوين مجالي الراديو والتليفزيون في الأماكن التي لا توجد بها هذه الجمعيات .

٧ - المسائل الاقتصادية الخاصة:

يجب تحديد العراقيل الاقتصادية أمام بعث وسائل الإعلام الجديدة ، والمستقلة بآسيا الوسطى ولا سيما عن طريق إعداد ودراسة شاملة حول صيغ التبادل ، والتي يمكن أن تكون في مجالات الشراء والتوزيع ، منها ورق الصحف ، ومواد الطباعة وتوزيع الصحف والمجلات ، وكذلك طرق إمكانية الحصول على قروض ميسرة الفرائض .

إذا كانت هذه المشاريع تستجيب بصفة خاصة لحاجيات الإعلام في آسيا الوسطى ، فإنه أيضا قابلة للتطبيق على الصعيد الإقليمي في هذه المنطقة . يوجه

المشاركون الدعوة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) وبرنامجها الدولي الحكومي، لتنمية وسائل الاتصال ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسفيك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمات المهنية العالمية، والدول المانحة والمؤسسات الخيرية، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة، إلى المساهمة والمساعدة بسخاء في تحقيق المشاريع المذكورة آنفا في هذا الإعلان.

كما يطالب المشاركون الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو بعرض هذا الإعلان على الدورة القادمة لكل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وللمؤتمر العام لليونسكو.

إعلان تشابولتيبيك

Chapultepec Deceleration (1994)

اعتمدت في مؤتمر أميركا الشمالية والجنوبية حول حرية التعبير

مدينة مكسيكو-جمهورية المكسيك

١١ مارس ١٩٩٤

تستند مبادى هذا الإعلان إلى فكرة مفادها أن أي قانون أو عمل من أعمال الحكومة يجب أن لا يحد من حرية التعبير أو الصحافة، مهما كانت الوسيلة.

بدأ مشروع تشابولتيبيك لوكالات الإعلام في دول أميركا الشمالية والجنوبية (The IAPA's Chapultepec Project) في عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين تلقى دعما ماليا من مؤسسة روبرت ر. ماكورميك تريبيون. هدفه الأولي (١٩٩٦-٢٠٠١) كان واسع النطاق لتعزيز فهم الجمهور لأهمية حرية الصحافة وضرورتها لاستمرار الديمقراطية والرفاه الاجتماعي، ووفقا لمبادئه العشرة. وبعد أن أصبحت هذه المبادئ معياراً لحرية الصحافة، أصبح من الضروري أن إنشاء مؤسسات تشريعية وقضائية لحماية وتطبيق تلك المبادى وجعلها جزءاً لايتجزأ من النظام السياسي ككل. وهكذا، ركز مشروع تشابولتيبيك على السلطة القضائية (٢٠٠٢-٢٠٠٤) على أن يقدم كل الأدوات اللازمة لتفسير مبادئ وقوانين الإعلان الأساسية. ومنذ عام ٢٠٠٥، فإن المشروع قد تحول اهتمامه إلى الأمور التشريعية، وليعمل كهيئة تشريعية في كل بلد من البلدان الموقعة على هذا الإعلان لجعل التشريعات الوطنية في تلك البلدان تتماشى مع مبادئ الإعلان.

مقدمة :

على عتبة الألفية الجديدة ، ولما للدول الأميركية (الشمالية والجنوبية) من جذور مشتركة في النظام الديمقراطي وفي رؤى مشتركة للمستقبل ، ولما لشعوب الأمريكيتين من وعي ودراية بحقوقهم أكثر من أي وقت مضى في تاريخ القارتين ، ولما تعكسه : برامج الانتخابات المحلية والحكومية والبرلمانية ، إضافة إلى انتخابات الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجمعيات والمجموعات الاجتماعية ، والتي جميعها تعكس آمال شعوب من كل نوع تعكس آمال شعبنا . وفي الوقت ذاته الذي نتفاءل فيه بهذه الأجواء الديمقراطية ، علينا أن نراقب عن كثب ما يجري في بلداننا من الأزمات المؤسساتية ، وعدم المساواة ، والتخلف ، ومشاعر إحباط غير قابلة للحل ، ومحاولة حل تلك المشاكل حلولاً سطحية ومؤقتة ، وعدم العمل جديا لفهم طبيعة الديمقراطية إضافة إلى وجود مجموعات المصالح الخاصة ، كل تلك الأمور تشكل عقبات في طريق المزيد من التقدم وهي تهديد واضح ومستمر للانجازات التي تم تحقيقها وفقاً للنظام الديمقراطي . وهذه هي الأسباب التي تجعل من سكان هذا النصف من الكرة الأرضية (من ولاية آلاسكا الأميركية إلى مدينة تييرا ديل فويغو الأرجنتينية) ، يجب عليهم أن يوطدوا نظم الحريات العامة وحقوق الإنسان السائدة . وفي الوقت ذاته الذي توجب فيه تجسيد النظام الديمقراطي في المؤسسات الحديثة التي تمثل وتحترم المواطنين ، يجب أيضا أن يتجسد في حياتنا اليومية . إن الديمقراطية والحرية ، مرتبطتان ببعضهما البعض بروابط وثيقة ستزدهر وتقوى وتستقر حينما تكون لها جذور ثابتة في نفوس أبناء هذه القارة رجالاً ونساءً . ويمكننا القول هنا إن عدم وجود حرية أو ديمقراطية في مجتمع ما سوف يقود بذلك المجتمع إلى : توقف نمو الفردية والحياة الاجتماعية ، التفاعل محدود ، التقدم الملموس مشوه ، إمكانية التغيير متوقفة ، العدل هو تحقير ، والتقدم البشري يصبح مجرد خيال . إن تحقيق الحرية يجب أن لا يقترن بتحقيق أي هدف آخر سواها ، لأنها اهلٌ للوقوف لوحدها ، نعم إن تعبيراتها ومعانيها عديدة ومتنوعة ولكنها في النهاية ستبقى ملكاً للشعوب وليست للحكومات . إننا نشترك جميعا في هذه القناعة ، لأن لدينا الثقة في القدرة الخلاقة لشعوبنا ، وإننا مقتنعون بأن مبادئنا وأهدافنا يجب أن تكونا الحرية والديمقراطية ، ونحن نصرح وبكل علانية عن دعمنا القوي والصريح لأكثر مظاهر الحرية والديمقراطية ، والمتمثل في حرية التعبير والصحافة مهما كانت وسائلها . إن

الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ أو تُخلق دون وجود لحرية التعبير أو الصحافة . إننا ، نحن الموقعين أدناه على هذا الإعلان ، قدمنا من مختلف الأقوام والمثل والجنسيات ، ولدينا الكثير من الخلفيات السياسية والاجتماعية ، إضافة إلى تطلعاتنا المتعددة في مختلف الجوانب ، ولكن وبرغم كل هذه الفروقات نفتخر بتعددية وتنوع حضاراتنا ، ونعتبر أنفسنا محظوظين برغم كل تلك الاختلافات ، كونها جميعا تندمج في عنصر واحد يغذي نموها والإبداع ، ألا وهو حرية التعبير ، تلك القوة الدافعة التي تستند إليها كل الحقوق الأساسية للبشرية .

إن أي مجتمع حر لا يمكن له أن يزدهر إلا من خلال التعبير الحر وتبادل الأفكار ، والبحث عن المعلومات ونشرها ، والقدرة على التحقيق والسؤال ، والاقتراح والرد ، والاتفاق وعدم الاتفاق ، والتحدث والمواجهة ، والنشر والبث الإذاعي . فقط من خلال ممارسة هذه المبادئ ، سيكون من الممكن للأفراد والجماعات ضمان حقهم في الحصول على المعلومات النزيهة وفي الوقت المناسب . من خلال نقاشات حرة وعلنية وغير مقيدة للمعلومات سيكون من الممكن إيجاد حلول للمشاكل العامة الكبيرة ، والتوصل إلى توافق في الآراء ، وإيجاد تنمية تصلح لجميع القطاعات ، وممارسة العدالة الاجتماعية ، والمضي قدما في السعي من أجل المساواة . لذلك فإننا نرفض بشدة المزاعم التي من شأنها أن تعرف الحرية والتقدم ، الحرية والنظام ، الحرية والاستقرار ، الحرية والعدالة ، الحرية والقدرة على الحكم على أساس أنها قيم غير مترابطة .

بدون حرية لا يمكن أن يكون هناك نظام صحيح أو استقرار أو عدالة . وبدون حرية التعبير لا يمكن أن تكون هناك حرية . حرية التعبير والسعي إلى نشر وجمع المعلومات لا يمكن أن تمارس إلا إذا كانت حرية الصحافة موجودة .

نحن نعلم أن ليس كل بند من بنود البيان والمعلومات يمكن أن يجد طريقه إلى وسائل الإعلام . نحن نعلم أن وجوداً لحرية الصحافة لا يضمن حرية التعبير غير المقيدة . ولكننا نعلم أيضا أن وجود صحافة حرة تفضل البيئة التي تغذي حرية التعبير ، مما يعود بالفائدة على جميع الحريات العامة .

بدون وجود وسائل إعلام مستقلة ، ومؤكدة بضمانات على العمل بحرية ، وعلى اتخاذ القرارات والتصرف على نحو كامل ، لا يمكن ممارسة حرية التعبير . الصحافة الحرة هي مرادف لحرية التعبير .

أينما تتمكن وسائل الإعلام أن تعمل دون عوائق وتحدد الاتجاه والطريقة لخدمة

الجمهور ، ثمة ازدهار للقدرة للحصول على معلومات ، لنشرها من دون قيود ، للاستفسار عنها من دون خوف ، وتشجيع التبادل الحر للأفكار والآراء . ولكن حيثما قيدت حرية الصحافة ، لأي سبب من الأسباب ، فإن الحريات الأخرى تتلاشى .

بعد فترة ، عندما جرت محاولات لإضفاء الشرعية لسيطرة الحكومة على المنافذ الإخبارية ، يسرنا أن نتمكن من العمل معا للدفاع عن الحرية . العديد من الرجال والنساء في جميع أنحاء العالم ينضموا إلينا في هذه المهمة . ولكن المعارضة لا تزال واسعة الانتشار . قاراتنا ليست استثناء . لا تزال هناك بلدان ذوات حكومات استبدادية تتخلى عن كل حرية ، وخصوصا تلك المتعلقة بالتعبير . المجرمون والارهابيون وتجار المخدرات لا يزالون يهددون بمهاجمة الصحفيين وقتلهم . لكن ليس هذا هو السبيل الوحيد لضرر حرية الصحافة وحرية التعبير . الإغراء للضبط والتنظيم أديا إلى القرارات التي تحد من العمل المستقل لوسائل الإعلام ، وللصحفيين وللمواطنين الذين يرغبون في الحصول على المعلومات والآراء ونشرها .

الساسة الذين اعترف إيمانهم بالديموقراطية في كثير من الأحيان ، متعصبون من انتقادات الرأي العام . مختلف القطاعات الاجتماعية تحيل إلى الصحافة عيوباً غير موجودة . القضاة ذوو الرؤية المحدودة يأمرون الصحفيين بكشف المصادر التي ينبغي أن تظل سرية . المسؤولون المفرطون يمنعون المواطنين من الحصول على المعلومات العامة . حتى دساتير بعض الدول الديمقراطية توجد فيها عناصر تقييد الصحافة . في حين الدفاع عن حرية الصحافة ورفض التدخل الخارجي ، نحن أيضا نناصر صحافة مسؤولة ومشاركة ، صحافة على بينة من الالتزامات التي تنطوي على ممارسة الحرية .

المبادئ :

الصحافة الحرة تمكن المجتمعات من حسم صراعاتها وتعزز رفاهها وحماية حريتها . أي قانون أو عمل من أعمال الحكومة قد لا تحد من حرية التعبير أو الصحافة ، مهما كانت الوسيلة .

لأننا على وعي تام بهذا الواقع ونقبل به باقتناع عميق ، وبسبب التزامنا الثابت في الحرية نوقع هذا الإعلان بمبادئه التالية :

١ . لا يوجد شعب أو مجتمع حر بدون وجود حقيقي لحرية التعبير وحرية الصحافة . وإن ممارسة هذه الحرية ليست هي منحة من السلطات ، بل هي حق كامل

للشعب لايُقبل المساس به .

٢ . كل شخص له الحق في معرفة الحقيقة وتلقي المعلومات ، والتعبير عن الآراء ونشرها بحرية . ولا يجوز لأحد أن ينكر أو يقيد هذه الحقوق .

٣ . يجب على السلطات أن تطبق مبادئ القانون ، بما يضمن توفير المعلومات للجمهور وفي الوقت المناسب وبطريقة معقولة . ولايُجبر أي صحفي على الكشف عن مصادر المعلومات .

٤ . إن حرية التعبير والصحافة يجب أن تكون مضمونة وبعيدة عن كل وسائل الظلم والإرهاب ، ابتداءا من : القتل والإرهاب والخطف والتخويف ، وسجن الصحفيين الظالم ، وتدمير المرافق الصحفية ، وأعمال العنف بحق الصحفيين ومن أي نوع ، ولايجور التغاضي عن مرتكبي تلك الجرائم ، ويجب على الدولة القيام بالتطبيق الفوري للقانون على من يقوم بهكذا أعمال ضد الصحافة أو الصحفيين ، ومعاقبة مرتكبيها فوريا .

٥ . الرقابة المسبقة ، والقيود المفروضة على عمل وسائل الإعلام أو نشر التقارير ، والإجبار على نشر معلومات معينة ، وفرض العوائق التي تحول دون التدفق الحر للمعلومات ، إضافة إلى فرض القيود على أنشطة وتحركات الصحفيين ، كلها جميعا تتناقض بشكل مباشر وصريح مع حرية الصحافة .

٦ . لا يجب أن لا يكون هنالك تميز أو تفضيل بين وسائل الإعلام أو بين الصحفيين ، وفقاً لما يكتبون أو ما يقولون .

٧ . التعريفة وسياسات التبادل ، وتراخيص استيراد الورق أو معدات الصحافة ، وتحديد مديات الترددات الإذاعية والتلفزيونية ، ومنح أو حجب الإعلان الحكومي ، يجب أن لا تستخدم مثل هذه الأمور والوسائل كطريقة للمكافأة أو العقاب على وسائل الإعلام أو الصحفيين .

٨ . إن عضوية الصحفيين في المنظمات ، وانتماءهم إلى النقابات المهنية والتجارية وكذلك نوعية العلاقات بين وسائل الإعلام والمجموعات التجارية كل تلك العلاقات والانتماءات يجب أن تتم بطريقة اختيارية .

٩ . إن مصداقية الصحافة مرتبط بالتزامها بالحقيقة ، والسعي من أجل توخي الدقة والإنصاف والموضوعية في نقل الأخبار ، وإلى تميزها الواضح والصحيح بين نقل الأخبار ونشر الإعلانات . ويجب أن يكون التماشي مع القيم والأخلاق المهنية للصحافة نابع من خيار

ذاتي حر لا فرض فيه على الصحافة أو الصحفيين . وإن الالتزام بالقيم والمبادئ مسؤولية الصحفيين ووسائل الإعلام . لأنه وفي مجتمع حر يكون الرأي العام هو صاحب الحق الشرعي في مكافأة أو عقاب الصحفيين أو الصحافة .

١٠ . لا يجب معاقبة أو انتقاد أي صحفي أو مؤسسة إعلام كنتيجة لنشر حقيقة ما ، أو للتنديد بالحكومة .

إن النضال من أجل حرية التعبير وحرية الصحافة ليست مهمة آنية وعمل يوم واحد ، بل إنها التزام مستمر وأساسي لضمان بقاء الديمقراطية والحضارة في هذا النصف من الكرة الأرضية .

إن الحرية ليست هي حصناً أو ترياقاً ضد اي استخدام سيء للسلطة فحسب ، بل إنها أيضا شريان الحياة في المجتمع . إن الدفاع الدائم عنً حرية التعبير هو تكريم لتاريخنا وضمان لمصيرنا . ومن أجل تاريخنا والمستقبل نحن بهذه المبادئ ملتزمون .

* اعلان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عن مبادئ أخلاقيات الصحافة .

بيان جمعية رؤساء تحرير الصحف الأميركية

ASNE Statement of Principles (1975)

إن التعديل الأول في الدستور الأمريكي ، الذي يحمي حرية التعبير من أي تعد عليها عن طريق أي قانون ، يضمن للشعب من خلال صحافته حقا دستوريا ، وهكذا فإنه يضع على كاهل الصحفيين مسئولية معينة . وهكذا . . فإن الصحافة تتطلب من الذين يمارسونها ألا يكونوا مجتهدين وذوي معرفة فقط ، بل تتطلب منهم أيضا محاولة التوصل إلى مستوى من الأمانة والكرامة يتفق مع الالتزام الفريد للصحفي . ومن أجل هذا الهدف ، فإن جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية تقدم هذا البيان للمبادئ كنموذج أو معيار يشجع على الوصول إلى أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي والمهني .

المادة الأولى: المسؤولية

إن الهدف الرئيسي من جمع الأنباء والآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة ، وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات ، وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر . والصحفيون والصحفيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة المتاحة لهم ، بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع أنانية ، أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا

الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام .

إن الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكي تقدم المعلومات فقط ، أو لكي تصبح مجرد منصة للحوار ، ولكن لكي تقدم أيضا فحصا دقيقا ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسابا ، بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع مستويات الحكومة .

المادة الثانية: حرية الصحافة

إن حرية الصحافة هي من أجل الشعب . ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أية جهة ، سواء أكانت عامة أم خاصة .

وعلى الصحفيين أن يكونوا يقظين دائما ، وأن يتأكدوا من أن كل ما يهم الجمهور يجب أن يتم علانية . وعليهم أن يكونوا حذرين من أي شخص أو أية جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية . .

المادة الثالثة: استقلال الصحفي

على الصحفيين أن يتجنبوا التصرفات غير اللائقة ، أو الظهور بمظهر غير لائق . وعليهم أيضا تجنب أي تضارب في المصلحة أو ما يدل على هذا التضارب . وعليهم ألا يقبلوا أي شيء ، وألا يسعوا وراء أي نشاط قد يؤثر أو يبدو أنه يؤثر في كرامتهم وأمانتهم . .

المادة الرابعة: الصدق والدقة

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة . ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحيفة دقيقا وخاليا عن أي انحياز ، وأن يكون في نطاق الموضوع ، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وتنشرها بعدالة . والمقالات والتحليلات والتعليقات أيضا يجب أن تتمسك بمبادئ الدقة نفسها في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية .

أما الأخطاء المهمة في تقديم الحقائق ، أو الأخطاء التي تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فورا وفي مكان بارز .

المادة الخامسة: عدم الانحياز الصحفي

ليس معنى أن تصبح الصحافة غير منحازة أو تسكت عن السؤال ، أو أن تمتنع

عن الإعراب عن رأيها في مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب أن يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ما تقدمه الصحيفة لتقارير إخبارية ، وبين الرأي . فالمقالات التي تحتوي على آراء وتفسيرات شخصية يجب أن يتعرف عليها القارئ بوضوح في صفحة الرأي .

المادة السادسة: كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار ، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف ، وأن يكونوا مسئولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها .

كما أن الأشخاص الذين يتم اتهامهم علنا يجب إعطاؤهم حق الرد في أقرب فرصة .

كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لا بد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب ألا يقدم الصحفيون هذه العهود باستخفاف . وما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة إلى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي ، فإن مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها .

هذه المبادئ الهدف منها حماية وتقوية رابطة الثقة والاحترام بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي ، وهي رابطة تعتبر أساسية لبقاء منحة الحرية التي ائتمن مؤسسو أمريكا الصحافة والشعب على صيانتها .

تمت الموافقة على بيان المبادئ هذا بواسطة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية في اجتماع لمجلس إدارتهم في ٢٣ أكتوبر ١٩٧٥ ؛ وهو يعتبر تكملة لبيان قواعد أخلاقيات الصحافة الصادر في عام ١٩٢٢ تحت اسم «قوانين الصحافة» .

القوانين والمواثيق العربية لحقوق الإنسان وحرية الصحافة

نشأت الصحافة العربية والقوانين المنظمة لها في كل قطر عربي قبل نشوء الدساتير فيها ظهر أن السلطة العثمانية (التي كانت تفرض سيطرتها على كل الوطن العربي باستثناء مراكش) هي التي قررت أن تكون في كل ولاية صحيفة تنشر البلاغات والبيانات الرسمية أي إن الصحافة العربية نشأت رسمية وليست شعبية ، ولذلك انقسمت إلى قسمين من حيث نشأتها ؛ وهي إما قديمة النشأة مضى على

تأسيس أول صحيفة فيها أكثر من مائة عام ، أو حديثة لا تتجاوز عقودا قليلة .

وبعد أن بدأت الصحافة الشعبية بالصدور لم يتقيد إصدار الصحف في الوطن العربي ، بشرط جنسية صاحب الامتياز ، حيث كان أبناء العروبة قبل عقود كثيرة يتنقلون لإنشاء صحف في أقطار أخرى لم تمنعهم حدود أو أنظمة .

كما ان هنالك أقطاراً عربية نظمت العمل الصحفي بتشريعات منذ نشأت أولى الصحف فيها ، وهنالك اقطارا لم تكن فيها تشريعات لأنها بالكاد تصدر فيها صحيفة واحدة أو صحيفتان ، ودائما ما تكون رسمية ؛ ولأن جميع الاقطار العربية التي كانت خاضعة للسلطة العثمانية كانت تطبق قانون المطبوعات العثماني (باستثناء مصر التي كانت تتمع بالحكم الذاتي ؛ فهي أول قطر عربي تصدر فيه صحيفة ويشرع فيها قانون خاص للمطبوعات) الذي يعد متساهلاً مع الصحافة ، قياسا للقوانين التي أقرت بعده وما يلحق به من قانون العقوبات العثماني .

وبعد زوال الحكم العثماني عن بعض الأقطار العربية ، وخضعت للاحتلال الأجنبي ، خضعت أيضا لقوانين الصحافة والمطبوعات التي تضعها هذه السلطات المحتلة كما حدث في (ليبيا) ، واليمن وفلسطين وسوريا ولبنان والمغرب وتونس أو القوانين المطبقة في بلدانها (الجزائر في زمن الاحتلال الفرنسي) .

وقوانين الصحافة في الوطن العربي ، ومنذ بدأ تشريعها ، نظمت شروط إصدار الصحف عن طريق منح الإجازة بالترخيص لها بالصدور بعد تقديم بيانات عديدة قبل ذلك ، وصفات رئيس التحرير والمسؤولية الجنائية عن النشر ، والرد والتصحيح ورأس المال المستخدم في الصحيفة والتأمين النقدي ، وكانت تفرض عقوبات بالسجن والحبس والغرامة ضد الصحف والصحفيين ، كما تنص على المصادرة والضبط الإداري .

فيما كانت بعض التشريعات تعطي سلطات واسعة للإدارة وحكام الاحتلال الأجنبي في مسألة منح الترخيص وإلغائه دون رقابة قضائية .

وظهر أن جميع القوانين المشرعة لأصدار الصحف كانت تأخذ بالنظام الردعي في مسألة الترخيص ؛ وهي الإجازة المسبقة باستثناء الجزائر في فترات محددة ، حيث كان يطبق فيها القانون الفرنسي الذي يأخذ بنظام الأخطار .

أما في مسألة الرقابة على الصحف ؛ فان جميع التشريعات كانت تنص على مراقبة الصحف المحلية والمستوردة من الخارج ، ولا يجوز توزيعها قبل الترخيص لها بذلك .

الميثاق العربي لحقوق الإنسان

Arab Human Rights Code (Tunisia, 2004)

٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٤

(اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٤)

الديباجة

انطلاقاً من إيمان الأمة العربية بكرامة الإنسان الذي أعزه الله منذ بدء الخليقة، وبأن الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات، ذات القيم الإنسانية السامية، التي أكدت حقه في حياة كريمة على أسس من الحرية والعدل والمساواة. وتحقيقا للمبادئ الخالدة للدين الإسلامي الحنيف والديانات السماوية الأخرى، في الأخوة والمساواة والتسامح بين البشر. واعتزازاً منها بما أرسته عبر تاريخها الطويل من قيم ومبادئ إنسانية كان لها الدور الكبير في نشر مراكز العمل بين الشرق والغرب، ما جعلها مقصداً لأهل الأرض والباحثين عن المعرفة والحكمة.

وإيماناً منها بوحدة الوطن العربي مناضلاً دون حريته، مدافعاً عن حق الأمم في تقرير مصيرها والمحافظة على ثرواتها وتنميتها، وإيمانا بسيادة القانون ودوره في حماية حقوق الإنسان في مفهومها الشامل والمتكامل، وإيماناً بأن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أي مجتمع. ورفضاً لأشكال العنصرية والصهيونية كافة، التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين، وإقراراً بالارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان والسلم والأمن العالميين، وتأكيداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع الأخذ في الاعتبار إعلان القاهرة بشأن حقوق الإنسان في الإسلام.

وبناء على ما تقدم اتفقت الأطراف في هذا الميثاق على الآتي:

مادة ١

يهدف هذا الميثاق في إطار الهوية الوطنية للدول العربية، والشعور بالانتماء الحضاري المشترك، إلى تحقيق الغايات الآتية:

١- وضع حقوق الإنسان في الدول العربية، ضمن الاهتمامات الوطنية الأساسية التي تجعل من حقوق الإنسان مثلاً سامية وأساسية، توجه إرادة الإنسان في الدول العربية، وتمكنه من الارتقاء نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة.

٢- تنشئة الإنسان في الدول العربية على الاعتزاز بهويته، وعلى الوفاء لوطنه أرضا وتاريخا ومصالح مشتركة، مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والانفتاح على الآخر، وفقا لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٣- إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال.

٤- ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة..

مادة ٣

١- تتعهد كل دولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية.

٣- الرجل والمرأة متساويان في الكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذي أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى، والتشريعات والمواثيق النافذة لصالح المرأة.

وتتعهد تبعا لذلك كل دولة طرف باتخاذ كل التدابير اللازمة لتأمين تكافؤ الفرص والمساواة الفعلية بين النساء والرجال في التمتع بجميع الحقوق.

١- لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني للتدخل في خصوصياته أو شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته أو التشهير بمس شرفه أو سمعته.

لكل مواطن الحق في :
١- حرية الممارسة السياسية .
٢- المشاركة في إدارة الشئون العامة ، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية .

مادة ٣٠

١- لكل شخص الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين ، ولا يجوز فرض أية قيود عليها إلا بما ينص عليه التشريع النافذ .
٢- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده أو ممارسة شعائره الدينية بمفرده أو مع غيره إلا للقيود التي ينص عليها القانون ، والتي تكون ضرورية في مجتمع متسامح يحترم الحريات وحقوق الإنسان لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة .

مادة ٣٢

١- يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير ، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة ، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية .
٢- تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ، ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة .

مادة ٣٥

١- لكل شخص الحق في حرية تكوين الجمعيات أو النقابات المهنية والانضمام إليها ، وحرية ممارسة العمل النقابي من أجل حماية مصالحه .

٢- لا يجوز فرض أي من القيود على ممارسة هذه الحقوق والحريات إلا تلك التي ينص عليها التشريع النافذ ، وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم .

مادة ٤٢

١- لكلّ شخص حق المشاركة في الحياة الثقافية ، وفي التمتع بفوائد التقدّم العلمي وتطبيقاته .

٢- تعهد الدول الأطراف باحترام حرية البحث العلمي والنشاط المبدع ، وتكفل حماية المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني .

٣- تسعى الدول الأطراف للعمل المشترك ، وتعزيز التعاون فيما بينها على كل الأصعدة ، وبمشاركة كاملة لأهل الثقافة والإبداع ومنظماتهم ، من أجل تطوير البرامج العلمية والترفيهية والثقافية والفنية وتنفيذها .

إعلان صنعاء بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية ١٩٩٦

Declaration of Sana'a on the Arab Media (Yemn,1996)

النص الكامل : نحن المشاركين في حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية التي عقدت في صنعاء باليمن في الفترة من ٧ إلى ١١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦ ، بالاشتراك بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو ؛ إذ نضع نصب أعيننا المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، التي تنص على أن «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية» . ونذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩ -د-١- المؤرخ ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٦ ، والذي ينص على أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان ، وبالقرار ٧٦/٤٥ ، «ألف» ، المؤرخ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠ بشأن الإعلام في خدمة البشرية . ونذكر بالقرار ١٠٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة -اليونسكو- في دورته الخامسة والعشرين عام ١٩٨٩ ، والذي يركز على تعزيز «حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني» . ونذكر أيضا بالقرار ٣٠٤ ، الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين ، والذي «يسلم بأن الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي» ، ويدعو المدير العام إلى «أن يوسع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق

العالم الأخرى . . لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها» . ونذكر أيضا بالقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٣ ، بشأن إعلان الثالث من مايو/ أيار يوما عالميا لحرية الصحافة . نسجل بارتياح القرار ٦٠٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو ، في دورته الثامنة والعشرين -١٩٩٥- والذي أكد «الأهمية الكبرى» للإعلانات التي اعتمدها المشاركون في حلقات التدارس التي انعقدت في ويندهوك ، ناميبيا ، -٢٩ إبريل/ نيسان- ٣مايو/ أيار ١٩٩١- ، وفي ألما آتا ، قازاقستان -٥-٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢- ، وفي سانتياغو ، شيلي ، -٢-٦ مايو/ أيار ١٩٩٤- ، والذي تبنى تلك الإعلانات . وفي القرار ذاته أعرب المؤتمر العام عن اقتناعه بأن «حلقة التدارس الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة واليونسكو ، بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية ، المزمع عقدها في صنعاء اليمن ، في أوائل ١٩٩٦ ، سوف تسهم في تهيئة الظروف التي تمكن وسائل الإعلام التعددية من التطور والمشاركة الفعالة في عمليات تحقيق الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية» . ونشدد على الدور المتنامي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال -بدتا- ، الذي قرر مجلسه الدولي الحكومي في دورة فبراير/ شباط ١٩٩٢ ، آيلاً الأولوية للمشروعات الرامية إلى دعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية . نلاحظ الحاجة الماسة لتمكين المرأة من التعليم الحر ، واتخاذ القرار في مجال وسائل الإعلام ، ونسجل ما ينطوي عليه ذلك من أهمية . وننوه بالبيانات التي ألقاها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للإعلام نيابة عن الأمين العام ، ومساعد المدير العام لليونسكو للاتصال والمعلومات والمعلوماتية ، نيابة عن المدير العام ، في افتتاح حلقة التدارس . ونعرب عن خالص تقديرنا للأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم حلقة التدارس هذه . ونعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للهيئات والمنظمات والوكالات والمؤسسات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية ، التي أسهمت في جهود الأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم الحلقة . ونعرب عن امتناننا لحكومة الجمهورية اليمنية وشعبها وهيئاتها الإعلامية وصحفييها ، للضيافة الكريمة التي ساعدت على نجاح الحلقة ، نعلن ما يلي : ينبغي أن تقوم الدول العربية بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير وحرية الصحافة ، ويدعم هذه الضمانات في حالة وجودها ، وأن تلغي القوانين والإجراءات الرامية إلى تقييد حرية الصحافة ، وإن نزوع الحكومات إلى وضع «خطوط حمراء» خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد

لهذه الحريات ، ويعتبر أمرا غير مقبول . إن إنشاء رابطات أو نقابات أو اتحادات للصحفيين ، ورابطات للمحررين والناشرين ، تتمتع بالاستقلال الحقيقي ، وتتسم بالطابع التمثيلي ، لهي مسألة جديرة بالأولوية في البلدان العربية التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات ، وينبغي إلغاء أية عقبات قانونية أو إدارية تحول دون إنشاء منظمات مستقلة للصحفيين ، كما يجب وضع قوانين تنظم علاقات العمل حسب الاقتضاء ووفق المعايير الدولية . إن الممارسة الصحفية السليمة هي أفضل ضمانة ضد القيود تفرضها الحكومات ، وضد الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح الخاصة . وإن وضع مبادئ توجيهية للمعايير الصحفية ؛ إنما يرجع إلى العاملين في مجال الإعلام ، وأي محاولة لوضع معايير ومبادئ توجيهية ينبغي أن تنبع من الصحفيين أنفسهم ، كما يتعين إدخال المنازعات التي تكون وسائل الإعلام و/أو الصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم طرفا فيها ، من اختصاص المحاكم التي ينبغي أن تنظر فيها وفقا للقوانين والإجراءات المدنية لا الجنائية . ينبغي تشجيع الصحفيين على إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة . يمتلكها ويديرها الصحفيون أنفسهم ، ويمكن أن تقدم إليها هبات معروفة المصدر ، عن الاقتضاء ، شريطة أن لا يتدخل الممولون في سياسة التحرير . ينبغي أن تستهدف المساعدات الدولية التي تقدم في الدول العربية تطوير وسائل الإعلام المكتوبة والإلكترونية المستقلة عن الحكومات ، وذلك من أجل التحرير والتعبير واستقلالية الصحافة . ينبغي أن تمنح لهيئات الإذاعة والتلفزيون التي تمتلكها الدولة نظم قانونية أساسية تكفل لها الاستقلال الصحفي والتحرير ، بوصفها مؤسسات إعلامية عامة مفتوحة ، وينبغي أيضا تشجيع إنشاء وكالات أنباء مستقلة ، وتشجيع الملكية الخاصة و/أو الجماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية ، على أن يشمل ذلك المناطق الريفية أيضا . ينبغي للحكومات العربية أن تتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو ، ومع الوكالات والمنظمات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية ومع الرابطات المهنية الأخرى من أجل ما يلي :

(١)

إصدار قوانين جديدة و/أو إعادة النظر في القوانين الحالية ، بغية تطبيق الحقوق المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة ، والانتفاع بالمعلومات طبقا للقانون ، وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات ، والتوقف عن ممارسة سائر أشكال التمييز الاجتماعي أو

الاقتصادي أو السياسي سواء في مجال الإذاعة ، وتخصيص الترددات أو الطباعة أو توزيع الصحف أو المجلات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه ، وإزالة العقبات كافة التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة ، وإلغاء الضرائب المشوبة بالتمييز .

(٢)

اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز الاقتصادية التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام ، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيد استيراد مواد معينة ، مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصف الحروف ، وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام .

اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز الاقتصادية التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام ، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيد استيراد مواد معينة ، مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصف الحروف ، وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام .

(٣)

تحسين تدريب الصحفيين والمديرين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام وتوسيع نطاقه ، بغية الارتقاء بمستوياتهم المهنية ، على أن يتم ذلك أيضا عن طريق إنشاء مراكز جديدة للتدريب في البلدان التي لا يوجد بها مثل هذه المراكز بما في ذلك اليمن . نتعهد بالسعي من أجل الحصول على دعم المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحرية الصحافة ، والمنظمات المهنية غير الحكومية المعنية بوسائل الإعلام ، من أجل إنشاء شبكات وطنية وإقليمية ، تستهدف رصد انتهاكات حرية التعبير والتصدي لهذه الانتهاكات وإنشاء بنوك للمعلومات ، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال الحوسبة الإلكترونية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال ، على أن يكون مفهوما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال وغيرهما من الشركاء في عمليات التنمية ، سيعتبرون هذه الاحتياجات مسألة ذات أولوية كبرى . نطلب من اللجان الوطنية لليونسكو في البلاد

العربية المساعدة في تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية لدعم حرية الصحافة ، وتشجيع إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة . ومن واجب المجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق هذا الإعلان وتنفيذه ، وينبغي أن يتكفل الأمين العام للأمم المتحدة بعرض هذا الإعلان على الجمعية العامة ، وأن يتولى المدير العام لليونسكو تقديمه إلى المؤتمر العام للمنظمة لمتابعته وتنفيذه

ميثاق الصحفيين العرب

Arab Journalists code (Egypt, 2004)

الصادر في القاهرة-مصر في أكتوبر ٢٠٠٤

دفاعاً عن الديمقراطية وحرية الصحافة ، الصحفيون العرب جنود الحرية ، دعاة الديمقراطية ، حماة التقدم ، وطلائع الإصلاح الوطني والقومي الحقيقي ، يعلنون بمناسبة اجتماعهم في المؤتمر العاشر لاتحادهم بالقاهرة أكتوبر ٢٠٠٤ ، واحتفالا بمرور أربعين عاما على تأسيس اتحاد الصحفيين العرب ، هذا العهد والميثاق والالتزام ، الذي يترجم حقيقة موقفهم الواضح من الدفاع المبدئي والصلب ، عن حق الشعب العربي بكل أقطاره في الحرية والاستقلال والسيادة ، وممارسة الديمقراطية السليمة ، وحق الصحافة العربية بكل انتماءاتها في الحرية المسئولة ، دون قيود أو ضغوط ، اللهم إلا قيود الضمير المهني وسلطة القانون العادل والقضاء النزيه . .

أولا : يؤمنون

١- أن الحرية حق طبيعي عام لكل الشعوب والأفراد دون تفرقة ، في ظل دولة القانون والدستور والمؤسسات ، وبتطبيق الآليات الديمقراطية السليمة ، التي تكفل لكل مواطن حقه الطبيعي في المساواة والعدل الاجتماعي ، والتعبير عن رأيه بكل الطرق المشروعة ، والمشاركة في صنع القرارات وتشكيل السياسات ، وانتخاب القيادات دون ضغط أو إكراه ، في ظل وطن حر مستقل يمارس سيادته الكاملة على أرضه .

٢- أن حرية الصحافة والرأي والتعبير ، هي عصب الحريات العامة ، ومكونها الرئيسي ، وهي حق لكل مواطن ، وليست حكراً فئوياً أو امتيازاً خاصا للصحفيين والكتاب ، لكنها امتياز لكل فئات المجتمع وأفراده ، الأمر الذي يقتضي إحاطتها بسياج خاص من الضمانات الشرعية والدستورية .

٣- أن الحرية بشكل عام ، وحرية الصحافة والرأي والتعبير بشكل خاص ، لا تنبت وتزدهر إلا في بيئة مجتمعية حاضنة ، تعتمد ثقافة العدل والمساواة ، وتحترم حقوق الإنسان ، السياسية والمدنية والدستورية ، والاجتماعية الاقتصادية ، والثقافية الفكرية ، وفق ما نصت عليه المرجعيات السماوية والوضعية ، الوطنية

والقومية والدولية، وخصوصا الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، ونصوص العهدين الدوليين المكملين له.

٤- أن حرية كل فرد في وطنه، ترتبط بحرية الوطن في محيطه الإقليمي والدولي، وهو ما لا يتحقق إلا في ظل أمن وسلام واستقرار شامل وعادل ودائم، تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين جوهره، من ناحية، وبعودة هجوم قوى الاستعمار الغربي على بلادنا وثرواتنا وثقافتنا من ناحية ثانية، وبضرورة استعادة قيم العدل ومفاهيم السلام وقواعد القانون الدولي، وأصول التعايش وحماية المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، بين الدول والشعوب والثقافات والحضارات، دون تحريض أو كراهية أو تعصب، من ناحية ثالثة.

٥- أن الأزمات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والأمنية، الداخلية والضغوط والحروب والأطماع والمخططات الأجنبية، قد أدت إلى تخلف واضح في الدول العربية، تمثل في اتساع مساحات الفقر والبطالة، واحتدام الأزمة الاجتماعية، واحتكام الاحتقان السياسي والفكري، وظهور الفساد وتفشي مظاهر الاستبداد، وبروز تيارات التطرف والتعصب والإرهاب والإحباط.

مما ساهم في عجز معظم الدول العربية عن ملاحقة تطور العصر الحديث، والتخلف عن الإسهام الجدي والمبدع في قفزات الحضارة الإنسانية المعاصرة، على عكس تاريخنا القديم، فضلا عن معاناة الإنسان العربي من كل مظاهر التخلف وضغوط الأزمات المتعددة.

الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات شاملة وجذرية - دون تباطؤ أو تأجيل -، تنبع من أفكارنا وآرائنا، وتعبر عن أهدافنا وطموحاتنا الوطنية والقومية، وتتعامل مع الثورات الثلاث التي تسود عالم اليوم، ثورة الحرية والديمقراطية، وثورة العلم والتكنولوجيا الحديثة، وثورة الإعلام والثقافة والمعلومات والمعارف.

ومن أجل تحقيق هذه المبادئ العامة والأهداف الوطنية والقومية.

ثانيا: يطلبون

١- إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة، وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية، وإجراء تعديلات وإصلاحات سياسية ودستورية

وقانونية جذرية ، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي ، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية ، وضمان تداول السلطة عبر انتخابات نظيفة على كل المستويات ، في إطار إصلاح ديمقراطي شامل ، يتناول الجوانب السياسية والقانونية ، والاقتصادية الاجتماعية ، والثقافية الإعلامية ، ويرسخ دولة القانون والمؤسسات ، ويكفل الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويشجع المجتمع المدني بكل تنظيماته على المشاركة النشطة في إدارة المجتمعات .

٢- إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير والإبداع بكل أشكالها وصورها ، وتقنين ضماناتها ، وحماية أمن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء عملهم ، وإطلاق حرية إصدار الصحف وشبكات الإذاعة والتليفزيون والانترنت ، وتحرير وسائل الإعلام من الهيمنة الحكومية ، وضمان استقلالية العمل الصحفي والإعلامي ، في ظل القانون العادل والقضاء المستقل النزيه والأداء المهني الراقي .

٣- إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين والتشريعات العربية السائدة ، لتطهيرها من القيود المشددة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة ، ومن العقوبات المغلظة المفروضة على الصحفيين والكتاب ، وخصوصا العقوبات السالبة للحرية ، مثل عقوبة الحبس في قضايا الرأي والنشر ، وذلك ضماناً لحرية الرأي وتشجيع حق النقد والمشاركة والمكاشفة والشفافية .

٤- تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتفعيل دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية ، على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية ، وخصوصا عبر الرقابة البرلمانية من ناحية ، والرقابة الصحفية والإعلامية الحرة والمسئولة من ناحية أخرى . بما يضمن تحويل الصحافة والإعلام في البلاد العربية ، من أجهزة دعائية رسمية ، إلى قوة تغيير وطاقة تنوير ، تقود المجتمعات وتوجهها في طريق التقدم والتطور والارتقاء الحضاري .

٥- ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية ، وحرية انسيابها وتدفقها ، من خلال كل وسائل الإعلام والصحافة والاتصال وشبكات المعلومات الحديثة ، وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها للرأي العام بالشكل الحقيقي والمتكامل ، وتجريم حجبها أو تزييفها أو الانتقاص منها .

خصوصا في عصر أصبحت فيه سوق المعلومات أوسع وأغنى الأسواق ، في

التجارة العالمية والتبادل الدولي في كل مجالات النشاط الإنساني ، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للمعرفة والإبداع وبناء التقدم ، وتبادل الأفكار وحوار الحضارات والثقافات .

ومقابل هذه المطالب والضمانات :

ثالثا :- يلتزمون

١- يظل مبدأ الحرية والمسئولية ، الذي اتخذه اتحاد الصحفيين العرب شعارا منذ سنوات ماضية ، هو المبدأ الذي نسير عليه ، إيمانا بأن الحرية المطلقة تقود حتما إلى الفوضى المطلقة ، وأن الحرية المسئولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم ، هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والمساواة والاستنارة والديمقراطية .

٢- أن حق شعوب العالم المضطهدة والمقهورة ، في التحرر والاستقلال والسيادة ، مبدأ رئيسي يجدر أن يعلو ويسود ، الأمر الذي ينطبق بداءة على حقوق شعوبنا العربية ، التي نلتزم بالدفاع عنها وعن حريتها وقيمها وأهدافها الوطنية والقومية ، ضد كل أعدائها الهاجمين بجيوشهم وأسلحتهم وأفكارهم وأطماعهم وقيمهم المختلفة وثقافاتهم المتباينة .

دون أن يشكل ذلك دعوة للانغلاق أو الانعزال عن المتغيرات التي تسود حركة العالم من حولنا ، التي نحن جزء رئيسي منها ، نتفاعل معها بحيوية ، نؤثر فيها ونتأثر بها دون هيمنة .

٣- أن أول واجبات الصحفي وأهمها البحث عن الحقيقة وتحري الدقة ، وتحمل مسئولية الرسالة الإعلامية الصادقة ، والالتزام بأمانة المهمة وشرف المهنة ، على أسس ميثاق الشرف الصحفي العربي ، وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده ، واحترام القانون العادل وأحكام القضاء النزيه ، ورفض المزايدة والابتزاز والإثارة المتعمدة ، والمتاجرة والتربح والخلط بين الإعلان والإعلام ، والتدليس على الرأي العام ، والابتعاد عن إثارة الفتن والنعرات العرقية والدينية والطائفية ، والالتزام بمكافحة الفساد والاستبداد والإرهاب .

٤- أن احترام الخصوصية مبدأ رئيسي في الممارسة الصحفية والإعلامية ، نؤكد من خلاله ضرورة احترام الصحفي للحياة الشخصية ، وضمانات الخصوصية لكل

مواطن ، وعدم التورط في نشر ما يكشفها بدون إرادة صاحبها وإذنه .
ولا يحول ذلك دون ممارسة حرية الرأي والنشر بشفافية كاملة فيما يتعلق بالقضايا العامة .

٥- أن سر المهنة ، يظل قائما في ضمير الصحفي الملتزم بالقوانين ومواثيق الشرف المهنية ، وبالتالي لا يخضع للضغط والإكراه والابتزاز ، طلبا لإفشاء أسرار عمله أو الكشف عن مصادر معلوماته ، الأمر الذي يستدعي توفير الضمانات القانونية والنقابية من ناحية ، وترقية الأداء الصحفي والمستوى المهني والثقافي من ناحية أخرى ، وهو ما يجب أن نكرس كل الجهود لتحقيقه في كل وقت وبمختلف الأساليب .

هذا عهد وميثاق والتزام ، يتعاهد عليه الصحفيون العرب ويلتزمون بميثاقه ، أمام الله والشعب والقانون والضمير ، تعبيرا عن واجبهم في قيادة الرأي العام العربي وتوجيهه ، بكل الحرية والمسئولية .

أقره المؤتمر العام العاشر لاتحاد الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٢-٥ أكتوبر ٢٠٠٤ .

ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي

Islamic Media Code of Ethics (Saudi Arabia. 1988)

للإسلام منهج إعلامي مميز ، مستمد من الكتاب والسنة ، والتراث الإسلامي ، ولذلك فإن الإعلام في الدول الإسلامية ينبغي له أن ينهض على هدى الإسلام في التخطيط والتنفيذ والتقويم ، لتمكين الإسلام ، عقيدة وشريعة وأخلاقا ، في حياة المسلمين ، طاعة لله ورسوله ، وتحقيقا لصلاح الفرد والجماعة ، وأخذاً بأسباب القوة والتقدم ، انطلاقاً من أن الإسلام لا يفصل بين الدين والدنيا .

وللإسلام منظومة من القيم تجسد مجموعة متكاملة من المبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، تشكل في جملتها منهجا خاصا في الحياة ، هو الذي منح الهوية الثقافية الإسلامية ملامحها المميزة .

والإعلام الإسلامي مطالب مع غيره من المؤسسات الثقافية والاجتماعية ، لمنح هذه الهوية الثقافية الإسلامية طاقات جديدة للحركة ، ومفاهيم تستوعب العصر بمتغيراته ومستحدثاته .

منطلقات العمل الإعلامى في الدول الإسلامية

ينطلق العمل الإعلامي في الدول الإسلامية من المنطلقات التالية :

- الإعلام في جوهره كلمة طيبة ، تستهدف مصلحة الفرد والجماعة .
- الإعلام حق من حقوق المسلم في أن يعلم ويتعلم ويعلم عنه ، من خلال وسائل إعلام وطنية متطورة ومتحررة من أي سيطرة خارجية .
- الحرية هي أعلى القيم التي يحرص الإسلام على تأكيدها ؛ لأنها مستمدة من شهادة التوحيد التي تعني أن الحرية الكاملة للإنسان تتمثل في قبوله طوعاً ومحبة للعبودية لله وحده . . التي ترفض كل أشكال العبودية لغير الله ، وترفض الاستغلال والاستبعاد والاستعمار بكافة أشكاله وصوره .
- العمل والإنتاج والإبداع وإعمار الكون هو الغرض الأساسي الذي خلق الإنسان من أجله بعد عبادة الله .
- رجل الإعلام يمثل واحداً من أهم مقومات التحرك الإعلامي في الدول الإسلامية ، وأمامنا في هذا المجال خير قدوة وهو الصادق الأمين نبي الإسلام ﷺ .
- الهدف من الإعلام على المستوى الدولي هو تعميق العلاقات الودية القائمة على المحبة والتعاون بين البشر جميعاً ، بقصد تكوين مجتمع إنساني متكاتف متماسك متآلف .
- وكذلك إنشاء السلام بين الشعوب في إطار من الحرية والحق والعدل ، انطلاقاً من أن السلام هدف أساسي من أهداف الإسلام .

مبادئ ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي

وانطلاقاً من ذلك كله ، يلتزم الإعلاميون في الدول الإسلامية بالمبادئ التالية :

- في الدعوة الإسلامية -

الدعوة إلى الركائز الثلاث التي يقوم عليها المنهج الإسلامي ، وهي العقيدة ، والشريعة ، والأخلاق بإبراز دور العقيدة في بناء الفرد الذى هو عماد المجتمع ، ودور الشريعة في جوانبها التطبيقية في مختلف مناحي الحياة ، باعتبارها نموذجا قابلاً للتطبيق في كل زمان ومكان ، وإبراز دور الأخلاق في ترشيد جميع أنشطة الحياة الإنسانية ، وتتخذ نماذج لها من حياة الرسول عليه الصلاة والسلام ، والصحابة والتابعين .

- الأصالة والمعاصرة -

التمسك بالأصالة التي تربطنا بجذورنا ومنابعنا وقيمنا الإسلامية وتراثنا العريق بمعطياته الإيجابية ، والحرص على مواكبة العصر والانفتاح على الحضارة الإنسانية ، والبعد عن الانغلاق والتقوقع . . وتعميق أواصر التعارف بين جميع الشعوب ، والتأكيد على أن الأمة الإسلامية تمد يدها إلى كل شعوب العالم من أجل التعاون ، وتوفير أسباب الحرية واحترام الإنسان كأثمن مخلوق ، وذلك انسجاماً مع جوهر القيم الإسلاميـــة .

- الصدق والموضوعية -

الالتزام بالصدق والموضوعية ، والتأكد مــن صحة الأخبار ودقة مصادرها قبل نشرها أو إذاعتها ، وتجنب نشر الأخبار المغرضة أو المشكوك في صحتها أو ترويج الشائعات المضللة .

- لغة الحوار -

الالتزام بالأسلوب العف الكريم في الحوار القائم على الحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتي هي أحسن ، في إطار من السماحة الفكرية وسعة الصدر . . وهو ما يقتضي تجنب الألفاظ والعبارات النابية ، والانسياق في تيارات العصبية العنصرية أو الإقليمية أو غيرها ، وكذلك تجنب السخرية واللمز والتنابذ والطعن الشخصي والقذف والتجريح والمهاترات .

- في التضامن الإسلامي -

الحرص في العمل الإعلامي في كـــل ما يقدم في الداخل والخارج _على تعميق التضامن الإسلامي ، ودعم التفاهم والتعاون بين الدول الإسلامية ، وتأكيد روح الأخوة بين أبناء الأمة الإسلامية ، والالتزام بتعزيز الإيجابيات على صعيد العمل الإسلامي المشترك .

- في طلب العلم -

التأكيد على رفض الإسلام للأمية ، والحرص على إسهام وسائل الإعلام في

القضاء على هذه الظاهرة في العالم الإسلامي ، إبراز تكريم الإسلام للعلم والحض على طلبه ونشره ودعوته للبحث عن المعرفة والحكمة من أي وعاء خرجت ، والاعتماد على البحث العلمي بأدواته المستحدثه ، والأخذ بنظم المعلومات المتطورة .

- في محاربة الخرافة والتشاؤم -

مقاومة الخرافات والأوهام البعيدة عن جوهر العقيدة الإسلامية ، والدعوة إلى بث الأمل والتفتح للحياة ، والابتعاد عما يشيع روح الإحباط واليأس والاستسلام .

- الحث على العمل -

الدعوة إلى احترام العمل ونبذ التواكل والسلبية ، والاعتماد على الغير ، باعتبار العمل ضرباً من العبادة ووسيلة أساسية للرقي بالمجتمع الإسلامي وتحقيق نهضته وتقدمه .

- في الإبداع -

العمل على تشجيع الكفاءات والمواهب والمبدعين بين أبناء الأمة الإسلامية ، في مجالات الثقافة والعلوم وسائر المعارف ، واكتشاف ورعاية المواهب ، وإظهارها وتزكية إسهاماتها في إثراء الحياة الفكرية .

- اللغة العربية -

إعطاء أهمية خاصة للغة العربية ، باعتبارها لغة القرآن الكريم ووسيلة الاتصال الأساسية بالكتاب والسنة ، وذلك بالحرص على استخدام الفصحى في تقديم المواد الإعلامية في البلاد العربية ، وتشجيع المسلمين غير الناطقين باللغة العربية على تعلمها ، وتأكيد أهمية دور وسائل الإعلام في هذا المجال .

- احترام الأسرة -

العمل على احترام الأسرة باعتبارها النواة الأساسية للبناء الاجتماعي ، وتوجيه عناية خاصة للطفل والمرأة والشباب ، انطلاقاً من عناية الإسلام بهم .

- في التنمية والاهتمام بقضايا المجتمع -

دعم خطط التنمية الشاملة في المجتمع الإسلامي ، بجوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، بإلقاء الضوء عليها وتوعية المواطنين بها ، حفزاً لهم على المشاركة الإيجابية في تحقيق أهدافها ، وتبصير المجتمع بقضاياه الأساسية ومشكلاته العامة ، والإسهام بشكل إيجابى في علاجها في إطار مفاهيم الإسلام في المسئولية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي .

- صورة الإسلام والمسلمين -

إبراز الصورة الحقيقية للإسلام والمسلمين في العالم ، والاهتمام بشؤون الشعوب الإسلامية ، والدعوة إلى التعاطف مع قضاياها ، وإلقاء الضوء على الأقليات الإسلامية والظروف التي تحيط بها ، والتنويه بالحضارة الإسلامية وآثارها وإسهاماتها في إثراء الحضارة الإنسانية ، وقدرتها المستمرة على العطاء لما تتميز به من قيم روحية وفكرية رفيعة ، تنطلق من مبادئ الإسلام في الحق والحرية والكرامة والمساواة والعدل .

- في التعامل مع التيارات الفكرية المضللة -

العمل على حماية المجتمعات الإسلامية المضللة ، سواء من الداخل أو من الخارج ، التي تستهدف النيل من الذات الإسلامية ، والتصدي لكل ما من شأنه تشويه صورة الإسلام أو تقويض وحدة المسلمين ، وتماسكهم ، والاهتمام بتحصين المواطن بالوعي الذي يكسبه المناعة في مواجهة هذه التيارات ، والانتفاع في ذلك بالأساليب العلمية للإقناع والتأثير .

- ضوابط الإعلان -

الحذر من الآثار السلبية التي يمكن أن تنتج عن الإعلان ، رغم أهميته في الحياة المعاصرة وفي اقتصاديات الإعلام _وذلك عند استخدامه لوسائل الإثارة للترغيب فيما يراد ترويجه من سلع وخدمات ، والحرص على ألا يتعارض مع الأخلاق والقيم الإسلامية ، وأن تطبق عليه المعايير والظوابط الخاصة بمختلف المواد الإعلامية .

- في مجال التدريب -

تنمية وتطوير قدرات القوى البشرية العاملة في مجالات الإعلام والاتصال ، بما يواكب التطورات العالمية في هذا الصدد ، وتوفير الأجيال المتعاقبة من الإعلاميين القادرين على حمل رسالة الإعلام الإسلامي .

ميثاق الشرف الإعلامي لمركز الإعلاميات العربيات

Arab Women Media Center Code of Ethics (jordan, 2007)

صدر في عمان :٢٠٠٧/٧/٢١

وضع مركز المرأة العربية للأعلام ميثاق الشرف الإعلامي للصحفيين في مؤتمرها الذي عُقد في الأردن في حزيران / يونيو ٢٠٠٧ . وأُعد القانون لاحترام الإختلافات بين الناس ، وكُتب لجميع الصحفيين الذين يعملون في العالم العربي . استنادا إلى أهمية حرية التعبير المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، وخاصة المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) ، والذي يعتبر اتفاقية دولية ملزمة ، والأعراف الدولية ودور وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية ، وترسيخ وتعزيز مبادىء الحكم الجيد ، ولوائح ومواثيق اليونسكو ، وتأكيدا على أهمية دور الإعلام في ضمان حق المعرفة وتداول المعلومات ونقلها للجمهور . نحن ، المشاركات في مؤتمر الإعلاميات السادس الذي نظمه مركز الإعلاميات العربيات في الفترة الممتدة من ٢٦ - ٢٨ حزيران ٢٠٠٧ في فندق «راديسون ساس» في عمان تحت رعاية - صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة - ، اتفقنا على المبادىء (ميثاق شرف الإعلامية العربية) الآتية :

* احترام الكرامة الإنسانية
* الالتزام بالبحث عن الحقيقة ونقلها بكل دقة ومصداقية وشفافية ونزاهة وموضوعية وعدم تحيز .
* الحفاظ على سرية مصادر المعلومات .
* احترام حق الرد والتصحيح .
* احترام حرمة الحياة الخاصة .
* الفصل بين العمل الإعلامي والمصالح الخاصة والابتعاد عن الابتزاز .

* التضامن مع الإعلاميات والإعلاميين عند انتهاك حقوقهم
* الابتعاد عن التحريض على العنف المبني على أساس تمييزي وكلام الكراهية .
* اعطاء صوت لمن لا صوت لهم ، مثل الأطفال والفئات المهمشة .
* عدم الدفع إلى مصادر المعلومات .
* عدم الخلط بين العمل الإعلامي والإعلاني .
* الابتعاد عن سائر أشكال الإثارة والابتذال .
* عدم الخلط بين فنون العمل الإعلامي (الأجناس الإعلامية) .
* احترام التعددية وتقبل الرأي والرأي الآخر ، وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو اللون أو الجنس أو الثقافة .
* إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في العمل الإعلامي ، والابتعاد عن الأحكام المسبقة والصور .
* النمطية في الرسالة الإعلامية .
* تدعيم استقلال الإعلام كسلطة رابعة .
* التوصيات : كما توصي المشاركات بالآتي :
* تعديل القوانين العربية كي تتوافق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير .
* إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا الصحافة والإعلام .
* ضمان حق الإعلاميين والإعلاميات في الحصول على المعلومات .
* عقد ورش عمل للإعلاميين والإعلاميات ودورات تدريبية لهم لرفع كفاءتهم المهنية .
* تفعيل دور النقابات وجمعيات الصحافيين واتحادات الإعلاميين كجماعة ضغط ، وتوفير مرجعية تحفظ حصانة الإعلام .
* رصد ومراقبة كل ما من شأنه خرق مبادىء حرية التعبير والرأي .
* نشر ثقافة الوعي القانوني بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان .
* العمل على صياغة اتفاقية دولية لحماية الإعلاميين خلال أوقات النزاعات ، وتوفير هوية تعريف للصحافيين في مناطق النزاعات المسلحة تحت إشراف الهيئات الدولية والصليب الأحمر .
* تدريس التشريعات المتعلقة بالقوانين الناظمة لحرية التعبير وحرية الصحافة ،

ومواثيق الشرف المهنية والعمل الإعلامي في الأكاديميات الإعلامية العربية .

* التضامن مع الإعلاميات والإعلاميين الذين يتعرضون لأي نوع من الضغوط وتسجيل ورصد الوقائع المرتبطة ، خاصة في فلسطين والعراق ولبنان ودارفور ونشرها على المواقع الإعلامية المختلفة .
* أن يقوم مرصد الإعلاميات العربيات بإعداد تقارير سنوية عن حالة الصحافة وأخلاقياتها في العالم العربي ، وتقديمها إلى الجهات المعنية .
* وضع آلية للتشبيك بين المؤسسات الإعلامية العربية المختصة بحرية الرأي والتعبير .
* تخصيص جائزة لحرية الإعلام في العالم العربي .
* العمل على عقد دورات تدريبية للإعلاميات ، في إطار مقاربة النوع الاجتماعي فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة الإعلامية ، وتفعيل مواثيق الشرف الإعلامية مع تعزيز الثقافة القانونية .
* ضرورة اضطلاع اتحاد الصحافيين العرب للقيام بدوره في تقديم الحماية اللازمة للصحافيين في المنطقة العربية .
* مطالبة الهيئات الدولية العاملة في مجال حريات الإعلام والصحافة بالقيام بذلك على المستوى الدولي .

* المصدر : نشر القرار في الخميس ٢٦ فبراير \شباط ٢٠٠٩ مؤتمر الإعلاميات العربيات السادس .

قانون الصحافة العربي الموحد

Arabic Media United Law

قانون الصحافة العربي الموحد - اتحاد الصحفيين العرب:

هذا المشروع تجميع لمشروعات سابقة قدمت لاتحاد الصحفيين العرب ؛ أبرزها مشروعا نقابتي الصحفيين المصريين والأردنيين ، والمشروع الذي أعده الأستاذ هاني دحلة ، وإطار المبادئ المقدم من الدكتور محمد نور فرحات . وقد قام بصياغته الدكتور محمد نور فرحات أستاذ القانون والمستشار القانوني للاتحاد .

حرية الصحافة

مادة (١)

الصحافة سلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من أجل تأمين وممارسة حرية الرأي والفكر والتعبير والنشر والحق في الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة ، ونشرها وتداولها كحقوق أصيلة غير قابلة للمساس بها . وتسهم الصحافة في نشر الفكر والثقافة والعلوم والارتقاء بها .

والصحافة وسيلة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع ، من خلال التعبير عن الرأي والنقد ونشر الأخبار والمعلومات ، في إطار من الدستور والقانون مع احترام المقومات الأساسية للمجتمع وحقوق وحريات الآخرين . وحرية الرأي والتعبير مكفولة لكل مواطن ، وله أن يعبر عن رأيه بسائر الطرق كالقول والكتابة والتصوير والرسم وغيرها من وسائل التعبير .

مادة (٢)

تشمل حرية الصحافة ما يلي :

١ـ حق إصدار الصحف .

٢ـ إتاحة الفرصة للمواطنين لنشر آرائهم .

٣ـ حق الصحفيين في الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة ، وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها في حدود القانون ، مع الحفاظ على قيم المجتمع وأخلاقه وأمنه القومي .

٤ ـ حق الصحفي في الحفاظ على سرية مصادر المعلومات .

٥ ـ حرية التعبير عن الرأي والفكر دون قيود ، إلا ما تعلق بأمن المجتمع وأخلاقه وقيمه على الوجه المقرر قانوناً .

مادة (٣)

يحظر فرض الرقابة المسبقة أو اللاحقة على الصحف ، كما تحظر مصادرة الصحف بالطريق الإداري أو إغلاقها أو تعطيلها أو إلغاؤها بغير حكم قضائي نهائي ، وفي الأحوال التي يجيزها القانون .

ولا يجوز منع الصحف التي تصدر في الخارج من الدخول والتداول بالوطن ، إلا

إذا تضمنت مواد ماسة بالأمن القومي أو بالنظام العام والآداب . ويصدر قرار المنع من الوزير المختص الذي يعرضه على القضاء المستعجل ؛ لإقراره أو إلغائه في خلال أربع وعشرين ساعة .

وتصدر المحكمة حكمها في جلسة العرض ذاتها . ويعتبر قرار المنع لاغياً في حالة عدم عرضه على القضاء المستعجل في الأجل المذكور أو في حالة صدور حكم بإلغائه .

تملك الصحف وإصدارها

مادة (٤)

حق تملك الصحف وحرية إصدارها مكفولان للأشخاص الطبيعيين ، وكذلك للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة من المواطنين ، وحاملي جنسية إحدى الدول العربية كاملي الأهلية .

مادة (٥)

على من يرغب في إصدار صحيفة أن يخطر بذلك الجهة الإدارية المختصة بإخطار كتابي . وعلى الجهة الإدارية الرد على الإخطار بالموافقة أو الاعتراض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه وإلا اعتبرت موافقة .

وفي حالة اعتراض الجهة الإدارية فيجب أن تخطر طالب الإصدار كتابة بذلك ، وأن ترفع الدعوى بتأييد الاعتراض على إصدار الصحيفة أمام المحكمة المختصة في موعد لا يتجاوز الثلاثين يوماً التالية لإخطار طالب الإصدار به . ولا يترتب على الاعتراض أو على رفع الدعوى وقف إصدار الصحيفة ما لم يصدر حكم قضائي نهائي بذلك . وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع الأخطار .

مادة (٦)

لا يجوز للحكومة أو لأي من الأشخاص الاعتبارية العامة أن تتملك حصة تزيد عن الربع في رأسمال أية صحيفة ، وذلك فيما عدا الصحف والنشرات المهنية والعلمية والمتخصصة .

حقوق الصحفيين

مادة (٧)

الصحفيون مستقلون لا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون ومبادئ أخلاق مهنتهم وضميرها .

مادة (٨)

يحظر المساس بأمن الصحفي بسبب مباشرته عملاً من أعمال مهنته .

ويعتبر ماساً بأمن الصحفي بصفة خاصة ما يلي :

أ ـ تعريض الصحفي لأي ضغط أو إكراه من أي جهة بهدف التأثير عليه .

ب ـ الضغط على الصحفي من أجل حمله على إفشاء مصادر معلوماته ، ولو كان ذلك في إطار تحقيق جنائي .

ج ـ القبض على الصحفي أو حبسه احتياطياً أو اعتقاله أو سلب حريته بأي صورة من الصور بسبب ممارسته مهنته .

د ـ حرمان الصحفي من أداء عمله أو من الكتابة أو النشر بغير مقتضى ، وذلك مع عدم الإخلال بما هو متعارف عليه من سلطة رئيس التحرير من تقرير مناسبة النشر وفقاً لأصول المهنة .

هـ ـ نقل الصحفي إلى مهنة غير مهنته سواء داخل الصحيفة التي يعمل بها أو خارجها ، أو نقله إلى عمل صحفي آخر أقل في المرتبة الأدبية أو المالية ، وكذلك نقله إلى صحيفة أخرى دون موافقته الكتابية .

و ـ حرمان الصحفي دون مبرر قانوني من أية ميزة مالية مقررة له ، بما في ذلك العلاوات والترقيات والحوافز .

مادة (٩)

لا يجوز تعريض الصحفي للمساءلة التأديبية بسبب ممارسة مهنته ، ما لم يخالف القانون أو تقاليد المهنة أو آدابها المنصوص عليها في ميثاق الشرف الصحفي . وتختص نقابة الصحفيين وحدها دون غيرها بمساءلة الصحفي مهنياً .

مادة (١٠)

للصحفي الحق في الحصول من أية جهة حكومية أو عامة على المعلومات

والإحصائيات والبيانات من مصادرها وله حق نشرها .

كما أن له حق الاطلاع على الوثائق الرسمية كافة وأن يتلقى الإجابة من الجهات المسئولة عما يستفسر عنه من معلومات .

ولا يجوز لغير مقتضيات الدفاع عن الوطن وحماية الأمن القومي فرض قيود على حرية تداول المعلومات عامة ؛ أو بما يحول دون تكافؤ الفرص بين مختلف الصحف ووسائل الإعلام في الحصول على المعلومات .

ويعاقب كل من تثبت مسئوليته عن تعطيل حق الصحفي في الحصول على معلومات بغرامة لا تقل عن () ولاتزيد عن () ، فضلاً عن مسئوليته المدنية في تعويض الصحفي والغير عما سببه حجب المعلومات من إضرار إن كان لذلك وجه .

مادة (١١)

للصحفي في حدود تأديته لعمله الحق في حضور الاجتماعات العامة ، وجلسات المحاكم وجلسات المجالس النيابية والمحلية ، والجمعيات العمومية للنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات وغيرها من مؤسسات عامة ، ما لم تكن تلك الجلسات أو الاجتماعات مغلقة أو سرية بحكم القوانين أو اللوائح .

ويعاقب كل من يعطل حق الصحفي في حضور الاجتماعات العامة على النحو الوارد في هذه المادة ، بالغرامة التي لا تقل عن () ولا تزيد عن () فضلاً عن تحمله للمسئولية المدنية إذا كان لها وجه .

مادة (١٢)

شرط الضمير : من حق الصحفي إنهاء عقد عمله بالصحيفة بإرادته المنفردة دون تنبيه أو إنذار ، مع حقه في التعويض المناسب إذا طرأ تغير جذري في سياسة الصحيفة ، بما يخالف معتقدات الصحفي ويغير بالتالي من الظروف التي في ظلها أبرم عقد العمل .

مادة (١٣)

يكون لكل صحيفة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافاً فعلياً عما ينشر بها ، وعدد من المحررين يشرف كل منهم على قسم من أقسامها .

ويشترط في رئيس التحرير والمحررين أن يكونوا أعضاء مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين لم يسبق الحكم عليهم في جريمة مخلة بالشرف أو الأخلاق .

ويستثنى من شرط عضوية نقابة الصحفيين رؤساء تحرير ومحررو النشرات غير الدورية والصحف المهنية والمتخصصة ، التي تصدرها المؤسسات العلمية والنقابات والهيئات الأخرى التي تحددها نقابة الصحفيين .

واجبات الصحفيين

مادة (١٤)

يلتزم الصحفي فيما ينشره باحترام الدستور والقانون ، مراعياً في كل أعماله مقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب مهنة الصحافة وتقاليدها ، بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه ، وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطنين أو يمس إحدى حرياته . وعليه أن يمتنع عن الانحياز إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المتطرفة أو المعادية لمبادئ حقوق الإنسان ، وعن امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها ، أو الطعن في إيمان الآخرين أو الدعوة إلى التمييز بين بعض فئات أو طوائف المجتمع أو الحط منها أو ازدرائها .

كما يلتزم الصحفي بصفة خاصة بميثاق الشرف الصحفي الصادر عن نقابة الصحفيين ، ويساءل الصحفي تأديبياً عن الإخلال بهذه الالتزامات .

مادة (١٥)

لا يجوز للصحفي أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطنين .

ومع ذلك فنقد الحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ، ونقد أعمال وسلوكيات الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابية العامة أو المكلف بخدمة عامة ، مباح ما دام يستهدف المصلحة العامة .

مادة (١٦)

إعمالاً لحق الرد يجب على رئيس التحرير المسؤول أن ينشر ، بناء على طلب ذوي الشأن ، تصحيح ما سبق نشره من وقائع أو من تصريحات تتعلق بهم .

ويجب نشر التصحيح خلال الأيام الثلاثة التالية لاستلامه أو على الأكثر في

أول عدد يظهر للصحيفة ، وفي نفس المكان وبنفس الحروف ، التي نشر بها المقال أو الخبر أو المادة الصحفية المطلوب تصحيحها .

ويكون نشر التصحيح بدون مقابل إذا لم يتجاوز مساحة المقال أو الخبر المنشور .

فإذا جاوزه كان للصحيفة الحق في مطالبة صاحب الشأن قبل النشر بأجر المقدار الزائد على أساس تعريفة الإعلانات المقررة .

ويرسل طلب التصحيح من صاحب الشأن إلى رئيس التحرير مرفقاً به ما قد يكون متوفراً لدية من مستندات .

مادة (١٧)

يجوز الامتناع عن نشر التصحيح في الأحوال الآتية :

١- إذا وصل التصحيح إلى الصحيفة بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ النشر الذي اقتضاه .

٢- إذا سبق للصحيفة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التي اشتمل عليها المقال أو الخبر أو المادة المطلوب تصحيحها .

٣- إذا كان التصحيح محرراً بلغة غير التي كتب بها المقال أو الخبر أو المادة الصحفية .

ويجب الامتناع عن نشر التصحيح إذا انطوى على جريمة يعاقب عليها القانون أو على مخالفة للآداب العامة .

مادة (١٨)

يعتبر قيام الصحيفة بنشر التصحيح ، وفقاً لاحكام القانون ، بمثابة التعويض المناسب للمضرور عن الضرر الذي أصابة ان كان لذلك وجه .

مادة (١٩)

تعتبر الصحف مسئولة بالتضامن مع محرريها عما قد يلزمون به من تعويضات للغير من جراء النشر بالصحيفة .

مادة (٢٠)

يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة بما يؤثر على

صالح التحقيق أو سير المحاكمة .

وتلتزم الصحيفة بعدم إبراز أخبار الجريمة وعدم نشر أسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم في جرائم الأحداث والدعارة والفسق .

وتلتزم الصحيفة بنشر بيانات النيابة العامة ، وكذلك قراراتها بحفظ التحقيق والأحكام الصادرة في القضايا التي تناولتها بالنشر مع موجز واف للأسباب التي تقام عليها .

مادة (٢١)

لا يجوز للصحف نشر ما يجري في الدعاوى التي تقرر الحاكم نظرها في جلسة سرية ، أو نشر مداولات المحاكم ، أو نشر ما يجري في الجلسات العلنية بالمحاكم على نحو يخالف الحقيقة .

مادة (٢٢)

لا يجوز للصحف نشر ما يجري من مناقشات في الجلسات السرية للمجالس النيابية أو نشر ما يجري في الجلسات العلنية على نحو يخالف الحقيقة .

مادة (٢٣)

يحظر على الصحيفة أو الصحفي قبول تبرعات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وتعتبر أي زيادة في أجر الإعلانات التي تنشرها هذه الجهات عن الأجور المقررة للإعلان بالصحيفة إعانة غير مباشرة .

ويعاقب كل من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن () ولا تزيد عن () وتحكم المحكمة بإلزام المخالف بأداء مبلغ يعادل ضعف التبرع أو الميزة أو الإعانة التي حصل عليها ، على أن يؤول هذا المبلغ إلى صندوق معاشات نقابة الصحفيين .

مادة (٢٤)

يحظر على الصحف نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع وأسسه ومبادئه أو آدابه العامة أو رسالة الصحافة وأهدافها .

ويجب الفصل بصورة كاملة وبارزة بين المواد التحريرية والإعلانية .

مادة (٢٥)

لا يجوز للصحفي أن يعمل في جلب الإعلانات أو تحريرها ، أو أن يحصل على أي مبالغ مباشرة أو غير مباشرة أو مزايا عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات بأية صفة . ولا يجوز أن يوقع باسمه مادة إعلانية .

مادة (٢٦)

تلتزم جميع الصحف والمؤسسات الصحفية بنشر ميزانياتها . وتتولى الجهة الإدارية المختصة بصفة دورية مراجعة دفاتر مستندات المؤسسة الصحفية ؛ للتحقق من سلامة ومشروعية إجراءاتها المالية والإدارية والقانونية .

فى المسئولية عن جرائم النشر

مادة (٢٧)

حق النقد وحرية إبداء الرأي والتعبير عنه مكفولان . ولا جريمة إذا نشر الصحفي بحسن نية ما يعتقد بصحته ، بعد توخي الحذر والحيطة الواجبة . وعلى من يطعن في صحة خبر أو واقعة منشورة عبء إثبات الكذب وعلم الصحفي بذلك .

مادة (٢٨)

تلغى العقوبات المقيدة للحرية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف المنصوص عليها في القوانين كافة ويكتفي بعقوبة الغرامة ، على أن يضاعف الحد الأدنى والحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها .

مادة (٢٩)

المسئولية الجنائية عن جرائم النشر مسئولية شخصية ، ولا يسأل رئيس التحرير جنائياً إلا إذا قام الدليل على حصول النشر بموافقته وتعذرت معرفة الصحفي المسئول عن النشر .

مادة (٣٠)

لا تكون المعلومات والبيانات والأوراق والوثائق التي يحوزها الصحفي ومتصلة

بعمله من بين أدلة الاتهام ضده في أي تحقيق جنائي ، وتلتزم جهات الضبط والتحقيق بتحرير بيان بهذه المستندات يوقع عليها الصحفي وبإعادتها كاملة إليه .

في التحقيق وتحريك الدعوى العمومية

مادة (٣١)

تنشأ بمحكمة النقض / المحكمة العليا / محكمة التمييز هيئة تحقيق في جرائم النشر ، تتكون من ثلاثة من مستشاري المحكمة تختارهم جمعيتها العمومية سنوياً بطريق القرعة ، وتكون رئاستها لأقدمهم . ويكون لها أمانة فنية من عدد كاف من الأعضاء . وتختص هذه الهيئة دون غيرها بالتحقيق بناء على طلب النيابة العامة أو ذوي الشأن في جرائم النشر التي تقع بواسطة الصحف .

وتختص هذه الهيئة وحدها بتحريك الدعوى العمومية ضد الصحفي في الجريمة التي تقع منه بسبب ممارسة مهنته .

مادة (٣٢)

تختص المحاكم العادية دون غيرها بنظر الجرائم التي ترتكب بواسطة النشر في الصحف . وينعقد الاختصاص المحلي للمحكمة التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للصحيفة أو مكتب الصحيفة المعتمد ، إذا كان المركز الرئيسي للصحيفة يقع خارج البلاد .

http://cym-arab.org/index.php?act=artc&id=9

العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية في الدساتير العربية

استنادا إلى رسالة الماجستير التي اعدها علاء لفتة موسى (عام ٩٢٠٠) حول العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية في الدساتير العربية ، والتي قام من خلالها بإجراء دراسة مسحية لدساتير واحد وعشرين قطرا عربيا ، ظهر أن هنالك عشرة أقطار عربية أشارت في دساتيرها صراحة إلى حرية الصحافة ، وهي الأردن وجزر القمر والكويت ومصر والسودان وسوريا وعمان والعراق وقطر ، وتونس ، فيما اشترطت ستة اقطار عربية أن تكون هذه الحرية وفق القانون ؛ وهي الأردن ومصر وعمان وقطر والسودان وتونس .

بينما هنالك عشرة أقطار عربية لم تذكر عبارة حرية الصحافة في دساتيرها ؛ بل

ذكرت عبارات أخرى مثل حرية الرأي أو التعبير ؛ وهي الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي واليمن ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا وفلسطين .

وهنالك قطر عربي واحد لم يذكر الحق بحرية الصحافة - في نظامه الأساسي - بل اكتفى بذكر الالتزامات الملقاة على وسائل الإعلام عامة ؛ وهي السعودية . وربطت خمسة أقطار عربية بين حرية الصحافة والتعبير والرأي بمراعاة النظام العام والآداب وهي الأردن والإمارات والكويت والعراق وقطر .

ولأن مسألة الدين لها أهمية كبيرة في أداء الصحافة ، لأنها تعمل بموجب ما ينص عليه الدين ، فهنالك أربعة عشر قطرا عربيا نصت في دساتيرها على أن دين الدولة الإسلام ، وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي واليمن والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا والعراق وعمان وفلسطين وقطر .

فيما هنالك اثنا عشر قطرا عربيا نصت دساتيرها على أن الإسلام هو مصدر التشريع أو من مصادر التشريع الرئيسة ؛ وهي البحرين والجزائر وجزر القمر والكويت ومصر والسودان (التي أضافت إلى ذلك إجماع الأئمة) واليمن والسعودية (التي أضافت إلى ذلك السنة النبوية) ، والعراق وعمان وفلسطين وقطر .

أما ما يتعلق باللغة العربية ؛ وهو العامل المؤثر المتعلق بلغة الصحيفة ؛ فهنالك عشرة أقطار عربية نصت في دساتيرها على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية ؛ وهي الجزائر (التي أضافت اليها اللغة الأمازيغية) ، وجيبوتي (التي أضافت اليها اللغة الفرنسية) ، واليمن ولبنان والمغرب وموريتانيا (أضافت اللغات البولارية والسونكية والولفية) ، والسودان (اعتبر جميع اللغات القومية لغات رسمية) ، وعمان والعراق (إضاف اللغة الكردية) وفلسطين .

وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارىء حيث كثيرا ما يعلق العمل بالقوانين والتشريعات والقضاء المدني ، ويكون من أول المستهدفين الصحف والصحفيين ؛ فان هنالك ثمانية أقطار عربية نصت على إعلان حالات الطوارىء والأحكام العرفية لأسباب حددتها في دساتيرها ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين واليمن والكويت ومصر وموريتانيا وعمان .

وفيما يتعلق بقدسية الحاكم ، حيث لا يجوز نقده أو تحميله المسؤولية عن أمر ما ؛ فإن هنالك خمسة أقطار عربية نصت في دساتيرها على ذلك ؛ وهي الأردن أما الإمارات فقد أضافت إلى رئيس الدولة حكام الإمارات السبعة ، والكويت والمغرب

الذي أعطى تسمية للملك ـ أمير المؤمنين ـ وأضاف إلى قدسيته أعضاء الأسرة الحاكمة والأمراء والأميرات ، وتشاركها سلطنة عمان التي أضافت إلى قدسية السلطان قدسية الأسرة الحاكمة .

أما قدسية الثورات واحترامها ؛ فإن هنالك أربعة أقطار عربية نصت دساتيرها على ذلك ؛ وهي الجزائر قدست ثورة نوفمبر التحررية ، واليمن - الثورة اليمنية - وليبيا ثورة الفاتح من سبتمبر والثورة العربية ، ومصر ثورتا يوليو ١٩٥٢ وحركة ١٥-٥-١٩٧١ .

فيما انفرد العراق بوضع قدسية على المراجع الدينية والأماكن المقدسة على أراضيه فقط ، ولا يشمل ذلك الأراضي المقدسة للمسلمين في بلدان أخرى كمكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف .

أما ما يتعلق بالبرلمانات العربية ؛ فان هنالك عشرة أقطار عربية نصت في دساتيرها على أن تكون جلسات البرلمان علنية أي السماح بتغطية جلساتها من قبل الصحافة ، إلا إذا تقرر عقدها سرية ؛ وهي الأردن والبحرين والجزائر واليمن والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا والسودان وقطر .

ومنع قطران عربيان نشر مداولات مجلس الوزراء ؛ وهما الإمارات والبحرين ، وقطر عربي واحد نص دستوره على منع نشر أخبار القوات المسلحة بشكل مطلق ، سلبا أو إيجابا ، وهو البحرين .

وما يتعلق بالقضاء فان هنالك خمسة أقطار عربية نصت دساتيرها على أن تكون جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت عكس ذلك ؛ وهي الأردن واليمن والكويت ومصر وعمان .

وما يتعلق بالعفو عن المحكومين ، والذين طالما يكون منهم الصحفيون والصحف ؛ فإن هنالك تسعة أقطار عربية اناطت العفو عن العقوبات برئيس الدولة ، سواء عفو خاص أو عام ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر وجزر القمر وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا .

وما له شأن بالعقوبة وشخصية من يرتكب الجرم ؛ فإن هنالك عشرة أقطار عربية نصت على شخصية العقوبة ؛ وهي الأردن والإمارات واليمن والكويت وليبيا ومصر والسعودية وعمان والعراق وتونس .

ثالثا : فيما يخص العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية في قوانين الصحافة

والنشر والمطبوعات في ١٨ قطرا عربيا (إذ لم نتناول أربعة أقطار وهي العراق والصومال وجيبوتي وجزر القمر) .

تبين أن قانون المطبوعات العثماني لسنة ١٩٠٩ كان المنهل والمنبع لأغلب القوانين التي شرعت في الوطن العربي ، بعد اضمحلال الاحتلال العثماني عن الأقطار العربية (وهو أكثر القوانين التي تحكمت بالصحافة العربية تخفيفا للقيود على حريتها من بعض القوانين السائدة حاليا ، بعد قرن من الزمان) ؛ فإن الصحافة العربية نشأت لأول مرة في أكناف الحكومات ، فكانت صحافة رسمية المنشأ ، لا يخاف من حرياتها ولا توضع قيود عليها ، إلا أن الحكومات العربية ومنذ إنشاء الصحف الشعبية في أقطارها ،كانت تنظر بخوف وريبة من النشاط الصحفي ودوره التنويري في المجتمع ، فوضعت عواملا سلبية مؤثرة على إصدار الصحف ، خوفا من أن تمارس حريتها ورسالتها ، ومنها مؤثرة على الصحفيين من أن يؤدوا دورهم الرقابي والتوجيهي والتنويري في المجتمع .

حتى ظهر أن قوانين الصحافة النافذة حاليا أشد قسوة من التشريعات التي سنت قبل أكثر من عشرات العقود في بلدانها ، على الرغم من أن أغلب التشريعات النافذة حاليا مستمدة من القوانين الأولى للتشريعات الصحفية في بلدانها ، وتكاد تتشابه حتى في الصياغة .

أما ما تنص عليه الدساتير العربية من كفالة حرية التعبير والصحافة والنشر وإبداء الرأي ؛ فتعوقها الشروط التي تضعها القوانين المنظمة للنشاط الصحفي ، بالرغم من أن جميع الدساتير العربية تكاد تتشابه في تناولها للحريات الصحفية ، سواء في الصياغة أو تسلسل المواد فيها .

فكل التشريعات العربية النافذة إلى (عام ٢٠٠٨) تنص على وجوب الحصول على الترخيص المسبق قبل إصدار الصحف ، وتتخذ من النظام الرقابي أسلوبا لذلك ، وتضع شروطا قاسية على صاحب الامتياز إن كان فردا أو شركة ، وإن كانت تتساهل إن كان صاحب الامتياز حزبا في الأقطار التي تعترف بالتنظيم الحزبي دستوريا ؛ وهي لا تشكل أعدادا كبيرة في الوطن العربي .

وبينما تنوعت التشريعات العربية في منح الامتياز ؛ نجد أن الأقطار التي تشرع العمل الحزبي سمحت للأحزاب بإصدار الصحف ، ولكن بتسهيلات كبيرة ، أما الأقطار التي تأخذ بالنظام الاقتصادي الشبيه بالرأسمالي فتأخذ بنظام الشركات ،

وبعض الأقطار تأخذ بالنظام المزدوج ، وهو للأفراد وللاحزاب أو للأفراد والشركات ، أو للأحزاب والشركات أو للأفراد وللأحزاب وللشركات .

وظهر ان هنالك اكثر من قانون يتحكم بالعمل الصحفي في كل قطر عربي ؛ فإضافة إلى قوانين الصحافة والنشر والمطبوعات ، هنالك قوانين العقوبات والتجاري والإداري والأمن القومي والكمارك والعمل والجنسية والأحوال الشخصية والإجراءات القضائية والمدني وغيرها .

وإن كل القوانين الصحفية تفرض الرقابة المسبقة على الصحف المستوردة ، ولكنها تفرض الرقابة بشكل أخف على الصحف المحلية ، لأنها تفرضها بشكل غير مباشر ، ولأن أغلب العاملين فيها هم إما موظفون أو الرقابة الذاتية التي يمارسها رئيس التحرير أو المحررون .

فيما تضع جميع التشريعات الصحفية عقوبات بالحبس أو الغرامة أو العقوبتين معا على المخالفات ، وبعد تجريم النشر .

وإن أغلب التشريعات تسمح بالضبط والمصادرة والتعطيل الإداري على المخالفات والتجريم .

وقد وجدت الدراسة أن أكثر شخص يعمل في الصحف عرضة للمسؤولية الجنائية ، هو رئيس التحرير ، وبعده المحرر المسؤول ثم الكاتب .

كما وجدت الدراسة ان هنالك ركاكة لغوية ولفظية وقانونية في نصوص القوانين الخاصة بالصحافة والنشر ، إذ إن منها من كُتِب في الخمسينيات من القرن الماضي ، وجرت عليه إصلاحات الستينات والسبعينات ثم في الثمانينات ثم في القرن الواحد والعشرين ، وحشر نصوص تتعلق بنشاطات فنية وإعلامية وثقافية وطباعية ، والملصقات الجدارية والباعة المتجولين والأشرطة الموسيقية والأفلام وغيرها ، في قوانين الصحافة والمطبوات والنشر لا تمت للصحافة بصلة ؛ فكانت هذه القوانين أشبه بالكوكتيل التشريعي .

ولتفصيل ذلك : ـ

وجدت الدراسة أن سبعة عشر قطرا عربيا وضعت شروطا وصفات لصاحب الامتياز ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والكويت ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا والمغرب وسوريا والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وتونس ، والقطر

الوحيد الذي لم يحدد ذلك السودان .

إن ستة عشر قطرا عربيا اشترطت أن يكون صاحب الامتياز من مواطنيها ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا والمغرب وسوريا والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وتونس ، أما ليبيا فأتاحت ذلك لمواطني اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث (إذ لا زال قانون المطبوعات الليبي لسنة ١٩٧٢ معمولا به إلى الان) فيما لم يشر قانون السودان لذلك .

إن اثني عشر قطرا عربيا أتاحت للأشخاص الطبيعيين إصدار صحف ؛ وهي الأردن والإمارات والجزائر واليمن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا وسوريا وفلسطين وقطر وتونس .

إن أحد عشر قطرا عربيا أتاحت للأشخاص المعنويين (الشركات) أن تصدر صحفاً ؛ وهي الأردن والبحرين والكويت وليبيا ومصر وموريتانيا والمغرب والسعودية وعمان وفلسطين وتونس .

إن أربعة أقطار عربية أتاحت للأحزاب إصدار صحف ، وهي الأردن واليمن ومصر وسوريا .

ستة أقطار عربية وضعت حدا أدنى لأعمار أصحاب الامتياز وهو ٢٥ عاما ؛ وهي الإمارات والكويت وليبيا وسوريا والسعودية ، أما قطر فخفضت السن إلى ٢١عاما .

إن عشرة أطار عربية اشترطت أن لا يكون صاحب الامتياز قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف ؛ وهي الإمارات والأردن والجزائر واليمن والكويت ولبنان وليبيا وسوريا وفلسطين وقطر .

إن أربعة أقطار عربية اشترطت على صاحب الامتياز أن لا يكون قد حرم من ممارسة حقوقه السياسية أو المدنية ؛ وهي الجزائر وليبيا ومصر وسوريا .

إن أربعة أقطار اشترطت أن يكون صاحب الامتياز حسن السيرة أو محمود السلوك وهي الإمارات والكويت والسعودية وقطر .

إن أربعة أقطار اشترطت ان يكون لدى صاحب الامتياز مؤهل علمي أو مهني جامعي أو غيره ؛ وهي الجزائر والكويت وسوريا والسعودية .

إن قطرين عربيين اشترطا أن يكون صاحب الامتياز صحفيا (لبنان واليمن) .

إن أربعة أقطار عربية اشترطت أن لا يكون صاحب الامتياز شاغلا لوظيفة عامة ؛ وهي الإمارات والجزائر وليبيا وسوريا .

بعض الأقطار العربية اعتبرت الترخيص شخصيا ، وبالتالي لا يجوز لصاحبه التنازل عنه كلا أو جزءا ، وإن توفي صاحب الامتياز يلغى الترخيص (مصر) .

هنالك اقطار أعطت مهلة لورثة صاحب الامتياز ؛ فإن لم يصدروا الصحيفة خلالها ألغي الترخيص .

إن سبعة عشر قطرا عربيا اشترطت أن يكون رئيس التحرير من مواطنيها ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا والسعودية وعمان وفلسطين وتونس (فيما أجازت ليبيا أن يكون من مواطني اتحاد الجمهوريات العربية ، وقطر بشرط أن يحمل مؤهلاً علمياً - كلية أو معهد ولا يقل عمره عن ٢١ عاما ، وتنطبق عليه نفس الشروط على رئيس التحرير القطري) .

هنالك أحد عشر قطرا عربيا اشترطت أن يكون رئيس التحرير مؤهلا لممارسة حقوقه السياسية أو المدنية ، وهي الأردن والإمارات والجزائر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وعمان وقطر وتونس .

هنالك أربعة أقطار عربية اشترطت أن يكون رئيس التحرير منتميا للتنظيم النقابي ؛ وهي الأردن واليمن ولبنان ومصر

هنالك ثمانية اقطار اشترطت أن يكون رئيس التحرير ذا مؤهل علمي ؛ وهي الأردن والبحرين واليمن والكويت ولبنان والسودان وعمان وسوريا ـ إن لم يكن ذا مؤهل جامعي يجب أن لا تقل مدة عضويته في اتحاد الصحفيين السوريين عن عشرة أعوام ـ .

هنالك اثنا عشر قطرا عربيا اشترطت عمرا معينا لرئيس التحرير وهي الإمارات - ٢٥ عاما ، والبحرين ٣٠ عام ، واليمن ٢٥ عاما ، والكويت ٣٠ عاما ، ولبنان ٢١ عاما ، وليبيا ٢٥ عاما ، السودان ٤٠ عاما ، وسوريا ٢٥ عاما ، وعمان ٢٥ عاما ، وقطر ٢١ عاما ، أما الجزائر والمغرب فاشترطا أن يكون راشدا .

هنالك سبعة أقطار عربية اشترطت أن تكون لدى رئيس التحرير ممارسة صحفية سابقة وهم الأردن (بإستثناء الصحف التي تصدرها الأحزاب) والإمارات عاما واحدا والبحرين خبرة مناسبة واليمن ٥ سنوات ولبنان ٤ سنوات (ان لم يكن يحمل شهادة جامعية بالصحافة) والسودان ١٥عاما وسوريا عشرة اعوام .

هنالك اثنا عشر قطرا عربيا اشترطت أن لا يكون رئيس التحرير قد حكم عليه

بجناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والكويت ومصر والمغرب والسودان وعمان وقطر وفلسطين .

هنالك قطران إشترطا أن لايكون رئيس التحرير ذا صفة نيابية ، هما تونس والمغرب (اشترطت إن كان كذلك أن يعين مديرا مسؤولا مساعداً يتحمل المسؤولية الجنائية) .

هنالك قطران اشترطا أن يكون الصحفي مقيدا في جدول التنظيم النقابي ؛ وهما الأردن ومصر ، أما السودان فاشترط أن يكون مسجلا لدى المجلس الأعلى للصحافة (جهة حكومية) .

هنالك خمسة أقطار اشترطت أن لايقل عمر الصحفي عن سن معينة ؛ وهي اليمن ٢١ عاما ، ومثلها لبنان وعمان وقطر اما ليبيا فاشترطت ٢٥ عاما .

هنالك ثلاثة أقطار اشترطت أن يحمل الصحفي مؤهلا معينا ، وهي اليمن (كلية أو معهد) أو خبرة خمس سنوات ، وعمان أو ممارسة لاتقل عن سنتين وتونس .

هنالك قطران اشترطا أن يكون المحرر حسن السيرة والسلوك وهما عمان وقطر .

إن قطرا عربيا واحدا اشترط حصول ترخيص من وزارة الإعلام للعمل في الصحف وهو الأردن .

إن خمسة أقطار سمحت للصحفيين العرب والأجانب بالعمل في بلدانها ، وهي اليمن (الترخيص يجدد سنويا شرط المعاملة بالمثل مع بلد الصحفي) ، ولبنان (شرط اقامة مشروعة والمعاملة بالمثل) ، ليبيا وسوريا (يجدد الترخيص سنويا) وعمان (يجب أن يكون أكمل ٢١ عاما وغير محكوم عليه بجناية مخلة بالشرف ، ويحمل مؤهلاً جامعياً أو مؤهلاً مناسباً مع ممارسة مهنة لا تقل عن ٥ سنوات) . هنالك خمسة أقطار نصت في قوانين الصحافة أن يعلم رئيس التحرير باسم الكاتب أو المحرر الذي ذيل المادة الصحفية باسم مستعار أو بلا اسم ؛ وهي البحرين والجزائر والمغرب وسوريا وفلسطين .

إن سبعة أقطار عربية حددت مبلغا معينا لرأس مال الصحيفة لغرض إصدارها ، وهي البحرين (مليون دينار للصحيفة اليومية ، وربع مليون عن عداها) ، والكويت (٢٥٠ ألف دينار للصحيفة اليومية) ، ولبنان (اشترط أن يكون رأس مال الشركة الصحفية لا يقل عن نصف مليون ليرة) ، ومصر (مليون جنيه للصحيفة اليومية ، و٢٥٠ ألف جنية للأسبوعية ، و١٠٠ الف جنيه للشهرية ، يودع بالكامل في أحد

البنوك - باستثناء الصحف التي تصدرها الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات) ، والسودان (٥٠ مليون دينار سوداني يودع بالكامل) ، وعمان (٥٠٠ ألف ريال عماني للصحيفة اليومية ، وربع مليون للصحيفة الأسبوعية ، و١٥٠ ألفاً للصحيفة نصف الشهرية ، و١٠٠ ألف ريال للصحيفة أو المطبوعة الفصلية) ، وفلسطين (٢٥ ألف دينار للصحيفة اليومية ، وغيرها ١٠ آلاف دينار ، باستثناء الصحف التي تصدرها الأحزاب) .

هنالك ثلاثة أقطار اشترطت تقديم رأس مال للشركة الصحفية دون تحديد المبلغ وهي الجزائر والمغرب وسوريا .

هنالك سبعة أقطار اشترطت إيداع مبلغ معين كتأمين نقدي ؛ وهي الإمارات (٥٠ ألف درهم للصحيفة اليومية ، و٢٥ ألفاً للأحوال الأخرى أو كفالة مصرفية) ، والبحرين (١٠ ٪ من رأس المال) ، والكويت (١٠٠ ألف دينار للصحيفة اليومية ، و٢٥ ألف دينار لغير ذلك أو ضمان بنكي) ، والسودان (خمسين مليون دينار تودع بالبنك) ، وسوريا (مائة ألف ليرة للصحيفة اليومية أو كفالة مصرفية ، و٢٥ ألف ليرة لما عدا ذلك - باستثناء الصحف الحزبية) ، وفلسطين (سند بنكي يخصص فقط لغرض تسديد اجور العاملين مدة ٦ أشهر) ، وقطر (٣ آلاف ريال للصحف التي تصدر ٣ مرات أو أكثر في الأسبوع ، وألف ريال لغير ذلك أو ضمان مصرفي) .

هنالك سبعة أقطار منعت توزيع الصحف من دون ترخيص ، وهي الإمارات والجزائر ولبنان (وضعت عقوبة للمخالف) ، وليبيا (عقوبة للمخالف ومنع البيع عند أماكن العبادة) ، وموريتانيا وسوريا (وضعتا حدا أدنى لعمر لمن يتولى التوزيع ، وهو ١٨ سنة) ، وفلسطين .

هنالك ثلاثة أقطار عربية منعت الاستكتاب في تشريعاتها الصحفية ، ووضعت عقوبات لذلك ، وهي اليمن ولبنان وسوريا .

هنالك ستة أقطار تدخلت لتقنين الإعلان الصحفي ؛ وهي لبنان (منع الصحف الأجنبية من نشر الاعلان المحلي) ، واليمن والمغرب (يجب تحديد التعريفة) ، والسعودية وقطر (نشر البلاغات الحكومية مجانا) وتونس .

هنالك خمسة أقطار نصت على منع الرقابة على الصحف المحلية ؛ وهي الكويت ولبنان (إلا في الظروف الاستثنائية وبمرسوم من مجلس الوزراء) ، وليبيا ومصر (استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف رقابة

محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي) ، والسعودية (إلا في الظروف الاستثنائية وبناء على قرار من مجلس الوزراء)

هنالك قطر عربي واحد نص على وجوب الرقابة على الصحف المحلية هو قطر .

هنالك سبعة أقطار نصت على وجوب فحص الصحف المستوردة قبل التوزيع ؛ وهي البحرين والجزائر واليمن والكويت وليبيا والسودان والسعودية .

هنالك ستة أقطار نصت في تشريعاتها الصحفية على حق الصحفي في الحصول على المعلومات ، وهي الأردن والبحرين والجزائر واليمن ومصر والسودان .

هنالك خمسة أقطار نصت في تشريعاتها على حق الصحفي والصحيفة في المحافظة على السر المهني ، مع وجود استثناءات ، وهي الأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب وسوريا .

هنالك اثنا عشر قطرا نصت على وجوب التقيد بآداب الإعلان ، ومنها منع الصحفيين من العمل بالإعلان ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والكويت والجزائر واليمن ومصر والمغرب وفلسطين وقطر وعمان وتونس .

هنالك ثمانية أقطار فرضت وجوب نشر ردود من يرى أن مقالا ما يوجب الرد عليه ، أو نشر تصحيح الدوائر الحكومية على خبر تراه غير صحيح ، وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن ولبنان وليبيا والمغرب .

هنالك أحد عشر قطرا جرمت نقد رؤساء الدول أو ملوكها أو أمرائها والأسرة الحاكمة ، ونظام الحكم ؛ وهي الإمارات والبحرين واليمن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر وتونس .

هنالك خمسة عشر قطرا جرمت النشر أو حظرته في قوانين الصحافة ؛ فيما يتعلق بالأمن القومي والسلامة العامة ، وتكدير الأمن العام ، وهي الإمارات والبحرين والجزائر واليمن ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا والسعودية وعمان وفلسطين وقطر وتونس .

هنالك خمسة أقطار جرمت ما ينشر في الصحف على أنه يؤدي إلى العصيان والإضراب ؛ وهي الإمارات والبحرين ولبنان وليبيا وسوريا .

هنالك سبعة أقطار منعت تشريعاتها من نشر مداولات المجالس البرلمانية أو ما اعتبرته النيل من أعضائها بما لا يتعلق بوظائفهم ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين واليمن ولبنان ومصر وتونس .

هنالك تسعة أقطار جرمت تشريعاتها الصحفية النشر بتهمة النيل من رؤساء الدول العربية أو الاجنبية أو وزراء خارجيتها أو ممثليها الدبلوماسيين أو الهيئات الأجنبية ؛ وهي الإمارات والبحرين والجزائر والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وقطر وتونس .

هنالك ثمانية أقطار جرمت النشر الذي قالت إنه يؤدي إلى الإساءة للدين الإسلامي أو الأديان الأخرى ؛ أو الطوائف والمذاهب ؛ وهي البحرين والجزائروالكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا وفلسطين وتونس .

هنالك ستة أقطار جرمت ما قالت إنه تلقي الأموال لإعانة الصحف أو الصحفيين من الداخل والخارج على حد سواء ؛ وهي الأردن والبحرين والجزائر واليمن ولبنان ومصر .

هنالك ستة أقطار جرمت تشريعاتها الصحفية تلقي الصحف أموالا من خارج البلاد ، وهي الإمارات والكويت والمغرب وسوريا وفلسطين وقطر .

هنالك أحد عشر قطرا جرمت النشر الذي قالت إنه يؤدي إلى الاعتداء على الاعتبار أو يمس الحياة الخاصة للآخرين ؛ وهي الإمارات والبحرين والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا ومصر وسوريا وفلسطين وقطر وتونس .

جميع الأقطار العربية ـ مجتمع الدراسة ـ جرمت نشر (ما ادعت) أنه تدخل في شؤون القضاء أو التأثير على سير المحاكم أو قضايا الأحوال الشخصية .

هنالك اثنا عشر قطرا نصت تشريعاتها الصحفية على ضبط الصحف وتعطيل توزيعها إداريا ، سواء تحت رقابة القضاء أو بدونه ؛ وهي الكويت والإمارات والبحرين واليمن والكويت ولبنان والمغرب والسودان وسوريا والسعودية وعمان وقطر .

هنالك قطراً عربياً واحداً نص صراحة على منع ضبط وتعطيل الصحف بالطريق الإداري وهو مصر .

هنالك ستة عشر قطراً نصت تشريعاتها الصحفية على تحمل المسؤولية الجنائية المشتركة بين رئيس التحرير والمحرر أوكاتب المقال ، وتحمل صاحب الامتياز الجزاء المدني ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر واليمن والكويت ولبنان وليبيا (فقط الصحف الدورية أما شبه الدورية فتكون المسؤولية الجنائية بالتعاقب) ، وموريتانيا والمغرب والسودان وسوريا والسعودية وعمان وفلسطين (يتحمل أيضا المسؤولية الجنائية صاحب الامتياز) وتونس .

ظهر أن هنالك أربعة عشر قطرا عربيا وضع عقوبة الحبس والسجن للصحفيين مع الغرامة المالية أو بدونها ؛ وهي الإمارات والبحرين والجزائر والكويت ولبنان وليبيا ومصر (منع الحبس الاحتياطي في جرائم النشر) ، وموريتانيا والمغرب وسوريا وعمان وفلسطين وقطر وتونس .

هنالك ثلاثة أقطار لم تنص قوانين الصحافة والنشر فيها على عقوبة مقيدة للحرية ؛ وهي الأردن والسودان والسعودية .

هنالك أحد عشر قطرا فرض الغرامة المالية لوحدها على بعض المخالفات والتجريم ؛ وهي الأردن والإمارات والبحرين والجزائر ولبنان وموريتانيا والمغرب السودان وسوريا والسعودية وتونس .

الفصل الخامس

الصحافة الإلكترونية

مقدمة

منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين ، انطلقت ثورة الإلكترون لتضيف إمكانيات هائلة لأساليب الاتصال في العالم ، وتطورت بسرعة وسائل الإعلام لتواكب التطور المتوالي في أساليب الاتصال ، وأصبحت وسائل الإعلام مع بداية الألفية الثالثة هي الأكثر بروزاً والأقوى دوراً في تسيير اتجاهات وسلوكيات وأفعال البشر ، وأصبح الإعلام المحرك الأساسي الذي لا غنى عنه في حياة الإنسانية شرقا وغرباً ؛ وقد تأثرت وسائل الإعلام العربية بخليط هائل من الأفكار والتوجهات والسلوكيات الإقليمية والعالمية . وانعكس مفهوم (القرية الكونية) الذي أطلقه البروفيسور الأمريكي (ولبرشرام) مع بداية القرن ، في تناول وسائل الإعلام العالمي للأحداث والقضايا الاجتماعية والإنسانية بصفة خاصة ، وجاء مفهموم الإعلام الالكتروني ليقرب المسافات بين البشر ، ويجعلهم يتعاملون مع بعضهم البعض كأنهم أفراد ينتمون إلى انتماء إنساني أكبر من انتماء اللون والجنس واللغة ، وباقي الفروقات المادية والمعنوية . لقد ساهم عالم الانترنت في جعل سكان العالم ينتمون إلى حضارة إنسانية جديدة تجاوزت كل الأطر التقليدية ، التي وقفت حاجزا بين البشر في القرون الوسطى وما سبقتها ، حيث جعلت من مواطن في قرية بولندية يحاور صديقاً له في السنغال عن أمسية قصصية سيقيمها نادي كتاب القصة القصيرة البولنديين ؛ لاستضافة نظرائهم السنغاليين . ولم يقف الشباب العربي بمعزل عن هذه الثورة الكونية ؛ بل أصبح جزءا فاعلا في هذا العالم اللامحدود ؛ وقد شهد الإعلام العربي تحولات مثيرة خلال العقد الماضي ، كان من أبرز ملامحها بروز شبكة الإنترنت كوسيلة اتصال تفاعلية ، أتاحت الفرصة أمام الأفراد والجماعات والمؤسسات للوصول إلى المعلومات وإرسالها ونشرها بشكل لم يسبق له مثيل . وبسبب الفرص الكبيرة

التي أتاحتها شبكة الإنترنت للاتصال ، فقد أضحت استخداماتها الإعلامية تمثل أحد أبرز تطبيقاتها المعاصرة ، حيث تسابقت المؤسسات الإعلامية والأفراد والفئات المختلفة لاستثمار هذا المورد الاتصالي المهم في نشر وتبادل المعلومات بأشكالها المتعددة ، مما أفرز أنماطا إعلامية جديدة كان من أبرزها ما يسمى بالصحافة الإلكترونية أو صحافة الإنترنت .

يقول الدكتور سليم الحص ، رئيس الحكومة اللبنانية السابق ، في كلمته التي ألقاها في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته العشرين ، يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ إنه مع نهاية العقد الماضي وبداية الألفية الجديدة ، بتنا وعلى مختلف الأصعدة والمستويات المحلية منها والعربية والعالمية ، أمام ظاهرتين حضاريتين ، لهما دلالاتهما الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وتأثيراتهما على مسيرة ومسار الإنسانية والبشرية جمعاء . الأولى ثورة المعلوماتية بمختلف أشكالها وتنويعاتها ، وما نتج عنها من تخطي الحواجز والحدود بدون استئذان ، وتجاوز المسافات المتباعدة واللامتناهية ، من خلال التقنيات الإعلامية الجديدة ، متمثلة بالحاسوب والإنترنت ووسائل الاتصال ، وصولاً إلى المحطات التليفزيونية الفضائية ، بحيث بات العالم بكامله قرية كونية واحدة ، هذه الوسائل وفرت الآلية العلمية لإثراء وإغناء المعرفة وتبادل الهموم البشرية في المجتمع الكوني . والثانية تنامي حرية حقوق الإنسان على امتداد الكرة الأرضية الأجناس والأعراف والألوان ، لتضع الإنسان أمام تحديات الواقع ، وتعرّفه على حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتضع المجموعة البشرية بمواجهة مخاطر التسلح والحروب والعبث بالبيئة ، وما ينجم عن ذلك من كوارث جديدة تهدد البشرية جمعاء . صلة الوصل بين الإعلام وحرية حقوق الإنسان وثيقة لا تنفك عراها ، تربطهما علاقة موضوعية ، بحيث توفر الثانية مادة غنية وموضوعاً ثرياً في مختلف المناحي الثقافية والاجتماعية والسياسية للأولى ، التي أمنت الآلية العملية لنشر هذه المفاهيم وتناميها في مختلف المجتمعات .

فى ضوء الإشكالية المعقدة التي تتحكم في بلورة مفاهيم حقوق الإنسان ، وفى علاقة هذه الحقوق بالتنمية الإنسانية ، تبرز أدوار رئيسية عديدة للإعلام .

* أيار/مايو ٢٠٠٨ ، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك .

وعلى الرغم من أن المشهد الإعلامي العربي لا يعكس نضوجا ملموسا لهذا القطاع ، فإن هناك علامات مبشرة وواعدة على مستقبل مشرق لصحافة الإنترنت ، بناء على ما تم إطلاقه من بوابات إخبارية وصحف إلكترونية ، ومدونات إعلامية باللغة العربية ، باتت تشكل نواة حقيقية لصحافة إنترنت صارت تنافس الصحافة التقليدية ، وتجذب أعدادا كبيرة من المستخدمين ممن لهم القدرة على النفاذ للشبكة العنكبوتية . ولعل من تأثيرات هذا الاتجاه ما برز من جدل حول المخاطر التي تهدد مستقبل الصحافة الورقية ، في ضوء ارتفاع التكاليف الإنتاجية ، وتكاليف التوزيع وتناقص الموارد الإعلانية التي تستمد منها الصحف أسباب بقائها وازدهارها .

إن السؤال الرئيسي الذي يطرحه الباحثون والإعلاميون والمدافعون عن حقوق الإنسان ، يتمثل في مدى حرية المدون العربي جيتل كل هذه التحولات التي تشهدها ساحة الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي ، حيث بات ينظر دائما للإنترنت على أنها أداة للتمكين يمكن للصحفي من خلالها أن يتفاعل مع المعلومات في إطارها الإعلامي ، بشكل أكثر يسرا وفاعلية مما هو موجود في بيئة الصحافة التقليدية . إن الصحافة الإلكترونية تمثل فضاء رحبا أمام الصحفي بصورة عامة والمدون العربي بصورة خاصة ، لممارسة عملهما في سياقه التفاعلي الحديث ، حيث تتاح لهما فرص ثمينة للتعبير والتواصل . غير أن تحقيق هذا الأمر بشكله الأفضل يتطلب توفير متطلبات مهمة تتعلق بقبول اجتماعي وسياسي أكبر لعملية التدوين الإلكتروني في المنطقة ، وتوفير الفرص التدريبية المناسبة لولوج هذا المجال ، وتوفير الموارد المادية والفنية الكافية التي تتيح للمدون العربي النفاذ إلى الموارد الإعلامية المتاحة على الشبكة للاستفادة منها بالشكل المناسب . ولا يمكن لهذا الأمر أن يتحول إلى واقع ملموس إلا من خلال إطلاق برامج تثقيفية وتدريبية شاملة ، تشارك فيها الأطراف الاجتماعية والسياسية الفاعلة ، والمؤسسات الإعلامية ، وشركات تقنية المعلومات ، من أجل تمكين المدون العربي من لعب دوره المطلوب في هذا القطاع الإعلامي الواعد .

الدول التي لديها أكبر عدد من مستخدمي الانترنت في العالم

#	الدولة	تعداد السكان عام ٢٠١٠	عدد مستخدمي الانترنت	نسبة مستخدمي الانترنت	الزيادة الحاصلة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠	النسبة٪ قياساً بباقي سكان العالم
١	الصين	١,٣٣٠,١٤١,٢٩٥	٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٪ ٣١,٦	٪ ١,٧٦٦,٧	٪ ٢١,٤
٢	الولايات المتحدة	٣١٠,٢٣٢,٨٦٣	٢٣٩,٨٩٣,٦٠٠	٪ ٧٧,٣	٪ ١٥١,٦	٪ ١٢,٢
٣	اليابان	١٢٦,٨٠٤,٤٣٣	٩٩,١٤٣,٧٠٠	٪ ٧٨,٢	٪ ١١٠,٦	٪ ٥,٠
٤	الهند	١,١٧٣,١٠٨,٠١٨	٨١,٠٠٠,٠٠٠	٪ ٦,٩	٪ ١,٥٢٠,٠	٪ ٤,١
٥	البرازيل	٢٠١,١٠٣,٣٣٠	٧٥,٩٤٣,٦٠٠	٪ ٣٧,٨	٪ ١,٤١٨,٩	٪ ٣,٩
٦	المانيا	٨٢,٢٨٢,٩٨٨	٦٥,١٢٣,٨٠٠	٪ ٧٩,١	٪ ١٧١,٣	٪ ٣,٣
٧	روسيا	١٣٩,٣٩٠,٢٠٥	٥٩,٧٠٠,٠٠٠	٪ ٤٢,٨	٪ ١,٨٢٥,٨	٪ ٣,٠
٨	المملكة المتحدة	٦٢,٣٤٨,٤٤٧	٥١,٤٤٢,١٠٠	٪ ٨٢,٥	٪ ٢٣٤,٠	٪ ٢,٦
٩	فرنسا	٦٤,٧٦٨,٣٨٩	٤٤,٦٢٥,٣٠٠	٪ ٦٨,٩	٪ ٤٢٥,٠	٪ ٢,٣
١٠	نيجيريا	١٥٢,٢١٧,٣٤١	٤٣,٩٨٢,٢٠٠	٪ ٢٨,٩	٪٢١,٨٩١,١	٪ ٢,٢
١١	كوريا الجنوبية	٤٨,٦٣٦,٠٦٨	٣٩,٤٤٠,٠٠٠	٪ ٨١,١	٪ ١٠٧,١	٪ ٢,٠
١٢	تركيا	٧٧,٨٠٤,١٢٢	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	٪ ٤٥,٠	٪ ١,٦٥٠,٠	٪ ١,٨
١٣	ايران	٧٦,٩٢٣,٣٠٠	٣٣,٢٠٠,٠٠٠	٪ ٤٣,٢	٪ ١٣,١٨٠,٠	٪ ١,٧
١٤	المكسيك	١١٢,٤٦٨,٨٥٥	٣٠,٦٠٠,٠٠٠	٪ ٢٧,٢	٪ ١,٠٢٨,٢	٪ ١,٦
١٥	ايطاليا	٥٨,٠٩٠,٦٨١	٣٠,٠٢٦,٤٠٠	٪ ٥١,٧	٪ ١٢٧,٥	٪ ١,٥
١٦	اندونيسيا	٢٤٢,٩٦٨,٣٤٢	٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٪ ١٢,٣	٪ ١,٤٠٠,٠	٪ ١,٥
١٧	الفلبين	٩٩,٩٠٠,١٧٧	٢٩,٧٠٠,٠٠٠	٪ ٢٩,٧	٪ ١,٣٨٥,٠	٪ ١,٥
١٨	اسبانيا	٤٦,٥٠٥,٩٦٣	٢٩,٠٩٣,٩٨٤	٪ ٦٢,٦	٪ ٤٤٠,٠	٪ ١,٥
١٩	الارجنتين	٤١,٣٤٣,٢٠١	٢٦,٦١٤,٨١٣	٪ ٦٤,٤	٪ ٩٦٤,٦	٪ ١,٤
٢٠	كندا	٣٣,٧٥٩,٧٤٢	٢٦,٢٢٤,٩٠٠	٪ ٧٧,٧	٪ ١٠٦,٥	٪ ١,٣
الدول العشرون الأولى		٤,٤٨٠,٧٩٧,٧٦٠	١,٤٩٠,٧٥٤,٣٩٧	٪ ٣٣,٣	٪ ٤١٧,٨	٪ ٧٥,٨
باقي دول العام		٢,٣٦٤,٨١٢,٢٠٠	٤٧٥,٧٦٠,٤١٩	٪ ٢٠,١	٪ ٥٥١,٢	٪ ٢٤,٢
مجموع المستخدمون في العالم		٦,٨٤٥,٦٠٩,٩٦٠	١,٩٦٦,٥١٤,٨١٦	٪ ٢٨,٧	٪ ٤٤٤,٨	٪١٠٠,٠

المصدر : المصدر : إحصائيات الانترنت العالمية :

http://www.internetworldstats.com/top20.htm

عالم الانترنت

دخلت شركة «سمبوليكس لأجهزة الكمبيوتر» في مساشوشيتس بالولايات المتحدة عام ١٩٨٥ كتب التاريخ، باستخدام عنوان إنترنت ينتهي بكلمة دوت كوم. وفي السنة ذاتها انضمت خمس شركات أخرى إلى عالم الإنترنت الفتي، لكن الخدمة المقدمة كانت بطيئة. واستغرق الأمر أكثر من عشر سنوات، أي عام ١٩٩٧، قبل تسجيل العنوان المليون (دوت كوم) على الشبكة العنكبوتية.

وقال كبير المديرين التنفيذيين في شركة فيريساين المسؤولة عن مجال الدوت كوم إن «ميلاد الدوت كوم مهم للغاية؛ لأن ما نحتفل به هنا (الدوت كوم) هو البوابة التي تتيح الولوج إلى عالم الإنترنت». وأضاف قائلا «من كان يتوقع قبل ٢٥ سنة كيف سيصبح الإنترنت اليوم... إن هذا الحدث مهم حقيقة».

ولم يكن اسم (دوت كوم) متداولا على نطاق واسع خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، ويتفق العلماء على أن إدخال متصفح الإنترنت «موزايك» من قبل شركة نيتسكايب إلى الخدمة، أدى إلى انتشار الإنترنت على نطاق واسع. بحسب بي بي سي.

ويُذكر أن استخدام الإنترنت أصبح جزءا لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، علما بأن ٦٦٨ ألف موقع إنترنت يُسجل شهريا في مختلف أنحاء العالم.

واليوم أصبحت مواقع الإنترنت المختلفة وسيلة للتسوق والتفاعل الاجتماعي وحجز العطلات ووسائل الترفيه، واكتساب مهارات جديدة وتبادل الأفكار.

وقال روبرت أتكينسون من مؤسسة تقنية المعلومات والإبداع إن «الإنترنت دخل إلى حياتنا على نحو لم نكن نتصوره... نرى اليوم كيف أن الإنترنت أثرى حياتنا؛ إذ إن الأشخاص غير المعنيين بعالم الإنترنت يستطيعون التأقلم، لكن يظلون متخلفين مقارنة مع باقي الناس المعنيين بعالم الإنترنت».

وترى دراسة أجرتها مؤسسة تقنية المعلومات أن «هامش أرباح الشركات التي تستخدم الإنترنت زادت بنسبة ٢,٧ في المئة أي نحو ١,٥ ترليون دولار.. .أي أكثر من مبيعات الأدوية في العالم، والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة والاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير مجتمعة».

وبحلول عام ٢٠٢٠ سيساهم الإنترنت بمبلغ ٣,٨ ترليون دولار في حجم التجارة العالمية أي أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا.

خطة لتوفير أسرع إنترنت في العالم

وكشفت الحكومة الأمريكية ، النقاب عن خطة جديدة لتوفير خدمات الإنترنت فائق السرعة على نطاق عالمي عبر البلاد ، قائلة إنه من الضروري الحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على التنافس في الاقتصاد العالمي في القرن الـ ٢١ .

وقال جوليوس جيناتشاوسكي ، رئيس لجنة الاتصالات الاتحادية الأمريكية في بيان ، إن اقتراح اللجنة الذي يتألف من ٣٧٦ صفحة «ضروري لمواجهة تحديات التنافس العالمي واستغلال قوة الإنترنت فائق السرعة ، للمساعدة في التعامل مع عديد من القضايا الوطنية الأساسية» . وجرى تقديم الخطة ، إلى الكونجرس الأمريكي .

وأشار موجز للاقتراح إلى أن هذه الخطة من شأنها إنشاء «أسرع وأوسع شبكة لاسلكية في العالم» في الولايات المتحدة .

وتهدف الخطة الجديدة إلى ضمان توفير إمكانية الدخول إلى شبكات الإنترنت فائق السرعة بتكلفة ميسورة في ١٠٠ مليون منزل على الأقل ، بحلول عام ٢٠٢٠ ، بما يسمح بتحميل البيانات من الإنترنت بسرعة تصل إلى ١٠٠ ميجابايت في الثانية على الأقل ، وهي سرعة تفوق سرعة الإنترنت المتاح لدى معظم المواطنين اليوم بمقدار ٢٠ مرة أو أكثر . كما يتضمن الاقتراح توفير الإنترنت فائق السرعة ، الذي تصل سرعة التحميل منه إلى جيجابايت في الثانية ، في المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات والمباني الحكومية .

ومن المقرر تمويل الخطة ، التي تراوح قيمتها بين ١٢ مليارا و١٦ مليار دولار ، من خلال تمويلات قيمتها ٢,٧ مليار دولار مخصصة لهذا الغرض ، في إطار خطة الحوافز الاقتصادية التي تبلغ قيمتها ٧٨٧ مليار دولار ، التي جرى تمريرها العام الماضي ، وكذا من خلال الأموال التي يتم جمعها من مزادات بيع الترددات اللاسلكية . وأشادت بعض المجموعات التكنولوجية بتلك الخطة .

الإنترنت تصل إلى ثلث قاطني الأرض

ويبدو أن الشبكة العنكبوتية ماضية في فرض قبضتها على جوانب الحياة اليومية عالمياً . فلم يمض نصف قرن على ظهور أول حاسوب حتى تحولت هذه التقنية إلى أهم عصب للحياة في تاريخ البشرية . وقد وصفت مجلة «تايم» الأميركية «مواطن

الإنترنت» باعتباره شخصية السنة في عام ٢٠٠٦ . وككل الاكتشافات الحديثة ، أثارت الإنترنت سيولاً من الجدال حولها . وثمة من يسأل تكراراً ، عن فائدة الاهتمام بالحضور الكثيف على الانترنت ، وكذلك الحال بالنسبة إلى أهميتها للناس .

وفقاً لاحصاءات عام ٢٠٠٩ الواردة في موقع «انترنت وورلد ستاتس» internetworldstats.com يستعمل الشبكة العنكبوتية قرابة ١,٧ بليون شخص ، مع ملاحظة أن عدد البشرية يقدّر بقرابة ٦,٧ بليون . وفي عام ٢٠٠٣ ، بلغ عدد مستعملي شبكة الإنترنت ٨٠٠ مليون . ثم تضاعف العدد عينه أكثر من مرتين خلال ست سنوات . وبحسب أرقام الموقع عينه ، يصل عدد مستعملي الشبكة إلى ثلث قاطني الكرة الأرضية في عام ٢٠١١ .

وتشير تلك الأرقام أيضاً إلى أن سكان قارة آسيا يحطمون معدلات الزيادة عالمياً ، وأن أكبر معدّلات انتشار الشبكة توجد في البلدان الاسكندينافية ، التي وصلت نسبة مستخدمي الانترنت فيها إلى ٨٠ في المئة من مجموع السكان . ويُلاحظ أن أعلى نِسبْ استعمال الانترنت تُسجّل في مناطق معزولة جغرافياً في أقصى شمال الكرة الأرضية ، مثل «ايسلاندا» و«غرينلند» ، حيث تتعدى نسبة استعمال الشبكة الـ ٩٠ في المئة من عدد السكان ، مع ملاحظة أن ذينك المنطقتين تتمتعان بمستويات متقدمة من المعيشة . وفي أرخبيل «فولكلاند» التابع لبريطانيا (مع منازعة الأرجنتين في السيادة عليه) تقارب نسبة استعمال الإنترنت الـ ١٠٠ في المئة! وبعد أرخبيل «فولكلاند» ، تأتي هولندا (٨٥ في المئة) ، وإسبانيا (٨٢ في المئة) ، والولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وكوريا (أكثر من ٧٢ في المئة) .

في المقابل ، تضم الصين أكبر عدد لمستخدمي الانترنت في دولة مُفردة (٣٦٠ مليوناً) ، على رغم أن نسبتهم إلى السكان لا تتعدى ٢٧ في المئة . وتحل الهند في مرتبة متقدمة بالنسبة إلى عدد مستخدمي الانترنت ؛ إذ وصل عددهم فيها إلى ٨١ مليوناً ، يشكّلون ٧ في المئة من مجموع سكانها .

وتعتبر نسبة استعمال الانترنت أحد معايير التقدم اقتصادياً . وهناك فوارق كبيرة في هذا المجال ، ما يصطلح عليه بـ«الهوة الرقمية» Digital Divide التي تتجلى في الفوارق في استعمال الانترنت وانتشارها بين البلدان المتقدمة والمتخلفة ، وكذلك بين المناطق الحضرية والبدوية ، وبين الأكثر ثراءً والأشد فقراً ، وبين الأصغر والأكبر عمراً وغيرها . ويرى البعض أن الديموقراطية الرقمية تتحقق عندما يكون كل فرد

(وبيت) مرتبطين بالشبكة .

وفي المقابل ، ثمة من يرى أن الانترنت هي شبكة متقدمة تقنياً في الاتصالات والإعلام ، ولا تُشكّل هدفاً في حدّ ذاتها ؛ إذ يبقى الأهم هو مدى توظيف هذه التقنية إيجابياً من جهة ، وكذلك أولويتها بالنسبة إلى مجتمعات مازالت تعاني من الجهل والفقر . ويشير هؤلاء إلى تقرير لـ «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» الذي أعطى وصفاً نموذجياً للإنسان العنكبوتي بأنه : «شخص عمره أقل من ٣٥ سنة ، يحمل شهادة جامعية ، يسكن في مدينة ، ويتكلم الانكليزية» .

وفي السياق عينه ، يلاحظ أن الشرائح الاجتماعية لا تستفيد من تقنيات الإعلام الرقمي بالدرجة نفسها . ويبدو أن القطاع الذي حقق الاستفادة الأقصى هو قطاع المعلوماتية نفسه ، فكأنه طبّق مبدأ «إخدم نفسك بنفسك» . وتليه القطاعات التالية بالترتيب : الصحافة ، التربية ، العمل ، الطب والصحة ، السياسة والحكومة ، الفنون ، العلاقات الدولية والدين .

الشبكة العنكبوتية عربياً

ويعطي موقع «انترنيت وورلد ستاتس» ، أرقاماً تشير إلى وجود ٥٧,٣ مليون من مستعملي شبكة الإنترنت في العالم العربي ، ما يشكل نسبة ١٥ في المئة من سكان الدول العربية (٣٣٩ مليونا) . وعرف هذا المعدل تطوراً ؛ إذ كانت تلك النسبة عينها أقل من ٨ في المئة عام ٢٠٠٦ . وعلى رغم ذلك ، يبقى المعدل العربي أقل من النسبة العالمية التي تصل إلى ٢٥ في المئة ، بل يبقى بعيداً عن المعدل المسجل في أميركا اللاتينية مثلا . وتضم مصر أكبر تجمع لمستعملي الانترنت في العالم العربي (١١,٥ مليوناً) ، لكنه لا يشكل سوى ١٦ في المئة من السكان . وتُسجّل النسبة عينها في السودان والجزائر . وتلامس هذه النسبة الـ ٥٠ في المئة (وهي أعلى معدلات عربياً) في الإمارات ولبنان والبحرين وقطر . وتحلّ دولة الإمارات العربية المتحدة في مقدمة الدول العربية ، مسجّلة ٦٠ في المئة . ويظهر تجمع آخر للمستعملي الانترنت عربياً ، يتكوّن من المغرب وتونس والكويت والسعودية والأردن ، حيث تصل نسبة مستخدمي الشبكة العنكبوتية إلى ثلث السكان في تلك الدول . وتضعف نسب استعمال الشبكة ؛ إذ تتراوح بين ١و٢ في المئة ، في العراق واليمن ، ولكنها ٥ في المئة في ليبيا .

وعلى رغم نسب الاستعمال المرتفعة في بعض البلدان العربية ، يبقى العرب مجرد مستهلكين للمنتوج الرقمي . كما يعاني العالم العربي هوّة رقمية مزدوجة ، إذ تنتصب بينه وبين العالم المتقدم ، وكذلك تفصل بين بلدانه المختلفة نفسها . ويرجع ذلك لأسباب مثل ضعف الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع ، عدم التنسيق بين بلدان المنطقة في ما بينها ، الكلفة العالية لاقتناء هذه التقنيات ، وتتعامل مكونات العالم العربي مع الشبكة بطريقة متفاوتة . وكذلك تبقى اللغة العربية نفسها ضعيفة الانتشار على شبكة الإنترنت .

وعلى رغم ذلك ، تعرف المنطقة العربية طفرة في استعمال الإنترنت ، منذ أواخر تسعينات القرن العشرين . وتحاول دول تلك المنطقة اللحاق بالمجتمع المتقدم . ويظهر ذلك خصوصاً في بلدان الخليج العربي ، التي تستثمر عائدات البترول في اقتصاد المعرفة وتقنيات المعلوماتية والاتصالات . ويساهم انتشار الأمية وضعف المساواة بين النساء والرجال ، في انخفاض نسبة استخدام الشبكة عربياً .

ويرصد موقع «انترنيت وورلد ستاتس» ، اللغات المستعملة في الشبكة ، ملاحظاً وجود ٤٣٠ مليون مستخدم للغة الإنكليزية (ثلث سكان الانترنت) ، ولكن نسبة استعمال هذه اللغة تنخفض باطراد ، إثر النمو السريع الذي عرفته لغات أخرى مثل الصينية والإسبانية . وقبل بضع سنوات ، استعمل شكسبير ٧٢ في المئة من سكان الإنترنت . وتعتبر اللغة الصينية أكثر اللغات انتشاراً عالمياً ، لكنها لا تشكل سوى ١٩ في المئة من مواد الإنترنت ، وتليها الإسبانية التي قفزت من ٢ في المئة عام ٢٠٠٢ ، إلى ٨ في المئة راهناً . وسجّلت اللغة اليابانية ٦ في المئة على الشبكة العنكبوتية . وإذ يشكّل الناطقون بالعربية ٤,١ في المئة من سكان العالم ، يقتصر استخدامها في الشبكة على ٥٠ مليون مستعمل . ولا حضور يذكر للغة الهندية ، ربما بسبب ضعف انتشار الشبكة ، مع ملاحظة ميل مستخدمي الانترنت الهنود لاستعمال اللغة الإنكليزية . وتغيب ٩٠ لغة عن الانترنت بصورة كلية ، ما يضع صورتها كشبكة للتواصل بين الشعوب ، موضع السؤال والشك .

الوصول للانترنت حق أساسي

ومن جانب آخر أظهر استطلاع عالمي للرأي أن أربعة من بين كل خمسة بالغين يعتقدون أن الوصول للانترنت حق أساسي ، وكان هذا الشعور قويا بشكل خاص في

كوريا الجنوبية والصين ، فيما يعتقد نصف المشاركين في الاستطلاع أنه لا ينبغي وضع قواعد تنظيمية للتعامل مع شبكة الإنترنت .

وأظهر الاستطلاع الذي أجري لحساب هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) وشمل ٢٧ ألف بالغ في ٢٦ دولة أن ٧٨ في المئة من مستخدمي الانترنت يعتقدون أن الشبكة العنكبوتية تمنحهم قدرا أكبر من الحرية ، فيما قال تسعة من بين كل عشرة أنه مكان جيد للتعلم .

وتجاوز المشاركون من الولايات المتحدة المتوسط في الاعتقاد بأن الانترنت مصدر لقدر أكبر من الحرية ، كما كانوا أكثر ثقة من أغلبية المشاركين في التعبير عن آرائهم عبر الانترنت .

لكن آخرين يشعرون بالقلق إزاء قضاء الوقت على الانترنت ، وقال ٦٥ بالمئة من المشاركين في اليابان إنهم لا يشعرون أن لديهم القدرة على التعبير عن آرائهم بشكل آمن على الانترنت ، وهو الشعور الذي كان واضحا في كل من كوريا الجنوبية وفرنسا والمانيا والصين .

وتصدرت قضية الحريات على الانترنت عناوين الصحف في وقت سابق من العام الجاري ، عندما هددت شركة جوجل صاحبة أكبر محرك بحث على الإنترنت ، بترك الصين أكبر سوق للانترنت في العالم بسبب قواعد الرقابة المشددة .

وقال أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع إنه «لا يجب تنظيم الانترنت من قبل أي مستوى حكومي في أي مكان .»

وكان هذا الاعتقاد قويا بشكل خاص في كوريا الجنوبية ونيجيريا والمكسيك ، بينما كان أشخاص من باكستان وتركيا والصين هم أقل من اتفقوا مع هذا الرأي على الأرجح ؛ إذ لم يتفق مع هذا الاعتقاد بقوة سوى ١٢ بالمئة و١٣ بالمئة و١٦ بالمئة في هذه الدول الثلاث بالترتيب .

وقال دوج ميلر رئيس مؤسسة (جلوبسكان) التي أجرت الاستطلاع لحساب (بي بي سي) «على الرغم من المخاوف بشأن الخصوصية والاحتيال ، فان الناس في جميع أنحاء العالم يرون الوصول إلى الانترنت على أنه حق أساسي لهم» ، وكشفت الدراسة أيضا أن الإنترنت سرعان ما أصبح جزءا حيويا من حياة العديد من الناس في مجموعة متنوعة من الدول .

ففي اليابان والمكسيك وروسيا ، قال حوالي ثلاثة أرباع من شملهم الاستطلاع

إنهم لا يستطيعون التأقلم بدونه .

وقال غالبية الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع أيضا إنهم يعتقدون أن شبكة الإنترنت لها أثر إيجابي ، حيث أشار حوالي أربعة من كل خمسة أشخاص إلى أنها جلبت لهم المزيد من الحرية .

إلا أن العديد من مستخدمي الشبكة أعربوا أيضا عن بعض المخاوف . وجاء في مقدمة هذه المخاوف تلك المتعلقة بالاحتيال ، وسهولة الوصول إلى المحتوى العنيف على الانترنت ، والمخاوف المتعلقة بانتهاك الخصوصية .

وشعرت الغالبية من المستخدمين في اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا أنها لا تستطيع التعبير عن آرائها بشكل آمن على شبكة الانترنت ، على عكس الوضع في نيجيريا وغانا والهند ، حيث توجد ثقة أكبر في التعبير على الشبكة الدولية .

الإنترنت مرشّحة لـ نوبل

وتم مؤخرا إدراج الإنترنت ضمن قائمة مرشحين لنيل جائزة نوبل للسلام ، وذلك بدعم من عدد كبير من المواقع الالكترونية ، ضمن حملة قادتها «وايرد ماجازين» في إيطاليا .

وإلى جانب الانترنت ، تضم القائمة بشكل منفصل ، مجموعة من الشخصيات التي لعبت دورا في تطوير الشبكة ، وعلى رأسهم «لاري روبرت» ، «وتيم بيرنرز لي» ، و«فنت سيرف» ، وذلك لنجاحهم في توفير التكنولوجيا التي تسهل التواصل بين الناس وتعمق العلاقات البشرية .

وقالت الجهات الداعمة لترشيح الانترنت ، إن الشبكة كان لها أيضا الكثير من الأدوار الإنسانية ، لأنها ساعدت على جمع التبرعات ، ولم شمل العائلات بعد زلزال هاييتي الأخير .

وعارض البعض الترشيح من باب كون الإنترنت طريقة لتسهيل أمور غير أخلاقية ، مثل الإباحية ، غير أن المدافعين عن الفكرة قالوا إن الشبكة عبارة عن مجرد أداة ، وهي غير مسؤولة عن الأمور التي يضعها الناس عليها ، ولا يجب بالتالي تحميلها المسؤولية عن هذه القضايا المشينة .

وبرزت اعتراضات آخرى على ترشيح الإنترنت ، أبرزها رفض البعض منح الجائزة لـ«شيء» ، بل تخصيصها للبشر ، وفي هذا السياق ، انتشرت على المواقع

الإلكترونية تعليقات طريفة حول الجهة التي ستتسلم الجائزة ، إن كانت من نصيب الانترنت .

رئيس فنزويلا يدعو إلى السيطرة على الانترنت

ودعا رئيس فنزويلا هوجو تشافيز ، الذي يتعرض لانتقادات من الجماعات المدافعة عن حرية الإعلام ، إلى قواعد تنظيمية للانترنت ، وخص بالذكر موقعا على الانترنت قال إنه نشر نبأ كاذبا عن مقتل واحد من وزرائه .

وقال تشافيز «الانترنت لا يمكن أن يكون شيئا مفتوحا ، حيث يجري قول وفعل كل شيء . فكل دولة عليها أن تطبق قواعدها ونظمها» . واستشهد بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي أعربت عن مشاعر مماثلة في الآونة الأخيرة .

ويشعر تشافيز بغضب حيال الرأي العام السياسي في فنزويلا وموقع الدردشة على الانترنت «نوتسيروديجيتال» Noticierodigital ، الذي قال إنه نشر تقريرا كاذبا عن اغتيال ديوسدادو كابيلو ، وهو وزير بارز ومساعد مقرب . وقال الرئيس ان هذه القصة بقيت على الموقع لمدة يومين .

«يتعين علينا اتخاذ اجراء . ونعتزم الذهاب لطلب المساعدة من المدعي العام ؛ لأن هذه جريمة . لدي معلومات تفيد بأن هذه الصفحة تنشر بشكل متكرر كتابات تدعو إلى إنقلاب وهذا لا يمكن السماح به» .

وتحظى مواقع الشبكات الاجتماعية على الانترنت مثل تويتر Twitter وفيسبوك Facebook بشعبية كبيرة بين حركات المعارضة في فنزويلا لتنظيم احتجاجات ضد الحكومة . ويشكو تشافيز من أن الناس يستخدمون مثل هذه المواقع لنشر شائعات لا أساس لها من الصحة .

ويخشى كثير من المعارضين من أن تشافيز يخطط لمحاكاة الرقابة الحكومية على الانترنت ، والتي يستخدمها الحلفاء كوبا والصين وإيران ، لكن الزعيم الاشتراكي لم يعط أي إشارة على أنه يخطط لخطوة مثل هذه .

العرب وصحافة الإنترنت

لم يكن الوطن العربي بعيدا عن التحولات الجارية في صحافة الإنترنت ، حيث تميزت الصحافة العربية في مراحل إدخال الأساليب الإلكترونية في الاتصال بالنمط

التقليدي ، الذي يعتمد على النص وليس المواد الجرافيكية كوسيلة أساسية لتوصيل الأخبار وغيرها من الأشكال الصحافية ، ناهيك عن القول بأن الصحافة العربية في شبكة الإنترنت حتى عام ٢٠٠٠ م كانت قاصرة في استخدام أساليب وتكنولوجيات ومميزات النشر الإلكتروني . ولم يتبلور إدراك كامل لطبيعة الصحيفة الإلكترونية ، رغم أن الصحيفة العربية التي ظهرت آنذاك في الشبكة كانت في الواقع بداية مشروع في أطواره الأولى ، وكان النشر بصيغة الصورة يمثل نسبة ١,٥٢ ٪ من حجم المادة الإعلامية . وتشير التقارير إلى أن ذهنية النشر الورقي هي السائدة في معظم الصحف المبحوثة ، وأن غالبية هذه الصحف لا يتم تحديثها علي مدار الساعة ، بل هي نسخة إلكترونية كربونية للصحيفة التي صدرت في الصباح ، وما يحدث هو عملية نقل كربوني لأجزاء أو لكل مادة الصحيفة ، وهي تتبع أساليب التبويب في الصحافة الورقية ، وتعتمد علي عادات القراءة المكتسبة لدى قرائها من الصحف الورقية . كما أن معظم الصحف الالكترونية العربية وقتها كان تفتقد إلى خدمة البحث عن المعلومات ، التي تقوم بإيرادها في اليوم نفسه أو في الأيام السابقة ، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النشر بصيغة الصورة والوثائق المحمولة أو إلى إهمال هذا الجانب في الصحف التي تنشر مادتها بصيغة النص . ونتيجة لذلك لا يوفر معظمها ميزة البحث عن المعلومات ، ولا يوجد في الكثير منها أرشيف للمواد التي سبق نشرها ، وهي تهتم بإيراد المواد والمواقع ذات الصلة بالموضوعات المنشورة . كما لا توفر غالبية الصحف مجالا تفاعليا لمشاركات القراء ، ولا تهتم كثيرا بالوسائط المتعددة .

لا شك أن صحافة الإنترنت قد بدأت تشق طريقها كنمط إعلامي متميز في المنطقة العربية ، في ضوء التطورات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية التي يعشيها العالم العربي ، والتي حتمت مضاعفة المنافذ الإعلامية لتغدو أكثر تفاعلية وتشاركية من أي وقت مضى ، ولعل صحافة الإنترنت ، بما تتيحه من فرص نفاذ مهمة لأفراد الجمهور للتواصل مع الآخرين ، تمثل أحد أوجه هذا التحول التكنولوجي المهم . إن المستفيدين من هذه التقنية التفاعلية ليسوا محصورين في الرجال ، بل إن النساء يمثلن أكثر الأطراف استفادة من هذه التقنيات ؛ لأنها تتيح لهن فرصا غير مسبوقة في التواصل والتعبير عن الأفكار . ولا تزال صحافة الإنترنت تحتاج لقطع شوط أطول من أجل الوصول إلى مستوى فني وفكري يضاهي ما هو موجود في بعض دول العالم ، حيث إن الصحافة الإلكترونية لا يمكن أن تحقق أهدافها كأدوات للتغيير الاجتماعي

والثقافي والسياسي إلا إذا تم توفير التمكين المناسب لها للعب هذا الدور في المجتمع . ومن هنا فإنه ليس من الحكمة الحديث عن الصحافة الإلكترونية من منظور تكنولوجي صرف ، بل لا بد من التأكيد على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية للصحافة الإلكترونية ، وهو ما يعني أن نقطة التغيير تبدأ في المجتمع وفي قيمه وممارساته وأنماط التفكير في ،ه وليس في الأدوات التكنولوجية التي نستخدمها في الاتصال .

جدول يبين عدد سكان الدول العربية وعدد مستخدمي الانترنت في كل دولة

الشرق الأوسط	عدد السكان (2010 Est).	مستخدمي الانترنت بتاريخ Dec/2000	مستخدمي الانترنت بتاريخ June/2010	نسبة مستخدمي الانترنت	الزيادة من الفترة (٢٠١٠/٠٠٠)	(٪) النسبة
البحرين	٧٣٨,٠٠٤	٤٠,٠٠٠	٦٤٩,٣٠٠	٪ ٨٨,٠	٪ ١,٥٢٣,٣	٪ ١,٠
ايران	٧٦,٩٢٣,٣٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٣٣,٢٠٠,٠٠٠	٪ ٤٣,٢	٪ ١٣,١٨٠,٠	٪ ٥٢,٥
العراق	٢٩,٦٧١,٦٠٥	١٢,٥٠٠	٣٢٥,٠٠٠	٪ ١,١	٪ ٢,٥٠٠,٠	٪ ٠,٥
اسرائيل	٧,٣٥٣,٩٨٥	١,٢٧٠,٠٠٠	٥,٢٦٣,١٤٦	٪ ٧١,٦	٪ ٣١٤,٤	٪ ٨,٣
الأردن ٦,٤٠٧,٠٨٥	١٢٧,٣٠٠	١,٧٤١,٩٠٠	٪ ٢٧,٢	٪ ١,٢٦٨,٣	٪ ٢,٨	
الكويت	٢,٧٨٩,١٣٢	١٥٠,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٪ ٣٩,٤	٪ ٦٣٣,٣	٪ ١,٧
لبنان	٤,١٢٥,٢٤٧	٣٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٪ ٢٤,٢	٪ ٢٣٣,٣	٪ ١,٦
عُمان	٢,٩٦٧,٧١٧	٩٠,٠٠٠	١,٢٣٦,٧٠٠	٪ ٤١,٧	٪ ١,٢٧٤,١	٪ ٢,٠
فلسطين (الضفة الغربية)	٢,٥١٤,٨٤٥	٣٥,٠٠٠	٣٥٦,٠٠٠	٪ ١٤,٢	٪ ٩١٧,١	٪ ٠,٦
قطر	٨٤٠,٩٢٦	٣٠,٠٠٠	٤٣٦,٠٠٠	٪ ٥١,٨	٪ ١,٣٥٣,٣	٪ ٠,٧
السعودية	٢٥,٧٣١,٧٧٦	٢٠٠,٠٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠	٪ ٣٨,١	٪ ٤,٨٠٠,٠	٪ ١٥,٥
سوريا	٢٢,١٩٨,١١٠	٣٠,٠٠٠	٣,٩٣٥,٠٠٠	٪ ١٧,٧	٪ ١٣,٠١٦,٧	٪ ٦,٢
الإمارات العربية	٤,٩٧٥,٥٩٣	٧٣٥,٠٠٠	٣,٧٧٧,٩٠٠	٪ ٧٥,٩	٪ ٤١٤,٠	٪ ٦,٠
اليمن	٢٣,٤٩٥,٣٦١	١٥,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	٪ ١,٨	٪ ٢,٧٠٠,٠	٪ ٠,٧
فلسطين (قطاع غزة)	١,٦٠٤,٢٣٨	n/a	n/a	n/a	n/a	n/a
مجموع سكان الشرق الأوسط	٢١٢,٣٣٦,٩٢٤	٣,٢٨٤,٨٠٠	٦٣,٢٤٠,٩٤٦	٪ ٢٩,٨	٪ ١,٨٢٥,٣	٪ ١٠٠,٠

ملاحظة : تم تحديث للارقام الواردة في هذا الجدول بتاريخ June 30, 2010 .

المصدر : إحصائيات الانترنت العالمية : http://www.internetworldstats.com/stats

بدايات المدونات العربية

بدأت المدونات العربية في الظهور منذ نحو ثلاثة أعوام ، عبر بروز بعض المدونات التي تعتبر قديمة نسبيا مثل «حوليات صاحب الأشجار / http://gharbeia.net ، سردال / http://www.scrdal.com ، طي المتصل / http://zamakan.gharbeia.org ، طق حنك / http://digressing.blogspot.com ، لنتعدى الطبيعي / http://beyondnormal.blogspot.com» . . . إلا أن بعض الأحداث التي دارت حول أو عبر المدونين العرب ، قد ساهمت بشكل كبير في طرح الأسئلة عن هذه الأداة الجديدة أو المدونات ، والتي تعد محطات مهمة ونقطة انطلاق جعلت نشاط المدونين وكتاباتهم تحت الضوء ، مما حدا بالكثير من الجمهور العربي ولاسيما الشباب منهم لأن ينشئوا مدوناتهم الخاصة .

- مساهمة العديد من المدونين المصريين في حركة المطالبة بالإصلاح في مصر ، سواء عبر نشاطهم الميداني مثل اعتصامهم بميدان التحرير بالقاهرة لمناصرة القضاة المصريين ضد هيمنة الدولة ، أو عبر ترويجهم لفعاليات ، وتنظيمهم لها مثل ما سمي بمظاهرة «كنس السيدة زينب ضد وزارة الداخلية في مصر» ، وتمثل تلك الأحداث محطات مهمة ساهمت في زيادة التعريف بالمدونات والمدونين العرب ، وجعلت الإقبال على إنشاء المدونات ينحو منحى تصاعدياً واسعاً ، نظرا لما لمسه جمهور مستخدمي الانترنت عموما والشباب بوجه خاص من هذه الأداة ، التي تتيح لهم صنع الأخبار وتداولها ، وتجسيدا لحقهم في التعبير عن آرائهم وأفكارهم .

فظهور الإعلام الإلكتروني إيذان ببداية تحرر الإنسان من أجهزة التوجيه الإعلامي التي تسيطر على عقله ، وهو تحرر مزدوج يشمل حرية الإرسال ، وحرية الاستقبال . ومن مظاهر هذه الثورة الإعلامية الجديدة :

- تسهيل الحصول على المعلومات وهي لا تزال طرية من مصادرها المباشرة ، فبمجرد نقرة على شاشة الكمبيوتر ينتقل القارئ من موقع إلى موقع أينما أراد على وجه الأرض ، ويقرأ عن أي موضوع يشاء بأي لغة يفهم ، دون مصادرة أو قيود .

- تسهيل إيصال المعلومات إلى الجمهور دون تحكم من الحكام أو رجال المال المحتكرين لملكية وسائل الإعلام ، وتوفير المعلومات الصحيحة هما أول خطوات التغيير ، وقد كان احتكار أهل السلطة والثروة للمعلومات في الماضي من أهم الوسائل التي يحتمون بها .

- التمكن من إيصال الرسالة الإعلامية بالشكل الذي يريده المرسل ، دون تدخل موجه من أباطرة الإعلام ، الذين اعتادوا التصرف في المعلومات التي تصلهم وصياغتها وإخراجها بالطريقة التي تخدمهم ، على حساب المرسل الأصلي ورسالته ، بل قد يقدّمون الرسالة بصورة تخدم نقيض ما أراد مرسلها .

- رخص ثمن الاتصالات ، بل ومجانيتها في أغلب الأحوال ، مما يجعلها متاحة للجميع ، ولا مجال لاحتكارها من طرف الحكومات القمعية أو الشركات الاحتكارية . ومن فوائد رخص ثمن الاتصالات إشراك عامة الناس في المعلومات ، وتلك هي الخطوة الأولى لاتخاذ الموقف السياسي الرشيد .

ورغم أن الحكام يميلون إلى التضييق على تكنولوجيا الاتصال الحديثة مثل الإنترنت ، خوفا من انفلات الأمور من قبضتهم ، فقد بدأ الإعلام الإلكتروني يقضي على إعلام الورق «الصحف» ، وبدأ يضايق إعلام الصورة «التلفزيون» وهو مرشح للسيادة في المستقبل ، بسبب الميزات العديدة التي يمتاز بها على الإعلام الاحتكاري التقليدي ، ومن هذه الميزات :

١- أن الإعلام الإلكتروني يعطي القارئ فرصة اطلاع أكبر من الناحية الكمية ، ففي جلسة واحدة أمام الكمبيوتر يستطيع القارئ أن يطالع عشرات المصادر الإعلامية ، من جميع أرجاء العالم ، ودون تكلفة مالية تذكر ، وهو أمر غير ممكن عمليا من حيث الوقت ومن حيث الكلفة ، في التعامل مع الإعلام التقليدي .

٢- أنه يعطي القارئ حرية الانتقاء والمقارنة ، من خلال الاطلاع السريع على العديد من المصادر المختلفة الرؤى والخلفيات ، واستخلاص النتيجة التي يراها أقرب إلى الحقيقة ، دون أن يظل أسيرا لرؤية مخصوصة ، ولا تخفى قيمة ذلك في تحرير إرادة المتلقي في تعاطيه مع الوسيلة الإعلامية .

٣- أنه يمكِّن من القراءة المتخصصة ، فلم يعد من اللازم استنزاف الوقت والجهد في تصفح الصحف بحثا عن موضوع معين ، أو انتظار برنامج مخصوص في إحدى القنوات التلفزيونية ، بل أصبح الإنترنت ، بوسائل البحث في مادته ، يمكنك من الاطلاع على الموضوع الذي تريد في الوقت الذي تريد .

٤- أنه يوصل الرسالة الإعلامية إلى مدى عالمي ، ويتجاوز القيود التقليدية التي تقيد التلفزيون والصحافة المطبوعة ، فهذه تحدها حدود «المكان» فلا يتجاوز بعضها مساحة معينة من البسيطة ، كما تحدها حدود «الإمكان» فلا يستطيع

الجميع الوصول إليها لأنها غير مجانية ، بخلاف الإنترنت فلا تحده حدود المكان ، وهو مجاني أو شبه مجاني في العادة .

المواقع الإسلامية في الصدارة

وعلى الرغم من ظهور العديد من المواقع العلمانية أو حتى اللادينية أو التي تنطق بلسان مجموعات دينية غير إسلامية ، إلا أن الغلبة مازالت للمواقع الإسلامية ، بحيث نجد أنه بين المائة موقع الأكثر شيوعا باللغة العربية ، كانت هناك عشرة مواقع إسلامية متشددة بدرجة كبيرة ، وكما يقول ألبرشت هوفهاينز ، فهذه الظاهرة فريدة من نوعها في العالم ، لأنه لايوجد باللغات الأخرى في المواقع الـ ١٠٠ الأولى مواقع دينية على الإطلاق . ، بالطبع فإن هذه الصدارة تعكس اهتمامات المستخدمين العرب وقراء اللغة العربية ، إلا أننا لا نستطيع إغفال الدور الذي تلعبه التوجهات الحكومية التي تتحكم في الرقابة والحجب ، والذي يتم غالبا ضد المواقع السياسية والعلمانية أو الحقوقية في المقام الأول ، حتى إن موقعا مثل الحوار المتمدن http://www.rezgar.com/debat/nr.asp والمعروف بعلمانيته ودفاعه عن حرية الرأي والتعبير وحقوق الأقليات والمرأة ، قد تم حجبه في أربع دول على الأقل هي السعودية والإمارات وتونس والبحرين مؤخرا . رغم عدم تضمن هذا الموقع الشهير لأي إساءة أو دعاية كراهية موجهة ضد أي حكومة ، فقط نقد سياسي وتداول للأفكار العلمانية . مما جعله يطلق حملة بعنوان « الدفاع عن حرية التعبير على شبكة الانترنت ، والتضامن مع الحوار المتمدن» .

وكذلك العديد من المواقع الحقوقية والسياسية التي تم حجبها في العديد من البلدان العربية إما لتناولها الانتهاكات التي تمارسها حكومات تلك البلدان أو لنقدها السياسي . وهو ما يكشف بوضوح كذب الادعاء الذي تستمر الحكومات العربية في تقديمه حول أسباب قيامها بحجب هذا الموقع أو ذاك ، ولعل قيام الحكومة البحرينية بحجب نحو ١٧ موقعا في الشهور الأخيرة ، تناولت ما عرف بفضيحة البندر ، بينها موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، يعطي مثالا إضافيا على هذه الادعاءات الكاذبة ؛ لتصبح الادعاءات بحجب المواقع المغايرة للقيم والأعراف والمناهضة للدين الإسلامي بمثابة إشارة غير صريحة موجهة للمواقع العلمانية والسياسية .

ضمن ما يزيد على ٣٧ مليون مدونة تضمها شبكة الانترنت (١) ، لا يكاد نصيب المدونات العربية يزيد في أفضل تقدير عن ٤٠ ألف مدونة (٢) ، أنشئ أغلبها في عام ٢٠٠٦م ، إلا أن تأثير وشهرة هذه المدونات قد فاقت التوقعات وباتت تمثل صداعا في راس العديد من الحكومات العربية ، التي تخشى بشدة أن يتملك المواطنون وسائل تتيح لهم فضح الممارسات غير القانونية واللاديمقراطية التي تسم نهج هذه الحكومات ، لاسيما بعد النشاط البارز للمدونين المصريين ، الذين كانوا كمن أشار لطريق جديد يمكن أن يسلكه المدونون العرب ، حتى ولو دفع هؤلاء المدونون المصريون ثمنا لنشاطهم وكشفهم هذا ثمنا غاليا ، تمثل في سجن العديد منهم لشهور عديدة ، عقب اتهامات جائرة وتحقيقات غير محايدة .

فعلى الرغم من حداثة ظهور المدونات العربية بشكل عام ، إلا أنها قد أصبحت أداة فعالة أجاد المدونون العرب استخدامها ، سواء في التعبير عن همومهم وهموم مجتمعاتهم ، بما فيها همومهم الشخصية أو العامة . فقد برزت مجموعات عديدة استخدمت هذه الوسيلة في الكشف عن المسكوت عنه في العالم العربي مثل تناولهم لتفاصيل غير معلنه عن طبيعة الحياة في مجتمعاتهم ، مثل مدونة « ابن كريشان http://benkerishan.blogspot.com/ من الإمارات» أو http://bahai-egypt.blogspot.com / التي تناولت هموم البهائيين في مصر ، أو الشئون الماركسية والنقابية مثل مدونة محمد الحنفي بالمغرب ، أو تقديم التحليلات والأخبار السياسية مثل مدونة بهية / http://baheyya.blogspot.com أو الوعي المصري / http://misrdigital.blogspirit.com في مصر ، أو مدونة محمود اليوسف / http://mahmood.tv من البحرين وغيرها .

وهو الأمر الذي لم تحتمله الحكومات العربية أو حتى بعض الشركات العاملة بالمعلوماتية التي انتبهت لهذه الأداة المهمة ، فبدأت في حجب البعض منها ، مثل مدونة ابن كريشان الإماراتي ، ومنع نشر بعض التدوينات مثل رباح القويعي الذي حذفت بعض كتاباته من مجمع مدونات شركة مكتوب الأردنية ، أو هيمنة على مجمع للمدونات في السعودية مثل مدونات أوكساب / http://www.ocsab.com ، وصولا إلى سجن بعض المدونين عقابا على كتاباتهم ، مثل كريم عامر من مصر ، وكذلك تهديد بعضهم ومنعهم من السفر مثل هالة المصري من مصر أيضا .

بات الإنترنت يحتلّ مساحة واسعة من حسابات انتهاكات حرية التعبير . وهذا العام ، تراجعت عدة دول في التصنيف بسبب الانتهاكات الخطيرة والمتكررة التي طالت التداول الحر للمعلومات عبر الشبكة . وفي هذا السياق ، أفادت مراسلون بلا حدود بما يلي : «نعبّر عن بالغ قلقنا إزاء تعدد حالات الرقابة المفروضة على الشبكة . فقد أدركت الحكومات الدور الأساسي الذي يؤديه الإنترنت في النضال في سبيل الديمقراطية ، وراحت تلجأ إلى وسائل جديدة لفرض الرقابة على الشبكة . فإذا بسلطات الدول القامعة للحريات تعتدي على المدوّنين والصحافيين الإلكترونيين من جهة ، والموظفين العاملين في وسائل الإعلام التقليدية من جهة أخرى بالبطش نفسه» .

لا يزال ٦٤ فرداً معتقلين في العالم لمجرّد إقدامهم على التعبير عبر الشبكة . وتحتفظ الصين بالريادة في سباق القمع هذ ،ا مع زجّها ٥٠ مخالفاً إلكترونياً في السجن ، فيما يقبع ثمانية آخرون وراء القضبان في فييتنام . أما في مصر ، فقد حكم على متصفّح الإنترنت الشاب كريم عامر بالسجن لمدة أربعة أعوام لانتقاده رئيس الدولة على مدوّنته ، وتنديده بسيطرة الإسلاميين على جامعات البلاد .

وعلى صعيد المدونات العربية ، فحينما نتصفح المدونات العربية التي نستطيع الوصول إليها ، سوف نلحظ أن الكثير والكثير منها يعنى بالكتابات الأدبية أو الهموم الخاصة أو النصائح التقنية ، ولكننا أيضا سوف نلحظ كمّاً كبيراً يحمل الطابع السياسي أو يتضمن في جزء منه جانبا سياسيا ، قد لا يكون هذا الجانب هو الغالب عليها ، ولكننا لا نكون متجاوزين الصواب لو قلنا إن أحد أسباب بروزها على السطح وأحد أسباب شهرتها هو ارتباطها بالحركات السياسية الداعمة للديمقراطية في العالم العربي .

وكما أسلفنا القول إن نشاط المدونين العرب في المجال السياسي قد نتج عنه حبس الكثيرين منهم واعتقالهم ، فإننا نرى أن هذا القمع الذي مارسته السلطات الحكومية ، في الكثير من الدول العربية ، سواء عبر سجن المدونين في دول مثل مصر أو حجب المدونات في دول مثل السعودية أو الإمارات أو تونس ، لم يتوقف المدونون عن نضالهم في سبيل انتزاع حقهم في الديمقراطية ، وفي القلب منها حريتهم في التعبير عن آرائهم أو فضح انتهاكات تعج بها بلدانهم .

فعل سبيل المثال ، نجد أن أول من جرؤ على نشر صورة أحد جلادي التعذيب في مصر كان هو المدون المصري الشهير علاء عبدالفتاح ، حينما قام بنشر صورة الضابط وليد الدسوقي ، ضمن تدوينة حملت عنوان «كبير سفاحي أمن الدولة وليد الدسوقي» ، ثم حملت التدوينة أخبارا عن جبروت هذا الضابط ، الذي وقف ضمن المتظاهرين في إحدى ضواحي القاهرة الكبرى وهو يقوم بتصوير المتظاهرين عبر هاتفه الجوال !

وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات الحقوقية قد نشرت من قبل اسم هذا الضابط كمسئول عن انتهاكات وخروقات حقوقية كبيرة مثل التعذيب ، إلا أن نشر صورته لأول مرة كان عبر مدونة علاء ومنال (٥) .

أيضا ، وضمن ثمانية عشر موقعاً رصدنا حجبها في مملكة البحرين ، سوف نجد أن أحدها كان المدونة الأقدم والأشهر في البحرين ، وضمن الأشهر عربيا ، وهي مدونة «محمود اليوسف / http://mahmood.tv» وهو مدون بحريني يقود حملة من أجل مواطنة لا تستند للدين تحت عنوان «لا سني ولا شيعي ، فقط بحريني» ، وتتسم تدوينته بالوقار الشديد والاستخدام الجيد لحرية الرأي والتعبير ، وكان لتناوله لمجريات الأحداث في البحرين بشكل صريح وصادق سبب في حجب موقعه بعد قرار من وزير الإعلام البحريني ، وهو القرار الذي علق عليه محمود قائلا «ولم أتعرض لأي أحد بالتجريح أو بالتشهير ، وإن حدث ذلك فأنا مستعد لأي مقاضاة من أي شخص»(٦) .

كذلك كانت تدوينات الطالب المصري المفصول من جامعة الأزهر عبد الكريم نبيل سليمان ، السبب المباشر في اختطافه واعتقاله على يد أجهزة الأمن لمدة ١٢ يوماً في نهاية أكتوبر ٢٠٠٥ ، ثم حبسه مرة أخرى بقرار من النيابة العامة في مصر بعد بلاغ من جامعة الأزهر ، واتهامه بازدراء الأديان وإهانة رئيس الجمهورية ضمن اتهامات أخرى ، وتتعلق الاتهامات بشكل مباشر بكتاباته التي نشرها على مدونته الخاصة (٧) ، والتي يتعلق بعضها بإعلانه عن علمانيته وانتقاده للدور المحافظ لجامعة الأزهر وأثره على الطلاب ، كذلك كتابته لتدوينة بعنوان «لا إله إلا الإنسان ،» مما اعتبرته النيابة العامة والأزهر تطاولاً على الأديان ! .

تزايد عدد مستخدمي الإنترنت في العالم الإسلامي

نمو عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط ١١٧٦٪

ما من شك أن عدد مستخدمي[١] الإنترنت يبين مدى أهمية الإنترنت في العالم ، إذ إنه حسب الإحصائيات الأخيرة ، وصل عدد مستخدمي الإنترنت في العالم إلى نحو ١,٥ مليار متصفح في العالم حتى عام ٢٠٠٨م ، هذه الدراسة قامت بها الشركة العالمية Miniwatts Marketing Group ، وعدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط قرابة ٤٢ مليون مستخدم ، ونصيب السعودية من مستخدمي الإنترنت وصل حتى عام ٢٠٠٨م إلى أربعة ملايين و٧٠٠ ألف مستخدم ، كما أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم الإسلامي وصل إلى قرابة ١٦٠ مليون مستخدم ، وهذا الرقم حصلت علية بعد أن قمت بإعداد جدول لعدد المستخدمين في الدول المشاركة في مؤتمر العالم الإسلامي .

إن هذا العدد من المستخدمين لا يعد دقيقاً ، نظراً لنسبة الخطأ التي قد تحصل لمن يقومون بإعداد هذه الإحصائيات لأنه لا يوجد في بحر الإنترنت ما يثبت الهوية ، لذلك يجد من يقوم بهذه الإحصائيات صعوبة في الحصول على الأرقام الدقيقة لعدد المستخدمين لكل دولة .

كما أن هناك بعض الأقليات المسلمة في دول غير مسلمة ، وعدد هذه الأقليات يعد كبيرا نسبياً ولكنه قليل بالنسبة لعدد سكان هذه الدول التي يقطنون فيها ، ولو أخذنا على سبيل المثال الهند فعدد الأقلية المسلمة فيها قرابة ١٥٠ مليون مسلم .

كما أن عدد سكان العالم ، حسب آخر الإحصائيات عام ٢٠٠٨م ، نحو ٦,٦ مليار نسمة ، وعدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠٠م كان قرابة ٣٦١ مليون مستخدم ، وارتفع هذا الرقم ، حسب آخر إحصائية ، حيث وصل إلى ١,٤٦ ملياراً ، وبذلك يكون معدل نمو عدد مستخدمي الإنترنت في العالم منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٨م نحو ٣٠٥,٥ في المائة ، كما أن نسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى نسبة عدد سكان العالم ٢١,٩ في المائة ، وتبين الجداول والرسومات المرفقة ذلك ، بشيء من التفصيل حسب المناطق والقارات .

ولو ركزنا المجهر على منطقة الشرق الأوسط واطلعنا عن قرب ؛ لوجدنا أن عدد سكان المنطقة حتى عام ٢٠٠٨م نحو ١٩٧ مليون نسمة ، وعدد مستخدمي الإنترنت حسب آخر إحصائية وصل إلى ٤١ مليون مستخدم ، وبلغ معدل نمو عدد مستخدمي

الإنترنت منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٨م نحو ١١٧٦,٨ في المائة ، ونجد أن نسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى عدد سكان المنطقة تقريباً ٢١,٣ في المائة ، كما أن نسبة عدد سكان المنطقة إلى نسبة عدد سكان العالم نحو ٣ في المائة .

وعند المقارنة بين دول الشرق الأوسط ، نجد أن الدولة التي حصلت على أعلى نسبة نمو لعدد مستخدمي الإنترنت منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٧م هي إيران بمعدل٧١٠٠ في المائة ، كما أن أقل نسبة نمو هي الإمارات العربية المتحدة قرابة ١٣٢,٤في المائة ، أما أكبر عدد مستخدمي إنترنت في إحصائية ٢٠٠٠م نجد إسرائيل هي الأكثر عددا ب ١٢,٧ مليون مستخدم ، والأقل في ذلك هي العراق بقرابة ١٢,٥ ألف مستخدم ، ونجد إيران حصلت على أكبر عدد مستخدمي إنترنت حسب آخر إحصائية بنحو ١٨مليوناً ، والعراق هي الأقل في ذلك بنحو ٣٦ ألف مستخدم ، أيضاً لو قارنا نسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان لكل دولة لوجدنا أن إسرائيل هي الأعلى بنسبة ٥٧,٦ في المائة ، والعراق هي الأقل بنسبة ٠,١ في المائة ، كما لو قارنا نسبة عدد السكان لكل دولة على حدة إلى نسبة عدد سكان منطقة الشرق الأوسط ؛ لوجدنا أن إيران هي المتصدرة بنسبة ٥٣,٧ في المائة ، كما تعد إيران أكثر دول المنطقة عدداً للسكان ، حيث إن عدد سكانها قرابة ٦٥ مليون نسمة ، وبالطبع حسب المقارنات السابقة فإن العراق تعد الأقل في ذلك بنسبة ٠,١ في المائة .

كما أن معدل النمو لمستخدمي الإنترنت في السعودية من عام ٢٠٠٠م ، الذي كان ٢٠٠ ألف مستخدم حتى عام ٢٠٠٧م ، الذي وصل إلى ٤,٧ مليون مستخدم حسب إحصائيات منظمة ITU بنسبة ٢٢٥٠ في المائة ، كما أن قرابة ١٧ في المائة من السكان يستخدمون الإنترنت ، وأرى في الحقيقة أن هذه النسبة قليلة جداً مقارنةً ببعض الدول الأخرى ، أيضاً نحو ١٤ في المائة .

كما أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم الإسلامي حتى الآن تقريباً ١٥٩مليون مستخدم ، وحيث إن عدد سكان العالم الإسلامي نحو ١,٥ مليار ؛ فإن مجمل نسبة مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان هي ١٠,٦ في المائة ، وعند المقارنة بين دول العالم الإسلامي نجد أن الدولة التي حصلت على أعلى نسبة نمو لعدد مستخدمي الإنترنت منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٨م هي أفغانستان ٥٧٩٠٠ في المائة ، كما أن أقل نسبة نمو هي الإمارات العربية المتحدة قرابة ١٣٢,٤ في المائة ، ونجد أن تركيا حصلت على أكبر عدد مستخدمي إنترنت ، حسب آخر إحصائية ،

قرابة ٢٦ مليون مستخدم ، وجيبوتي هي الأقل في ذلك ، فقط ١١ ألف مستخدم ، أيضاً لو قارنا نسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى عدد السكان لكل دولة لوجدنا أن ماليزيا هي الأعلى بنسبة ٥٩ في المائة ، والعراق هي الأقل بنسبة ٠,١ في المائة .

شبكات التواصل الاجتماعي ودورها الاجتماعي والسياسي

إن الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، ومنذ بداية العام ٢٠١١ ، والتي جاءت كرد فعل لوفاة الشاب التونسي محمد بوعزيزي ، الذي كان يبلغ من العمر ٢٦ عاما ، بعد أن أضرم في نفسه النار احتجاجا على مصادرة عربة كان يبيع عليها الخضر والفاكهة ، والذي أصبح شهيدا في أنظار المتظاهرين عندما لفظ أنفاسه بعد أسابيع من إضرام النار في نفسه . وقد أوقدت وشهدت تونس مظاهرات عنيفة كردة فعل لوفاة بوعزيزي ، واحتجاجا على ارتفاع أسعار الغذاء والبطالة والوضع السياسي المتردي في تونس ، والتي تمخضت عن إقالة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي . وقد أشعلت أحداث تونس ونتائجها روح التمرد في نفوس الشباب العربي ، الذين تجاوزوا لغة الخطاب السياسي لأحزاب المعارضة ، وقفزوا برغبات الجماهير إلى مرحلة الثورة ؛ من خلال التعبير الشامل عن مشاغلهم في مختلف وسائل الإعلام ؛ لطرح مطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية ، وشكلت هذه الحركة وضعاً جديداً في المنطقة العربية ، تتشابه أحداثه مع أحداث عام ١٩٨٩م وما جرى في المعسكر الاشتراكي .

أصبح للإعلام اليوم دور أساسي في نهوض الأمم وتقدُّم الشعوب نحو تحقيق أهدافها ، ووصل الأمر بالإعلام الحديث إلى مستوى أصبح هو الفاعل والمؤثر الأقوى في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على وجه العموم ، وأوجد معياراً أخلاقياً عالي المستوى ، يدخل بشكل مباشر في المبادئ الإنسانية ويشكِّل سلطة معرفية وأخلاقية .

وقد نبه الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في سبعينات القرن الماضي إلى النفوذ المتزايد لتأثير هذه الوسيلة الإعلامية الجديدة في الحياة السياسية ، فقال في وصف التلفزيون : (إن التلفزيون هو الآلة الجديدة التي يتم بواسطتها عملية إقناع الشعب الأمريكي) ، فلا يمكن تجاهل التأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام على اختلافها ، فالإعلام الحر ليس غاية وحسب ؛ ولكن وسيلة لتحقيق التحول الاجتماعي .

إن قدرة الإعلام الاجتماعي على الوصول إلى دائرة التأثير والتغيير ، دفعت بشمعون بيريز ، في افتتاح مؤتمر هرتزليا للأمن القومي ، للتنويه بهذا الدور في ثورتي تونس ومصر .

الإعلام التونسي بداية التغيير:

يدرك أهل تونس أن العالم الافتراضي لشبكة الإنترنت هو مَن صنع ثورة (الياسمين) ؛ حيث ساهم الحشد الجماهيري على موقع (فيس بوك) بتجاوز خطاب أحزاب المعارضة ، وقفز بالحركات الشعبية إلى مرحلة متقدمة من التخطيط أنضجت ثورة الياسمين .

ففي تونس يوجد أكثر من مليون مستخدم لموقع (فيس بوك) ، وفي الحالة التونسية شهد موقع (فيس بوك) تحولاً في وظيفته من موقع للتواصل الاجتماعي إلى سلطة خامسة بعد انسداد الفضاءات الواقعية ، كما لعب دوراً مهمّاً في فك الحصار عن الثورة التونسية عندما كانت في بداياتها .

إنه وعلى امتداد السنوات العشر الأخيرة ، لم تكن المعلومة متيسِّرة للتونسيين سوى عبر موقع نشرية تونس نيوز www.tunisnews.net ، وكذلك موقع نواة www.nawaat.org ، ثم أتى بعدهما موقع (فيس بوك) الذي استفاد من عملية الحجب الحكومي التي شملته عام ٢٠٠٧م ، ثم القرار الرئاسي آنذاك بإعادة فتحه ، وهو ما زاد من شعبيته تونسياً .

وبالنسبة لموقع تويتر ؛ ففي يوم سقوط النظام شارك أكثر من ٥٠ ألف شخص في الكتابة عن تونس عبر «تويتر» ، وسُجِّل في الموقع نحو مليون مشاركة في الأيام التي تلت الأحداث .

ومن المدونات النشيطة مدونة فاطمة أربيكا http://freearabicca.wordpress.com/ ، التي أُوقفت بسبب التعليقات المنتقدة للحكومة ، وأحدث إيقافها صدىً كبيراً في الأوساط الإعلامية ، وعبر موقع (فيس بوك) ، وهو ما أدى إلى تراجع السلطة والإفراج عنها . ومدونة الكاريكاتوري (z) ، الذي ساهم في انتقاد رموز السلطة برسوم كاريكاتورية شجعت الشباب على المساهمة في موجة الانتقادات ، كذلك صفحة «الشعب يحرق في روحو يا سيدي الرئيس» ، وهي صفحة لنشر أخبار الانتفاضة ، وغيرها من المدونات .

مصر الانتصار الافتراضي

يوجد في مصر ما يقرب من ١٦ مليون مستخدم للإنترنت ، ومنذ ٢٥ يناير ٢٠٠٩ ، تحوَّل المدوِّنون المصريون إلى مصدر للمعلومات ، وخاصة بعد التعتيم المفروض على وسائل الإعلام ؛ حيث تمتلئ صفحات الإنترنت بمداخلات يومية لناشطين إلكترونيِّين ، وأفلام فيديو حول السيارات التي تدهس المحتشدين بوحشية ، وحالات القتل من قِبَل رجال الأمن والاعتقالات ، وموقف المحتجين في الشارع من التطورات السياسية المتلاحقة . . . وغيرها من الأخبار .

ومن المدونات النشيطة صوت نوارة /http://tahyyes.blogspot.com التي كتبت : « . . . لقد سمعتهم بأذني يتحدَّثون عن المبلغ الذي تقاضوه للاعتداء على المتظاهرين» . ومدونة حسام حملاوي www.arabawy.org الذي يتابع التطورات وينقلها فوراً على موقعه ، وعلى صفحته على «فيس بوك» و«تويتر» . كذلك وائل عباس /http://misrdigital.blogspirit.com الذي سلَّط الضوء على عمليات التعذيب التي تمارسها أجهزة الأمن ضدَّ الموقوفين في السجون المصرية . وكان أسرع في نقل الأحداث من «تويتر» .

الإعلام الاجتماعي المؤثر

إن الاستعانة بوسائل الإعلام الاجتماعية في التعبير عن الاحتجاجات ، ودعوة الجماهير إلى المطالبة بحقوقهم وإسقاط حكومات ، يعود تاريخه إلى ١٧ (يناير) ٢٠٠١م ، لدى بحث قضية تنحية الرئيس الفلبيني جوزيف إسترادا ؛ حيث صوَّت الموالون له في الكونغرس الفلبيني لصالح تجاهل أدلة ضده ، وفي أقل من ساعتين وزعت رسائل نصية تقول : «اذهب إلى «إسدا».[1] «ارتدِ الأسود» ، وقد جرى إرسال سبعة ملايين رسالة نصية ، وبحلول ٢٠ (يناير) نحِّي إسترادا عن الحكم ، وشكلت تلك الحادثة أول سابقة تتمكن فيها وسائل الإعلام الاجتماعي من المساعدة على إجبار زعيم دولة على ترك الحكم ، وألقى إسترادا نفسُه اللومَ على الرسائل النصية .

وفي إسبانيا عام ٢٠٠٤م ، أفضت المظاهرات التي نُظِّمت بواسطة الرسائل النصية إلى إسقاط رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار ، ونُظِّمَت احتجاجات ضد قوانين التعليم في تشيلي في عام ٢٠٠٦م ، واحتجاجات اللحم المعلب في كوريا الجنوبية في عام ٢٠٠٨م ، وفقد الحزب الشيوعي السلطة في مولدوفا في عام ٢٠٠٩م

عندما انفجرت المظاهرات بعد انتخابات مزورة بشكل واضح ، واستُخدمَت وسائل الإعلام الجديد في كثير من حركات الاحتجاج ، بما فيها ضد الحراس السيخ في الهند في عام ٢٠٠٩م ، وخلال انتفاضة «الحركة الخضراء» في إيران في (يوليو) ٢٠٠٩م استخدم الناشطون كل وسيلة تنسيق تقنية ممكنة من أجل الاحتجاج على إساءة إحصاء الأصوات التي أيدت حسين موسوي ، لكنه جرى إجبارهم على الركوع في النهاية بسبب القمع العنيف ، وفي تايلند اتبعت حركة «القميص الأحمر» في عام ٢٠١٠م مساراً مشابهاً ؛ حيث سيطر المحتجون على وسط مدينة بانكوك ، وفرقت الحكومة التايلندية المتظاهرين وقتلت عشرات منهم .

إن تنظيم الاحتجاجات بواسطة الرسائل النصية والـ «فيس بوك» و«التويتر» ، وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي ، يأتي خطوة من المشاركين من أجل إحداث التغيير الاجتماعي ، من خلال نشاطات قليلة الكلفة ؛ حيث يعكف مستخدِم وسائل الإعلام الاجتماعي على استخدامها وسيلة لتنسيق الفعل ؛ ونتيجة لذلك عرَّضت كل تلك الاحتجاجات المشاركين فيها لخطر التهديد بالعنف ، وفي بعض الحالات لاستخدامه الفعلي ضدهم . وفي حقيقة الأمر ، يبقى استخدام تلك الأدوات طريقة لتنسيق وتوثيق الفعل في العالم ؛ بحيث يرجَّح كثيراً أن يكون جزءاً من عمل الحركات السياسية في المستقبل .

خطوات الفعل الإعلامي

قدمت النظريات والدراسات الإعلامية كثيراً من الاجتهادات حول مفهوم الإعلام الاجتماعي ودائرة التأثير ، ومنها نظرية التسويق الاجتماعي ، التي تتناول كيفية ترويج الأفكار التي تعتنقها النخبة في المجتمع ، لتصبح ذات قيمة اجتماعية معترَف بها . وإسقاطاً على التجارب العالمية في الحالتين (التونسية والمصرية) تقوم وسائل الإعلام ، وَفْق نظرية التسويق الاجتماعي ، بإثارة وعي الجمهور من خلال الحملات الإعلامية التي تستهدف تكثيف المعرفة لتعديل السلوك بزيادة المعلومات المرسلة ، للتأثير على القطاعات المستهدَفة من الجمهور ؛ وتدعم الرسائلَ الإعلامية بالاتصالات الشخصية ، كذلك الاستمرار في عرض الرسائل في وسائل الاتصال ، عندها يصبح الجمهور مهتماً بتكوين صورة ذهنية من خلال المعلومات والأفكار ، وهنا تسعى الجهة القائمة بالاتصال إلى تكوين صورة ذهنية لربط الموضوع بمصالح الجمهور وتطلعاته .

وفي خطوة لاحقة تبدأ الجهة المنظمة بتصميم رسائل جديدة للوصول إلى نتائج سلوكية أكثر تحديداً كاتخاذ قرار، ثم تأتي مرحلة صناعة أحداث معيَّنة لضمان استمرار الاهتمام بالموضوع وتغطيته إعلامياً وجماهيرياً، ثم حثٍّ الجمهور على اتخاذ فعل محدد معبِّر عن الفكرة، من خلال الدعوة لتبنِّي الأفكار التي تركز عليها الرسائل الاتصالية.

تقييم الفضاء الواقعي

إن جولة على الفضائيات العربية تظهر تفوق الجزيرة بلا منافس في التغطية المهنية، وأنها حازت قصب السبق منذ البداية، ولم يحتل الحدث على القنوات المصرية والعالمية حيزاً يذكَر في بداياته، ولكن مع حلول مساء ٢٥ (يناير)، تنبَّه الجميع وبثت الفضائيات تغطيات مكثفة على مدار الساعة، مع التركيز على التطور الميداني وتطورات الموقف المصري والدولي.

أما التلفزيون المصري الرسمي فقد أخذ حظاً وافراً من الهجوم لتجاهله التظاهرات، ولإصراره على إبراز البقعِ الهادئة من كورنيش النيل والتحرير، اللذين كانا يعجَّان بالاحتجاجات، فضلاً عن إعطاء مساحة من الوقت لأصوات بعض المثقفين والفنانين والسياسيين المطالبين بالتهدئة، وتسليط الضوء على التظاهرات المؤيدة للرئيس مبارك، هذه النوعية من التغطية دفعت بإحدى مذيعات التلفزيون المصري الرسمي للاستقالة؛ لافتقاد التلفزيون لأخلاقيات المهنية في تغطيته للاحتجاجات، وسبقها الإعلامي محمود سعد لتضامنه مع التظاهرات.

إن التلفزيون المصري الرسمي لم يكن أداؤه مفاجئاً لكن كان مستفزاً، وهناك من القنوات الخاصة التي وقفت ضد التظاهرات، ومن أكثرها استفزازاً قناة (المحور) التي استضافت ضمن برنامج «٤٨ ساعة» فتاة مصرية غطَّت وجهها، وجرى تمويه صوتها لتقول: إنها تلقَّت تدريباً في الولايات المتحدة لإثارة الشغب في الشارع المصري. وأضافت أن من درَّبوها كانوا إسرائيليين، فطلبوا منها في حال حدوث حركة جماهيرية أن تحرق أقسام الشرطة، ومقارَّ الحزب الوطني مع زملائها لإثارة الفوضى. أما عن المبالغ المادية التي كانت تتقاضاها، فأجابت بصراحة «٥٠٠ دولار يومياً، وقد استمرَّ التدريب لمدة شهر . . . أما المؤسسات الحقوقية التي أرسلتنا إلى أميركا فحصلت كل منها على ٥٠ ألف دولار».

وركب التلفزيون المصري الموجة ؛ فاستضاف بعض الشبان الذين اعترفوا بأنهم كانوا مشاركين في الثورة ، لكنهم غادروا الميدان بعدما تأكدوا من دخول عناصر أجنبية بين الشبان لإثارة الشغب . أما الحقيقة التي انكشفت فكانت أن الصوت والصورة (مموهان) يعودان للصحافية نجاة عبد الرحمن التي تعمل في صحيفة «٢٤ ساعة» ، وقد أكّد رئيس التحرير سمير رجب الحقيقة ؛ وأنه وزملاءه في الصحيفة فوجئوا بما قالته بعدما تمكّنوا من التعرُّف إلى هويتها ، واعترفت الصحافية المصرية بما فعلته ، مؤكدة أن كل كلامها كان مجرَّد كذب . وفي قناة دريم كانت تغطية منى الشاذلي أكثر انحيازاً للشارع من تغطية خالد الغندور .

لقد خصصت الصحف المصرية مساحات واسعة لتغطية الاحتجاجات في مصر ، مع نقل الحدث كما تورده الوكالات ومحطات التلفزة ؛ إذ نشرت صحف مستقلة مثل : المصري اليوم ، والشروق (الأكثر انحيازاً للشارع) ، من الأهرام والأخبار والجمهورية ، نشرت تقارير خبرية ومقالات رأي عن تطور الأحداث في مصر تأرجحت بين التأييد والمعارضة .

من يصنع التغيير

إن السؤال الذي يجب الإجابة عنه بعد تكرار المشهد التونسي في مصر وتوسع (أطلس الانتفاضات الشعبية العربية) هو : هل تلعب وسائل الإعلام ، دوراً داعماً في التغيير الاجتماعي عن طريق تقوية المجال الجماهيري؟

يقول الفيلسوف الألماني يورغن هيبرماس في كتابه «التحول الهيكلي للمجال العام» (١٩٦٢م) : ساعدت الصحافة المطبوعة على جعل أوروبا ديمقراطية ، عن طريق توفير فضاء للنقاش والاتفاق بين المواطنين المنخرطين سياسياً ، وغالباً قبل أن تصبح الدولة ديمقراطية تماماً .

لا يمكن الجزم تماماً بصحة تلك النظرية ؛ فالحرية السياسية ينبغي أن تترافق مع مجتمع متعلم مثقف بما يكفي ، ومتصل بكثافة كافية ليناقش القضايا التي تقدَّم إلى الجمهور . فالجمهور التونسي متعلم ؛ حيث خصص بورقيبة ٣٠٪ من ميزانية تونس للتعليم ، وتونس الأكثر تطوراً عربياً من حيث نسبة التعليم العالي ، وهي أول دولة مغاربية تنفتح على الإنجليزية مع الفرنسية ، وما ساعد الثورة التونسية - على سبيل المثال - أن عدد مستخدمي فيس بوك في تونس يتجاوز مليونين ، وهو أكبر رقم في

إفريقيا ، ومن أعلى النِّسب في العالم العربي ، وأضاف أن : ٧٥ ٪ من مستخدمي موقع الـ (فيس بوك) التونسيين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ سنة .

وفي مصر ما ميَّز الثورة الشعبية عملية التنظيم والدقة في التوقيت ، فقد نظَّمها الشباب الثائر بكل حِرَفية ودقة ومسؤولية ، وبأبسط وسائل التعبير ، مستخدماً شعارات المرحلة الراهنة المعبِّرة عن طموحات الجميع : الحرية في التعبير ، واحترام الرأي الآخر ، والديمقراطية ، والتوزيع العادل لثروات البلاد ، والنزاهة ، والقضاء على الفساد .

لقد أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في تأصيل الثورة في تونس ومصر ؛ فالجماعات المنضبطة والمنسقة تمتلك ميزة على الجماعات غير المنضبطة ؛ فهي تمتلك وقتاً للانخراط في الفعل الجمعي ، ولها طريقة في توجيه سلوك أفرادها ، والإعلام الجديد هو جزء من الواقع الجديد الذي يجري فيه العمل السياسي ؛ ولكن لو جلس الجميع صباح مساء على مواقع التواصل الاجتماعي بدون وجود مسببات لما قامت أي من الثورات ؛ فالإعلام لا يغير وحدَه عقول الناس ؛ حتى وإن بث الآراء ، بل يجب لهذه الآراء أن تُتداَول في وسط الجمهور ، وفي الخطوة الثانية يتم تشكيل الآراء . وهذه هي الخطوة التي يستطيع بها الإنترنت بشكل عام ، والإعلام الاجتماعي بشكل خاص أن يحدثا فرقاً .

وكما كان حال الصحافة المطبوعة ، فإن الإنترنت لا يقوم فقط بنشر الاستهلاك الإعلامي ؛ وإنما يقوم بإنتاج الإعلام ؛ فهو يسمح للناس بأن يناقشوا على المستويين الخاص والعام طيفاً من القضايا المتعارضة .

لهذا أصبح من الممكن للجماعات أن تطبق نوعاً من السلوك المنسَّق للاحتجاج ؛ وإنشاء حملات جماهيرية تتطور ببطء ؛ حيث يعتمد الرأي العام على الإعلام والحوار معاً ، وفي الحالة التونسية والمصرية قامت الثقافة الشعبية بدورها في مفاقمة النزعة المحافظة ، عن طريق تقديم غطاء لاستخدمات سياسية أكثر لوسائل الإعلام الاجتماعي ؛ ولهذا يصبح من الأكثر منطقية أن يحصل الاستثمار في وسائل الإعلام الاجتماعي باعتبارها أدوات عامة للتوجيه وطرح الآراء ، أكثر من كونها أدوات سياسية ، مع التأكيد على أنه ليست كل حركة سياسية تستخدم هذه الأدوات سوف تنجح طالما أن الدولة لم تفقد قدرتها على الرد ، وأبسطها المنع بالمطلق أو الحجب الجزئي أو المراقبة والإشراف ، والطريقة الأكثر أهمية لمستخدمي الإعلام

الاجتماعي هي المتعلقة بالكيفية التي تستطيع فيها تلك الأدوات تقوية الشعور العام ومؤسسات المجتمع .

وبعد : فإن استخدام أدوات الإعلام لا يفضي بالضرورة إلى نتيجة واحدة ؛ فربما لا تسبب ضرراً على المدى القصير ، وربما تفيد على المدى البعيد ، ولكن يبقى القول : إن الإعلام الجديد ، وما يحتويه من شبكات اجتماعية ، سيصنع فارقاً كبيراً في صناعة الإعلام في المستقبل ؛ من خلال سرعة نشر الأخبار ومصداقيتها المدعمة بالصوت والصورة ، وزيادة مستوى الوعي ورفع مستوى المعرفة ؛ لذلك فالثورة في كلٍّ من تونس ومصر نستطيع أن نطلق عليها ثورة الـ (فيس بوك ، والتويتر ، وملايين المدونات الشبابية) ، ومع نجاح الثورة في إدارة الحالة المصرية والتونسية ، إلا أن دور الإعلام الفضائي هو الأكثر شمولية من الإعلام الاجتماعي ، الذي يمكن أن يطلَق عليه إعلام اللحظة الراهنة ، التي تنقل الصورة والصوت (الحدث) ، ويبقى دور الفضائيات عموماً أقوى في التأطير بسبب مصداقيتها وكونها جماهيرية تستعين بالخبراء .

الشرق الأوسط يسجل ارتفاعاً هائلاً بنسبة ١,٨٢٥٪ في عدد مستخدمي الانترنت خلال ١٠ سنوات

«نت جير» تبشر بمزيد من الارتفاع في عدد المستخدمين مع طرح الجيل الجديد الخارق من موجهات المسار

٢٣ فبراير ٢٠١١

كشف تقرير عالمي حديث أجراه مكتب إحصائيات الانترنت العالمي ، حول استخدام الانترنت ، أن الشرق الأوسط قد شهد ارتفاعاً دراماتيكياً قدره ١,٨٢٥,٣ بالمائة في عدد مستخدمي الانترنت ، خلال العقد الماضي (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠) ، أي زيادة بنسبة الدخول إلى الانترنت قدرها ٢٩,٨ بالمائة ، ويعادل بالمجمل ما قدره ٦٣,٢ مليون مستخدم . ومما من شأنه المساهمة بشكل أكبر في زيادة هذا النمو الهائل ، فقد أعلنت «نت جير» (NETGEAR) ، الشركة العالمية المتخصصة في مجال توفير الحلول التكنولوجية والتجهيزات الشبكية وحلول التخزين ، عن طرحها لخط جديد كلياً من الجيل الجديد من موجهات المسار ، التي تعطي للمستخدمين قدرات شبكية وتجارب انترنت أكثر تعزيزاً . يتضمن الخط الجديد كلاً من «إن ٧٥٠» و«إن ٦٠٠ دوال باند

غـــيـــــغـــــا بايت» (N750, N600 Dual-Band Gigabit Routers) و«إن ٣٠٠ وايرلس+باورلاين» (N300 Wireless + Power line Router) - وكلهـا أجـزاء من خطة «نت جيـر» الاسـتـراتيـجـية لإعـادة تعـريف دور مـوجـهـات المسـار والبـوابات اللاسلكية ، في تمكين عدة تطبيقات وخاصيات جديدة ومبتكرة .

يتـميز موجـه مسـار «إن ٦٠٠ وايرلس دوال باند» من «نت جيـر» بكونه يجـمع كامل خاصيات أجهزة الشبكات ، مع ميزات أساسية مثل وصول «ريدي .شير»عن بعد ؛ وصول سهل للطابعة ؛ تشغيل سريع وتدفق ثابت للفيديو بدقة عالية ، ومفتاح اختيار قنوات واضح . كما يتضمن موجه المسار الجديد الغني بالميزات كل وظائف «نت جيـر» التي يتـمتع ويثق بهـا المسـتهلكون ، مـثل مـيزة تحكم الأهل ، والوصـول لشبكة ضيفة ، ومـقيـاس استـخدام عـريض النطاق . كـما يتـمتع موجه المسـار هذا بتصديق من تحالف الشبكات الرقمية الحية (DLNA) ،ويتميز بخيار إضافة خاصية التسجيل بواسطة «تيفو» (TiVor) ، وهو متوافق مع برمجيات الآليات الزمنية لدعم البيانات على جهاز تخزين «يو .إس .بي» ، ويقدم إحدى أعلى سرعات الوصول عن طريق «يو .إس .بي» على معالج قوي قدرته ٦٨٠ ميغاهرتز .

وقال أحمـد زيدان ، مدير المبيعات لشركة «نت جير الشرق الأوسط» ، «يعكس النمو الهائل لعدد مستخدمي الانترنت في المنطقة ، والذي يفوق ٦٣ مليوناً حالياً ، التـقدم السـريع الذي تشـهـده منطقـة الشـرق الأوسط في مـجـال تقنيـة المعلومـات . حافظت «نت جير» على مكانتها القوية في هذا السوق ، من خلال تزويد المستهلكين بحلول مبتكرة في مجال استعمال الانترنت . كما كان لخبرتنا الطويلة في هذا المجال دور مـهـم في حـصـولنا على المعـارف المبـاشـرة والوصـول إلى مـحـتـويات تتـمـتع بجـودة عاليـة . وتعـد مـجـموعـة «نت جير» من المنتجـات ، مثل موجـهـات المسـار الجـديدة ، المستهلكين بتجارب انترنت لا يقدمها أي موجه مسار آخر في السوق اليوم .»

موجه مسار «إن ٦٠٠ وايرلس دوال باند غيغابايت» الخاص بمودمات (ADSL) من «نت جير» هو بوابة شاملة عالية الأداء تقدم حلاً غنياً بالوظائف لدمج أجهزة الشـبكات المتـعـددة في منزل يزود بالتوصـيل بالانترنت ، من خـلال مودم (ADSL) داخلي أو منفذ «غيغابايت إيثرنت» لكابل عالي السرعة أو خدمة عن طريق الألياف الضوئية . يقدم موجه المسار هذا الجديد وظائف معززة ، بما في ذلك مفتاح غيغابايت ذو ٤ منافـذ ، وتخـزين «ريدي .شـيـر» مع منفـذي «يو .إس .بي» ، ومـخـدّم وسـائط

(DLNA) ، وميزة تحكم الأهل ، وشبكات ضيفة ، ومقياس استخدام عريض النطاق . يمكن للمستخدمين التعامل مع عدة تطبيقات عرض عالٍ للنطاق الترددي ، عبر عدد من الأجهزة الشبكية بسهولة ، مما يعطي توصيلاً موثوقاً وسريعاً بالانترنت من المنزل .

وأضاف زيدان قائلاً : «نت جير متفائلة بأن عدد مستخدمي الانترنت في المنطقة سيتابع زيادته - مما يمنحنا فرصة تعزيز حضورنا في المنطقة ، ومتابعة تسويق منتجاتنا في المنطقة . ينمو استخدام أجهزة التوصيل اللاسلكية عاماً بعد عام في منطقة الشرق الأوسط ، إلا أن مشاكل المستهلكين الأساسية ، مثل التغطية والتوصيلات السيئة ، وسببها المباني الضخمة والعالية وغيرها من البنى التحتية ، توجب الحل لضمان الخدمة السريعة . تعد مجموعة «نت جير» المتنوعة من المعدات اللاسلكية المستخدمين بتجربة سلسة وغير منقطعة . كما نحافظ على التزامنا بتزويد المستهلكين بمنتجات عالية الجودة ، ولا نعد فقط بوصول معزز للانترنت بل بتحقيق رضا عام عن السلامة والأمن عند الدخول إلى عالم الانترنت .»

يتمتع موجه مسار «إن جير ٧٥٠ دوال باند غيغابايت» الجديد من «نت جير» بسرعات عالية حتى ٤٥٠ ميغابايت في الثانية على قناة ٥ غيغاهرتز ، مع عرض سريع وعالي الدقة للفيديو ، وتحميل ملفات متزامن ، ولعب إلكتروني دون أي تباطؤ ، بالإضافة إلى تطبيقات الانترنت الأساسية - مع ميزات «ريدي شير يو .إس .بي» سريعة ، وميزة تحكم الأهل ، ووصول للشبكات الضيفة ، ومقياس استخدام عريض النطاق . أما موجه مسار «إن ٣٠٠ وايرلس» من «نت جير» مع «باورلاين إيه .في» فهو حل توصيل منزلي هجين ، يعطي راحة التوصيل اللاسلكي مع موثوقية الخط السلكي وتوصيل إيثرنت . يقدم موجه المسار الجديد هذا للمستخدمين خيار توصيل أجهزتهم النقالة في المنزل بالانترنت ، عن طريق توصيل لاسلكي سريع ، أو أجهزة مثل لوحات تحكم اللعب ومشغلات «بلو-راي» عن طريق توصيل لاسلكي ، أو من خلال خط كهربائي عالي الضغط . ويعمل موجه مسار (WNXR2000) الهجين كمحور لمنزل رقمي ، حيث يوزع الإشارات على الخط الكهربائي إلى أجهزة التلفاز وغيرها من الأجهزة الالكترونية مثل منافذ الإيثرنت ، بالإضافة إلى إمكانية توزيعها لاسلكياً ، مما يعزز عرض نطاق الشبكة الكلي ، ويوفر تغطية أكبر في كل البيئات المنزلية

عدد مستخدمي الفيسبوك في منطقة الشرق الأوسط

عدد مستخدمي الانترنت ومستخدمي الفيسبوك حتى نهاية أغسطس ٢٠١٠م

الـــــــدولـــــــة		عدد مستخدمي الانترنت	عدد مستخدمي الفيسبوك
السعودية		٩،٨٠٠،٠٠٠	٢،٥٧٥،٧٤٠
سلطنة عمان		١،٢٣٦،٧٠٠	١٧٢،٥٤٠
الأمارات		٣،٧٧٧،٩٠٠	١،٧٠٩،٦٢٠
الكويت		١،١٠٠،٠٠٠	٥٤٧،٦٢٠
قطر		٤٣٦،٠٠٠	٤١٢،٢٢٠
البحرين		٦٤٩،٣٠٠	٢٣٥،١٠٠
لبنان		١،٠٠٠،٠٠٠	١،٠٢٤،١٤٠
الأردن		١،٧٤١،٩٠٠	١،٠٦١،٠٨٠
سوريا		٣،٩٣٥،٠٠٠	٣٠،٠٠٠
اليمن		٤٢٠،٠٠٠	١١٩،٨٤٠
ايران		٣٣٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
العراق		٣٢٥٠٠٠	٢٧٠٥٦٠
فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)		٣٥٦٠٠٠	٣٥٦٠٠٠

قدر موقع «إحصائيات الانترنت العالمية» عدد مستخدمي الانترنت في الشرق الأوسط ب ٦٣٢,٤٠٩,٤٦ مليون مستخدم، حتى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٠ بنسبة ٢٩,٨ ٪ من السكان البالغ عددهم ٢١٢٣٣٦٩٢٤ مليون نسمة، حيث قدر الموقع عدد مستخدمي الانترنت بالمملكة بـ ٩,٨٠٠,٠٠٠ مليون مستخدم، بينما مستخدمو الفيسبوك ٢,٥٧٥,٧٤٠ مليون مستخدم.

الجدير بالذكر بأن آخر إحصائية نشرتها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة أكدت تجاوز عدد مستخدمي الانترنت ١١مليونا ومائتي ألف مستخدم.

وأشار موقع «إحصاءات الانترنت العالمية» إلى سوق الاتصالات السعودي، بأنه أكثر إثارة للاهتمام بالشرق الأوسط، وسوق جذاب لهذا القطاع، مشيراً التقرير إلى أن شركة الاتصالات السعودية من أكبر الشركات في الشرق الأوسط، وأشار التقرير إلى الرخص التي أصدرتها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وألمح التقرير إلى التوسع الذي شهدته stc، موضحاً أن الشركة استخدمت مواردها الكبيرة للتوسع في الخارج، ولديها مصالح مباشرة في ماليزيا والكويت والبحرين، من خلال شرائها لحصة ٣٥ ٪ في شركة أوجيه تيليكوم، وأيضا في تركيا وجنوب أفريقيا.

الفصل السادس
هيئات ومنظمات الصحافة العالمية والعربية
الهيئات والمنظمات العالمية:

الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)

The International Federation of Journalists (BELGIUM, 1926)

الاتحاد الدولي للصحفيين هو أكبر منظمة عالمية للصحفيين . تأسس الاتحاد الدولي للصحفيين للمرة الأولى عام ١٩٢٦ ، ثم أعيد تأسيسه مرة أخرى عام ١٩٤٦ ، واستقر على شكله الحالي بعد إعادة تأسيسه للمرة الثالثة عام ١٩٥٢ . ويمثل الاتحاد الدولي للصحفيين هذه الأيام أكثر من ٦٠٠٠٠٠ صحفي في ١٢٠ دولة حول العالم .

و يقوم الاتحاد الدولي للصحفيين بدعم مساعي دولية للدفاع عن حرية الصحافة والعدالة الاجتماعية ، من خلال اتحاد حر وقوي ومستقل للصحفيين ، ولا يمثل هذا الاتحاد أي وجهة نظر سياسية معينة ، وإنما يعمل فقط من أجل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية . يعارض اتحاد الصحفيين التمييز العنصري بكل أشكاله ، ويرفض استخدام الإعلام كدعاية أو وسيلة لإثارة التعصب والصراع . كما أن الاتحاد الدولي للصحافيين يؤمن بحرية التعبير السياسي والثقافي ، ويدافع عن اتحاد مهني وباقي حقوق الإنسان الأخرى . إن الاتحاد الدولي للصحفيين يتكلم بحقوق الصحفيين ، بما ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وحركة الاتحاد المهني الدولي ، ويدعم الاتحاد الدولي للصحفيين الصحفيين واتحاداتهم متى ما ناضلوا من أجل حقوقهم المهنية ، وقد تم تأسيس صندوق تكافل دولي لغرض توفير المساعدات الإنسانية للصحفيين عندما يكونون بحاجة إليها . إن سياسة الاتحاد الدولي للصحفيين يتم إقرارها من خلال مجلس يجتمع كل ثلاث سنوات ، وعمل الاتحاد ينفذ من قبل أمانة عامة موجودة في برزيلس ، تحت إدارة وتوجيه لجنة تنفيذية منتخبة ، وقد عقد آخر اجتماع للمجلس في موسكو من يوم ٢٨-٥ إلى ١-٦ من عام ٢٠٠٧ .

دستور الاتحاد الدولي للصحفيين

تم الاتفاق عليه في المؤتمر الخامس والعشرين للاتحاد المنعقد في اثينا ٢٥-٣٠ آيار ٢٠٠٤

* حماية وتقوية حقوق وحريات الصحفيين .
* احترام والدفاع عن حرية المعلومات وحرية الإعلام واستقلالية الصحافة ، وذلك من خلال البحث ومراقبة الخروقات ، والقيام بنشاطات لحماية الصحفيين في عملهم .
* تأييد وتحسين العمل المهني ، والترويج لرفع معايير التعليم الصحفي .
* تحسين والدفاع عن الأحوال الاجتماعيية والمهنية لجميع الصحفيين ، وتشجيع ودعم أعضاء النقابات في المفاوضات الجماعية .
* تشجيع التعاون بين أعضاء النقابات وجعم وتطوير النقابات المهنية ، عبر المجموعات القارية والإقليمية الموجودة في المنظمة .
* الترويج والمحافظة على ديموقراطية التحرير .
* تعزيز الدور الاجتماعي للصحفيين والصحافة ، وخاصة في مجال نشر الحريات والديموقراطية .

التشجيع على نقديم التدريب المهني وثقافة النقابات المهنية للصحفيين .

* تنسيق الجهود لتأمين وسلامة الصحفيين .
* تشجيع النقابات المنتمية للاتحاد على التعامل بود ، وتقديم العون لأعضاء من نقابات أعضاد أخرى ممن تعمل في مناطق أخرى من العالم .
* إقامة والحفاظ على علاقات وثيقة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة ، سواء كانت إعلامية ، حكومية أو غير حكومية ، سعياً وراء تحقيق تلك الأهداف .
* النضال من أجل حقوق المؤلف للكتاب ونظام دفع المستحقات الفكرية العالمي .
* الترويج للمساواة في التسجيل في المدارس العامة للصحافة ، وتشجيع النقابات الأعضاء لتحقيق هذا الهدف .

العنوان

http://www.ifj.org

مقر الاتحاد الدولي للصحفيين

IPC-Residence Palace, Bloc C

Rue de la Loi 155

B-1040 Brussels

BELGIUM

الهاتف الر ئيسي : ٠٠٣٢٢٢٣٥٢٢٠٠

فاكس : ٠٠٣٢٢٢٣٥٢٢١٩

بريد الكتروني : ifj@ifj.org

السيدة سارة بوشطوب

مسؤولة برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا

هاتف : ٠٠٣٢٢٢٣٥٢٢٠٥

السيد منير زعرور

منسق الشرق الأوسط

هاتف : ٠٠٣٢٢٢٣٥٢٢١١

مراسلون بلا حدود (RSF)

(France, 1985) Reporters sans frontières

مراسلون بلا حدود (Reporters Without Borders) هي منظمة غير حكومية تدافع عن حرية الصحافة ، تتخذ من باريس مقرا لها . وتحتفل المنظمة في يوم ٣ مايو بيوم حرية الصحافة العالمي ، وتنشر المنظمة في هذا اليوم تقريراً كاملاً عن حرية الصحافة في أكثر من ٥٠ دولة ، وهو مقياس حرية الصحافة حول العالم .

أسسها روبرت مينارد في العام ١٩٨٥ ، وهو أمين عام المنظمة حاليا ، وروني براومان رئيس منظمة أطباء بلا حدود ، والصحفي جين كلاود جويلبواد .

تناضل منظمة مراسلون بلا حدود يومياً ليستعيد الإعلام حقوقه ، في عالم يعيش أكثر من ثلث سكانه في بلاد تنتفي حرية الصحافة فيها . فقد شهد العام ٢٠٠٤ مقتل ٥٣ عاملاً محترفاً في مختلف وسائل الإعلام فيما يسعون إلى إعلامنا . وحالياً ، يقبع أكثر من ١٠٠ صحافي في سجون العالم ؛ لأنهم أرادوا بكل بساطة ممارسة مهنتهم . وعلى هذا المنوال ، لا عجب في أن يمضي أحد الصحافيين في نيبال أو إرتريا أو الصين عدة أعوام وراء القضبان بسبب كلمة أو صورة نشرها . وبما أن اعتقال أحد الصحافيين أو قتله يدل أكثر ما يدل على إلغاء شاهد أساسي على الحقيقة ، وتهديد حق كل فرد بالاستعلام ، لم تتوقف مراسلون بلا حدود يوماً عن نضالها الدؤوب هذا منذ حوالي ٢٠ عاماً .

الدفاع اليومي عن حرية الصحافة

إن مراسلون بلا حدود : تتعاون مع أكثر من مئة مراسل لفضح الانتهاكات اليومية لحرية الصحافة في العالم ، عبر إرسال بيانات صحافية إلى مختلف وسائل الإعلام ، وتنظيم حملات تحسسية للرأي العام ، لتدافع عن الصحافيين والعاملين المحترفين والفنيين في وسائل الإعلام المسجونين أو المضطهدين بسبب نشاطهم المهني ، كما تفضح سوء المعاملة والتعذيب اللذين لا يزالان يمارسان في عدد كبير من الدول ، تدعم الصحافيين المهددين في وطنهم ، وتساعد الأسر المحرومة من الموارد ، تناضل في سبيل الحد من الرقابة ومحاربة القوانين الرامية إلى تقييد حرية الصحافة ، تسعى إلى تحصين أمن الصحافيين ولا سيما في مناطق النزاع ، وإعادة إعمار وسائل الإعلام ، وتوفير الدعم المالي والمادي إلى الهيئات الصحافية التي تواجه الصعوبات .

مراسلون بلا حدود ، منظمة دولية

يغطي عمل المنظمة القارات الخمس بفضل أقسامها الوطنية (ألمانيا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، السويد ، سويسرا) ومكاتبها في بنكوك ، لندن ، نيويورك ، طوكيو ، وواشنطن . كذلك ، تتعاون على نحو وثيق مع منظمات محلية وإقليمية للدفاع عن حرية الصحافة ، تنتمي إلى «شبكة مراسلون بلا حدود» وتمثّل أفغانستان ، بنغلادش ، بورما ، كولومبيا ، إرتريا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، باكستان ، بيرو ، جمهورية كونغو الديمقراطية ، روسيا ، الصومال ، وتونس .

إن عناوين فروع المنظمة المختلفة متوفرة على الموقع الإلكتروني : www.rsf.org

www.rsf.org : موقع معلوماتي حول حرية الصحافة

يحتاج موقع منظمة مراسلون بلا حدود الإلكتروني المتوفّر بثلاث لغات (الفرنسية ، والإنكليزية ، والإسبانية) إلى التحديث دورياً . فهو يشكل وكالة معلومات تحصي الانتهاكات اليومية لحرية الصحافة في أنحاء العالم كافة ، ويقترح على متصفّحي الإنترنت التجنّد في سبيل إطلاق سراح الصحافيين المعتقلين عبر توقيع العرائض المعدّة لكل منهم . أما لتفادي الرقابة ، فيعرض مقالات ممنوعة في بلدها المنشأ ، ويستضيف صحفاً يستحيل نشرها في البلد الذي تصدر فيه ، ويعطي الكلمة للصحافيين المجبرين على ملازمة الصمت . يزوره شهرياً حوالى ٢٠٠٠٠٠ فرد لا سيما أنه ينشر ملفّات كاملة عن قضايا صحافية بالغة الأهمية ، فضلاً عن مقياس

للاعتداءات اليومية على حرية الصحافة .

ثلاثة مواعيد أساسية لحرية الصحافة

تحتفل منظمة مراسلون بلا حدود في ٣ أيار/مايو من كل عام باليوم العالمي لحرية الصحافة ، وتنشر في هذه المناسبة تقريراً كاملاً عن الوضع السائد في أكثر من ٥٠ بلداً . وتقترح المنظمة على الهيئات الصحافية في العالم أجمعين دعم الصحافيين المعتقلين عبر «الرعاية» . أما يوم الصحافيين المعتقلين فيشكل مناسبة سنوية لتحطيم جدار الصمت ، والتحدث عن وضع هؤلاء المراسلين المعتقلين بسبب رغبتهم في إعلام المواطنين . وفي شهر كانون الأول/ديسمبر من كل عام ، تمنح المنظمة جائزة مراسلون بلا حدود - مؤسسة فرنسا إلى صحافي سطع نجمه في إطار الدفاع عن حرية الصحافة في وطنه .

تستمر مراسلون بلا حدود في نضالها اليومي ، بفضل بيع مجلتي صور تصدران سنوياً فضلاً عن الهبات التي تردها ودعم بعض المؤسسات لها .

للانتساب إلى منظمة مراسلون بلا حدود

بما أن الدفاع عن حرية الصحافة في أنحاء العالم كافة حاجة ملحّة وضرورة ماسة ، يساعد عدد كبير من الشركاء مراسلون بلا حدود على أن تمضي قدماً في التزامها ، وتنفّذ مشاريع جديدة . ولا غنى عن مساعدتهم هذه لضمان استقلالية المنظمة . لائحة شركاء مراسلون بلا حدود

الانتساب

بانتسابك إلى مراسلون بلا حدود ، تمنحنا النفوذ والشرعية اللذين نحتاج إليهما لنواصل نضالنا في سبيل حرية الصحافة . وبتبرّعك أو تسديدك بدل الاشتراك ، تؤمن لنا أهم قيمة تتطلع إليها أي جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان : الاستقلالية .

آلية الانتساب : الرجاء زيارة الموقع الرسمي للمنظمة وملء استمارة الانتساب

عند الدفع بحوالة نقدية أو مصرفية ، ينبغي إعادة استمارة الانتساب عبر البريد وإجراء الحوالة على حسابنا التالي :

-Reporters sans frontières Credit Cooperatif

Paris Courcelles IBAN:

FR76 4255 9000 0121 0273 6020 488 Swift codes: CCOPFRPP

مراسلون بلا حدود

٤٧ ، شارع Vivienne

باريس٧٥٠٠٢

هاتف : ٨٤ ٨٤ ٨٣ ٤٤ ١ ٣٣

فاكس : ٥١ ١١ ٢٣ ٤٥ ١ ٣٣

موقع إلكتروني : www.rsf.org

http://arabia.reporters-sans-frontieres.org

الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير (IFEX)

The International Freedom of Expression Exchange (Canada, 1992)

تأسست الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير في كندا في العام ١٩٩٢

وهذه الشبكة التي توفر المعلومات بلغات متعددة (الإنجليزية ، الفرنسية ، الاسبانية ، الروسية والعربية) تتألف من شبكة عالمية من المنظمات الأعضاء . وهي تراقب الإساءات والخروقات بحق حرية التعبير ، من خلال شبكة الإنذار وتقدم المعلومات وتوزع البيانات الصحفية . كما أنها من خلال الشبكة تقوم بتأمين المعلومات والموارد المالية والتقنية والخبرات والدعم الدولي والاهتمام . وتصدر الشبكة بياناً إلكترونياً أسبوعياً عبر بريدها الإلكتروني .

الربط بين المجموعات العاملة في مجال حرية التعبير في العالم:

إثر استمرار الانتهاكات العميقة للحق في التعبير في مختلف أنحاء العالم ، برزت الشبكة الدولية لتبادل المعلومات المتعلقة بانتهاكات حرية التعبير كقوة معارضة فاعلة ، وتضم الشبكه ٦٤ منظمة تضطلع بمهمة رصد حرية التعبير ونقل المعلومات التي تجمعها إلى أفراد ومنظمات حول العالم . وقد تأسست الشبكة في عام ١٩٩٢ ، حينما التقت منظمات رائدة في مجال حرية التعبير في مونتريال / كندا لمناقشة

أفضل السبل لمتابعة أهدافها الجماعية .

وتتألف الشبكة في جوهرها من منظمات يرفض أعضاؤها أن يصرفوا النظر عما يحدث ، حينما يخضع الأشخاص والمجموعات الذين يمتلكون الشجاعة للتمسك بالحق الإنساني الأساسي في حرية التعبير ، للرقابة أو يتعرضون للهجوم أو القتل .

هذا وتضم الشبكة مجتمعاً عالمياً متفانياً وشديد التباين . وقد شهدت السنوات الأخيرة انضمام كثير من الأعضاء الجدد من البلدان النامية ، الأمر الذي أسهم في خلق نظرة جديدة وطاقة جديدة .

تساعد في الدفاع عن الصحافيين المُهدّدين شبكة التنبيهات العاجلة .

شبكة التنبيهات العاجله هي إحدى المقومات الأساسية للشبكة .

وتقوم المنظمات الأعضاء في الشيكه بالإبلاغ عن انتهاكات حرية التعبير في مناطقها الجغرافية أو في مجال خبراتها إلى برنامج توزيع المعلومات ، والذي يقوم بدوره بتوزيع المعلومات إلى أعضاء الشبكه ، وإلى أكثر من ١٠,٥٠٠منظمة أخرى ، وإلى الأشخاص المشتركين فيها حول العالم .

وتسمح الشبكة ببلورة استجابة عالمية سريعة ومنسقة لانتهاكات الحريات الصحفية وحرية التعبير . ففي عام ٢٠٠٤ وحده ، سقط ٧٤ من الصحافيين والإعلاميين قتلى أثناء قيامهم بواجبهم الصحفي ، ويتعرض المئات إلى الهجمات أو الزجِ في السجون . لذا ، فإن التنبيهات العاجله تساعد في تسليط الضوء من مختلف أرجاء العالم على منتهكي حقوق الإنسان ، وهذا بدوره يحدث فرقاً كبيراً ، ذلك أن منتهكي حقوق الإنسان غالباً ما يعمدون إلى العمل تحت جنح الظلام .

إفيكس تقدم معلومات عالمية حديثة

تنبيهات إفيكس هي نشرة أسبوعية إليكترونية (ترسل عبر البريد الإليكتروني) ، وتبرز التنبيهات أخباراً إقليمية حول انتهاكات حرية التعبير والانتصارات ، ومعلومات حديثة عن المؤتمرات وورش العمل وجوائز حرية الصحافة . ويشتمل التنبيه على سلسلة واسعة من المواد ، بما في ذلك معلومات من المنظمات الأعضاء في إفيكس ، ومجموعات حقوق الإنسان والإعلام الدولية .

ويتوافر التنبيه باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسيه مجاناً من خلال البريد الإلكتروني .

للاشتراك يمكنكم إرسال بريد إليكتروني إلى العنوان التالي : Communique@ifex.org

برنامج توزيع البيانات يساعد على بناء منظمات وشبكات جديدة

يعتبر توزيع البيانات أحد المجالات الرئيسية لعمل البرنامج . وقد صُمّم هذا البرنامج ، الذي يستند إلى الاعتراف بالتفاوت الراهن بين الشمال والجنوب ، لدعم وتعزيز منظمات حرية التعبير والشبكات الإقليمية الجديدة في العالم النامي ، وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول . وإن المخاطر والعقبات التي تواجه الناس الذين يحاولون تأسيس مجموعات لحرية التعبير في بلدان تئن تحت وطأة انتهاكات حقوق الإنسان أو الرقابة ؛ قد تكون كبيرة جداً ، ولهذا تنقل (إفيكس) قدراً وافراً وحيوياً من المعلومات حول الموضوع ، كما تقدم موارد مالية وفنية وخبرات ، ودعماً واعترافاً دولياً .

البريد الإليكتروني : outreach@ifex.org

تطوير استراتيجيات ومهارات : الاجتماع العام لإفيكس وورش العمل

الاجتماع العام لإفيكس هو المناسبة الرئيسية التي يلتقي فيها جميع الشركاء والأعضاء في شبكة إفيكس ؛ لبحث الاستراتيجيات الجديدة للاستجابة لقضايا حرية التعبير الراهنة ، ولتأسيس شبكات مع بعضهم البعض وتبادل الخبرات واتخاذ قرارات حول التوجهات الجديدة لشبكات العمل في السنوات القادمة .

موقع «إفيكس» على الإنترنت : مصدر أساسي للمعلومات عن حرية التعبير www.Ifex.org

يلعب موقع إفيكس على شبكة الإنترنت دوراً بالغ الأهمية في عمل الشبكة وتطورها . وتتوافر جميع التنبيهات والبيانات على الشبكة باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية (حيث تكون متوافرة) . وعلاوة على ذلك ، يتم تأسيس روابط للمصادر المتعلقة بالبحوث المهمة عن حرية التعبير ، والمتوافرة لدى مجموعات كثيرة حول العالم . ويزور عشرات الألوف من المشتركين موقع االشبكة على الإنترنت . ويمكن البحث عن البيانات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانيه ، الأمر الذي يجعل المعلومات متاحة لجميع زُوار الموقع . وتجدر الإشارة إلى أن موقع إفيكس يتلقى

أكثر من مليون ونصف المليون زياره شهرياً .

عمليات إفيكس

يُدار برنامج توزيع البيانات ، الذي يتخذ من تورنتو / كندا مقراً له ، من قبل أعضاء إفيكس من الصحافيين الكنديين العاملين من أجل حرية التعبير . ويساعد البرنامج على تنسيق عمل أعضاء إفيكس ، ويقلل التداخل في أنشطتنا ، ويجعلنا أكثر فاعلية في تحقيق أهدافنا المشتركة . وتُدار شبكة (إفيكس) من قبل مجلس قوامه ١٣ عضواً من أعضاء (إفيكس) . وأما عضويتها العامة ، فهي مفتوحة للمنظمات المستقلة ، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية التعبير .

للحصول على مزيد من المعلومات، يمكنكم الاتصال بـ:

برنامج توزيع البيانات ، بواسطة : الصحافيون الكنديون من أجل حرية التعبير تورنتو- أونتاريو/ كندا

إفيكس تقدم معلومات عالمية حديثة

تنبيهات إفيكس هي نشرة أسبوعية إليكترونية (ترسل عبر البريد الإليكتروني) ، وتبرز التنبيهات أخباراً إقليمية حول انتهاكات حرية التعبير والانتصارات ، ومعلومات حديثة عن المؤتمرات وورش العمل ، وجوائز حرية الصحافة . ويشتمل التنبيه على سلسلة واسعة من المواد ، بما في ذلك معلومات من المنظمات الأعضاء في إفيكس ، ومجموعات حقوق الإنسان والإعلام الدولية . ويتوافر التنبيه باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والروسية مجاناً من خلال البريد الإلكتروني .

للاشتراك يمكنكم إرسال بريد إليكتروني إلى العنوان التالي :(@) Communiqué ifex.org

يُنشر بيان الشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير «إفيكس» أُسبوعياً من قبل مركز توزيع بيانات إفيكس . ويتولى الصحافيون الكنديون من أجل حرية التعبير إدارة « إفيكس» نيابةً عن أعضاء الشبكة الثلاثة والسبعين .

للاتصال :

العنوان البريدي :

M6G 1A5

هاتف+١ ٦ ٤١٦ ٥١٥ ٩٦٢٢

فاكس + ١ ٦ ٤١٦ ٥١٥ ٧٨٧٩

البريد الالكتروني : ifcx@ifcx.org

الموقع على شبكة الانترنت www.ifcx.org

555 Richmond Street West, #1101, PO Box 407, Toronto, Ontario M5V 3B1 Canada

Tel: +1 416 515 9622

Fax: +1 416 515 7879

http://www.ifex.org

مركز الصحفيين الدوليين (ICFJ)

International Center for Journalists (United States, 1984)

تأسس المركز في الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ ، ويهدف إلى المساهمة في بناء وتعزيز الديمقراطية وعملية الإصلاح ، بما يدعم حرية التعبير والإعلام ، وبما يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة ، مركز حماية وحرية الصحفيين ، مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية ، تسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم ، والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها ، وتعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات ، وتغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم .

للاتصال :

جوهانا كاريو ، مديرة شبكة الصحفيين الدوليين

تدير كاريو شبكة الصحفيين الدوليين . وتساعد كاريو في برنامج أمريكا اللاتينية في المركز الدولي للصحفيين . عملت سابقا مساعده إنتاج في تلفزيون تشيلي الوطني وتي في ان ، ومسؤولة مشروع ، ومنتجة ميدانية في شركة جي ال للإنتاج في

سانتياغو ، تشيلي . الإسبانية هي لغتها الأم ، وتتحدث الإنكليزية والبرتغالية بطلاقة . حاصلة على بكالوريوس في الصحافة من جامعة ديل ديسارولو في تشيلي .

jcarrillo@icfj.org

bsebti@icfj.org

1616 H St NW # 3

Washington, DC 20006-4903

(202) 737-3700

Editor@icj.org

http://www.icfj.org

شبكة الصحفيين الدوليين (آي- جي- نت)

International Journalists Network (United States, 1985)

هي أكبر مصدر إلكتروني لمجتمع المساعدة الإعلامية في العالم . وهي خدمة إلكترونية للصحفيين ، ومدراء الإعلام ، وخبراء المساعدة الإعلامية ، والمدربين الإعلاميين ، وكل من لديه اهتمام بحالة إعلام حول العالم .

مهمتنا : هي إطلاع الصحفيين على الفرص والمعلومات التي يحتاجونها لتنمية مقدراتهم الصحفية ورفع المقاييس الصحفية في بلدانهم . يدا بيد مع هذه المهمة ، تعمل آي-جي-نت بكل جهودها لتعقب جهود التدريب والتنمية والمساعدة الإعلامية في أكثر من ١٥٠ بلدا ، وتساعد المانحين والمنظمين على تجنب التكرار والاطلاع على البرامج التدريبية والتطويرية المبدعة في جميع أنحاء العالم .

تنشر آي-جي-نت من قبل المركز الدولي للصحفيين (آي- سي- أف- جي) في واشنطن .

يأتي الدعم لـ آي-جي-نت من مؤسسات عديدة ، منها معهد المجتمع المفتوح ، والوقفية الوطنية للديمقراطية ، ومؤسسة جون أس وجيمس نايت ، ومؤسسة يوراسيا .

اشترك في نشرتنا الأسبوعية

إضافة إلى الموقع الالكتروني ، ترسل آي-جي-نت نشرة أسبوعية إلكترونية باللغات العربية ، والإنكليزية ، والاسبانية ، والفارسية ، وأخيرا البرتغالية ؛ لتطلعك على آخر أخبار مجتمع الإعلام وأنشطة التدريب الصحفي . الاشتراك سهل للغاية .

للمساهمة

إن التعاون هو واحد من أهم العوامل التي تعتمد عليها آي-جي-نت . لو كانت لديك معلومات أو أخبار عن المساعدة والدعم الإعلامي أو التدريب الصحفي ، والتي تعتقد أننا يجب أن نعرف عنها ، الرجاء الاتصال بنا . ولأن صوتنا يصل لعشرات الآلاف من الزملاء في جميع أنحاء العالم ، تستطيع آي-جي-نت نشر المعلومات عن عملك الإبداعي أو التطويري . يعتمد نجاح آي-جي-نت على التعاون والمساهمة من قبل نشطاء التدريب والمساعدة الإعلامية في كل مكان . نرحب بمشاركاتكم ومعطياتكم .

عنوان المركز

عمان- شارع الجامعة الأردنية - بجانب وزارة الزراعة - شارع سعيد التميمي

هاتف :٥/٥١٦٠٨٢٠ ٦ ٩٦٢+

فاكس :٥٦٠٢٧٨٥ ٦ ٩٦٢+

ص .ب ٩٦١١٦٧ عمان ١١١٩٦ الأردن

https://www.ijnet.org

منظمة القرار ١٩

XIX Article 19 (United Kingdom, 1982)

مادة ١٩ اسمها وهدفها من المادّة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير . ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت ، دون تقيد بالحدود الجغرافية» .

تأخذ المادة ١٩ اسمها وهدفها من المادّة التاسعة عشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير ، ويشمل حق كل شخص في حرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخّل ، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيّد بالحدود الجغرافية .

«منظمة المادة ١٩» هي منظمة دولية تأسست في بريطانيا عام ١٩٨٧ ، تعنى بحقوق الإنسان تدافع عن حرية التعبير وحرية الإعلام وتعززهما في كل أنحاء

العالم . «المادة ١٩» تراقب وتجري الأبحاث وتنشر ، وتحاول أن تكسب التأييد ، وتقوم بالحملات من أجل حرية التعبير حيثما كانت مهددة . «المادة ١٩» تعمل في كل أنحاء العالم ، مع ٥٢ منظمة في ٣٠ دولة ، كما تراقب التهديدات التي تتعرض لها حرية التعبير ، وتعمل في مجال تقديم الدعم والتأييد ، وتحدد المقاييس ، وتعرض التحاليل القانونية والمقالات النقدية ، وتتولى فض النزاعات . «المادة ١٩» توفر التدريب القانوني والاحترافي وتعمل في مجال الابحاث والتطوير . المادة ١٩ هيئة غير حكومية تعمل بإنصاف ومنهجية لمعارضة الرقابة عالمياً . ونحن نعمل نيابةً عن ضحايا الرقابة من الأشخاص الذين تعرّضوا جسدياً إلى الإيذاء ، أو قتلوا أو سجنوا ظلماً أو قيّدوا في تحرّكاتِهم أو صرفوا من عملهم . كما نعمل نيابةً عن وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة التي مُنعَت ، وحُظِرَت وهُدّدت ، ونيابة عن الهيئات والمجموعات السياسية والعمّالية التي انتُهِكت حقوقها أو قُمِعَتْ أو أُسكِتَت .

تتوجّه المادة ١٩ ببرنامج أبحاثها ونشراتها ، وحملاتها وتدخلاتها القانونية ، إلى الرقابة في مختلف أشكالها . كما نراقب الإستجابة الفردية للدول مع القواعد الدولية لحماية حق حريّة التعبير ، ونعمل على المستوى الحكومي ومع الحكومات من أجل ترويج احترام أشمل لهذا الحق الإنساني .

للاتصال

2-8 Amwell Street

London EC1R 1UQ

United Kingdom

هاتف (+44) 20 7239 1180

أو ٩٢٩٢ ٧٢٧٨ ٢٠ (+٤٤)

ARTICLE 19 East & Horn of Africa

Nairobi Office

P.O. Box 2653 - 0100

NRB

Kenya

Tel: +254 (0) 20 386 2230/2231/2232

africa@article19.org

المركز الدولي لأجهزة الإعلام الأخلاقية(CIME)

Center for International Media Action (United States, 2007)

إن المركز الدولي لأجهزة الإعلام الأخلاقية منظّمة غير ربحية مقرّها شيكاغو، وأعضاؤها ينشطون في الولايات المتحدة الأمريكيّة وأوروبا. في يوليو ٢٠٠٧ التقى اثنان وثلاثين صحافيًا شابًا مختصّين في الإعلام من القارات الخمس في في «براغ» لمدّة أسبوع، في معهد الصّحافة الأوروبية، للنقاش من أجل وضع ميثاق بخصوص المسائل الأخلاقيّة الأساسيّة في العمل الصحفي، وكذلك العمل من أجل الشروع في تشكيل المركز الدولي لأجهزة الإعلام الأخلاقية كجهاز دوليّ رسمي، من أجل إيجاد حلول ناجعة للتحدّيات التّي يواجهها الصّحفيّون في أنحاء العالم.

رئيس المركز الدولي لأجهزة الإعلام الأخلاقية

كَيرُوم قُوماز

مديرةَ المركز الدولي لأجهزة الإعلام الأخلاقية

مِلِسَانْدْ مدَلْتُونْ

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- المادة ١٩

العنوان : Center for International Media Ethics - CIME, Inc.

3047 N. Lincoln Avenue Suite # 400

Chicago IL 60657 USA

Tel (USA): + 1 224 588 8782

Tel (Europe): + 33 6 1241 6858

Fax: + 1 773 883 1535

Email: info@cimethics

http://www.cimethics.org

منظمة ميسا (MISA)

The Media Institute of Southern Africa (Namibia 1992)

تأسست المنظمة عام ١٩٩٢ ويقع مقرها الحالي في مدينة ويندهوك في ناميبيا، وينصب عمل هذه المنظمة في تطوير الإعلام الحر والمستقل والتعددي، والتبادل الحر للمعلومات والتعاون بين الصحفيين، من أجل تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان في

إفريقيا ، وتقوم المنظمة بمراقبة حرية الصحافة ، وتقدم دراسات حول معرقلات حرية المعلومات ، وأيضا تتبنى إقامة المؤتمرات والتجمعات للإعلاميين والعاملين في مجال الصحافة وذلك لمناقشة أبرز المشاكل التي تواجه العمل الصحفي ، والاستماع إلى أفكار وآراء الصحفيين ، الموقع الإليكتروني لهذه المؤسسة توجد فيه روابط يمكن من خلالها الولوج إلى الصحف الإفريقية والصحافة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان .

MISA تبحث عن الطرق التي يمكن من خلالها تطوير وترقية التبادل الحر للمعلومات ، والتعاون بين العاملين في الإعلام والصحافة ؛ كوسيلة لتنشئة الصحافة الحرة والديمقراطية وحقوق الإنسان في إفريقيا .

يوجد المقر العام للأمانة العام للمنظمة في ويندهوك - ناميبيا ، والمهام الأساسية لها هي :

الدفاع : تناضل المنظمة من أجل وقف الانتهاكات والتجاوزات التي تتعرض لها الحرية الصحفية ، ويعتبر هذا البند هو من الأسس الأساسية للمنظمة ، كما تقوم بإجراء بحوث حول أسس المنشورات المتخصصة .

المكاتب الفرعية للمنظمة : للمنظمة تمثيل رسمي في كل من بلدان جنوب أفريقيا ، وتضم مكاتب المنظمة هناك إعلاميين وافراداً يمثلون المؤسسات الإعلامية المستقلة في تلك الدول .

بناء القدرات : تعمل المنظمة لتطوير قدرات وإمكانيات المكاتب الوطنية للمنظمة في كل دولة ، وتطوير قدرات الأعضاء المنظمين لها ، إضافة إلى أعضاء وسائل الإعلام المستقلة .

للاتصال:

MISA Regional Secretariat
21 Johann Albrecht Street
Private Bag 13386
Windhoek, Namibia
Telephone +264 61 232975
Fax: +264 61 248016
http://www.misa.org/

مركز للصحافة في الحالات القصوى(CJES)

The Center for Journalism in Extreme Situations (Russia 2000)

تاسس المركز عام ٢٠٠٠ وهو مركز يعنى بحقوق الإنسان داخل الاتحاد الروسي للصحفيين . وتشمل أنشطتها الرئيسة رصد انتهاكات حقوق وسائل الإعلام في روسيا وجمهوريات رابطة الدول المستقلة ، وخاصة التحقيق في الانتهاكات الجسيمة ، والقتل ، والضرب ، والتهديد وغيرها ، والبحث في الظروف والوضع القانوني للعمل الصحفي في «المناطق الساخنة» مثل الشيشان . الموقع بالإنكليزية والروسية .

Mosco 119992.

W, Zubovsky Bulvar 4

+7 (495) 637-7626, 637-3550,

center@cjcs.ru

http://www.cjes.ru/media

رابطة النساء الصحفيات (AWJ)

Association for Women Journalists (United States 1998)

تهدف الجمعية إلى إعطاء الحق والتمثيل العادل للمرأة في وسائل الإعلام ، وتعزيز دور المرأة في غرفة الأخبار ، من خلال إقامة برامج المنح الدراسية ، والمنح المهنية ، والتواصل ، والدعوة ، والحلقات الدراسية والمهنية ، إضافة إلى إقامة مهرجان Vivian Castleberry السنوي ، والذي يحتفى فيه بتقديم جوائز قيمة للنساء الصحفيات المتميزات .

أنشئت رابطة النساء الصحفيات في حزيران / يونيو ١٩٨٨ للحرص والتأكيد على أن دور المرأة لايقتصر على عملها في غرف الأخبار في وسائل الإعلام ، ولكن لضمان أن يكون المرأة ودورها قد صوراً بشكل عادل ودقيق من خلال وسائل الإعلام . وبالتأكيد فإن هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطا جوهريا وحيويا بأهمية الجمهور .

وقد تشكلت الرابطة للرد على ما تظهره وسائل الإعلام المحلية من دور مهين وغير

لائق بالمرأة ، وخاصة خلال الإعلانات أو اللافتات التجارية . وقد قدمت الصحفيات العاملات في إدارة شركات الإعلانات التماسا لوقف هكذا إعلانات ، ولكن تم تجاهل التماسهن إلى حد كبير . ونتيجةً لعدم استجابة إدارة الشركات إلى تلك المطالب ، وجدت النساء الصحفيات الحاجة لتنظيم وسائل الإعلام التي من شأنها النضال والدفاع ؛ ليس فقط لتحسين صورة المرأة في الحياة العامة ، ولكن العمل من أجل تعزيز فرص العمل والتطوير الوظيفي للصحفيات ، ذلك لضمان أن سياسات التهجم على المراة ستكون أقل احتمالا للحدوث في المستقبل ؛ لأن هنالك من سيقوم بالرد عليها .

وفي السعي لتحقيق أهداف الرابطة ، فقد قامت أعضاء الرابطة بإقامة العديد من الندوات ، وأنشأن صندوقا للمنح الدراسية وبرنامج لمنح الجوائز ، وإصدار رسالة إخبارية تصل إلى العديد من القراء حتى الذين ليسوا أعضاء في الرابطة .

العنوان:

Association for Women Journalists
PO Box 2199
Fort Worth, Texas 76113

Jessamy Brown
jessamybrown@star-telegram.com
817-685-3876
http://www.awjdfw.org

الرابطة الدولية للصحفيات والكاتبات (A.M.M.P.E)

THE WORLD ASSOCCIATION OF WOMEN JOURNALISTS AND WRITERS (Mexico,1969)

بدعوة من الكاتبة المكسيكية السيدة Gloria Salas de Calderon غلوريا سالاس دي كالديرون ، إلى العديد من كبار الصحفيات والكاتبات في العالم ، تم حضور إعلاميات وكاتبات من ستة وثلاثين بلدا إلى مدينة مكسيكو سيتي في دولة

المكسيك في حزيران ١٩٦٩ ؛ لعقد المؤتمر العالمي الأول للرابطة ، والذي تمخض عنه الإعلان الرسمي لتأسيس الرابطة ، والذي انتخبت فيه السيدة كالديرون لتكون أول رئيسة للرابطة . وفي المؤتمر الدولي السادس عشر الذي عقد في مدينة سالامانكا في إسبانيا في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٤ ، انتخبت االسيدة Jenifer Shen جنيفر شين لتشغل منصب الرئيس الدولي الحالي للرابطة ، وتعمل السيدة جنيفر شين مذيعة في التلفزيون التايواني ، وأيضا تشغل منصب المديرة العامة لقناة سي تي في نيوز . ويتم اختيار رئيسة للمجلس الدولي للرابطة من قبل أعضاء الفروع المحلية ، والتي تختار ممثلا لها لعضوية اللجنة الدولية للرابطة ، والتي تقوم بدورها بالتصويت لاختيار رئيسات الرابطة كل دورة انتخابية .

أهداف الرابطة:

* تنمية المهارات المهنية لأعضائها ، من خلال التدريب وعقد الاجتماعات والمؤتمرات .
* تعزيز الصداقة بين العاملين في مجال الاتصالات في العالم .
* دعم أعضاء الرابطة ، مع خلال إتاحة فرص التطوير المهنية . تنظيم مسابقات الصحافة وتبادل الخبرات .
* مناصرة حرية الصحافة

العنوان :

Address: P. O. Box 8-320 Taipei, Taipei City 10099, Taiwan R.O.C.

Tel: +886-0932-039728

chaochiachen@seed.net.tw Email:

http://www.ammpe.tw/Page_Show.asp?Page_ID=315

الرابطة الدولية للصحفيات في الإذاعة والتلفزيون (IAWRT)

The International Association of Women in Radio & Television (United States, 1951)

هي منظمة غير حكومية غير ربحية ، تعمل مع المركز الاستشاري لدى الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعي . تأسست في عام ١٩٥١ ، وتهدف إلى أن تكون

حلقة وصل وتبادل الخبرات والتطور المهني بين المذيعات في الراديو والتلفزيون في جميع أنحاء العالم . . وتضم المنظمة سيدات من جميع أنحاء العالم ، وتقوم بتنظيم المؤتمرات الدولية ، وعرض المحاضرات والتدريب وورش العمل المهنية في مجال الإعلام .

الأهداف

تبادل الخبرات المهنية بين الأعضاء ، من خلال الربط الالكتروني وورش العمل والمؤتمرات ، وإنتاج البرامج والمهارات الإدارية .

تساهم في تعزيز البث ، من خلال ضمان وجهات النظر النسائية والقيم ، والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من عمل المنظمة .

توفير وتطوير المهارات المهنية لأعضاء المنظمة لدعم النساء في البلدان النامية

البريد الإلكتروني : info@iawrt.org

http://translate.googleusercontent.com

الاتحاد الأوروبي للصحفيين (EFJ)

European Federation of Journalists (Belgium, 2003)

وهو منظمة إقليمية عضو في الرابطة الدولية العالمية للصحفيين . تعد أكبر تجمع للصحفيين في أوروبا ، وتضم حوالي ٢٨٠,٠٠٠ عضوا في ثلاثين دولة . الموقع بالإنكليزية والفرنسية .

ويعمل الاتحاد الأوروبي للصحفيين (EFJ) في جميع أنحاء أوروبا ؛ لضمان حقوق التمثيل النقابي وتطبيق المسائل المهنية للصحفيين . ويقوم أيضا بتنسيق أنشطة النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للصحفيين في أوروبا ، مع التركيز على تطوير وتعزيز المصالح المشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الإعلامية . ويهدف الاتحاد أيضا إلى ضمان حرية التعبير والحصول على المعلومات ، وضمان الحقوق الإنسانية والمهنية للصحفين .

http://europe.ifj.org/en/pages/contact-us-europe

Headquarters:

European Federation of Journalists

Residence Palace
Rue de la Loi 155
B-1040 Brussels
Belgium
Tel: 32-2-235 22 08
Fax: 32-2-235 22 19
E-mail: efj@ifj.org
http://europe.ifj.org/en

مركز الصحافة الأوروبية (EJC)

European Journalism Centre (The Netherlands,1992)

هي منظمة مستقلة ، غير ربحية مقرها في معهد ماستريخت ، هولندا . مديرها هو ويلفريد Wilfred Ruetten ، الذي كان سابقا رئيس قسم التلفزيون في جامعة العلوم التطبيقية في مدينة سالزبورغ في النمسا .

وتهدف المنظمة إلى تعزيز مواصفات العمل الصحفي ، من خلال التدريب بشكل أولي ، وإعطاء المزيد من التدريب للصحفيين والمهنيين العاملين في الصحافة خلال وأثناء ممارستهم للمهنة ، وكذلك تقوم المنظمة بتدريب الكوادر وفقاً لأعلى المعايير الصحفية الدولية الأوروبية . ويقوم معهد المنظمة بدور الشريك والمنظم لشركات وسائط الإعلام على المستوى الأوروبي ، والمنظمات المهنية وكليات الصحافة والهيئات الحكومية ، التي تسعى إلى إقامة الأنشطة والمشاريع .

وينشر مركز الصحافة الأوروبية أخبارا إعلامية موجزة ، ويمكن الاشتراك فيها مجانا .

العنوان:

European Journalism Centre
Sonneville-lunet 10
6221KT Maastricht
The Netherlands

Tel.: +31 43 325 40 30

Fax: +32 2 400 42 20

E-mail: info @ejc.net

http://www.ejc.nl/default.as

معهد صحافة الحرب والسلم (IWPR)

Institute for war and Peace reporting (United Kingdom, 1991)

يهدف المعهد إلى بناء السلم والديمقراطية عبر الإعلام الحر والعادل . إنه يقدم تدريبات وبرامج مكثفة في الصحافة ، لتوفير كوادر مهنية متخصصة قادرة على بناء قدرات محلية إعلامية ؛ لدعم السلام والتنمية وسيادة القانون في تلك البلدان ، من خلال نشر الديمقراطية عبر وسائل الإعلام الحرة . .

وتغطي نشاطات معهد الصحافة العديد من الدول والمؤسسات في العالم ، وقد توسع نشاط المعهد ليشمل الدول التالية : أفغانستان ، آسيا الوسطى ، بلاد القوقاز ، إيران ، العراق ، سوريا ، أوغندا ، زيمبابوي ، أفريقيا الجنوبية ، أوربا الوسطى وهولندا .

المهام

إنشاء شبكات ومؤسسات إعلامية .

تطوير المهارات والاختصاصات المهنيية .

تقديم تقارير موثوق بها .

إقامة حورات وندورات حول تعزيز الأمن والسلام .

العنوان:

IWPR

Europe

(Head Office)

48 Gray's Inn Road

London WC1X 8LT

United Kingdom

Tel: +44 20 7831 1030

http://www.iwpr.net

مركزمعلومات اليورو ميد (EU/MEDA)

Europe for Mediterranean Journalists (Belgium, 1985)

تأسس مركز معلومات اليورو ميد بمبادرة من المجموعة الأوربية ، ويموله برنامج ميدا الإقليمي للإعلام والاتصالات ، وهو يهدف إلى التعريف بسائر العلاقات ومجالات العمل والتعاون التي تربط الاتحاد الأوربي ودول البحر المتوسط ، وكذلك يقوم المركز بالتعامل مع الطلبات المقدمة من قبل وفود المجموعة الأوربية ، ويدعم صحفيي الميدا ويساعد مديري حملات منظمات المجتمع المدني الممولة من قبل الميدا ، والذين يسعون لنشر المعلومات عن أعمالهم . يمد البرنامج الصحفيين بالأدوات والفهم من خلال المؤتمرات وورش العمل والتدريب ؛ لكي يستخدموا على أحسن وجه المعلومات التي تزودها بهم كل من المفوضية الأوروبية والوفود الأوروبية ، إلى جانب منظمات المجتمع المدني والصحفيين الآخرين الخ .

بالإضافة إلى المفوضين والمديرين العوام ، الذين يرئسون القطاعات المختلفة ، المتحدثون الرسميون الآخرون هم فقط موظفو الاتحاد الأوربي الآخرون الذين باستطاعتهم أن يتحدثوا للصحافة لحساب المفوضية ؛ كي يدلوا بما يمكن اقتباسه علنياً وبالمعلومات الخلفية . وهم يعقدون يومياً إحاطة منتصف اليوم للمراسلين المقيمين في بروكسل لتقديم آخر الأخبار . يمكن متابعة هذه الإحاطات مباشرة على Europe by Satellite (EBS) .

اذهب لجدول الأعمال schedule وانقر على الحدث .

ولأجل أن تحصل على أخبار اليوم أضف RAPID لسجلك المفضل . فهو موقع النشرة الصحفية للمفوضية الأوربية منذ ١٩٨٥ . تذاع النشرة الصحفية اليومية هنا في خلال ساعات من إصدارها في صحافة بروكسل .

بإمكان الصحفي الزائر ، والذي لا ينتمي إلى الدول الأعضاء ، أن يحصل على هذه الخدمات . ولكن ينبغي الانتباه نظراً لكثافة الطلب ، ننصح الصحفيين الراغبين في استشارة هذه الخدمات بالترتيب مسبقاً لذلك .

وبإمكان المفوضية أن تمدهم أيضا بفيديوهات آخر لحظة ، إلى جانب الصور

والتغطية الصوتية للأخبار الأوربية ، وبإمكانها الإمداد بأرشيف متفرد عن تاريخ الاتحاد الأوربي .

قامت الدول المشاركة بإقامة برنامج لصحفيي البحر المتوسط ، برنامج مدته ١٨ شهراً . تم اختيار ستين منظمة إعلامية للمشاركة فيه من كل من الجزائر ومصر ، إسرائيل والأردن ، لبنان والأراضي الفلسطينية ، المغرب وسوريا ، تونس وتركيا .

على كل منظمة إعلامية أن تعين صحفياً واحداً ليشارك في خمس زيارات إعلامية أو لحضور ورش عمل . البرامج المصممة معدة للتلفزيون والراديو إلى جانب الإعلام المطبوع . لغة العمل الإنجليزية أو الفرنسية ، ومن ثم تعتمد المشاركة من قبل المنظمات الإعلامية المختلفة بناء على قدراتهم اللغوية .

العنوان:

مركز معلومات اليورو ميد

Sarah BOUCHETOB

Email: sarah.bouchetob@ifj.org

Website: www.ifj.org

Tel: + 32 2 235 22 05

Fax: + 32 2 235 22 09

Mobile: + 32 486 35 04 21

http://www.eu4medjournalists.eu/

المؤسسة الدولية لدعم الإعلام (IMS)

International Media Support (Denmark, 2001)

تاسست منظمة دعم الإعلام العالمية في عام ٢٠٠١ في الدنمارك ، وهي منظمة غير ربحية تعمل على دعم وسائل الإعلام المحلية في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والاضطرابات السياسية . وتعمل المنظمة في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم ، وتساعد في تعزيز نظام الرصد الدولي للصحافة المهنية ، وضمان عمل وسائل الإعلام في الظروف الصعبة التي تمر بها تلك البلدان . واستنادا إلى أن حرية التعبير والصحافة الحرة هي عناصر أساسية في التطور الديمقراطي للبلد . ولتحقيق

ذلك ، نظام الرصد الدولي يعمل على تمكين وسائل الإعلام للحد من الصراع ، وتعزيز الديمقراطية وتحقيق الحوار .

ويتركز عمل المنظمة على ثلاث محاور هي : عمل وسائل الإعلام في مناطق الصراع في دول أفريقيا وآسيا والأمريكتين ، الإعلام والديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ؛ وسائل الإعلام وأنشطة الحوار الحر في العالم العربي وإيران .

العنوان:

Executive Director
Jesper Højberg
+45 8832 7007
jh@i-m-s.dk
http://www.i-m-s.dk

منظمة حماية الصحفيين (CPJ)

Committee to Protect Journalists (United States,1981)

إن منظمة حماية الصحفيين هي منظمة مستقلة غير ربحية أسست سنة ١٩٨١ ، تدعو لحرية الصحافة في كل بلدان العالم ، من خلال الدفاع عن حقوق الصحفيين ، بما يمكنهم من القيام بعملهم ونقل التقارير الإخبارية بدون خوف من التعرض للانتقام ، وفيما يلي أجوبة للأسئلة المتكررة عادة عن هذه المنظمة :

كيف بدأت منظمة حماية الصحفيين : مجموعة من المراسلين الخارجيين في الولايات المتحدة الأمريكية أسسوا منظمة حماية الصحفيين كرد على المعاملة القاسية التي يعامل بها زملاؤهم من قبل الحكومات الفاشستية وأعداء الصحافة الحرة .

من يدير منظمة حماية الصحفيين : تدار هذه المنظمة من قبل كادر يعمل بدوام كامل ، يتكون من ثلاثة وعشرين موظفاً في مقر المنظمة الكائن في مدينة نيويورك . ويتضمن الكادر متخصصين في كل منطقة من مناطق العالم ، ولهذه المنظمة مكتب تمثيل في واشنطن ومستشارون في باقي دول العالم ، وتدار نشاطات هذه المنظمة من

قبل مجلس يتكون من ٣٥ عضواً من أبرز الصحفيين .

كيف يتم تمويل هذه المنظمة . تمول هذه المنظمة من قبل مساهمات مقدمة من أفراد أو شركات أو مؤسسات ، وإن هذه المنظمة لا تقبل أي تمويل حكومي .

ما السبب وراء أهمية حرية الصحافة : بدون حرية الصحافة لا يمكن تحقيق سوى القليل من حقوق الإنسان ، وإن البيئة التي فيها حرية صحافة تساعد على نمو مجتمع نشط ومتفاعل ، مما يؤدي إلى ديمقراطية مستقرة ومستمرة ، وإلى تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وصحية . تعمل هذه المنظمة في أكثر من ١٢٠ دولة أغلبها تعاني من أنظمة قمعية أو تعاني من حروب أهليه أو غيرها من المشاكل التي تعرقل مهمة الصحافة الحرة الديمقراطية .

كيف تقوم هذه المنظمة بحماية الصحفيين : من خلال الكشف علناً عن الإساءات التي يتعرض لها الصحفيون ، ومن خلال متابعة أعمال وشؤون الصحفيين المحتجزين أو من تعرض منهم للتهديد . وقد ساهمت هذه المنظمة بشكل فعال بتحذير الصحفيين ووكالات الأنباء من الأماكن التي يحصل فيها تجاوز على حرية الصحافة ، كما تقوم بتنظيم احتجاجات عامة ، وتعمل من خلال القنوات الدبلوماسية للتأثير في هذا الاتجاه . وتقوم هذه المنظمة أيضا بنشر مقالات وتقارير خاصة ، بالإضافة إلى مجلة نصف سنوية عن المهمات الصحفية الخطرة والهجمات التي يتعرض لها الصحفيون .

العنوان:

Development Department

330 7 Ave, 11th Floor

New York, NY 10001

او عن طريق الهاتف : (٢١٢) ٤٦٥-١٠٠٤ .ext. 122

info@cpj.org

www.cpj.org

المركز الإعلامي الدولي (IPI)

The International Press Institute (Austria, 1950)

المركز الإعلامي الدولي ، يتكون من رؤساء تحرير صحف ومدراء صحف وكبار الصحفيين في العالم ، ويهدف إلى حماية وتعزيز حرية الصحافة ، وحماية حرية التعبير عن الرأي ، إضافة إلى تعزيز أو تطوير حرية تبادل المعلومات . أسس هذه المنظمة ٣٤ محررا من ١٥ دولة ، وذلك في اجتماع أقيم في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأميركية ، ويقع المقر الرئيسي للمركز في العاصمة النمساوية فينّا . وقد تطور المركز بصور كبيرة جدا ليضم صحفيين من ١٢٠ دولة . يتدخل المركز الإعلامي الدولي لحماية حرية الإعلام بواسطة البيانات الاحتجاجية المكتوبة ، كما يراقب بشكل فاعل النشاطات الإعلامية . أنشأ المركز الإعلامي الدولي صندوق دعم الحرية الإعلامية ، الذي يتولى تمويل البعثات إلى الدول ، حيث حرية الصحافة مهددة بالخطر . يلعب المركز الإعلامي الدولي دوراً استشارياً لدى الأمم المتحدة والأونيسكو والمجلس الأوروبي وغيره من المنظمات الحكومية . ينظم المركز الإعلامي الدولي مؤتمراً سنوياً عالمياً بالتعاون مع الجمعية العمومية السنوية للمركز الإعلامي الدولي . يجري المركز الإعلامي الدولي أبحاثاً مكثفة حول المسائل المتعلقة بالإعلام ، ويوزع منشورات عدة تتعلق بحرية الصحافة . يراقب بانتظام قوانين الصحافة الجديدة ، ويزود الحكومات بتوصيات في شأن كيفية ملاءمة تشريعاتها مع المعايير المقبولة دولياً في مجال حرية التعبير . وينشر تقريراً سنوياً حول حرية الإعلام ، ومجلة IPI Global Journalist ، المجلة الفصلية التي يصدرها المركز وغيرها من المنشورات الخاصة .

العنوان:

IPI Headquarters
Spiegelgasse 2
A-1010 Vienna
Austria
Tel: (+ 43 1) 512 90 11
Fax :(+ 43 1) 512 90 14

E-mail: ipi@freemedia.at

SEEMO - South East Europe Media Organization

Spiegelgasse 2

A-1010 Vienna

Austria

Tel: (+ 43-1) 513 39 40

Fax :(+ 43-1) 512 90 15

E-Mail: info@seemo.org

Web: http://www.freemedia.at

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)

World Intellectual Property Organization (Switzerland, 1967)

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة ، مكرسة لتطوير نظام دولي متوازن وميسَّر بشأن الملكية الفكرية ، نظام يكافئ الإبداع ويحفز الابتكار ، ويساهم في التنمية الاقتصادية ، ويصون المصلحة العامة .

تأسست الويبو سنة ١٩٦٧ بموجب اتفاقية الويبو وتفويض من الدول الأعضاء فيها ، لتعزيز حماية الملكية الفكرية عبر العالم ، عن سبيل التعاون بين الدول ومع سائر المنظمات الدولية . ويقع مقر الويبو في مدينة جنيف السويسرية . والمدير العام للويبو هو فرانسس غري .

الأهداف الاستراتيجية

تندرج أهداف الويبو الاستراتيجية المعدلة والموسعة ضمن مسار شامل للتقويم الجاري داخل المنظمة . ومن شأن هذه الأهداف أن تمكّن الويبو من الوفاء بولايتها بمزيد من الفعالية ، مستجيبة إلى محيط خارجي سريع التطور ، ورافعة التحديات الملحة أمام الملكية الفكرية في القرن الواحد والعشرين .

في ما يلي الأهداف الاستراتيجية التسعة الواردة في وثيقة البرنامج والميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ :

* **تطور متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية**

* تقديم خدمات عالمية في مجال الملكية الفكرية من الطراز الأول
* تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية في سبيل التنمية
* تقديم خدمات عالية الجودة في إطار أنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية
* رفع كفاءة أعمال الإدارة والدعم في الويبو
* تنسيق البنية التحتية العالمية للملكية الفكرية وتطويرها
* المصدر العالمي لمراجع المعلومات والدراسات المتعلقة بالملكية الفكرية
* التعاون الدولي على إذكاء الاحترام للملكية الفكرية
* الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية
* آلية تواصل متجاوب بين الويبو والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصالح
* بنية دعم إداري ومالي فعالة لتمكين الويبو من تنفيذ برامجها

الايميل: http://www.wipo.int/pressroom/ar

العنوان : World Intellectual Property Organization
34, chemin des Colombettes
CH-1211 Geneva 20, Switzerland
Tel: +41 22 338 9111
Tel: +41 22 338 8787
Fax: +41 22 338 8140

منظمة الخط الأمامي(FI)

Front Line (Ireland, 2001)

تأسست مؤسسة الخط الأمامي في دبلن عام ٢٠٠١ ، بغرض محدد وهو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، وهم الأشخاص الذين يعملون بالطرق السلمية من أجل إحقاق أحد الحقوق التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو جميعها . وتسعى مؤسسة الخط الأمامي إلى التعامل مع بعض الاحتياجات التي شخصها المدافعون عن حقوق الإنسان بأنفسهم ، بما في ذلك توفير الحماية لهم ، وإمكانيات تواصل بعضهم ببعض ، والتدريب ، وإمكانية اتصالهم بالهيئات الدولية التي يسعها

أن تقوم بإجراءات معينة لصالحهم .

تسعى مؤسسة الخط الأمامي إلى تقديم الدعم السريع والعملي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر ، بما في ذلك توفير خط هاتفي للاستجابة للطوارئ على مدار الساعة ، والعمل على تعزيز بروز المدافعين عن حقوق الإنسان والاعتراف بهم بوصفهم فئة معرضة للانتهاكات .

وتدير مؤسسة الخط الأمامي برنامج منح صغير لتمويل الاحتياجات الأمنية للمدافعين . وتقوم بتحريك حملات الضغط والإقناع لصالح المدافعين المعرضين لخطر داهم . وفي حالات الطوارئ ، يمكن لمؤسسة الخط الأمامي تسهيل التغيير المؤقت لمحل تواجد المدافعين عن حقوق الإنسان ممن هم معرضون للخطر .

تجري مؤسسة الخط الأمامي أبحاثاً وتنشر تقاريرَ عن وضع المدافعين عن حقوق الإنسان على مستوى البلدان . وكذلك تطور المؤسسة مراجع ومصادر تدريبية لصالح المدافعين عن حقوق الإنسان ، بالإضافة إلى قيامها بتسهيل تواصل المدافعين من مختلف أنحاء العالم بعضهم ببعض ، وتبادلهم المعلومات . وتقوم مؤسسة الخط الأمامي بدعم فكرة إيجاد إجراءات دولية وإقليمية أكثر فعالية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، بما في ذلك تقديم الدعم لعمل ممثل الأمم المتحدة المختص بشؤون المدافعين عن حقوق الإنسان . وتسعى مؤسسة الخط الأمامي إلى تعزيز احترام إعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان .

لمؤسسة الخط الأمامي صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة .

حازت منظمة الخط الأمامي على جائزة الملك بودوين للتنمية الدولية للعام ٢٠٠٧ .

King Baudouin International Development Prize 2007.

العنوان:

Email: info@frontlinedefenders.org
Tel: +353 (0)1 212 3750)
Fax: +353 (0)1 212 1001
http://www.frontlinedefenders.org/ar

جمعية الناشرين في آسيا (SOPA)

The Society of Publishers in Asia (Hong Kong, 1982)

جمعية الناشرين في آسيا : تأسست جمعية الناشرين في آسيا عام ١٩٨٢ لدعم وإدامة حركة النشر بالنسبة للناشرين المحليين، والممثلين المحليين للناشرين الأجانب، انطلاقا من مبدأ تعزيز التعاون والتفاهم بين الأعضاء.

يوجد مقر هذه الجمعية في مدينة هونج كونج، ويوجد فيها تمثيل لأكثر من ٤٦ شركة إعلامية محلية وعالمية في هونج كونج وباقي مناطق آسيا، وهي مسئولة عن نشر أكثر من ٢٠٠ مؤلف.

إن منظمة SOPA هي منظمة غير ربحية، تهدف إلى تحسين المعايير المهنية للناشرين، وتهدف أيضا لحماية مصالحهم، وتعمل الجمعية على إيجاد معايير وأسس لعمل للناشرين تتعلق بـ جودة العمل، والتنمية المهنية والتوزيع والإعلان عن المنتج.

جمعية الناشرين في آسيا (SOPA) تتعامل وفق مقاييس مهنية عالية للنشر. وتوفر الأرضية الصالحة للناشرين في آسيا وباقي دول العالم؛ للتواصل والتعاون مع بعضهم البعض، ضمن مساحات العمل التي تحمل بين طياتها تحديات وصعوبات مشتركة. حيث إن هذه الجمعية تمثل مصالح واهتمامات كل من العمل التجاري والعمل الصحفي، وتعمل على ترقية الأسس الأخلاقية للعمل التجاري والمهنية الصحفية، كما أنها تقوم بإجراء تدريبات ولها تأثير على الحكومات، مما يدفع تجاه تطوير صناعة الصحافة والإعلام في جميع أنحاء آسيا.

وأخيرا وليس آخراً فإن ال SOPA هي جمعية متخصصة، وبشكل كامل في دعم وترقية الصحافة إلى أعلى معايير الاستقلالية، وأن تكون صحافة مسئولة وحظرة.

العنوان:

http://www.sopasia.com/as_history.asp

SOPA Secretariat

Newell Public Relations

2608-2610 Island Place Tower,

510 King's Road, North Point,

Hong Kong
Tel: (852) 2572 2100
Fax: (852) 2572 2113
E-mail: iris.fung@sopasia.com
E-mail: mail@sopasia.com
http://www.sopasia.com

رابطة صحفيي شرق أفريقيا(EAJA)

The Eastern Africa Journalists AssociationDjibouti (Djibouti,2007)

تأسست جمعية صحفيي شرق أفريقيا (EAJA) ؛ في جيبوتي عام ٢٠٠٧ من اجتماع لصحفيين من عشرة دول أفريقية . وتركز الرابطة على حرية التعبير ، حرية الصحافة ، وظروف عمل حقوق الإنسان والصحفيين ، ومصالح الصحفيين ، وسلامة الصحفيين ، وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام ، والمساواة بين الجنسين والمعاملة الحسنة للصحفيين والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ، والسلام ، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات ، وحل النزاعات .

و تحارب رابطة الصحفيين من أجل حرية الصحافة ، وتحسين ظروف العمل والمعيشة للصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام ، والاعتراف وتطبيق الحقوق النقابية ، والمبادئ الديمقراطية ، وحل النزاعات ، وسلامة الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام ، والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ، والكفاح من أجل معايير الصحافة العالية ، والاعتراف بجميع الحقوق الأخرى المذكورة في البيانات الدولية لحقوق الإنسان .

العنوان:

EAJA Secretariat Contacts
Eastern Africa Journalists Association (EAJA)
Al-Gamil Building, Apartment 3, 4th Floor
Arta Street, Djibouti, R.D.D
Tel: +253 359701 / 357038

Email: eaja@eaja.org

http://eaja.org/en/users/new

الاتحاد الدولي للصحافة الدورية (FIPP)

International Federation of the Periodical Press (United Kingdom, 1925)

الاتحاد الدولي للصحافة الدورية (FIPP) : تأسس سنة ١٩٢٥ ويعمل لفائدة الزبائن .

مهمته دعم وترقية الاهتمامات الاقتصادية والثقافية والصحفية لناشري المجلات ، على المستويين الوطني والدولي ، في كل مجالات الصحافة ، المطبوعة والمقروءة عبر الانترنت والموبايل .

الFIPP تركز نشاطاتها على حرية الصحافة ، الملكية الثقافية ، توفير المعلومات ، حرية الإعلان التجاري ، حرية التوزيع والحماية البيئية .

واليوم وصل عدد أعضاء الFIPP إلى أكثر من ٨٠٠ عضو ، ويوجدون في ٦٠ دولة ، ويتكونون من ٤٤ جمعية وطنية ، و٦٢٥ شركة نشر ، و١٤٠ شركة مساهمة تتضمن شركات فرعية ، ويدخل في عضويتها أكثر من ٦٠٠٠ عنوان لمجلة معروفة أغلبها مجلات ذات ماركات عالمية معروفة .

الـ FIPP تهدف إلى تطوير الاهتمامات الاقتصادية والثقافية والصحفية لناشري المجلات ، على المستويين الوطني والدولي في كل من الصحافة المطبوعة أو المقروءة على الانترنت ، وتتلخص نشاطاتها بما يلي :

المعلومات : توفر الـ FIPP الأرضية لتقوية الأواصر والروابط بين ناشري المجلات في جميع أنحاء العالم ، من أجل تبادل الخبرات والمعرفة والأفكار .

حرية الصحافة : الـFIPP تدعم وتدافع عن التعددية .

حرية الإعلان : الـFIPP تؤيد حرية الإعلان وحق الخطاب التجاري ، وترقي استخدام الإعلانات في المجلات في جميع أنحاء العالم .

حرية التوزيع : الـFIPP تدعم وتدافع عن حرية توزيع المنتج الصحفي ، وتشجع على توفير فرص متساوية لكل الناشرين ؛ للوصول إلى الأسواق والمستهلكين .

الملكية الثقافية : الـFIPP تدافع عن حقوق ملكية المنتج الثقافي للناشرين بجميع أشكاله .

الحماية البيئية : الـFIPP تؤمن بتطور المقاييس البيئية العامة ، وتعمل على جعل الإنتاج يخضع لهذه المقاييس في جميع مراحل إنتاج المجلة .

العنوان:

Queens House
55-56 Lincoln s Inn Fields
London WC2A 3LJ
UK
Tel: +44 (0) 20 7404 4169
Fax: +44 (0) 20 7404 4170
http://www.fipp.com

اللجنة العالمية للحرية الصحفية (WPFC)

World Press Freedom Committee (United States, 1981)

اللجنة العالمية للحرية الصحفية : كانت هذه المنظمة ، ولأكثر من ٣٠ عاماً ، تقود الجهود والمساعي في محاربة ترخيص الصحفيين ، وقواعد الانضباط والسلوك الإلزامي للصحفيين ، والمهام الإلزامية للصحفيين ، وباقي الممارسات الرقابية على الأخبار .

وقد تأسست أصلا من أجل شن حملة عالمية لإيجاد حل نهائي وناجح يضرب المقترحات السلطوية والفاشستية ، الرامية لتقييد الحريات الصحفية ، من خلال «القانون العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات» وقد ذهبت الـ WPFC إلى :

عرض مبادئ حرية الصحافة العالمية سنة ١٩٨١ ، تلتها سنة ١٩٨٧ بعرض دستور حرية الصحافة المتكون من ١٠ بنود .

وضع التحليل الأول لنص القانون الجديد للرقابة على الصحافة ، الذي صدر ما بعد الحرب الباردة ، والذي هو ترويج لممارسات رقابية مقنعة .

إدارة البرنامج العالمي الوحيد للرقابة النظامية على الحرية الصحفية الذي أصدرته اليونسكو . عملت الأمم المتحدة وعدد من المنظمات شبه الحكومية نيابة عن الجماعات المنادية بحرية الصحافة ، ومن خلال عدد من المنتديات ، لتقديم مبادئ

الحرية الصحفية لوسائل الإعلام الخبرية المنشورة على الانترنت ، شبكة المعلومات العالمية والبث الفضائي المباشر .

العنوان:

World Press Freedom Committee
11690-C Sunrise Valley Dr.
Reston, VA 20191, USA
Tel: (703) 715-9811
Fax: (703) 620-6790
E-mail: freepress@wpfc.org
http://www.wpfc.org/

منظمة صحف العالم (WAN)

The World Association of Newspapers (France, 1948)

منظمة صحف العالم (فرنسا ، ١٩٤٨)منظمة صحف العالم تجمع ٧٦ جمعية صحفية وطنية ومدراء تنفيذيين في ١٠٢ بلداً في أنحاء العالم ، و١٠ وكالات أنباء ، و١٠ منظمات صحفية إقليمية . إنها منظمة غير حكومية ، غير ربحية . في الإجمال ، تمثل المنظمة أكثر من ١٨ الف مطبوعة على القارات الخمس . منظمة صحف العالم تملك ٣ أهداف أساسية : الدفاع عن حرية الصحافة وعن الاستقلال الاقتصادي للصحف كشرط اساسي لهذه الحرية ؛ المساهمة في تطوير نشر الصحف من خلال تعزيز الاتصالات والصلات بين مدراء الصحف من مختلف المناطق والثقافات ؛ تعزيز التعاون بين المنظمات الأعضاء سواء على الصعد الوطني ، أو الإقليمي أو العالمي .

7. Rue Geoffroy St. Hilaire,
75005 Paris, France.
Telephone: (33-1) 47 42 85 00
Fax: (33-1) 47 42 49 48

General Enquiries:

Contact us (at) wan.asso.fr

Senior Management

Timothy Balding, Chief Executive Officer:

Tbalding(at)wan.asso.fr

http://www.wan-press.org/

منظمة صحف العالم والناشرين وان-أيفرا (WAN-IFRA)

The World Association of Newspapers and News Publishers (France, 2009)

المنظمة العالمية للصحف وناشري الأخبار ، أو WAN-IFRA ، هي المنظمة العالمية للصحافة في العالم ، وهي تضم أكثر من ١٨٠٠٠ من الناشرين ، ١٥٠٠٠ موقع على الانترنت وأكثر من ٣٠٠٠ شركة في أكثر من ١٢٠ بلدا .

أنشئت المنظمة في يوليو ٢٠٠٩ من اندماج الجمعية العالمية للصحف WAN ومنظمة وايفرا IFRA ، وبهذا يكون لهذه المنظمة تاريخ ١١٠ سنة من الخبرة والعمل الصحفي ، وتمثيل الصحافة في العالم

والهدف الرئيسي من اندماج هاتين المنظمتين هو : «لكي تكون شريكا لا غنى عنه للصحف ودور النشر في كل أنحاء العالم ، وذلك في مجال الدفاع وتعزيز حرية الصحافة ، الصحافة النوعية وسلامة التحرير ، وكذلك تطوير الخبرات التي تخص النشر وتطويرها تقنيا وعلميا» .

العنوان:

http://www.wan-ifra.org/about-wan-ifra

WAN-IFRA

Paris, France

Phone: +33.1.474285-07

E-Mail: larry.kilman@wan-ifra.org

صندوق دعم الصحافة الاستقصائية (FIJ)

Fund for Investigative Journalism (United States,1969)

تأسس صندوق دعم الصحافة الاستقصائية في عام ١٩٦٩ من قبل الراحل فيليب ستيرن ، الذي كرس حياته «لتحقيق التوازن في ميزان العدالة» ، والذي بدأ عمله بجمع مبالغ صغيرة من المال ، لدعم الصحافة الصحفيين في الكفاح ضد العنصرية والفقر وجشع الشركات والفساد الحكومي . وقد أثبتت نظرية ستيرن صحتها في السنة الأولى من تأسيسها ، عندما قُدمّت منحة ضئيلة قدرها ٢٥٠ دولاراً لمساعدة الصحفي سيمور هيرش لبدء التحقيق في بلاغ بشأن مجزرة الجيش الأميركي في قرية ماي لاي الفيتنامية .

وبعد أكثر من ثلاثة عقود ، قدم الصندوق أكثر من ١,٥ مليون دولار على شكل منح للصحفيين لحسابهم الخاص ، وللمساعدة في نشر الكتب والمطبوعات الصغيرة ، وقد ساعدت هذه المنح في نشر أكثر من ٧٠٠ من القصص والبث وخمسين كتابا وغيرها .

العنوان:

Sandy Bergo, Executive Director
1023 15th Street NW - Suite 350
Washington DC 20005
Phone: 202-391-0206
Email: fundfij@gmail.com
Website: http://fij.org

شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية (GIJN)

Global Investigative Journalism Network (Belgium,2003)

شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية (GIJN) هي شبكة غير ربحية ، تضم منظمات الصحافة الاستقصائية ، وتقوم بدعم وتدريب الكوادر الصحفية ، وتوفير الموارد وتشجيع إنشاء مجموعات غير ربحية مماثلة . وقد تأسست المنظمة عام ٢٠٠٣ عندما اجتمع أكثر من ٣٠٠ صحفي من مختلف أنحاء العالم في مدينة كوبنهاغن .

ومنذ ذلك الحين نمت المنظمات الأعضاء في أكثر من ٤٠ دولة .

ويمكن للمنظمات الصحفية المستقلة وغير الربحية التي تدعم التحقيقات الصحفية أن تصبح أعضاء في الشبكة العالمية للصحافة التحقيقات . وسوف تساعد الشبكة المنظمات الأعضاء من خلال التوجيهات والتدريبات وتنسيق التدريب وموارد التدريب ، وخدمات الشبكات الإلكترونية للمنظمات الأعضاء .

البريد الإلكتروني : http://www.globalinvestigativejournalism.org

صندوق باسكال لدعم الصحافة الاستقصائية (IPD)

The Pascal Decroos Fund for investigative journalism (Belgium,1999)

صندوق Pascal Decroos لدعم الصحافة الاستقصائية هو عبارة عن منظمة مستقلة غير ربحية (ASBL) ، التي أنشئت ذكرى إلى Pascal Decroos وذلك لدعم الصحافة الاستقصائية وأيضا :

تشجيع البحوث النوعية والصحافة

تهيئة الفرصة للشباب وللمواهب الصحفية في الحياة العملية ؛

الجمع بين الأفراد ومن مختلف الأجناس والطبقات في العالم .

العنوان:

Pascal Decroos Fund for investigative journalism vzw
Rozenweg 4b
B-1731 Zellik
Belgium
phone: +32 2 726 97 88 or
e-mail werkbeurzen@fondspascaldecroos.org.

http://www.fondspascaldecroos.org

منظمة الكتاب والصحفيين الاستقصائيين (IRE)

Investigative Reporters and Editors (United States, 1975)

منظمة الكتاب والصحفيين الاستقصائيين هي منظمة مستقلة غير ربحية ،مكرسة لتحسين نوعية الصحافة الاستقصائية .

تشكلت في عام ١٩٧٥ لإنشاء شبكة اتصال بين الصحفيين في جميع أنحاء العالم ؛ ليساعد بعضهم البعض من خلال تبادل الأفكار ، وتقنيات جمع الأخبار ، ومصادر الأخبار وأيضا :

* توفير التدريب والموارد والمجتمع لدعم الصحفيين الاستقصائيين .
* تعزيز المعايير المهنية العالية .
* حماية حقوق الصحفيين الاستقصائيين

العنوان:

141 Neff Annex, Missouri School of Journalism,
Columbia MO, 65211,
Tel. 573-882-2042,
Fax 573-884-5544
mhorvit@ire.org
http://www.ire.org

المنتدى الأفريقي للصحفيين الاستقصائيين (FAIR)

The Forum for African Investigative Reporters (South Africa, 2003)

المنتدى الأفريقي للصحفيين الاستقصائيين (فير) هو منظمة مهنية للصحفيين الاستقصائيين في أفريقيا . وتتمثل مهمتها في تعزيز وتعميق وبناء صحافة التحقيقات كمهنة في جميع أنحاء القارة الأفريقية . تأسست الجمعية في شهر مايو ٢٠٠٣ من قبل ١٥ صحفيا استقصائيا من ستة بلدان أفريقية اتفقوا على مايلي :

أولا : الصحافة الاستقصائية لديها دور حيوي لتعزيز حق الجمهور الأفريقي للحصول على معلومات عن جميع المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية .

وثانيا : أن هنالك الكثير من العقبات التي تواجه الصحفيين الاستقصائيين الأفارقة ، بدءا من عدم التشجيع وتدني الأجور ، إضافة إلى تعرضهم إلى الأخطار التي تهدد حياتهم .

لذلك جاء تأسيس هذه المنظمة لمساعدة الصحفيين الاستقصائيين ، ولتكون حلقة لدعم بعضهم البعض من أجل التغلب على هذه العقبات ، والتكاتف لمواجهة هذه الأخطار .

وتعمل المنظمة لتحقيق الأهداف التالية :

* دعم الروح المهنية للصحافة الاستقصائية الأفريقية .

* توفير موارد وخدمات وحلقات وصل للصحفيين الاستقصائيين الأفارقة .

* تسهيل عملية التواصل والحوار بين الصحفيين الاستقصائيين في القارة الأفريقية ، من أجل تسهيل عملهم في القارة .

* تيسير عملية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالقارة الأفريقية المؤرشفة دوليا ، وكذلك تسهيل عملية اتصالاتهم بين زملائهم الصحفيين خارج القارة الأفريقية .

* خلق المبادرات والنشاطات التي تدعم وتشجع وتطور عمل الصحفيين الاستقصائيين في أفريقيا ، والتدريب على الأساليب الحديثة في مجالات الصحافة الاستقصائية الأفريقية .

العنوان:

Email us at: facilitator@fairreporters.org

Our address: 1 Park Road

Mentone Centre

The 4th Floor

Richmond

Auckland Park

2092

Telephone: +2711 482 8493

منظمة الكتاب والصحفيين الاستقصائيين (IRE)

Investigative Reporters and Editors (United States, 1975)

منظمة الكتاب والصحفيين الاستقصائيين هي منظمة مستقلة غير ربحية مكرسة لتحسين نوعية الصحافة الاستقصائية .

تشكلت في عام ١٩٧٥ لإنشاء شبكة اتصال بين الصحفيين في جميع أنحاء العالم ، ليساعد بعضهم البعض من خلال تبادل الأفكار ، وتقنيات جمع الأخبار ومصادر الأخبار وأيضا :

* توفير التدريب والموارد والمجتمع لدعم الصحفيين الاستقصائيين .
* تعزيز المعايير المهنية العالية .
* حماية حقوق الصحفيين الاستقصائيين .

العنوان:

141 Neff Annex, Missouri School of Journalism,
Columbia MO, 65211,
Tel. 573-882-2042,
Fax 573-884-5544
mhorvit@ire.org
http://www.ire.org

مؤسسة الصوت الحر (Free Voice)

Free Voice (The Netherlands, 1986)

تدعم مؤسسة الصوت الحر قبل كل شيء المبادرات التي تسهّل وصول المعرفة والأخبار والمعلومات إلى طبقة الفقراء والمسحوقين اجتماعياً . ولهذا فهي مؤسسة مستقلة قدر الإمكان عن الحكومات والتيارات السياسية .

الصوت الحر هي مؤسسة هولندية تأسست عام ١٩٨٦ من قبل اتحاد الصحفيين الهولنديين NVJ ، اتحاد الصحف الهولندية NDP ، اتحاد رؤساء التحرير الهولنديين ، وإذاعة هولندا العالمية .

ويتم تمويلها من قبل وزارة الخارجية والتعاون التنموي ، ومؤسسة اليانصيب

الوطني ، بالإضافة إلى مصادر تمويل أخرى ترفد كل مشروع على حدة .

تنشط مؤسسة الصوت الحر في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا . وهي تدعم الأمور التالية :

الإعلام المستقل والمتعدد الأشكال

صحافة ثابتة ووثيقة

حرية الصحافة

المبادئ الرئيسية لمؤسسة الصوت الحر:

تعزيز المؤسسات الإعلامية القائمة

تعمل مؤسسة الصوت الحر على تقوية المؤسسات الإعلامية القائمة في الدول النامية ومبادراتها المتجددة . ويتجسد ذلك من خلال بناء قدرات المؤسسات المستقلة والعاملين فيها . .

دعم استمرارية المؤسسات الإعلامية

تصب مؤسسة الصوت الحر اهتمامها على استمرارية المؤسسات الإعلامية . ولهذا تركّز كثيراً على تعزيز الإدارة والكفاية المالية والمضمون النوعي للمنتج الصحافي .

تعزيز المؤسسات الإعلامية من خلال تشكيل شبكة علاقات

لا تزال مؤسسة الصوت الحر تطوّر نفسها كشبكة مؤسسات إعلامية وخبراء إعلاميين . وهكذا يمكن نقل الخبرات المهنية من أحد الشركاء إلى الشركاء الآخرين . تقدم مؤسسة الصوت الحر لشركائها شبكة فريدة من مؤسسات إعلامية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط وشرق أوروبا .

تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير والأشكال المتعددة للإعلام

التركيز على الإعلام الذي يصل إلى المجموعات الفقيرة والمسحوقة

تؤيد مؤسسة الصوت الحر ، في المقام الأول ، وسائل الإعلام التي تصل إلى الفقراء المعدمين ، والتي غالباً ما تكون الإذاعة وأحياناً التلفاز ، وفي بعض الحالات الصحف .

انطلاقة إستراتيجية لوسائل إعلام جديدة

تدعم مؤسسة الصوت الحر إقامة عدد من المشروعات مع وسائل إعلام جديدة في الدول النامية .

الموضوعات الخمسة لبرنامج مؤسسة الصوت الحر

تعزيز خبرات المؤسسات الإعلامية

تقوم مؤسسة الصوت الحر بتعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية المستقلة في البلدان النامية ونوعية عملها الصحفي وشبكاتها ، وذلك عن طريق سلسلة واسعة من المشاريع في بلدان متعددة .

لا يشمل بناء القدرات والنوعية هذا المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها فحسب ، بل أيضاً قوانينها وأنظمتها . وإلى جانب هذا يؤخذ بعين الاعتبار «الأعراف المتوارثة» ، مثل القيم والمعايير التي لها دورها في العمل الإعلامي .

تميِّز مؤسسة الصوت الحر أربعة أنواع من بناء القدرات:

تحسين نوعية العاملين في المؤسسات ، على سبيل المثال من خلال التدريبات وتبادل الكفاءات (تطوير الموارد البشرية) .

تعزيز الوضع المالي للمؤسسة وتقوية البنية (الاستشارية) الداخلية لها ، وسير العمل فيها ، وأدوات الإدارة (دعم المؤسسات) .

تعزيز وضع المؤسسة في قطاعها الخاص ومحيطها الاجتماعي ، على سبيل المثال من خلال تقوية شبكة علاقاتها والوضع القانوني للصحفيين ، وترسيخ حرية الصحافة (دعم قانوني) .

تحسين أو إضافة البنية التحتية والمعدات (دعم مادي) .

الاستثمار في المستقبل

قامت مؤسسة الصوت الحر بتطوير برنامج خاص «الاستثمار في المستقبل» لست دول عربية ، هي المغرب ومصر والأردن ولبنان والبحرين واليمن . وشريكنا في تنفيذ هذا البرنامج هو «مركز حماية وحرية الصحفيين في عمان» ، الأردن (www.cdfj.org)

العنــــوان البريدي

P.O.B. 66

1200 AB Hilversum

The Netherlands

العنــــوان للزيارة

مبنى Mediacentrum

مدينة الميديا Media Park

Sumatralaan 45

Hilversum

Hilversum Noord

هاتف +٣١ (٠)٣٥ ٦٢٥ ٠١١٠

فاكس +٣١ (٠)٣٥ ٦٢٥ ٠١١١

info@freevoice.nl

http://www.freevoice.nl/arab.php

منظمة مؤشر على الرقابة (IOC)

Index on Censorship (United Kingdom, 1972)

تأسست منظمة مؤشر على الرقابة في عام ١٩٧٢ ، عندما قام المحرر مايكل سكاميل Michael Scammell ومجموعة من الكتاب والصحافيين والفنانين ، وعلى رأسهم الشاعر البريطاني ستيفن سبندر ، في بإنشاء هذه المنظمة ، والتي تسعى للدفاع عن حق الإنسان الأساسي في حرية التعبير ، وخاصة للكتاب في الاتحاد السوفياتي ودول حلف شمال الأطلسي (وارسو) . ومنذ ذلك الحين فإن مجلة المنظمة تعمل على تسليط الضوء على التحديات الأخرى التي تواجه حرية التعبير ، بما في ذلك التطرف الديني ، والقومي ، والرقابة على الإنترنت . وإن مجلة هذه المنظمة وموقعها الإليكتروني تفتح نافذة على أهم الكتابات التي تبحث في هذه القضية الحيوية حول العالم . ومشاريعها الدولية في الإعلام والفن والتعليم هي الوسيلة لنقل

فلسفتها وتجسيدها على أرض الواقع .

العنوان:

Tel: +44 (0) 20 7278 2313
Index on Censorship
6-8 Amwell St
London
EC1R 1UQ
United Kingdom
http://www.indexoncensorship.org

شبكة «انترنيوز» (Internews)

Internews (United States, 1982)

تعمل شبكة «انترنيوز» لتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات لكل الناس في أنحاء العالم ، من خلال تعزيز وسائل الإعلام المستقلة والترويج لسياسات الاتصالات المفتوحة ، من أجل الصالح العام . شبكة «انترنيوز» عملت في ٧٠ دولة ، وتملك حالياً مكاتب في ٢٣ دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أمريكا . شبكة «انترنيوز» هي من الأعضاء المؤسسين لشبكة «انترنيوز» الدولية وهي منظمة جامعة ، مركزها باريس ، تتألف من ١٢ منظمة غير حكومية لتطوير وسائل الإعلام . تدرب شبكة «انترنيوز» حوالى ٩ آلاف إعلامي محترف كل عام ، في مجال الصحافة والإنتاج والإدارة . «انترنيوز» تعمل مع المحترفين الإعلاميين المحليين لإنتاج برامج مبتكرة ذات نوعية عالية ، بهدف تقوية قطاع الإعلام المستقل . تؤمن «انترنيوز» مجموعة واسعة من الدعم للبنية التحتية ، للسماح للصحافة المستقلة بتوفير الأخبار الحيوية والمعلومات . وقد عملت «انترنيوز» من أجل تبني وتطبيق قوانين وسياسات إعلامية عادلة في ٢١ دولة . «انترنيوز» قامت بتطوير برامج خاصة وشاملة في مجال الصحافة الصحية والبيئية والإنسانية ، وصحافة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والإدارة والشفافية .

العنوان:

INTERNEWS ARCATA

Administrative and Accounting

P.O. Box 4448

Arcata, CA 95518-4448 USA

USA

PHONE: +1 707 826-2030

TOLL FREE: +1 877 247-8819

FAX: +1 707 826-2136

MEDIA CALLS: +1 202 822-2093

EMAIL: info at internews dot org

http://www.internews.org

المجلس الدولي للأبحاث والتبادل «آيريكس» (IREX)

IREX the International Research & Exchanges Board (United States. 1968)

المجلس الدولي للأبحاث والتبادل «آيريكس» هو منظمة دولية غير ربحية ، تؤمن برامج ريادية وإبداعية لتحسين نوعية التعليم وتقوية الإعلام المستقل ، وتعزيز تطور المجتمع المدني التعددي . يملك المجلس الدولي للأبحاث والتبادل «آيريكس» أوراقاً تجارية سنوية بقيمة ٥٠ مليون دولار أميركي ، ويبلغ عدد موظفيه نحو ٤٠٠ محترف في أنحاء العالم . «آيريكس» والمنظمة الرديفة لها «آيريكس اوروبا» توزعان البرامج والخبرة الاستشارية في أكثر من ٥٠ بلداً . في مجال الإعلام ، تعمل «آيريكس» مع مجموعة من الشركاء المحليين من أجل تحسين الاحترافية والقدرة المالية للصحف والتلفزيونات والإذاعات ووسائل الإعلام الإلكترونية لضمان استمراريتها . البرامج المتخصصة والمنح الصغيرة تساهم بتعزيز المهارات من أجل صحافة استقصائية متوازنة ، وإدارة إعلامية أفضل ، ودعم حريات الصحافة . مجالات التدريب تشمل ما يلي : التدريب الإعلامي والتربية الصحافية ، الإدارة والاستراتيجية في الإعلام ، تطوير الأعمال والدعاية ، إنتاج الأخبار والشؤون العامة ، إصلاح قوانين الإعلام وتوفير الدعم للإعلام ، التكنولوجيا والبنية التحتية والتنمية .

العنوان:

MAILING ADDRESS
International Research & Exchanges Board (IREX)
2121 K Street, NW
Suite 700
Washington, DC 20037
USA

Tel: (202) 628-8188
Fax: (202) 628-8189
E-mail: irex@irex.org
http://www.irex.org

مركز الصحافيين الدولي (ICFJ)

International Center for Journalists (United States,1984)

مركز الصحافيين الدولي هو منظمة محترفة غير ربحية ، تعزز نوعية الصحافة في أنحاء العالم ، باعتبار أن الصحافة المستقلة والقوية أساسية في تحسين الأوضاع البشرية . عمل المركز مباشرة مع أكثر من ٣٠ ألف صحافي من ١٧٦ بلداً . تمتد برامج المركز على ٥ قارات وتغطي كل المجالات ، من أخلاقيات الإعلام والتغطية الإعلامية الاستقصائية ، إلى صحافة الأعمال والبيئة . يقدم المركز ورش عمل مباشرة وبرامج تبادل دولية ومؤتمرات حول مواضيع ساخنة مثل الهجرة . كون هذه المنظمة تعمل مع الصحافة المطبوعة ومحطات التلفزيون والإذاعات والصحافة الألكترونية ، فهي تساعد الصحافيين على انتاج مضمون شديد الوقع ، وإنشاء موقع ألكتروني للصحافيين الدوليين : وهو «شبكة الصحافين الدولية» .

العنوان:

H St NW # 3 ١٦١٦
Washington, DC 20006-4903

(202) 737-3700

Editor@icfj.org

http://www.icfj.org

هيئة الدعم الإعلامي (IMS)

International Media Support (Denmark, 2001)

الرؤية الاستراتيجية الطويلة الأمد لهيئة الدعم الإعلامي المدعومة من الحكومة هي المساهمة في السلام والاستقرار وتطوير الديمقراطية في أوقات النزاع ، وفي المناطق المهددة بالنزاعات . هذا الأمر يتحقق من خلال عمليات تدخل سريعة لتعزيز وتقوية حرية الصحافة والصحافة المحترفة ، ولتحسين ظروف عمل الصحافيين المحليين وأصحاب المهن الإعلامية . الهدف هو السماح للسكان في المناطق المعرضة للخطر بممارسة حقهم في التعبير عن أنفسهم بحرية ، كذلك في وقت الأزمات .

العنوان:

Executive Director

Jesper H?jberg

+45 8832 7007

jh@i-m-s.dk

Denmark - Tel: +45 88 32 700

http://www.i-m-s.dk

لجنة حماية الصحفيين (CPJ)

Committee to Protect Journalists (United States, 1981)

هذه اللجنة هي منظمة غير حكومية ، تعمل مع منسقي برامج يعملون بدوام كامل ، يتولون مراقبة الإعلام من خلال إجراء ابحاث مستقلة ومهمات للبحث عن الحقائق ، وأكثر من ذلك ، يبقون على اطلاع على كل شيء من خلال اتصالات مباشرة على الأرض ، ومن خلال تقارير من صحافيين آخرين . من خلال الكشف علناً عن الإساءات بحق الصحافة ، والعمل باسم الصحافيين المسجونين ، تقوم لجنة

حماية الصحافيين بتحذير الصحافيين والمؤسسات الإعلامية وإرشادهم إلى حيث تحصل اعتداءات بحق حرية الإعلام . تنظم لجنة حماية الصحافيين تظاهرات شعبية وتعمل من خلال القنوات الدبلوماسية من أجل تحقيق التغيير . تصدر اللجنة منشورة إلكترونية ومقالات وبيانات صحفية ، وتقارير خاصة ومجلة تصدر مرتين في العام ، وملف «مهمات خطيرة» ، وملف «الاعتداءات على الصحافة» ، وتقريراً سنوياً شاملاً عن حرية الصحافة حول العالم . كما تنظم لجنة حماية الصحافيين الحفل السنوي لتوزيع جوائز حرية الإعلام .

العنوان:

Meredith Greene Megaw
Communications Director
mgmegaw@cpj.org
212-465-1004 x105

Andrew Levinson
Media Officer
alevinson@cpj.org
212-465-1004 x124
http://www.cpj.org

جمعية الناشرين الدولية (IPA)

International Publishers Association (Switzerland, 1896)

جمعية الناشرين الدولية هي منظمة غير حكومية تمثل كل نواحي نشر الكتب والصحف في أنحاء العالم . مهمة جمعية الناشرين الدولية هي تعزيز وحماية النشر ورفع درجة الوعي في مجال النشر كقوة للتقدم الثقافي والسياسي في أنحاء العالم . جمعية الناشرين الدولية هي جمعية صناعية تتولى أيضاً مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان . هي اتحاد جمعيات ناشرين مختصة ، وطنية وإقليمية ، تضم اكثر من ٦٠

منظمة من أكثر من ٥٠ بلداً في أنحاء العالم . جمعية الناشرين الدولية تمثل مصالح شركات النشر على المستوى الدولي ، وحيثما كانت مصالحها على المحك . تشجيع حقوق النشر والتأليف هي من الأهداف الأساسية لجمعية الناشرين الدولية . منذ تأسيسها ، تقوم جمعية الناشرين الدولية أيضاً بتشجيع حرية النشر والدفاع عنها ، على اعتبار أنها ناحية أساسية لحق الإنسان في التعبير . كما تدعم جمعية الناشرين الدولية تشجيع التعليم والقراءة . كونها جمعية ذات بعد صناعي ، تتولى جمعية الناشرين الدولية عدداً من المسائل التي تعني الناشرين من معارض الكتب إلى مسائل تطوير المعايير . جمعية الناشرين الدولية هي منظمة غير حكومية معترف بها ، تلعب دوراً استشارياً مع الأمم المتحدة .

العنوان:

3. avenue de Miremont

1206 Geneva

Switzerland

Tel: +41 22 704 18 20

Fax: +41 22 704 18 21

secretariat@internationalpublishers.org

http://new.internationalpublishers.org

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

International Telecommunication Union (Switzerland, 1865)

الاتحاد الدولي للاتصالات هو الوكالة الرئيسة في الأمم المتحدة التي تعنى بتقنيات المعلومات والاتصالات . كونها المركز المحوري الشامل للحكومات والقطاع الخاص ، فإن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في مساعدة العالم ، يشمل ٣ قطاعات أساسية : الاتصالات اللاسلكية ، المعايرة ، والتنمية . كما ينظم الاتحاد الدولي للاتصالات مؤتمرات عن الاتصالات ، وقد كان من بين الوكالات المنظمة الرئيسة في القمة العالمية لمجتمع الإعلام . الاتحاد الدولي للاتصالات يضم ١٩١ دولة وأكثر من

٧٠٠ عضو وشريك في القطاع .

الاتحاد الدولي للاتصالات هو وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . ويتمثل دور الاتحاد ، بوصفه النقطة المركزية العالمية للحكومات والقطاع الخاص ، في مساعدة العالم على الاتصال ، ويضم ثلاثة قطاعات رئيسية هي الاتصالات الراديوية ، تقييس الاتصالات ، تنمية الاتصالات ، كما ينظم الاتحاد مناسبات التليكوم ، وكان الوكالة الرائدة لتنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات .

ويوجد مقر الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف ، سويسرا ، ويضم في عضويته ١٩١ دولة عضواً فضلاً عن أكثر من ٧٠٠ عضو من أعضاء القطاعات والمنتسبين .

التسجيل في خدمة تبادل معلومات الاتصالات (TIES)

العنوان:

فاكس : ٦٦٧٥ ٧٣٠ ٢٢ ٤١+

ريد إلكتروني : membership@itu.int

التسجيل في خدمة تبادل معلومات الاتصالات (TIES)

فاكس : ٦٦٧٥ ٧٣٠ ٢٢ ٤١+

ريد إلكتروني : membership@itu.int

http://www.itu.int

مؤسسة قروض وسائل الإعلام المستقلة (MDLF)

Media Development Loan Fund (United States, 1995)

مؤسسة قروض وسائل الإعلام هي مؤسسة خيرية غير ربحية تأسست عام ١٩٩٥ في ولاية نيويورك ، وتقوم بتقديم قروض استثمار للمؤسسات الإعلامية المستقلة في البلدان التي لديها تاريخ من قمع وسائل الإعلام ، وذلك في سبيل تطوير عملها من اجل بناء مؤسسات صحفية حرة قادرة على الاعتماد على نفسها ، والاستمرار في تقديم مواد إعلامية مهنية عالية الجودة .

قدمت المؤسسة الكثير من القروض للعديد من المؤسسات الإعلامية في الكثير من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا ورابطة الدول

المستقلة ، وساعدت الكثير من أجهزة الإعلام المستقلة في تلك الدول في مجال توسيع نطاق جمهورها ، وتطوير المواد الصحفية التي تنتجها تلك المؤسسات ، وكذلك مساعدتها في الاعتماد على نفسها لتصبح قادرة على الاستمرار والاعتماد على نفسها ماديا .

العنوان:

MDLF New York
37 West 20th Street, Suite 801
New York, NY 10011, USA
Tel: (1 212) 807 1304
Fax: (1 212) 807 0540
http://www.mdlf.org

المركز الدولي للدراسات في مجال الاتصالات لدول أمريكا اللاتينية (CIESPAL)

El Centro Internacional de Estudios Superiores de Comunicación para América Latina. (Ecuador 1959)

هو منظمة إقليمية غير حكومية ، مستقلة ، غير ربحية ، تأسست في مدينة كيتو في دولة الإكوادور عام ١٩٥٩ .

وتهدف المنظمة إلى تطوير روح الديمقراطية في مجال الاتصال والإعلام والثقافة في قارة أمريكا اللاتينية من خلال القيام بنشاطات في مجالات البحوث والتدريب والتوثيق ، وإنتاج المواد التعليمية المطبوعة والسمعية والبصرية .

هنالك العديد من المدارس والمؤسسات والجامعات التي تعمل مع المنظمة داخل وخارج الإكوادور ، وخلال الـ ٣٨ عاما من عمر المنظمة ؛ فقد قام بالعديد من الأنشطة في مجال الاتصالات ، والعمل في السياسات التي ركزت عملها في مجال دعم تنمية الاتصالات ، في جميع الميادين ، والتركيز بصورة خاصة على دراسة وتطوير النظريات الجديدة في مجال الإعلام . وكذلك في مجال تجهيز الاتصالات ، بوصفها عنصرا أساسيا للتنمية المتكاملة للمنظمة . إضافة إلى المساهمة في إضفاء الطابع

الديمقراطي على الاتصالات ، باعتبارها البديل الوحيد لإيجاد حل للمشاكل القارية والوطنية في منطقة أميركا الجنوبية .

العنوان:

CIESPAL - Chasqui
Apartado 17-01-584 Quito-Ecuador.
Telfs. (593-2) 506-149 /548-011
Fax (593-2) 502-487
E-mail Chasqui: chasqui@ciespal.org.ec
E-mail CIESPAL: ciespal@ciespal.org.ec
http://www.comuica.org/chasqui/ciespal.htm
http://www.comunica.org

منظمة صحفيون كنديون لحرية الرأي والتعبير (CJFE)

Canadian Journalists for Free Expression (Canada, 1981)

منظمة صحفيون كنديون لحرية الرأي والتعبير هي منظمة كندية غير حكومية تأسست عام ١٩٨١ ، يدعمها الصحفيون الكنديون والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير ، وتهدف إلى الدفاع عن حقوق الصحفيين والمساهمة في دعم وتعزيز حرية الإعلام في العالم . وتدرك منظمة صحفيون كنديون أن حرية الرأي والتعبير لا تقتصر فقط على الصحفيين ، فالمنظمة تدافع عن النطاق الأوسع لتطبيق الحق في كندا والعالم .

عام ١٩٩٨ بدأت منظمة صحفيون كنديون في منح جائزتين دوليتين لحرية الصحافة ؛ لتكريم سمات البسالة والإصرار للصحفيين «من خارج كندا» ، الذين دائما ما يواجهون العقبات والتهديدات في سبيل الحصول على الأخبار ونشرها ، سواءً كانت تلك التهديدات قضائية أو بدنية أو غير ذلك . فهؤلاء الأفراد الذين كرسوا أنفسهم من أجل مبادئهم ، والذين يعملون بكد إلى حد المخاطرة بحياتهم هم من يبقون على حرية الإعلام .

تتكون كل جائزة من مبلغ نقدي «٢٢٣٠ دولاراً أمريكياً» تمنح لصحفي أو

لصحيفة لم يتسلما من قبل جائزة رئيسية تعنى بحرية الصحافة ، والذين دائما ما يخبرون بحيادية ودون إجحاف ، ويقومون بتغطية مواضيع وقضايا حقوق الإنسان والقضايا الأخرى في مناطق أو دول لا يتم تغطيتها بوسائل الإعلام الأخرى إلا القليل . وكذا الصحفيين الذين يعرضون أنفسهم للأخطار أو في بعض الأحيان يتعرضون للإيذاء الجسدي أثناء تأدية عملهم .

يتلقى الفائز المبلغ النقدي ولوحة منقوشة في احتفال خاص يقام للجائزة في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٤ بتورنتو .

العنوان:

http://www.cjfc.org/

Julie Payne at CJFE,

CJFE | 555 Richmond St. W., Suite 1101, P.O. Box 407,

Toronto, ON M5V 3B1Canada

Tel: +1 416 515 9622

Fax: +1 416 515 7879

E-mail: jpayne@cjfe.org

صحفيون لحقوق الإنسان(JHR)

Journalists for Human Rights (Canada, 2002)

تعتبر هذه المنظمة أكبر منظمة كندية مختصة في مجال تنمية وسائل الإعلام الدولية . وتهدف المنظمة لجعل كل فرد في العالم على علم تام بحقوقهم وبقدر ما يعتبر مثل هذا الهدف فريداً وصعباً فإنه بالتأكيد قوي ومهم .

ويمكننا بمكان أن نطلق على هذا الفترة من التاريخ الانساني بـ«عصر الاتصالات» ، لما يشهده من قوة في وسائل الإعلام . وتسعى المنظمة لاستخدام دور الإعلام لنشر الوعي المجتمعي بشأن قضايا حقوق الإنسان لما فيه من قدرة فعالة في الانتشار .

إن جميع برامج المنظمة تهدف إلى تعزيز : حقوق وسائل الإعلام ، حقوق

الكتابة ، وجمع وتحرير وإنتاج وتوزيع وسائل الإعلام التي تخلق حواراً مجتمعياً فعالاً حول قضايا حقوق الإنسان .

وتقوم المنظمة بتعبئة وسائل الإعلام المحلية ؛ للوصول إلى الملايين من سكان أفريقيا ، ومدهم بالتقارير والأخبار الخاصة بحقوق الإنسان ، ومن ضمن تلك البلدان دول ما بعد الصراع ، بما في ذلك الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون . وكذلك فإن للمنظمة نشاطات في جميع أنحاء أمريكا الشمالية ، وتعمل على نشر برامجها وأهدافها بين طلاب الجامعات والمدارس الثانوية ، وتشجيع الطلبة على نشر الوعي بحقوقهم داخل مجتمعاتهم المحلية . ويعمل أعضاء المنظمة في كل من كندا والخارج بالمشاركة مع أصحاب وسائل الإعلام المحلية والمحررين والصحفيين وأساتذة وطلاب الصحافة ، لتحسين وسائل الإعلام العامة والبيئة ، وجعل العالم مكانا أفضل لحياة جميع البشر .

ومنذ تأسيسها في عام ٢٠٠٢ على يد بن بيترسون ، فقد حافظت المنظمة على مكانها ضمن الشبكات الإعلامية الأوائل في كندا ، وحصلت على ٤٠ جائزة تقديرية ، وكل ذلك تحقق كنتيجة لنهج المنظمة القويم وتفانيها من أجل سعيها الدؤوب لتحقيق أهدافها .

العنوان:

Journalists for Human Rights
147 Spadina Avenue, Suite 206
Toronto, ON
M5V 2L7
Phone: (416) 413-0240
Fax: (416) 413-1832
Elvis Hallowell
Country Director
freetown@jhr.ca
http://www.jhr.ca

جمعية الصحافيين المحترفين (SPJ)

Society of Professional Journalists (United States, 1909)

جمعية الصحافيين المحترفين تدعم وتعزز السيل الحر للمعلومات الحيوية ، من أجل توفيرها للمواطنين المطلعين بعمق على مسار الأمور ، وذلك من خلال العمل اليومي لأفرادها ، الذين يبلغ عددهم نحو ١٠ آلاف شخص ، كما تعمل من أجل إلهام وتثقيف الصحافيين الحاليين والمستقبليين ، من خلال التطور المهني المحترف ، وتحمي الضمانات التي ينص عليها التعديل الأول من الدستور ، بما يتعلق بحرية التعبير والصحافة ، من خلال جهود الدعم والتأييد التي تبذلها . وتقضي مهمة جمعية الصحافيين المحترفين بما يلي : تعزيز وتشجيع السيل الحر للمعلومات ، الاستمرار باليقظة في حماية الضمانات التي يقدمها التعديل الأول لحرية التعبير والصحافة ، تعزيز المعايير العالية والتصرف الأخلاقي في ممارسة الصحافة ، تعزيز الامتياز بين الصحافيين ، إلهام الأجيال المتتالية من الأفراد الموهوبين لكي يصبحوا صحافيين ملتزمين ومخلصين ، تشجيع التنوع في الصحافة ، احتلالها مرتبة المنظمة المتفوقة والواسعة النطاق للصحافيين ، توفير مناخ يمكن فيه ممارسة الصحافة بحرية . تنشر جمعية الصحافيين المحترفين مجلة «كويل» ، مجلة للصحافيين المحترفين ، ورسالة أخبارية ، وملاحظات صحافية ، ومجلة سنوية بعنوان «الصحافي» The Journalist .

العنوان:

Society of Professional Journalists
Eugene S. Pulliam National Journalism Center
3909 N. Meridian St., Indianapolis, IN 46208
317/927-8000 | Fax: 317/920-4789
http://www.spj.org

منظمة الصحافة الآن

Press Now (The Netherlands, 1993)

أنشئت منظمة الصحافة الآن في عام ١٩٩٣ من قبل العديد من الصحفيين والسياسيين والأفراد الذين يباشرون الأخرى ، بدعم من الاتحاد الهولندي للصحفيين

(NVJ) ، والسياسية والثقافية في مركز «De Balie» في أمستردام - لجميع الأطراف المعنية حول الحرب الجارية حاليا في يوغوسلافيا . تهدف منظمة الصحافة الآن إلى تنمية المجتمعات ونشر الديمقراطية ، عن طريق دعم وسائل الإعلام المستقلة في مناطق الصراع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية . وتعتبر منظمة الصحافة الآن في وضع مختلف عن باقي وسائط الإعلام والديمقراطية ؛ لاتخاذها من الديمقراطية والإعلام وسيلة المجتمع المدني . حرية التعبير هي واحدة من أولى ضحايا الصراع والاضطهاد . الصراعات يؤججها التلاعب بالمعلومات . وجود مجتمع مدني قوي ومنفتح لا يمكن إلا أن يتطور عندما تدعمه وسائل الإعلام ، مستقلة تعددية الأصوات وجهات نظر مختلفة ، ويعكس وجهات نظر متعددة ، ويحفز على المناقشة العامة ، وأعمال كرقيب على المجتمع ، ويحمل السلطات على الحساب . من أجل الوصول إلى هذا الهدف ، والصحافة الآن تشجع على تطوير وسائل الإعلام المتنوعة والمناظر الطبيعية المستدامة في مناطق الصراع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية .

العنوان:

Head Office Press Now

Witte Kruislaan 55

1217 AM Hilversum

Postbank 7676

the Netherlands

Tel +31 35 62 54 300

Fax +31 35 62 54 310

E-mail info@pressnow.nl

Webmaster info@pressnow.nl

http://www.pressnow.org

مركز العمل الإعلامي الدولي (CIMA)

The Center for International Media Assistance (United States, 2003)

وهي منظمة غير ربحية تمولها عقود الأجر مقابل الخدمة ، وجمع التبرعات .

هدف المنظمة هو الإصغاء إلى أصوات ومخاوف أولئك الذين همشهم الإعلام ، على أساس العرق والاتنية والدين والجنس والسن والقدرة الجسدية والعقلية والميل الجنسي ، والمنزلة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، وتعزيزها واحترامها وجعلها من الأولويات . الغاية من موقع هذه المنظمة على الانترنت هو أن يشكل مساحة لتبادل المعلومات للمجموعات التي تقدم الدعم والعمل الناشط من أجل تغيير النظام الإعلامي . التركيز هو على المنظمات والأحداث وبناء الاستراتيجية وتعلم الواحد من الآخر . كما يوفر الموقع روزنامة بالأحداث والفرص : دليل العمل الإعلامي ودليل المنظمين وقسم عن الأبحاث والأفكار .

العنوان:

Center for International Media Assistance
1025 F Street, N.W., 8th Floor
Washington, D.C. 20004
Phone: (202) 378-9700
Fax: (202) 378-9407
Email: CIMA@ned.org
http://mediaactioncenter.org/

معهد سلامة الأخبار الصحافية (INSI)

International News Safety Institute (Belgium, 2003)

معهد سلامة الأخبار الصحافية هو منظمة غير ربحية تكرس جهودها من أجل سلامة الصحافيين والموظفين الإعلاميين ، وملتزمة بمحاربة اضطهاد الصحافيين في كل مكان . الأطراف الأساسية المؤسسة كانت اتحاد الصحافيين العالمي والمركز الإعلامي الدولي . معهد سلامة الأخبار الصحافية هو ائتلاف من المنظمات الصحافية والمجموعات الداعية إلى حرية الصحافة ، والنقابات والمجموعات الإنسانية . هذا الائتلاف يعمل من أجل خلق ثقافة الأمان في الإعلام في كل أطراف العالم . برنامج عمل المعهد يقدم خدمة معلومات تغطي كل نواحي سلامة الأخبار الصحافية ، ويتضمن برنامج تدريب مكثف عن الوعي من المخاطر للموظفين

الإعلاميين في المناطق الفقيرة ، حيث يخضع الأشخاص الذين يجمعون الأخبار إلى الضغوطات روتينياً ، وحيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية تمنعهم من الاستفادة من الخدمات الأمنية الأساسية . المعهد يدعم شبكة عالمية من المجموعات المدافعة عن حرية الصحافة ويشارك فيها ، كما يروج لمعايير السلامة من أجل جعل مهنة الصحافة أكثر سلامة وأكثر احترافية .

الأهداف

مساندة وإعداد برامج السلامة لكل العاملين بوسائل الإعلام الإخبارية ، على المستويين العالمي والمحلي .

تشجيع الاتفاقيات بخصوص نواحي الصحة والسلامة بين أصحاب العمل والموظفين .

نشر المعلومات من خلال التدريب العملي والتقارير الاستشارية والنشرات .

ترويج أفضل أصول الممارسة بالصناعة من ناحية التدريب والمعدات والعمل الميداني .

إجراء التحقيقات وتطوير وترويج وسائل السلامة التي تشمل التأمين بأسعار معقولة .

تأسيس شبكة عالمية من المنظمات الملتزمة بالحد من الأخطار .

رعاية مبادرات زيادة التوعية بمناسبات وأحداث وسائل الإعلام .

العنوان:

International News Safety Institute
Thomson Reuters Foundation (5th floor)
The Thomson Reuters Building
30 South Colonnade
Canary Wharf
London E14 5EP
UK
Telephone: +44 7766 814274 or +44 7734 709267
Email: info@newssafety.org
http://www.newssafety.org

لجنة حرية الصحافة في العالم (WPFC)

World Press Freedom Committee (United States,1981)

لجنة حرية الصحافة في العالم هي منظمة تتألف من ٤٥ مجموعة صحافية، مطبوعة أو إذاعية، من العمال أو الإداريين، صحافيين ومحررين، ناشرين أو مالكين من ٦ قارات، جميعها موحدة في الدفاع عن حرية الصحافة وتعزيزها. تركز لجنة حرية الصحافة في العالم أساساً على الأمور التالية: مراقبة التهديدات من خلال الأونيسكو والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية، إنشاء جبهة مشتركة ضد القيود على الأخبار، من خلال قيادة لجنة التنسيق العالمية لمنظمات الدفاع عن حرية الصحافة، والتي تسهل العمل المشترك وإدارة المشاريع المشتركة، والعمل على أن تكون حرية الصحافة الاعتبار الأساسي لمواقع الانترنت وغيرها من وسائل الإعلام الجديدة. لجنة حرية الصحافة في العالم قامت بتطوير ميثاق الصحافة الحرة وتتولى إدارة صندوق دعم ضد الرقابة الذي يقدم المنح القانونية للمساعدة الذاتية، وأنجزت نحو ٢٠٠ مشروع تدريب ومشاريع متصلة مشابهة، بما في ذلك نشر كتيبات خاصة بالصحافة في كل أنحاء العالم.

العنوان:

World Press Freedom Committee
11690-C Sunrise Valley Drive
Reston, VA 20191, USA
http://www.wpfc.org/

معهد الصحافة الأميركي (API)

American Press Institute (United States, 1946)

تأسس معهد الصحافة الأميركي على يد عدد من ناشري الصحف، ويكرس جهوده للتدريب والتطوير المهني لصناعة الأخبار ومدرسي الإعلام. معهد الصحافة الأميركي متخصص في تطوير البرامج التعليمية المتطورة للمحترفين الإعلاميين الناشطين. لقد أدار برامج عدة في مجالات الدعاية والتوزيع والإدارة العامة والتحرير والتسويق والصحف الأسبوعية. كما يقدم طاقم العمل التنفيذي خدمة من خلال

الخطابات والكتابات وزيارات إلى وسائل الإعلام وإلى الجامعات . كما يتولى معهد الصحافة الاميركي برنامج «عدة الصحافي» .

http://www.americanpressinstitute.org/

مركز الصحافة الأوروبية (EJC)

European Journalism Centre (The Netherlands, 1992)

مركز الصحافة الأوروبية هو مركز دولي مستقل غير ربحي ، يعمل من أجل تعزيز أفضل معايير للعمل الصحافي ، من خلال الاستمرار بتدريب الصحافيين والمحترفين الإعلاميين . هدف الموقع الإلكتروني هو مساعدة الصحافيين على القيام بعمل أفضل لدى نقل الأخبار والشؤون الراهنة والتعليق عليها . الموقع الإلكتروني لمركز الصحافة الأوروبية يؤمن وسائل عمل كمجموعة من الـ RSS عن الأخبار الدولية والصحافة والتكنولوجيا ، ومواد مرئية ومسموعة ، إضافة إلى قسم للموارد المكثفة مع روابط إلى مواقع إلكترونية مفيدة . مركز الصحافة الأوروبية هو شريك في برنامج «ليوناردو دا فينشي» للتدريب والعمل المهني ، الذي يهدف إلى تطوير دروس تدريبية للمحترفين الشباب وخريجي معاهد الاتصالات والأقسام العلمية ، حول نقل المعلومات العلمية الشديدة الخطورة . الهدف الطويل الأمد للمشروع هو تطوير مهارات العلماء والصحافيين ، من أجل تحسين الحوار والتعاون بينهم ، وتحسين التواصل الشامل مع المجتمع المدني والجمهور الشامل .

العنوان:

European Journalism Centre
Sonneville-lunet 10
6221KT Maastricht
The Netherlands
Tel. : +31 43 325 40 30
Fax : +32 2 400 42 20
http://www.ejc.net/

معهد «مشروع الامتياز في الصحافة» (PEJ)

Journalism (PEJ) (United States, 1998)

معهد «مشروع الامتياز في الصحافة» هو منظمة أبحاث متخصصة في استخدام الوسائل التجريبية لتقييم أداء الصحافة ودراسته. معهد «مشروع الامتياز في الصحافة» هو جزء من مركز «بيو» للبحوث في العاصمة الأميركية واشنطن، الذي يدير ٦ برامج أبحاث أخرى تتولى تمويلها وقفيات «بيو» الخيرية. تتضمن أجندة معهد «مشروع الامتياز في الصحافة» سلسلة من الدراسات في المحتوى لبرنامج العمل الإعلامي، إضافة إلى متابعة التوجهات الصناعية الأساسية، وتقديم التحاليل لمعطيات هذه النزعات والتعليقات عليها. وينشر معهد «مشروع الامتياز في الصحافة» تقريراً سنوياً عن الصحافة الأميركية State of the News Media، وملخصاً يومياً Daily Briefing، وملخصاً عن الأخبار الإعلامية.

http://www.journalism.org/

معهد «بانوس»، باريس (PANOS)

Institut PANOS Paris (France, 1986)

أنشيء معهد «بانوس» - باريس كمنظمة غير حكومية تركز على إعطاء الدعم للتعددية الإعلامية. وينبثق عمله من الاقتناع بأن المعلومات والتعددية الإعلامية هي من الأمور الاساسية للديمقراطية والسلام والمواطنية.

معهد «بانوس» في باريس يسعى جاهداً لتعزيز بيئة إعلامية تعكس تنوع مجتمعاتنا المعاصرة، حيث كل المجتمعات بما فيها تلك المهمشة، تستطيع التعبير عن وجهات نظرها وممارسة نفوذها، والمساهمة في النقاشات المحلية والدولية العامة.

http://www.panosparis.org/

وكالة انتر برس (Inter Press)

Inter Press Service (Italy, 1964)

أنشئت وكالة «انتربرس» في العام ١٩٦٤ كجمعية تعاونية دولية غير ربحية للصحافيين. في العام ١٩٩٤، ومن أجل تعزيز هويتها كمنظمة غير ربحية، غيرت وكالة «انتربرس» وضعها القانوني لتتحول إلى «منظمة ذات مصلحة عامة لتطوير

التعاون» ، مفتوحة أمام الصحافيين ومسؤولي الاتصالات المحترفين ، والهيئات الناشطة في مجال الإعلام والاتصالات .

http://www.ips.org

جمعية الصحافيين والمحررين الاستقصائيين (IRE)

Investigative Reporters and Editors, Inc (United States, 1975)

جمعية الصحافيين والمحررين الاستقصائيين هي منظمة غير ربحية مكرسة لتحسين نوعية الصحافة الاستقصائية . تأسست جمعية الصحافيين والمحررين الاستقصائيين من أجل خلق منبر يفسح المجال أمام الصحافيين في أنحاء العالم ؛ لمساعدة بعضهم البعض من خلال تبادل الأفكار بشأن المواضيع وتقنيات جمع الأخبار ، ومصادر الأخبار . مهمة جمعية الصحافيين والمحررين الاستقصائيين هي تعزيز التفوق والامتياز في الصحافة الاستقصائية ، الضرورين بالنسبة إلى المجتمع الحر . يتم إنجاز هذا الأمر من خلال : توفير التدريب اللازم والموارد ومقدار من الدعم للصحافيين الاستقصائيين ، وتعزيز معايير الاحتراف العالية ، وحماية حقوق الصحافيين الاستقصائيين ، وضمان استمرارية جمعية الصحافيين والمحررين الاستقصائيين .

الاهداف:

توفير التدريب والموارد والتأييد لدعم الصحفيين الاستقصائيين .
تعزيز المعايير المهنية العالية .
حماية حقوق الصحفيين الاستقصائيين .
ضمان مستقبل الصحفيين الاستقصائيين .

العنوان:

IRE and NICAR
141 Neff Annex
Missouri School of Journalism
Columbia, MO 65211
info@ire.org

المجلس العالمي للصحافة

World Council Pressy (Cyprus, 1996)

تم الإعلان عن تأسيس المجلس العالمي للصحافة عام ١٩٩٦ . (منظمة غير هادفة للربح) والتي اتفق على أن يكون مقرها جمهورية قبرص ، ويجوز فتح فروع للمنظمة في جميع دول العالم .

ويعمل المجلس العالمى للصحافة على تحقيق أغراضها في ميادين الأنشطة ، وتتعاون مع غيرها من الهيئات والمنظمات والشراكات الدولية والمحلية الحكومية وغير الحكومية من أجل التواصل مع حضارات الشعوب الأخرى ، والإسهام في تحقيق العدالة المجتمعية ، والدعوة لتدعيم التنمية المستدامة ، ونشر ثقافة التآخي والتعاون والشراكة ، والحفاظ على البيئة ودعم حق المرأة في المشاركة ، والدعوة إلي مناهضة التمييز ضد المرأة ، والتأكيد علي سائر حقوقها الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتعزيزالكفاءة المهنية لجميع العاملين في الصحافة ووسائل الإعلام والكتاب والأدباء والشعراء والمؤلفين ، ونشر القيم النبيلة دون تعصب أو ازدراء اللون أو الجنس أو الدين أو شعب من الشعوب ، ودون الانتماء لجماعة سياسية أو عقائدية أو طائفية أو أى تيار فكري محدد أو حزب سياسى بعينة ، ويدعو المجلس إلى تنوير الجمهور كأولوية لتحقيق العدالة ، كجزء من حق الجمهور في معرفة الحقيقة .

الموقع الإلكتروني : http://www.worldcouncilpress.net

موقع الإعلام برس نت

Pressnet (Spain, 1998)

هو موقع إلكتروني يوفر سائر الموارد والمعلومات الصحفية والوثائق والموارد مجانا لجيمع الأفراد واينما كانوا ، ويعتبر نقطة اتصال مهمة بين طلاب الصحافة والصحفيين وعلماء الصحافة والجمعيات والمنظمات ، وكل من يحاول الوصول إلى المعلومات وخاصة الصحفية منها . ومن خلال استخدام شبكة الانترنت في الاتصال والعمل وتبادل المعلومات والموارد والوثائق بين جميع الصحفين في العالم ، يعتبر هذا الموقع واحدا من أهم المواقع التي تعتبر بمثابة مكتبة إلكترونية لكل الصحفيين في العالم .

أسس الموقع الصحفي الاسباني رافائيل انجل فرناندزعام ١٩٩٨ من خلال

مساهمات ٢٠٠ منظمة في العالم ؛ لتوفير كل الموارد والمعلومات على شبكة الانترنت .

العنوان:

http://translate.googleusercontent.com

المركز الصحفي لإعلاميي أمريكا الوسطى CELAP

Centro Latinoamericano de Periodismo (Panama, 1997)

هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية لتنمية المهارات والقدرات الصحفية في قارة أمريكا الجنوبية ، دعت الصحفيين وأصحاب وسائل الإعلام والعاملين في وسائل الإعلام والصحافة للجلوس على طاولة واحدة ، والجلوس على قدم المساواة للبحث والعمل لصالح التعليم المستمر بين الصحافيين والممارسين وتبادل المهارات والأفكار .

تأسست منظمة CELAP في بنما في عام ١٩٩٧ من تبرعات للعديد من وسائل الإعلام والمنظمات في دول أمريكا الجنوبية .

وبعد ٩ سنوات من إنشاء المنظمة تم تدريب ٥,٠٠٠ من الصحفيين في أمريكا اللاتينية .

العنوان:

مركز أمريكا اللاتينية

Torre Banco de Boston, Via Espa?a Orre

Piso 17, Oficina 1708

Apdo. Postal 0835-00247 Panam?, Rep. de Panam? 00247

Telefax :(507) 263-8789 فاكس : (507) 263-8789٨٧٨٩

http://translate.googleusercontent.com

الموقع التذكاري للصحفيين

The Journalists Memorial (United States)

الموقع التذكاري للصحفيين : وهو موقع إلكتروني مختص بتسجيل أسماء الصحفيين الذين لقوا مصرعهم أثناء تأدية مهامهم ، ومن سائر الجنيسات من سنة ١٩٤٤ لحد الآن ، وأيضاً يتطرق الموقع إلى الوسيلة الإعلامية التي كانوا يعملون لديها ، فضلاً عن تاريخ وفاتهم .

http://www.thejournalistsmemorial.org/

بيت الحرية

Freedom House (United States, 1941)

فريدوم هاوس أو بيت الحرية : هو منظمة غير ربحية تأسست عام ١٩٤١ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعمل المنظمة من أجل تعزيز الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم . كما تعمل المنظمة ، من خلال مجموعة واسعة من البرامج الدولية والمنشورات ، من أجل ضمان الحريات السياسية والاقتصادية ، وحرية الصحافة .

للاتصال : Contact info@freedomhouse.org

1301 Connecticut Ave. NW, Floor 6

Washington D.C. 20036

Tel. (202) 296 5101

Fax: (202) 293 2840

http://www.freedomhouse.org

مشروع داغ همرشولد لدعم الصحافة

Dag Hammarskjöld Journalism Fund for Journalists (USA 1962)

منذ ما يقرب الخمسة عقود ، قام مشروع داغ همرشولد (السكرتير العام للأمم المتحدة للعام ١٩٥٣) لدعم الصحفيين على تقديم العديد من المساعدات المالية للصحفيين في البلدان النامية ، للمجيء إلى ولاية نيويورك لتغطية جلسات الأمم المتحدة خلال الفترة الأكثر نشاطا للجمعية العامة للامم المتحدة . وقد منحت أول

مساعدة من هذا الصندوق في العام ١٩٦٢ ، وخلال الخمسة عقود الماضية زار أكثر من ٢٠٠ صحفي ومن ٧٥ دولة نامية تحت رعاية هذا البرنامج ، وزيارة الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أصبح صندوق داغ همرشولد لدعم الصحافة من البرامج المهمة ، وذلك من خلال دعم الصحفيين القادمين إلى ولاية نيويورك ، وتغطية جلسات جمعية الأمم المتحدة ، بعيدا عن أية ضغوط أو قيود .

إن هذا الصندوق يعتمد كليا على المنح والتبرعات من بعثات الأمم المتحدة ومصادر خاصة تهدف إلى منح الصحفيين الفائزين بهذه المساعدات وذلك في محاولة لتعزيز وسائل إعلام حرة .

ويقوم هذا الصندوق بمنح جائزة سنوية للصحفيين النشاطين في ميادين العلاقات الدولية والجهود الإنسانية والدبلوماسية .

العنوان:

132 East 43rd Street, No. 457,
New York, NY 10017
Telephone: 917-577-4568
http://unjournalismfellowship.org

شبكة المراقبة الإعلامية (MMN)

Media Monitors Network (United States, 2000)

شبكة المراقبة الإعلامية هي منبر غير ربحي ، غير منحاز وغير سياسي ، يهدف إلى مواجهة حرب المعلومات والدعاية المختلقة في عالم الإعلام والترويج للحقيقة الكاملة ، والإنصاف والدقة في نقل الأخبار . شبكة المراقبة الإعلامية تسعى إلى الحقيقة في المواضيع الساخنة الدقيقة التي قد يقوم الإعلام بتحريفها . كما تسعى لأن تكون منصة ومنبراً أساسياً للمساهمين والمراقبين الجديين من كل أنحاء العالم .

http://world.mediamonitors.net/

معهد «ميديا تينور» (MediaTenor)

MediaTenor International (United States, 1993)

معهد «ميديا تينور» هو شركة استشارية تأسست كأول معهد أبحاث إعلامي للتركيز على التحاليل الإعلامية البحتة . يساعد معهد «ميديا تينور» المنظمات على تفعيل الوسائل الإعلامية . من خلال الشراكة مع معهد «ميديا تينور» ، تتمكن المنظمات بشكل افضل من صياغة الرسائل لكي تبلغ المستمعين أو المشاهدين المقصودين ، وبالتالي يتم التخلص من الكثير من الشوائب التي قد تشوّه مضمون هذه الرسائل . الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام قد يخفض بشكل كبير حاجة هذه الوسائل إلى إنفاق المال على الدعاية ، ويزيد من حجم عائداتها من الاتصالات الخارجية . افتتح معهد «ميديا تينور» معهداً جامعياً ، وهو المركز الإعلامي العربي في جامعة «إيموري» في «اتلانتا» ، الذي يستطيع الولوج إلى معطيات معهد «ميديا تينور» الحالية من أجل أبحاثه ومناهجه التعليمية . كما ينشر المعهد مجلة أبحاث فصلية .

http://www.mediatenor.com/

مؤسسة «نيمان» للصحافة (Nieman)

Nieman Watchdog (United States, 1938)

تأسست مؤسسة «نيمان» للصحافة في جامعة «هارفرد» ، بهدف تعزيز وتحسين معايير الصحافة في الولايات المتحدة . هدف مؤسسة «نيمان» للصحافة هو مساعدة الصحافة على طرح الأسئلة النافذة والذكية والدقيقة ، الأسئلة المهمة ، الأسئلة التي لم تطرح بعد عن أخبار اليوم . مؤسسة «نيمان» للصحافة تسعى إلى تشجيع الصحافة الاكثر اطلاعاً من خلال وضع الصحافيين على اتصال مع جهات نافذة ، تستطيع ان تقترح أسئلة مناسبة ، وتستطيع أن تؤدي دور المصدر .

http://www.niemanwatchdog.org/

وكالة «الصحافة الالكترونية» (Online Journalism)

Online Journalism (United States, 1998)

مهمة «وكالة الصحافة الإلكترونية» هي تطوير مواصفات الصحافيين الإلكترونيين المحترفين ، وتعليمهم بشكل مستديم ومتواصل . هو الدليل الشامل

للمواقع الإخبارية المستقلة والتابعة ، الذي يصدره ويتابع تحديثه موقع كلية «آننبرغ» الإلكتروني للصحافة في جامعة جنوب كاليفورنيا .

www.onlincjournalism.com

مركز «بوينتر» الإخباري الإلكتروني (Poynter)

Poynter Online (United States, 1975)

مركز «بوينتر» الإخباري الالكتروني هو مدرسة للصحافيين والصحافيين المستقبليين ولمدرسي الصحافة . هذا الموقع الإلكتروني يجمع موارد كل منظمات التدريب الصحافية في الولايات المتحدة . The Pointer Report هي المجلة الخاصة بالمركز ، التي تشكل أداة تعليم اضافية تؤمن التفكير الإبداعي في شأن الصحافة .

http://www.poynter.org/

الشبكة العامة للصحافة (PJNet)

Public Journalism Network (United States, 2003)

الشبكة العامة للصحافة هي جمعية احترافية شاملة من الصحافيين والمدرسين المهتمين باستكشاف وتقوية العلاقة بين الصحافة والديمقراطية . تؤمن الشبكة العامة للصحافة بالتعلم والنضوج مهما كانت صفة المرء ، أكان صاحب مهنة ، أم مدرساً أم عالماً – وتفعيل الممارسة والتعليم وتقديم المنح– من خلال درس واختبار وتحسين نظرية وممارسة الصحافة في علاقتها مع نظرية الديمقراطية وممارستها . وتؤمن الشبكة العامة للصحافة بضرورة وضع فلسفة عامة للصحافة ؛ لمساعدة الصحافيين على الدخول بشكل أعمق في المجتمعات التي يخدمونها ، وبما يساعد تلك المجتمات على العمل بشكل وثيق مع الصحافين الذين يخدمونها .

http://pjnet.org

اللجنة القانونية للدفاع عن وسائل الإعلام (MLDI)

The Media Legal Defence Initiative (UK, 2008)

تاسست مبادرة اللجنة القانونية للدفاع عن وسائل الإعلام في بريطانيا في العام ٢٠٠٨ ، وهي مؤسسة خيرية غير حكومية تعمل في جميع مناطق العالم ، من أجل

توفير الدعم القانوني للصحفيين ووسائل الإعلام الذين يسعون لحماية حقهم في حرية التعبير .

وتعتبر هذه اللجنة بمثابة مبادرة لتوسيع الموارد المتاحة لمساعدة وسائل الإعلام للدفاع عن حقوقهم في القضايا القانونية ، وتوجيه هذه الموارد إلى المناطق التي تشتد فيها الحاجة إلى الدفاع عن الصحفيين . وتعمل أيضا على تعزيز القدرة الدفاعية وسائل الإعلام القانونية في جميع أنحاء العالم ، من خلال دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز المعرفة القانونية والمهارات وفعالية من تلك التي تعمل في هذا المجال . وتعمل المنظمة بشكل وثيق مع شبكة عالمية واسعة من وسائل الإعلام ، من ذوي الخبرة ومحامي حقوق الإنسان ، المحلية والوطنية والمنظمات الدولية والجهات المانحة والمؤسسات والمستشارين المعنيين جميعا بالدفاع عن حرية الإعلام .

مهمتنا الأساسية هي مساعدة الصحفيين ووسائل الإعلام الدفاع عن القضايا القانونية ضدهم . وتقوم المنظمة بالعمل للتاكد من أن الصحفيين ووسائل الإعلام يعاملون وفق أفضل الطرق القانونية .

وتقوم المنظمة إذا لزم الأمر بدفع الرسوم القانونية ، وتوفير المواد القانونية والمراجع إلى المحامي الذي يدافع عن قضايا الصحفيين ، وتسهيل عملية تواصله مع الشبكة العالمية من المحامين ووسائل الإعلام المتخصصة في مجال الدفاع عن الصحافة . ويمكن للصحفيين أو وسائل الإعلام المعنيين بالدعم القانوني الاتصال بهذه المنظمة مباشرة ؛ للحصول على منحة طارئة أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة .

فضلا عن تقديم المنح في حالات الطوارئ ، تقوم المنظمة بتقديم منح للمنظمات التي تقدم خدمات الدفاع القانوني للصحفيين . على سبيل المثال ، تقوم المنظمة بتقديم منح لمركز الدفاع عن وسائل الإعلام الجماهيري في روسيا ، ووحدة الدعم القانوني لمركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن .

كما تقوم المنظمة بتطوير الخبرات في مجال قانون الإعلام ، وتشجيع المحامين لتولي قضايا الدفاع عن وسائل الإعلام . وذلك من خلال تشجيع تشكيل شبكات الدفاع عن الصحافة ، كما هو الحال في شبكة الدفاع عن وسائل الإعلام في جنوب شرق آسيا ، إضافة إلى ذلك تقوم المنظمة بدعم الحلقات الدراسية المتخصصة بقانون الإعلام والبرامج التثقيفية للمحامين .

العنوان:

3rd Floor Cambridge House
100 Cambridge Grove,
London, W6 0LE
United Kingdom
Email: info@mediadefence.org
Skype: mldi.law
Phone: +44 (0) 207 0310 245
Fax: +44 (0) 207 0310 211
http://www.mediadefence.org

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO)

The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (France, 1945)

ولدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يوم ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٥ . إن الهدف الذي حددته المنظمة لنفسها هو : بناء حصون السلام في عقول البشر عن طريق التربية والعلم والثقافة والاتصال .

يحتل الاتصال والمعلومات والمعرفة مكانة محورية في تقدم البشر ، وفي مناحي حياتهم وأسباب رفاههم . وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، التقليدية منها والحديثة ، تتيح للناس ، في كل أنحاء العالم ، إمكانيات جديدة وفرصا للارتقاء في سلم التنمية . يضطلع برنامج الاتصال والمعلومات بدور خاص في هذا الصدد . فحتى تعمل مجتمعات المعرفة بصورة فعالة ، لا بد من تبادل المعلومات بصورة حرة ونشر المعلومات والأفكار والمعرفة على نطاق واسع ، من خلال وسائل الإعلام التقليدية ، ومن خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة على حد سواء . وفي هذا السياق فإن حرية التعبير والتداول الحر للمعلومات والأفكار والمعارف والانتفاع الحر والمتكافئ بها ، تشكل عناصر أساسية لتمكين الناس وضمان مشاركتهم في مجتمعات المعرفة . وفي هذا السياق يأتي تركيز المنظمة على الأبعاد الإنسانية للفجوة الرقمية .

ويعمل البرنامج الدولي لتنمية الاتصال على تحسين الموارد التقنية والبشرية

لوسائل الإعلام المستقلة والتعددية في البلدان النامية ، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية . ويسهم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال في تمويل مجموعة من المشروعات : من حلقات العمل التدريبية ، إلى تحديث وكالات الصحافة وهيئات البث الإذاعي ، مروراً بمساندة وسائل إعلام المجتمعات المحلية .

وتسهر اليونسكو على حرية الصحافة عبر شجبها العلني للاعتداءات الأكثر جسامةً ، كعمليات الاغتيال وسجن العاملين في الوسط الإعلامي . كما تواصل المنظمة دفاعها عن الأفراد الذين يتعرضون للتهديدات ، عن طريق القنوات الدبلوماسية . ومن جهة ثانية ، يجري منح جائزة اليونسكو/غييرمو كانو السنوية لحرية الصحافة ، وقيمتها ٢٥٠٠٠ دولار ، إلى أشخاص (أو منظمات) لم يتوانوا عن تعريض أنفسهم للخطر من أجل الدفاع عن حرية التعبير .

بلغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ، عدد الدول الأعضاء في اليونسكو ١٩١ دولة ، بالإضافة إلى ستة أعضاء منتسبين .

يقع المقر الرئيسي لليونسكو في باريس ، وتواجد مكاتبه في مكانين مختلفين ومتجاورين .

٧ ساحة فونتنوا ٧٥٣٥٢ باريس الدائرة السابعة - فرنسا .

١ شارع ميوليس ٧٥٧٣٢ باريس الدائرة الخامسة عشرة -فرنسا .

رقم الهاتف المركزي : ٠٠ ١٠ ٦٨ ٤٥ ١ (٠) ٣٣ +

رقم الفاكس ٩٠ ١٦ ٦٧ ٤٥ ١ (٠) ٣٣+

www.unesco.org

- E-mail: bpi@unesco.org

http://typo38.unesco.org/ar/unesco-home.html

منصات للصحافة والإعلام

MENASSAT (Lebanon,2007)

إن موقعنا الإلكتروني MENASSAT ، بالعربية «منصّات» ، هو موقع إلكتروني متخصص في شؤون الإعلام والصحافة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أي الدول الاثنتان والعشرون الأعضاء في جامعة الدول العربية) .

الاهداف:

إبراز التوجهات والاستراتيجيات الإعلامية التي تشهدها هذه المنطقة ؛

تشجيع الإنتاج الإعلامي ذات المواصفات المهنية العالية ؛

توفير منبر حرّ للصحافيين العرب ، وما يحتاجونه من معطيات عملية تفعّل أداءهم المهني .

لقد اتخذ فريق تحرير «منصات» من العاصمة اللبنانية بيروت مقرّاً له ، فيما يتوزّع المندوبون والمراسلون في مختلف أنحاء المنطقة .

تؤمن وزارة الخارجية الهولندية التمويل اللازم لهذا المشروع ، عبر المجموعة الإعلامية الهولندية «الصوت الحرّ» .

إن «الصوت الحرّ» تنظم ، من خلال برنامج «الاستثمار في المستقبل» ، دورات تدريبية للصحافيين العرب ، ونشاطات متنوعة غايتها تحسين ظروف الحماية القانونية للصحافيين ، إضافة إلى تعزيز حرية الصحافة بشكل عام . من أهم أهداف «منصات» عرض المشاكل والتحديات التي يواجهها الصحافي في العالم العربي ، والمساعدة على تخطيها . كما ينوي الموقع تأمين منبر حرّ للعاملين في مجال الإعلام لتبادل الآراء والمعلومات ، بعيداً عن أية رقابة أو موجبات سياسية أو فئوية . إن فلسفتنا في العمل ترتكز على تشجيع حرية التعبير . يتوجّه موقع «منصات» إلى كلّ مهتمٍّ بالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي ، وبطبيعة التغطية الإعلامية المعتمدة لمواكبة الأحداث في هذه المنطقة . إننا نشجع الأداء الصحافي الجيّد كوسيلة فاعلة لشرح وتحليل التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم العربي . من وجهة نظر «منصات» ، إن وسائل الإعلام لا تقتصر فقط على

الصحافة المكتوبة ، بل تتعداها لتشمل الصحافة المرئية والمسموعة والصحافة الإلكترونية ، ومستخدمي شبكة الإنترنت والمصوّرين وصانعي الأفلام . من أهدافنا أيضاً المساعدة على إنتاج وتوزيع كلّ عمل صحافي مميّز وخلاق يتناول شؤون العالم العربي وقضاياه .

ينشر موقع «منصات» الإلكتروني موادّه الإعلامية والصحافية باللغتين العربية والإنكليزية .

مقر فريق تحرير منصات في بيروت :

العنوان

طريق دمشق

مبنى بيريتك ٢

طابق ٥

بيروت - لبنان

هاتف +٩٦١,١,٦١٢,٥٠٠ - ext. 2050

(من الاثنين حتى الجمعة ٩ ص . ٥ م)

فاكس

٩٦١,١,٦١١,٠٠٥

كاتب ومحرر الرأي

ساسين كوزلي

saseen@menassat.com

http://www.menassat.com

مركز حماية وحرية الصحفيين (CFJ)

Center for defending freedom of Journalists (Jordan 1984)

مركز حماية وحرية الصحفيين ، هي مؤسسة مجتمع مدني غير ربحية تعمل باشراف مركز الصحفيين الدوليين ، وتسعى إلى الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم

والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها ، وتعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحر للمعلومات ، وتغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيودا على حريتهم .

الأهداف

* الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم .
* التصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها وتطوير مهارات الإعلاميين .
* تمكين الإعلاميين من الوصول للمعلومات .
* إشراك الإعلاميين بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان .
* المساهمة بتطوير وتغيير وتحديث التشريعات الداعمة لحرية الإعلام .
* خلق التواصل بين الإعلاميين في الوطن العربي والعالم .
* تطوير الثقافة القانونية للإعلاميين .
* تدريب الصحفيين على التعامل مع التشريعات المقيدة لحرية الإعلام .
* تدريب متخصص للمحامين في الدفاع عن قضايا حرية الإعلام والتعبير .
* تأسيس مركز المساعدة القانونية للإعلاميين (ميـــلاد) .
* تعزيز التواصل ما بين البرلمانيين والقضاة والإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني لخلق مناخ أفضل لحرية الإعلام .
* بناء قدرات الإعلاميين .
* تدريب مستمر ومتخصص لتطوير المهارات الإعلامية .
* التأهيل التقني وتوفير تكنولوجيا المعلومات للصحفيين بأقل التكاليف .
* تدريب على تغطية الانتخابات .
* دورات تطوير المهارات اللغوية .

بسام سبتي ، محرر القسم العربي .

عنوان المركز

عمان- شارع الجامعة الأردنية - بجانب وزارة الزراعة - شارع سعيد التميمي

هاتف :٥/٥١٦٠٨٢٠ ٦ ٩٦٢+

فاكس :٥٦٠٢٧٨٥ ٦ ٩٦٢+

ص .ب ٩٦١١٦٧ عمان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني : info@cdfj.org
الموقع الإلكتروني http://www.cdfj.org1

نشطاء الانترنت العرب

Arab Cyber Act (Lebanon,2010)

سايبر أكت (نشطاء الإنترنت) منظمة مستقلة لا تتوخى الربح ، مقرها الإداري في لبنان ، وتتخذ من مصر مقراً إعلامياً ، تهدف سايبر آكت إلى نشر مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والدفاع عن حرية الرأي والتعبير ، والحق في الوصول إلى المعلومات عبر دعم نشطاء الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لاستمرار عملهم ، وتخطي الحجب والقمع الحكومي في بلادهم .

تعمل مكاتب سايبر أكت وفق القوانين المرعية الإجراء في البلدان التي توجد بها ، وعقدها الاجتماعي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

تستقي سايبر أكت تمويلها من منظمات مستقلة ، ومن الأفراد الراغبين بدعم حرية التعبير حول العالم ، ولا تستقبل تمويلاً حكومياً مباشراً حفاظاً على استقلاليتها وقدرتها على الضغط على الحكومات المحلية والعالمية ، عبر شبكة علاقاتها الدولية مع المدافعين عن الحريات حول العالم .

تنشط سايبر آكت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولها مكاتب وممثلون في كل من : لبنان -البحرين - الأردن - السعودية - سوريا - تونس .

الموقع الإلكتروني : http://www.arabcyberact.org

المنظمة العربية الحرة الصحافة (APFW)

The Arab Press Freedom Watch (United Kingdom,2001)

هي منظمة للعمل التطوعي تعنى بشؤون حرية التعبير عن الرأي بشكل عام وحرية الصحافة بشكل خاص في العالم العربي . وقد تأسست المنظمة لتلعب دورا فعالا في الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان وتنمية الديمقراطية . والخطوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في الاحتفاظ بسجل واضح لانتهاكات حرية التعبير في العالم العربي . والثاني هو جعل هذا السجل المعروف لجميع الأطراف

المعنية . والخطوة الثالثة هي أن الحملة مع الآخرين ، من أجل إزالة جميع القيود المفروضة على الحق في حرية التعبير ، والطلب إلى حرية الوصول إلى المعلومات ، والاتصالات ، والنقابات والمنظمات المهنية ، والنضال من أجل إقامة قضائية نزيهة وعادلة .

* الترويج لمفهوم حرية التعبير والأسس الضرورية لتكوين صحافة حرة مستقلة .
* العمل على إزالة جميع القواعد المقيدة لحرية الصحافة ، والترويج لوضع نظام قانوني حر للإعلام لضمان تحقيق حرية التعبير .
* مراقبة الممارسات المضادة لحرية الصحافة في العالم العربي ، والقيام بحملات لمعارضتها .
* مساندة الصحفيين والنقابات ضد جميع أنواع القمع الحكومي ، والعمل على تحرير الصحفيين والنقابات من الضغط الحكومي .
* تقديم العون ، سواء كان مهنيا أو قانونيا أو إنسانيا للصحفيين ، في حالة تعرضهم لانتهاكات حرية التعبير .
* وتعمل المنظمة العربية لمراقبة حرية الصحافة على تحقيق أهدافها عن طريق :
* عقد اجتماعات ومناظرات ودورات تدريبية لتبصير الصحفيين وغيرهم بمبادئ حرية التعبير .
* مراقبة انتهاكات حرية التعبير في البلدان العربية ، وعمل حملات مضادة للانتهاكات والدفاع عن مبدأ حرية التعبير .
* نشر صحيفة دورية تحمل أخبار أنشطة المنظمة ، وسجل سنوي لحرية التعبير في العالم العربي .
* التواصل مع الصحفيين وجميع الأفراد المعنيين من جميع أنحاء العالم ، من خلال موقع إلكتروني للترويج لأهداف المنظمة .
* الإصلاح القانوني الخاص بالتشريعات الصحفية ، وتقديم اقتراحات بتشريعات جديدة تحقق إطارا قانونيا إيجابيا يضمن حرية التعبير .
* حضور محاكمات الصحفيين العرب في الحالات المتعلقة بحرية التعبير .
* بناء شبكة من الاتصالات في جميع أنحاء العالم العربي ، تضم رؤساء النقابات والمحامين وأعضاء البرلمانات والشخصيات العامة من المهتمين ، بالنضال من أجل الدفاع عن حرية التعبير .

※ العمل بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب، واتحاد الصحفيين العرب، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمات العربية والدولية المهتمة بالترويج لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

وتتخذ المنظمة من لندن مقرا لها.

Southbank House

Black Prince Road

London SE1 7SJ

United Kingdom

هاتف : 120 7821 (44) ١٥٨

(٤٤) ٧٧٨٦ ٠٠٠ فاآس : ٨٩٨

البريد الإلكتروني info@apfw.org

موقع الإنترنت www.apfw.org

الرابط : http://www.apfwatch.org/en

مجموعة العمل للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في شمال أفريقيا (WGFENA)

The Working Group on Press Freedom and Free Expression in North Africa (Morocco 2006)

تأسست مجموعة العمل في الدار البيضاء يوم السابع من يونيو ٢٠٠٦ من أجل :

١) إيجاد آلية للتضامن الأفقي بين المؤسسات والنشطاء في أقطار شمال أفريقيا – مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا – لمواجهة انتهاكات حرية الصحافة والتعبير، والعمل على رفع القيود المفروضة عليها.

٢) إقامة علاقات تواصل مع المؤسسات والشبكات والمنظمات الأممية المعنية بحرية التعبير والصحافة، وبخاصة شبكة المنظمات الإفريقية لحرية التعبير – NAFEO – لتشكيل قوة ضغط إقليمية فعالة من أجل إطلاق حرية الرأي والتعبير والصحافة.

ولتحقيق تلك الأهداف اتفق المؤسسون على الآتي :

١) تبادل المعلومات بشكل عاجل بين أعضاء المجموعة حول الانتهاكات المختلفة .

٢) تنظيم حملات وفعاليات تضامنية مع ضحايا انتهاكات حرية الصحافة والتعبير منها :

- تنظيم وقفات احتجاجية أمام السفارات .
- إرسال رسائل تضامن ودعم للضحايا .
- إطلاق النداءات العاجلة لرفع الانتهاكات عن الضحايا ، وتوفير المعلومات لوسائل الإعلام ، وحضها على تسليط الضوء على ما تشهده الأقطار المختلفة من اعتداءات وعدوان على حرية الرأي والتعبير والصحافة .

٣) إنشاء موقع خاص بالمجموعة على شبكة الانترنت .

٤) رصد وتوثيق الانتهاكات هذه الانتهاكات .

٥) إيفاد مجموعات تحقيق وبعثات تقصي حقائق في الحالات التي تستدعي ذلك .

٦) تبادل الخبرات المختلفة وخاصة في مجال التقنية والمعلوماتية .

الموقع : http://www.wgfena.org

البريد الإلكتروني : contact@wgfena.org

المنظمة العربية للدفاع عن حرية الصحافة والتعبير (AODEPF)

The Arab Organization for the Defense of Expression &Press Freedom (France, 2002)

هي منظمة غير حكومية تأسست في ٣ مايو ٢٠٠٢ في باريس ، بالمشاركة مع الرابطة العالمية للصحف ، والجمعية العالمية للصحف . وتتخذ المنظمة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أساسا تستند إليه في كل نشاطتها وتوجهاتها ، ولا سيما المادة ١٩ من الإعلان العالمي ، وتقوم المنظمة بالدفاع عن حرية الصحافة والتعبير في جميع الدول العربية ، إضافة إلى قيامها بالعديد من الحملات والنشاطات للتضامن مع الصحفيين العرب الذين يتعرضون للملاحقة القانونية والاعتقال في الدول العربية والعالم .

العنوان:

AODEPF , 2- Rue Victor Hugo ,92240 Malakoff , France

www.free-arabopinion.org

Tel/ Fax (0033)1 49 65 90 76

general-secretariat@free-arabopinion.org

http://www.free-arabopinion.org

المبادرة العربية لانترنت حر (Openarab.net)

The Initiative for an open Arab Internet (Eygpt)

مبادرة للشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان ، تهدف إلى الدفاع عن استخدام حر لشبكة الانترنت ، دون رقابة أو مصادرة أو حجب أو تجسس ، وهي تسعى في هذا الصدد إلى توفير المعلومات والمواد المتعلقة بالانترنت ، عربيا أو عالميا ، كما تدافع عن مستخدمي الانترنت ومصممي المواقع والكتاب ، من خلال تنظيم الحملات القانونية والإعلامية ، وتسليط الضوء على الممارسات التي تحد من هذه الحرية .

وتركز المبادرة على العالم العربي ، وتوفير هذه المواد باللغة العربية . نظرا لما عهد عن حكومات هذا الجزء من العالم من عداء للحريات .

وتستند المبادرة العربية لإنترنت حر ، في عملها إلى دعم سائر المنظمات والأفراد ومستخدمي الانترنت ، ومشاركاتهم التفاعلية معها .

عبر تقديمهم للمساهمات والاقتراحات والأفكار التي تدعم حرية الانترنت ، وكذلك المشاركة في حملاتها لحماية الانترنت ومستخدميه أو تدعيم اقتراحاتهم بحملات من أجل الهدف ذاته .

هذه المبادرة تستهدف بشكل رئيسي الانترنت ومستخدميه في المنطقة العربية ، لذلك فأغلب المواد المنشورة سوف تكون باللغة العربية ، ولكنها أيضا تستفيد من المواد والخبرات المنشورة بلغات أخرى غير العربية ، مستهدفة إفادة القارئ والمستخدم العربي من هذه المواد والخبرات .

http://www.openarab.net/ar/about

عنوان الشبكة :

١٩ شارع ٢٦ يوليو وسط المدينة - القاهرة - الطابق الرابع ، شقة ٥٥

ت / فاكس : ٢٧٧٣٦١٧٧

إيميل : info@anhri.net

مدير الشبكة : جمال عيد

http://opcnarab.net

إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (ARIJ)

Arab Reporters for Investigative Journalism (Jordan, 2005)

هي أول شبكة متخصصة في العالم العربي نجحت في تأهيل جيل من الصحافيين المحترفين والمشرفين في ٨ دول ، وزرعت ٦ وحدات استقصائية داخل وسائل إعلام في ثلاث دول أخرى .

تقدم أريج منحا لتمويل مشاريع استقصائية معمقة بالعربية والإنجليزية . عقدت حتى الآن ثلاثة مؤتمرات سنوية في عمان ، بمشاركة مئات الصحافيين العرب والأجانب ، بهدف ترسيخ هذا النوع من الإعلام ، وتبادل الخبرات مع شبكات مماثلة في جميع أنحاء العالم . .

انطلقت الشبكة في عمان عام ٢٠٠٥ ، بتأسيس مكتب إقليمي يغطي سورية ، لبنان والأردن . ثم توسعت تدريجيا صوب مصر فالبحرين ، اليمن ، فلسطين والعراق .

هدف أريج الأسمى مساعدة الإعلاميين ، بمساندة خبرات عربية وأجنبية ، على بناء ثقافة صحافة الاستقصاء المحترفة المؤسسة على سلوك مهني راق ، قائم على الصدقية ، الموضوعية ، التوازن ، الدقة الصارمة ، بعيدا عن التخندق ، والتحيز ، الجهل واحتكار الصواب .

العنوان:

هاتف أرضي : +٩٦٢٦٤٦٤٠٤١١

فاكس : +٩٦٢٤٦٤٠٤٠٦

صندوق بريد : ٩٤٢٤٥٦ عمان -الأردن ، االرمز البريدي : ١١١٩٤

البريد الإلكتروني : info @ arij.net

اتحاد كتاب الانترنت العرب

Arab Union for Internet writers (Egypt)

يعمل الاتحاد على تحقيق الأهداف التالية :-

نشر الوعي بالثقافة الرقمية في أوساط المثقفين والكتاب والإعلاميين العرب ، وكذلك نشر الوعي بالثقافة الرقمية بين أوساط الشعب العربي .

يسعى الاتحاد جاهدا لتحقيق قفزات نوعية في وعي الشعب العربي عموما ؛ للالتحاق بركب الثورة الرقمية التي تجتاح العالم .

المساهمة الفعالة في نشر الثقافة والإبداع الأدبي العربي ، من خلال استخدام وسائل العصر الرقمي بما فيها شبكة الإنترنت .

توحيد الجهود الفردية للمثقفين العرب عموما وأعضاء الاتحاد خصوصا ، لنشر وترسيخ مفهوم الثقافة الإلكترونية ، والدخول بقوة فاعلة ومؤثرة عالميا للعصر الرقمي .

رعاية المبدعين والموهوبين العرب ، وتنمية قدراتهم والعمل على إبرازها ونشرها رقميا .

السعي الحثيث لإدخال الثقافة والإبداع العربي بأصنافه كافة ، ضمن سيل المعلومات المتدفق السريع .

ترسيخ مفهوم أدب الواقعية الرقمية ، بصفته الأكثر قدرة على الاتساق مع روح العصر .

إنشاء دار نشر إلكترونية تسهم في نشر الإبداع الأدبي العربي بسائر أشكاله .

التواصل الفعَّال والمؤثر مع سيل المعلومات المتدفق ، من خلال التواصل مع المثقفين من أرجاء العالم كافة ، وإنشاء صيغ للتبادل الثقافي معهم باستخدام شبكة الإنترنت .

العمل على إيجاد مكتبة إلكترونية عربية شاملة تحتوي على الإنتاج الثقافي العربي ونشره إلكترونيا .

الدفاع عن حقوق الملكية الفكرية للكتاب الذين يمارسون العمل رقمياً ، وعلى شبكة الإنترنت .

اتحاد الصحفيين العرب

Federation of Arab Journalist

كانت البداية في تأسيس اتحاد الصحفيين العرب في اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر اتحاد الصحفيين العرب المنعقد بالقاهرة ، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ فبراير (شباط) ١٩٦٤ ، وذلك في أعقاب الاجتماع التاريخي لمجلس الملوك والرؤساء العرب ، الذي تم انعقاده في القاهرة في ١٢ يناير (كانون الثاني) ١٩٦٤ .

وتقرر إقامة المؤتمر العام الأول للاتحاد العام للصحفيين العرب في الكويت ، كما تقرر أن تباشر اللجنة التأسيسية كل اختصاصات المكتب الدائم والأمانة العامة حتى يتم انعقاد المؤتمر الأول .

يؤمن الاتحاد العام للصحفيين العرب بضرورة التعاون مع جامعة الدول العربية ، والمنظمات والجمعيات والنقابات الصحفية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، والتعاون مع المنظمات والجمعيات والنقابات الصحفية والدولية ، بما يساعد على تحقيق أهدافه وسياسته .

الدفاع بجميع الوسائل عن حرية الصحافة والصحفيين ، وعن حق الشعب في الأنباء الصحيحة الدقيقة ، ومحاربة الانحراف بالصحافة عن أهدافها في خدمة الشعب .

http://www.faj.org.eg

العنوان:

٢٢ شارع طلعت حرب - الطابق العاشر- القاهرة

التليفون : ٢٥٧٩٥١٣١ - ٢٥٧٩٥١٢٣ - ٢٥٧٩٥١٢٦

الفاكس : ٢٥٧٩٥١٠٣ - ٢٥٧٩٥١٦٥

البريد الإلكتروني : info-faj@faj.org.eg

مدير عام الاتحاد : السفير فتحي يوسف

رئيس الاتحاد : أحمد فضل شبلول : arab_ewriters@yahoo.com

شبكة الصحافة العربية APN

The Arab Press Network

http://www.arab-ewriters.com

شبكة الصحفيين العرب

Arab Journalists Network (Egypt, 2009)

شبكة الصحفيين العرب مجموعة من الصحفيين الشبان تسعى لخلق نوع من التواصل بين الصحفيين العرب لتبادل الخبرات في المجال وتقديم خدمات مختلفة في المجال الصحفي ، وهي شبكة مستقلة لا تنتمي لتيار محدد ، وتمويلها ذاتي .

وتعتبر الشبكة النسخة الأكثر تطورا من مدونة الوسط الصحفي العربي ، والتي انطلقت في منتصف شهر أغسطس ٢٠٠٨ لصاحبها أشرف شحاتة وصاحب فكرة الشبكة ومؤسسها .

وبعد نجاح فكرة المدونة ، والتي تبث على العنوان التالي http://pressmisr.blogspot.com/ وتناقل العديد من وسائل الأعلام أخبار المدونة ، جاءت فكرة الشبكة والتي انطلقت أول يوليو ٢٠٠٩ لتكون أول موقع إليكتروني عربي متخصص في الصحافة والصحفيين .

أهداف الشبكة

* محاولة لتوحيد صفوف الصحفيين العرب ، من أجل خدمة أوطانهم وتعزيز أواصر التعاون بينهم لتحقيق التكامل العربي
* التركيز على التمسك بمبادئ ميثاق الشرف الصحفي في جميع الدول العربية .
* دعم مبادئ الحرية والعدالة في حرية التعبير عن الرأي .
* الإعلاء من الكلمة وتأثيرها في المجتمعات العربية .
* التعريف بالصحافة العربية واحتلالها موقعاً على المستوي الدولي ، وفتح جسور مع الصحافة الأجنبية .
* الترابط الإنساني مع جميع الصحفيين العرب ، والمشاركة في جميع المناسبات الإنسانية .
* كشف فساد وتجاوزات بعض الصحفيين وتأثيرهم على القراء بشكل سلبي ؛ لتحقيق مصالح شخصية لهم .
* التركيز على مبادئ رؤساء تحرير الصحف ومناقشتهم في الديمقراطية التي ينادون بها في المجتمع ، ولا يطبقونها في صحفهم .

* إلقاء الضوء على الصحفيين الذين يتعرضون للقضاء والمضايقات بسبب ما ينشرونه .
* تقديم الدراسات والأبحاث المتعلقة بالصحافة من أجل تطوير المهنة .
* الإعلان عن الدورات التدريبية في المؤسسات الإعلامية لصقل مواهب الصحفيين والارتقاء بمستواهم المهني .
* طرح الأخطاء التي تقع فيها الصحف سواء كانت مهنية أو معلوماتية .
* ربط المهتمين بالعمل الصحفي أو الذين يتعاملون معهم من خلال شبكة واحدة ، سواء كانوا صحفيين ، أساتذة إعلام ، طلبة ، قراء ، المصادر التي تتعامل مع الصحفيين ، الجهات الإعلامية المختلفة .
* إلقاء الضوء على صناعة الصحافة وتطويرها .
* نشر طلبات العمل الإعلامي .
* الربط بين صحافة زمان والحاضر لتميزها في المستقبل .

للاتصال:

clmdwna@yahoo.com

أو الاتصال برقم تليفون ٠٠٢٠١٠٣٧٦٠٧٩٦

والتواصل عبر الماسنجر

Ashraf0103760796@hotmail.com

Ashraf0103760796@yahoo.com

اتحاد الصحافة الخليجية

Gulf Press Association (Bahrain 2005)

اتحاد الصحافة الخليجية منظمة مدنية عربية خليجية غير سياسية ، تتكون من المؤسسات الصحفية والجمعيات والهيئات والنقابات الصحفية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ومقر الاتحاد هو مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين . . .وقد تم إشهاره في مايو ٢٠٠٥م .

ويتمتع الاتحاد بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري . ومن أهداف الاتحاد تحقيق وحدة وانسجام الأعضاء ، والتنسيق فيما بينها في قضاياها المهنية ، ومواجهه

الحملات الموجهة ضد دول مجلس التعاون الخليجي والأمة العربية ، وترسيخ مظاهر التضامن بين شعوب دول المجلس من خلال الرسالة الصحفية .

كما يهدف إلى تبادل المعلومات والمواد الصحفية ، وتأصيل حرية الصحافة والصحفيين ، وصيانة حقوقهم بالطرق القانونية .

من أهداف اتحاد الصحافة الخليجية إقامة الدورات التدريبية لتنمية قدرات الصحفيين ، وعقد المؤتمرات واللقاءات لتعزيز التعاون والتبادل المهني .

وضع الضوابط والآليات للمشاريع المتبادلة وتقديم المشورة في المجالات الصحفية .

التعاون مع الاتحادات والمنظمات والنقابات الصحفية العربية والعالمية .

للاتحاد أمانة عامة مكونة من الرئيس والأمين العام ومساعد الأمين العام والأمناء العامين المساعدين من مختلف التخصصات ، ويتم اختيارهم بالانتخاب .

http://gulfpa.org/forms/ContactUs.aspx

هاتف : ١٧٨١١٤٨٢(٩٧٣)

فاكس : ١٧٨١١٤٨٣(٩٧٣)

ص ب :٥٤٢٣٢ العدلية

المنامة – مملكة البحرين

البريد الالكتروني : Info@GulfPa.Org

اتحاد الصحافة الخليجية – المركز الرئيسي مملكة البحرين – المنامة

http://www.gulfpa.org/

مركز الدوحة لحرية الإعلام

Doha Centre for Media Freedom (Qatar, 2011)

تأسس مركز الدوحة لحرية الإعلام في دولة قطر عام ٢٠١١ ، وذلك للعمل من أجل تقوية حرية الصحافة وحرية التعبير عبر الإنترنت أو وسائل الإعلام الأخرى في أنحاء المنطقة وحول العالم . ويسعى المركز إلى دعم سلامة الإعلاميين وتعزيز فرص الوصول إلى مزيد من المعلومات ، وفتح آفاق جديدة للحوار وتبادل المعلومات والمعارف .

للاتصال:

Tel: +974 4418 2208

contact@dc4mf.org

http://www.dc4mf.org

منتدى الاتحاد العربي للإعلام الإلكتروني (AUEM)

ARAB UNION OF ELECTRONIC MEDIA (Egypt,2007)

تستند فكرة إنشاء الاتحاد العربي للإعلام الإلكتروني إلى قيمة ثقافية مهمة ، تتمثل في إبراز الهوية العربية دون تعصب ، والمحافظة رسالة الاتحاد إلى العرب والعالم هي أننا كعرب ساهمنا ونساهم في الحضارة الإنسانية ، ونحن نؤمن بالقيم الإيجابية التي يجسدها الدين الإسلامي والرسالات السماوية التي نحترمها ونؤمن بها ، ونتمسك بالقيم العربية التي تتعرض في وقتنا الحاضر إلى هجمة سياسية وعسكرية وإعلامية ظالمة . . ونؤكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة والحفاظ على كرامة الإنسان وحقوقه المشروعة . . ونعمل جميعاً تحت كياننا الأصلي (الإنسان) بكل شمائله ، وتذويب الفوارق بين طبقات المجتمع الإنساني . . وإيضاح مشاكلنا الإعلامية أو الحياتية للعالم بشكل حضاري يتناسب مع ما لنا من أصول عربية أصيلة . أجدادنا رواد الثقافة والخطابة ؛ وهي أسس الإعلامي الجيد . . ولنا أن نتمسك بهويتنا ونحافظ عليها وننميها ونظهرها للآخر على أصولها ومد جذورها للأجيال القادمة

العنكبوتية بكل ما يحمل الإعلام من إنتاج فكري وثقافي وبث الإنتاج الإبداعي العربي ، ضمن موقع متميز على شبكة الانترنت ، بما في ذلك الكتابات الأدبية كالمقال والمدونة والمسرحية والقصة والإنتاج الإذاعي والتليفزيوني والمسرحي ، والرسم الكاريكاتيري والفن التشكيلي ، ونشره وعرضه بصورة جذابة .

الانفتاح على العالم الخارجي مع الحفاظ على الهوية .

إظهار ما يغييبه الإعلام الرسمي عن رؤية المتلقي ، ومد جسور التعاون والعمل على رصد الحقائق ومحاولة فهمها واستيعابها ، وتقديم الوعظ والإرشاد للخروج من الكبوات .

اتحاد الأقلام والكاميرات والريشات وكل وسائل الإعلام في التصدي للهجمات

المتلاحقة التي يتعرض لها واقعنا العوبي السياسي والاجتماعي .

اتخاذ مواقف واضحة وجماعية من القضايا المعاصرة ، التي تهم الأمة ونشر البيانات لتوضيح المواقف والآراء ، مع الحفاظ على حرية التعبير والارتقاء بمستوياته ، وترجمة الإبداعات العربية إلى لغات عالمية . تبني القضايا الإعلامية العربية وإرساء قاعدة للتوازن الإعلامي العالمي .

تنقية الإعلام العربي

صقل وتبني الموهبة الإعلامية الشابة ، وتدريبها بما يتلاءم مع مفردات العمل وطبيعته .

تشجيع الكتاب والمبدعين الشباب ، ذكورا واناثا ، على الكتابة والإبداع في المجالات الأدبية والفنية المذكورة ، ونشر إنتاجهم على نطاق واسع ، وتشجيع الأعضاء على تقديم أفكار جديدة لتطوير الاتحاد بما يحقق الأهداف المنشودة .

التواصل بين الأجيال الإعلامية المختلفة وترسيخ ثقافة الإعلام العربي بهويته الخالصة بين الأجيال ، وإتاحة فرصة التعارف بين الإعلامي والمتلقي عبر هذا الكيان الإعلامي المتصل .

الأهداف

يهدف الاتحاد إلى إيجاد إطار عربي عام يجمع بين ثناياه الإعلاميين العرب على الشبكة .

الاتحاد كيان مستقل

لا يهدف الاتحاد إلى تحقيق الربح المادي

سيضم الاتحاد شخصيات أدبية وفنية مبدعة لها إنتاج منشور ، ومجموعة من الكتاب والأدباء والفنانين الشباب الذين يبدأون أولى خطواتهم في تلك المجالات ، عبر شبكة الانترنت .

http://auem.yoo7.com

info@auem.tk

الهيئة العالميّة الإسلاميّة للإعلام

International Islamic Media Committee (Saudi Arabia 2000)

تأسست الهيئة الإسلامية العالمية للإعلام في ٢/١١/٢٠٠٠ ، وهي إحدى هيئات رابطة العالم الإسلامي ، وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسعى إلى الإسهام في تطوير مناهج الإعلام الموجه للمسلمين والدفاع عن قضاياهم ، وتقريب مبادئ الإسلام وتصحيح صورته في أذهان غير المسلمين ، عبر تحديث الخطاب الإعلامي الإسلامي .

أهداف الهيئة الإسلامية العالمية للإعلام ؟

أ . توجيه الإعلام في البلدان الإسلامية إلى الدعوة للإسلام والتعريف به ، وبيان حكمه في المسائل العامة التي تهتم بها الشعوب الإسلامية والمجتمع الدولي .

ب .التصدي عبر وسائل الإعلام للحملات المناوئة للإسلام وإحباط أهدافها ، والدفاع عن القضايا الإسلامية .

ج . تطوير خطاب الإعلام الإسلامي الموجه للمسلمين وغير المسلمين .

١ . اختصاصات الهيئة التأسيسية للهيئة الإسلامية العالمية للإعلام ؟

٢ . وضع السياسات والخطط العامة التي تحقق أهداف الهيئة .

٣ . تقويم أعمال الهيئة ومراجعتها .

يتولى الدكتور محمد بن صبيان الجهني رئاسة الهيئة التأسيسية .

تعقد الهيئة التأسيسية اجتماعاً دورياً مرة واحدة كل سنة ، بناءً على دعوة الرئيس ، وللهيئة أن تعقد اجتماعات طارئة في الحالات التي تستوجب ذلك .

تكون اجتماعات الهيئة التأسيسية صحيحة وقراراتها نافذة إذا حضرتها الأغلبية المطلقة من الأعضاء ، وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء المشتركين في التصويت ، وفي حالة تساوي الأصوات ، يكون صوت الرئيس مرجحاً . وإذا لم يتوفر النصاب في الجلسة الأولى أرجئ انعقاد الاجتماع إلى اليوم التالي ، ويكون الاجتماع عندئذ صحيحاً مهما كان عدد الحضور ، بشرط حضور الرئيس والأمين العام .

الأمين العام : د . محمد بن صبيان الجهني

٠٠٩٦٦٢٦٧٦٠٢٠٢ تلفون

٠٠٩٦٦٢٦٧٦٠٣٠٣ فاكس

البريد الإلكتروني info@wimonews.com
المملكة العربية السعودية - جدة
ص ب ١٣٨٧٧٧ رمز بريدي
العنوان
المملكة العربية السعودية
www.wimonews.com

وكالة الأخبار الإسلامية «نبأ»

Islamic News Network (Egypt, 2003)

النشاط الرئيس للشركة : تقديم الأخبار والملفات الأرشيفية ، وملفات القضايا والموضوعات الأكثر سخونة على الساحة ، والدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والبرامج التليفزيونية ، سواء على شبكة الانترنت أو كتب أو أشرطة فيديو . كما تعمل الشركة على إنتاج المحتوى المعلوماتي في مختلف الفروع الإخبارية والتقنية والعلمية .

الموقف الحالي للشركة : بدأت الشركة نشاطها من خلال موقع أرشيف الأخبار (www.newsarchive.info) على شبكة الانترنت العالمية . ويحتوي الموقع على مادة ضخمة تبلغ عدة آلاف من المواد الإعلامية وفي زيادة مستمرة ، من أخبار ، وتحليلات سياسية ، ووثائق ، ودراسات ، ومواد أساسية للدول . وذلك قبل إطلاق وكالة الأنباء الإسلامية islamicnews.net بأقسامها الخمسة (الوكالة -الأخبار- تحليلات ومفاهيم -مركز الدراسات - الأرشيف) وذلك في فجر يوم الأحد ٥ ذو القعدة ١٤٢٤ هجرية الموافق ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ .

الغرض من إنشاء المؤسسة : استهدفت المؤسسة منذ بدايتها أن تتمكن من تحقيق مصداقية لدى القارئ الإسلامي والعربي كمصدر لمتابعة الأخبار ، بديلا عن الإعلام الغربي ، الذي يسمم العقول ، بقدر هائل من المصطلحات التي تحقق مصالح الغرب ، والذي يرجع أسباب الأخبار والأحداث إلى أسباب غير صحيحة ، كما استهدفت تقديم رؤى ومفاهيم وتحليلات سياسية واستراتيجية ، تقدم مصالح الأمة وتتحرى الأمانة والدقة والتميز ، لكشف الاستراتيجيات الحقيقية لمختلف دول العالم دون زيف أو خداع .

العنوان الرسمي : ٨٣ ش ١٠٤ شقة ٤ - المعادي ، مصر
http://www.islamicnews.net

رابطة الصحافة الإسلامية

(Saudi Arabia, 2006) Islamic Press League

بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١م تم الاتفاق على إنشاء «رابطة الصحافة الإسلامية» وإقرار نظامها الداخلي ، وانتخاب مكتبها الإداري .النظام الداخلي للرابطة أشار إلى أنها «إطار صحفي تنسيقي مستقل ، يضم صحفاً ومجلات إسلامية ملتزمة مرخصة وتصدر بشكل دوري ، يسعى إلى التعاون بين المؤسسات الصحفية الأعضاء لخدمة العمل الصحفي المهني وقضايا الأمّة ، مع الحفاظ على الاستقلالية الخاصة لكل مؤسسة» .

وحدد الأعضاء المشاركون في الاجتماع التأسيسي للرابطة أهدافها في «النهوض بواقع الصحافة الإسلامية وتطوير أدائها ، وتحقيق التعارف بين الصحف والمجلات الإسلامية ، وتعزيز العلاقات فيما بينها ، وتبادل الخبرات ، وتنسيق الجهود الإعلامية المشتركة ، وتقريب الرؤى والمواقف إزاء القضايا الكبرى ، وتشجيع وتحفيز الأبحاث والدراسات العلمية التي تخدم رسالة الصحافة الإسلامية» .

وانتخب أعضاء الرابطة مكتباً إدارياً لمدة عامين ، ضمّ رئيس تحرير مجلة البيان السعودية (أحمد الصويان) رئيساً للرابطة . يمكن تلخيص أهم معالم رسالة الصحافة الإسلامية في النقاط الآتية :

أولاً : تعميق التمسك بأركان الدين الإسلامي ، وتعظيم أصول شريعته وقواعدها ، وردُّ الشبهات الموجهه ضد الدين الإسلامي وهذا - بلا شك - هو الإطار المرجعي الذي تركتز عليه الصحافة الإسلامية ، وتنبني عليه جميع مقالاتها وتحقيقاتها الصحفية أداء لرسالتها وتحقيقاً لمراميها ومطامحها .

ثانياً : تقديم الفكر الإسلامي مستمداً من أصوله ومنابعه الأصيلة

ثالثاً : تربية القراء على المعاني الكريمة والآداب الإسلامية

رابعاً : بناء الوعي الاسلامي :

خامساً : تنمية الشخصية الإسلامية :

سادساً : تلبية حاجات المجتمع وتطلعاته :

سابعاً : التعريف بقضايا المسلمين والتحديات التي تواجههم :

ثامناً : الدعوة إلى رصِّ الصفوف والتعاون على البر والتقوى :

إنَّ الصحافة الإسلامية هي العقل المفكر، واللسان الناطق لجموع الصحوة الإسلامية، وبقدر نجاحها في التأكيد على هذه المعاني العظيمة والقيم النبيلة يكون الأثر - بإذن الله - في واقع الأمة ومستقبلها .

http://www.islamicpl.net/users/GMText.aspx

الاتحاد العام للصحفيين العرب (FAJ)

The Federation of Arab Journalists (Egypt, 1964)

١ - الاتحاد العام للصحفيين العرب

نطاق الاهتمام : حرية الرأي والتعبير، حرية الصحافة : الاتحاد منظمة قومية شعبية مهنية ديموقراطية ـ ومقره الدائم القاهرة، ويضم في عضويته ١٩ نقابة، وشعاره : حرية ومسئولية .

تأسست لجنته التحضيرية في٢١ فبراير ١٩٦٤ وعقدت اجتماعاتها بمقر نقابة الصحفيين المصريين بالقاهرة .

عقد مؤتمره العام الأول في فبراير ١٩٦٥ بالكويت، ومؤتمره الثاني في فبراير ١٩٦٨ بالقاهرة، ومؤتمره الثالث في أبريل ١٩٧٢ ببغداد، ومؤتمره الرابع في أغسطس ١٩٧٤ بدمشق، ومؤتمره الخامس عام ١٩٧٦ بالجزائر، ومؤتمره السادس في أبريل ١٩٧٩ ببغداد، ومؤتمره السابع في مايو ١٩٨٣ ببغداد، ومؤتمره الثامن في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة، ومؤتمره التاسع في أكتوبر ٢٠٠٠ بعمّان، ومؤتمره العاشر في أكتوبر ٢٠٠٤ بالقاهرة . اسم المسئول : أ . صلاح الدين حافظ (الأمين العام) توالى على رئاسته بالانتخاب منذ تأسيسه عام ١٩٦٤ حتى عام ٢٠٠٤، وفق الترتيب الزمني كل من الأساتذة : حسين فهمي، وأحمد بهاء الدين، وكامل زهيري، وسعد قاسم حمودي، وإبراهيم نافع ـ الرئيس الحالي- الأمانة العامة تضم ١٥ عضوا ـ وتجتمع مرة كل ستة شهور .

العنوان البريدي : ٢٢ شارع طلعت حرب، مبنى الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مصر .

(٢٠٢) رقم الهاتف ٥٧٩٥١٢١ (٢٠٢) ٥٧٩٥١٦٥

(٢٠٢) رقم الفاكس ٥٧٩٥١٢٣ (٢٠٢) ٥٧٩٥١٠٣

Info_faj@faj.org.eg

www.faj.org.eg

منظمة ائتلاف السلم والحرية

Organization for peace and liberty - OPL

هي حركة مدنية ديمقراطية علمانية تضم هيئات ثقافية وحقوقية ، قوامها كتاب وصحفيون إلى جانب نشطاء من مختلف الاهتمامات الحقوقية والإنسانية .

اسلوب عمل ائتلاف السلم والحرية :

يعتمد ائتلاف السلم والحرية بأسلوب عمله الاشهار والتوثيق ، عبر نشر تقارير يعدها ويوقعها باحثون . ولأن قوام المنظمة من حملة الأقلام كان عليها أن تحدد مفاصل عملها بما يعنيه من اهتمامات الأعضاء ، خصوصا حين تتوصل إلى انتهاكات يتعرض لها الكتاب والفنانون ونشطاء الرأي والديمقراطية .

التقارير والبيانات :

المنظمة ذات مدلول سلمي ؛ فهي معنية أيضا بمتابعة حالات استثنائية ذات أبعاد إنسانية . مثال على ذلك قضية الإيدز ؛ وقد أعدت وأصدرت العديد من التقارير والبيانات ذات الطابع العربي والدولي ، بغية تصويب القوانين والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد في مجتمعاتهم ، مستندة إلى وثائق ذات صلة ومقارنتها مع المعاهدات الدولية المتعارف عليها .

يرأس ائتلاف السلم والحرية منذ تشكيله في ٣٠ نيسان ٢٠٠٤ الصحافي أحمد سليمان .

الموقع الإلكتروني : http://opl-now.org

شبكة الصحافة العربية (APN)

The Arab Press Network (France)

شبكة إلكترونية للصحف العربية يديرها الاتحاد العالمي للصحافة (وان) ، وتمولها

مجموعة (جي بي بوليتيكين) الدنماركية الصحافية الرائدة ، تدعم شبكة الصحافة العربية تطوير وتنمية صحافة مستقلة في العالم العربي ، عبر تمهيد السبيل من أجل تشجيع تبادل الأفكار والخبرات بين ناشري الصحف ورؤساء تحريرها .

تهدف الشبكة أيضاً إلى دعم الصحف فيما يتصل بتطوير استراتيجياتها التجارية ، من خلال تزويد أعضائها بأحدث المعارف والاستراتيجيات وأكثرها نجاحاً في مجال صناعة الصحف .

تقوم شبكة الصحافة العربية ، من خلال رسالتها الإخبارية وموقعها على شبكة الإنترنت ، بتوزيع المعلومات والإسهامات الخاصة التي يقدمها مهنيون محترفون في وسائل الإعلام في المنطقة العربية ومن أجلها . وتبحث المواد التي ننشرها في المواضيع التالية : الإعلان والتسويق لجمهور القراء ومعدلات التوزيع والطباعة واستطلاعات لسوق وجمهورالقراء العاملين والموارد البشرية .

النشر في الإعلام الإلكتروني الحديث ، المهارات التحريرية ، حرية الصحافة .

وتخدم النشرة أيضاً كقناة للمعلومات تزود الصحف العربية بالمعلومات حول المبادرات الخارجية ، التي تقصد دعم الصحافة العربية في مجالات ، مثل الدعوة إلى إقامة المشاريع ، ومنح الزمالة ، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية والبرامج التدريبية .

للاتصال : المحررة كايسا تورنروث

ktornroth@wan.asso.fr

العنوان

7. rue Geoffroy Saint Hilaire

75005باريس -فرنسا

الهاتف

٠٠٣٣,١,٤٧,٤٢,٨٥,٠٠

الفاكس

٠٠٣٣,١,٤٧,٤٢,٤٩,٤٨

http://www.arabpressnetwork.org

اتحـاد وكـالات الأنبـاء العربيـة «فـانـا» (FANA)

Federation of Arab News Agencies (Egypt, 1964)

يضم اتحاد وكالات الأنباء العربية وكالات الأنباء الوطنية لـ ١٨ بلداً عربياً، وهدفه توثيق الصلات المهنية بين تلك الوكالات، وتأمين أوسع المجالات لتوزيع الأنباء داخل البلاد العربية، وايصال الأخبار العربية إلى الخارج. ولتحقيق ذلك يسعى الاتحاد إلى رفع مستوى الوكالات الأعضاء بتقديم المشورة وتشجيع تبادل الخبرات، وعقد الاجتماعات الدورية لمدراء الوكالات، بالإضافة للاجتماعات المتخصصة، ويعمل على تطوير التعاون الإعلامي والفني بين الوكالات الأعضاء فيه، ووكالات الأنباء الوطنية في أنحاء العالم.

تأسيس الاتحاد:

جرت المحاولات لتأسيس الاتحاد عام ١٩٦٤، وعقد مؤتمره الأول عام ١٩٦٥ في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية، إلا أن الفكرة بقيت دون أية خطوات فعلية للتنفيذ حتى كانون الثاني ١٩٧٤، عندما دعت جامعة الدول العربية إلى عقد اجتماع في مقرها بالقاهرة؛ لمديري الوكالات العربية لإعادة بحث إنشاء الاتحاد. هنا تمّ الاتفاق على عقد المؤتمر الثاني ببغداد في نيسان (ابريل) عام ١٩٧٤ وفيه اتخذت القرارات لبدء العمل الفعلي ثم في العام نفسه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ عقد في بيروت المؤتمر الثالث، وفيه انتخبت أول هيئة أمانة عامة وأمين عام للاتحاد، وبدأ العمل في المقر ببيروت في بداية علم ١٩٧٥.

يضم الاتحاد في عضويته حالياً الوكالات التالية:

وكالة الأنباء السعودية – واس

Saudi Press Agency (SPA)

العنوان: ص.ب: ٧١٨٦ الرياض ١١١٧١

الهاتف: ٤١٩٣٣٣٣ الفاكس: ٤١٩٤٠٩٤

wass@spa.gov.sa

وكالة الأنباء العمانية - العمانية

Oman News Agency (ONA)

العنوان : ٣٦٥٩ الرمز البريدي ١١٢ روي سلطنة عمان

الهاتف : ٠٠٩٦٨٢٤٦٩٨٨٩١ الفاكس : ٠٠٩٦٨٢٤٦٩٩٦٥٧

onaoman@omantel.net.om

وكالة الأنباء الكويتية - كونا

Kuwait News Agency (KUNA)

الهاتف : ٤٨٢٢٠٠٠

webadmin@kuna.net.kw

وكالة أنباء البحرين - بنا

Bahrain News Agency (BNA)

الهاتف : ٦٨٩٠٨٨١٧٩٧٣ الفاكس : ٦٨١٨٧٤١٧٩٧٣

bnaadmin@brtc.gov.bh

وكالة أنباء الشرق الأوسط - أ ش أ

Middle East News Agency (MENA)

الهاتف : ٣٩٣٣٠٠٠ الفاكس : ٣٩٣٧٤٩٧

webmaster@mena.org.eg

وكالة الوطنية للإعلام - ننا

National News Agency (NNA)

الهاتف : ٠٠٩٦١١٧٥٤٤٠٠ الفاكس : ٠٠٩٦١١٧٤٥٧٧٦

rmrs@nna-leb.gov.lb

وكالة الأنباء الأردنية - بترا

Jordan News Agency (Petra)

العنوان : دوار الداخلية ص .ب : ٦٨٤٥ عمان ١١١١٨ الأردن

الهاتف : ٠٠٩٦٢٥٦٠٩٧٠٠ الفاكس : ٠٠٩٦٢٥٦٨٢٤٧٨

petra@petra.gov.jo

الوكالة الموريتانية للأنباء – وم أ

Agency Muritanienne of Information (AMI)

العنوان : ١٥٤٠ زنقة ٠٠٦-٢٢ ص .ب : ٣٧١ - ٤٦٧

الهاتف : (٢٢٢) ٢٥ ٣٨ ٥٦ -(٢٢٢) ٢٥ ٢٩ ١٦ - (٢٢٢)

٢٥ ٢٩ ٤٠ - (٢٢٢) ٢٥ ٣٦ ٩٦ - (٢٢٢) ٢٥ ٥٨ ٨٣

الفاكس :(٢٢٢) ٢٥ ٤٥ ٨٧ - (٢٢٢) ٢٥ ٥٥ ٢٠

ami@mauritania.mr/webami@mauritania.mr

وكالة أخبار موريتانيا

الوكالة العربية السورية للأنباء – سانا

Syrian Arab News Agency (SANA)

العنوان : ص .ب : ٢٦٦١ دمشق سوريا

الهاتف : ٠٠٩٦٣١١٢١٢٩٧٠٢ الفاكس : ٠٠٩٦٣١١٢٢٢٤٢٩٢

sanagm@sana.org

وكالة الأنباء اليمنية – سبأ

Yeman News Agency (SABA)

الهاتف : ٢٥١٥٨٦ الفاكس : ٢٥١٥٨٦

info@sabanews.net

وكالة أنباء الإمارات – وا م

Emirates News Agency (WAM)

العنوان : ص .ب : ٣٧٩٠ أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة

الهاتف :٠٠٩٧١٢٤٤٥٤٥٤٥ الفاكس : ٠٠٩٧١٢٤٤٥٤٦٩٥

wamnews@eim.ae

وكالة تونس إفريقيا للأنباء – تاب

Agence Tunis Afrique Presse (TAP)

الهاتف : ٠٠٢١٦٧١٨٨٩٠٠٠ الفاكس : ٠٢١٦٧١٨٨٣٥٠٠

dg.tap@email.ati.tn

وكالة الأنباء الجزائرية - واج

Algeria Press Service

العنوان : شارع الأخوة بوعدو بير مرا رئس الجزائر

الهاتف : ٢١٣(٠)٢١٥٦٤٤٤٤ الفاكس : ٢١٣(٠)٢١٤٤٠٣١٢

aps@aps.dz

وكالة المغرب العربي للأنباء - وم ع

Maghreb Arabe Presse (MAP)

العنوان : ١٢٢ شارع علال بن عبد الله ص .ب : ١٠٤٩ الرباط

الهاتف : ٠٣٧٧٦١٦٧٣/٠٣٧٧٦٤٠٨٣/٧٦ الفاكس : ٠٣٧٧٦٥٠٠٥

mapweb@map.co.ma

وكالة الأنباء القطرية - قنا

Qatar News Agency (QNA)

العنوان : ص .ب : ٢٩٩ ، الدوحة قطر

الهاتف :(٠٩٧٤)٤٤٥٠٣١٩/٤٤٥٠٣٢١/٤٣٥٣٠٨٧

الفاكس : ٠٩٧٤٤٤٣٨٣١٦

info@qnaol.com

وكالة السودان للأنباء - سونا

Sudan News Agency (SUNA)

وكالة الأنباء الفلسطينية - وفا

Palestine News Agency (WAFA)

العنوان : ص .ب : ٥٣٠٠ غزة فلسطين

الهاتف : ٠٠٩٧٠٨٢٨٢٤٠٣٦ الفاكس : ٠٠٩٧٠٨٢٨٢٤٠٤٦

wafa25@wafa.ps

وكالة الأخبار العراقية - واع

Iraq News Agency (INA)

iraq.ina@gmail.com

وكالة الجماهيرية الليبية للأنباء - جانا

Jamahiriya News Agency (JANA)

للاتحاد هيئة عليا تدعى الجمعية العمومية، وتعقد اجتماعاتها مرة في كل عام (في شهر تشرين الثاني - نوفمبر عادة) بحضور المديرين العامين للوكالات الأعضاء. أما هيئة الأمانة العامة فتجتمع مرتين في العام؛ لبحث نشاطات الاتحاد، وتتكون من سبعة أعضاء ينتخبون في اجتماع الجمعية العمومية لمدة سنتين، فيما ينتخب الأمين العام لفترة خمس سنوات، ويكون من ذوي الخبرة والاختصاص في مجالات وكالات الأنباء وصحافتها.

فقد تم تأسيس مكتب عربي لتوزيع الأخبار العربية ونقلها إلى أوربا عبر مدينة (فيينا). وقد احتوت النشرة التي كان الاتحاد يرسلها تحت اسم (FANA-NEWS) وباللغة الانكليزية من مركز وكالة الأنباء الكويتية، على ما يقارب الـ ٤٠ خبر يومياً تخص الدول العربية، وأشرف عليها عدد من المترجمين والمحررين المتخصصين في هذا المجال، إضافة إلى مستشار وعدد آخر من العاملين، وكانت وكالة الصحافة الألمانية تعيد إرسالها إلى وكالات أوربا الغربية ووكالة الأنباء الجيكوسلوفاكية إلى دول أوربا الشرقية. ولقد توقفت النشرة بعد حرب الخليج الثانية.

واستكمالاً للنشاطات؛ فقد عمل الاتحاد لايجاد مكتب آخر لجمع وتوزيع الأخبار العربية إلى أمريكا اللاتينية، إلا أن الوكالة الوسيطة التي أخذت على عاتقها نيابة عن وكالات أمريكا اللاتينية هذا الموضوع؛ وهي وكالة Inter Press Service في روما، لم تف بالتزاماتها، فلم تصدر هذه النشرة. ويوجد لدى الاتحاد مكتب آخر لارسال نشرة عربية إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث يتم نقل النشرة العربية إلى وكالة برناما في ماليزيا التي تقوم بدورها بتوزيع النشرة العربية إلى الدول الآسيوية. «يعد الاتحاد سنوياً ندوات وورشات عمل يشارك فيها العاملون من وكالات الأنباء العربية، بالإضافة لموائد مستديرة حول مصداقية الخبر في وكالات الأنباء، ومستقبل وكالات الأنباء العربية في هذا القرن، والتحديات التي تجابه الوكالات، ودورات تطويرية تأهيلية في معظم المجالات الصحفية.

اتحاد وكالات الأنباء العربية - فانا
Federation of Arab News Agencies (FANA)
الهاتف: ٩٦١١٤٨٥٠٢٠/٢١/٢٢ الفاكس: ٩٦١١٤٨٢٢٥٦
f.a.n.a@cyberia.net.lb

نادي دبي للصحافة (DPC)

Dubai Press Club (UAE, 1999)

تأسس في عام ١٩٩٩ بتوجيهات من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم كمركز حيوي لخدمة الإعلام والإعلاميين ، ومنبر حر لتبادل الأفكار ، والمساهمة بفعالية في دعم نمو وازدهار القطاع الإعلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والعالم العربي بشكل عام ، ليس فقط من خلال توفير تسهيلات نوعية لممثلي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية ، وإنما أيضاً من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات النوعية ، على غرار منتدى الإعلام العربي ، وجائزة الصحافة العربية . كما يساهم نادي دبي للصحافة ، وبصفته عضواً مؤسساً للاتحاد الدولي لأندية الصحافة (IAPC) ، في منح أعضائه مصادر فريدة وروابط عالمية لا تضاهى ، بدءاً من غرب أوروبا وانتهاء بجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى .

الخدمات:

صياغة وإصدار البيانات الصحافية باللغتين الإنجليزية والعربية .

١ . توزيع البيانات الصحافية .

٢ . إرسال الدعوات وتأكيد حضور المدعوين .

٣ . التصوير الفوتوغرافي والفيديو .

٤ . طاقم دعم تقني .

٥ . تقارير حول التغطيات الصحفية تشمل نسخاً من تلك التغطيات .

forum@dpc.org.ae

نادي دبي للصحافة

مبنى الثريا - الطابق الأول

مدينة دبي للإعلام

دبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : ٣٦١٦٦٦٦ ٤ ٩٧١+

فاكس : ٣٦٨٨٠٠٠ ٤ ٩٧١+

ص . ب : ٣٩٣٣٣

http://www.dpc.org.ae

جمعية الصحفيين العرب والشرق الأوسطيين (AMEJA)

The Arab and Middle Eastern Journalists Association (United States, 2005)

تأسست منظمة AMEJA في عام ٢٠٠٥ ومقرها مدينة نيويورك ، وهي منظمة غيرحكومية تضم مجموعة من الصحافيين الذين ينحدرون من أصول عربية أو من دول شرق أوسطية مثل : مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق وإيران وتركيا وأفغانستان وباكستان أو من دول أخرى في المنطقة . وقد نمت المنظمة بشكل سريع منذ تأسيسها ولحد الآن ، ولديها الآن العديد من الأعضاء من مختلف أنحاء العالم ، والذين يعملون في العديد من المنظمات الإعلامية الأمريكية والأجنبية . مثل وكالة أسوشيتد برس ، رويترز ، آي بي سي ، قناة الجزيرة ، قناة العربية ، سي إن بي سي ، ونيويورك تايمز ، فايننشال تايمز ، وصحيفة وول ستريت جورنال وكالة انباء بلومبرج .

في فبراير ٢٠٠٦ اندمجت المنظمة مع الاتحاد الدولي للصحفيين الإيرانيين لتأسيس الجمعية بشكلها الحالي .

أهداف الجمعية :

* إنشاء منتدى يربط أعضاء الجمعية بعضهم ببعض ، ويسمح لهم بمناقشة القضايا المهنية .
* تعريف الأعضاء بفرص الأعمال المتطورة في مجالات تخصصهم .
* توفير تغطية إعلامية صادقة وحقيقية عن الشرق الأوسط وشعوبه .
* تيسير طرق الاتصال بين الصحفيين والمصادر الموجودة في الشرق الأوسط .
* تشجيع شباب الدول العربية والشرق الأوسط على ممارسة مهنة الصحافة .

العنوان:

AMEJA
P.O. Box 869
New York, NY 10014
http://www.ameja.org

مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية في الشرق الأوسط

(Skeyes)

For the defiance of media and culture freedoms in the Arab world (Lebanon, 2007)

تأسس مركز «سكايز» في بيروت ، في تشرين الثاني عام ٢٠٠٧ ، بمبادرة من «مؤسسة سمير قصير الثقافية» .

المركز هو عين ترصد الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية والثقافية ، وتدافع عن حق الصحافيين والمثقفين في التعبير .

إطار العمل:

اختار المركز أن يبدأ عمله في أربعة بلدان من المشرق العربي : لبنان وسوريا وفلسطين والأردن . إن قرب هذه البلدان من مركزه في بيروت يسهّل عمله التأسيسي . وسوف يتوسع نطاق عمل المركز بهدف تغطية العالم العربي بأسره ، كما أن موقعه الإلكتروني ينشر معلومات وتقارير تطاول جميع الدول العربية .

الأهداف:

الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية في المشرق العربي ، والمساهمة في بلورة رأي عام عربي يتبنى قضية الدفاع عن حرية الإعلام والثقافة .

للمركز مهمتان:

أ- رصد قضايا الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الإعلامية والثقافية في القطاعات المختلفة : صحف ، وسائل الإعلام المرئي والمسموع ، مُدوّنات إلكترونية ، كتب ، مسرح ، سينما ، ندوات وغيرها ، وكذلك الدفاع عن الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي .

ب- التحرك في اطار قوى المجتمع المدني للدفاع عن الحرية ، بمختلف الوسائل الشرعية ، وبناء قاعدة ضغط ثقافية وإعلامية في المنطقة العربية والعالم .

أفق العمل:

يسعى «سكايز» إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الصحافيين والمثقفين في عمله ، لذا ينظم المؤتمرات والمعارض والندوات ، ويدعو مثقفين وصحافيين مضطهدين إلى مركزه في بيروت . كما أنه يفتح أبوابه لأي نشاط مستقل يسعى للدفاع عن الحرية .

لا يقتصر الدفاع عن حريات الصحافيين والمثقفين على مقاومة الرقابة والقمع السلطوي ، بل يشمل أيضاً الدفاع عن الحقوق النقابية في وجه المؤسسات الإعلامية ودور النشر .

إن مقياس نجاح عملنا هو قدرتنا على تنشيط العمل التطوعي ، وخلق مناخ يستطيع فيه المثقفون والصحافيون العمل بحرية دفاعا عن قضاياهم العادلة . وهذا يرتّب على مركز «سكايز» مسؤولية أن يكون صوتا ديموقراطياً ، وأداة في خدمة الصحافيين والمثقفين في عملهم من أجل الدفاع عن الحرية في العالم العربي .

http://www.skeyesmedia.org

009611- 397334 هاتف وفاكس

مركز صحفيون متحدون

United Journalists Center (Egypt, 2010)

مركز (صحفيون متحدون) هو مركز حقوقي مستقل يعمل في مجال الدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم ، تأسس في مصر عام ٢٠١٠ ، يعمل المركز في مجال الدفاع عن حرية الرأي والتعبير في جميع مجالات الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع . يلتزم المركز في عمله بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، ويعتبرها هي المعيار الأوحد للقياس في مجال عمله . كما سيضع المركز نصب عينيه مواثيق الشرف الصحفية ، العربية والدولية ، وسيعمل جاهدا لإنجاز ميثاق شرف صحفي مصري وعربي يتواءم مع ، ويلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان . وسيسعى المركز لتحقيق هذه الأهداف عبر مجموعة من الأنشطة والدورات التدريبية ، والإصدارات البحثية والقانونية والترجمة ، والمؤتمرات وورش العمل والندوات . وسيضم المركز مجموعة من الوحدات القانونية والبحثية لمساعدة الصحفيين ، ورفع الوعي الحقوقي والقانوني لديهم . وسيحرص المركز ، خلال عمله ،

على التعاون مع المنظمات والمراكز الدولية الشبيهة ، والتي تلتزم في عملها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، بما لا يتعارض مع أو يؤثر في استقلالية المركز .

الأهداف

- الدفاع عن حرية الإعلاميين وأمنهم .
- التصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها .
- تطوير مهارات الإعلاميين .
- تمكين الإعلاميين من الوصول للمعلومات .
- إشراك الإعلاميين بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان .
- المساهمة بتطوير وتغيير وتحديث التشريعات الداعمة لحرية الإعلام .
- خلق التواصل بين الإعلاميين في الوطن العربي والعالم .

العنوان:

١ شارع ٢٣ تقسم النصر - حدائق حلوان

ايميل المركز :info@ujcenter.com

تأسس هذا الموقع ومستمر في العمل بمنحه من مركز التضامن الأمريكي العالمي

تليفون وفاكس :٠٢٢٣٧٢٨٥١١

مدير المركز سعيد شعيب

Mob:0020101616155

Shoaaib@ujcenter.com

الملتقى الإعلامي العربي

Arab Media Forum (Kuwait, 2003)

الملتقى الإعلامي العربي بدأ كمبادرة إعلامية عام ٢٠٠٣ ، بهدف خلق مناخ إعلامي عربي استراتيجي . ويهدف الملتقى إلى تطوير الخطاب الإعلامي العربي ، وفتح الباب أمام جميع التيارات بلغة حوار راقية ، وبأدوات تكنولوجية حديثة لرسم رؤية متطورة للإعلام العربي ، ليس فقط كمستهلكين للمنتج الإعلامي ولكن أيضا كمشاركين في خريطة الإعلام العربية والإقليمية .

واستطاع الملتقى في دوراته السابقة أن يخلق مصداقية كبيرة للمناقشات والمحاور والتوصيات التي يخرج بها ؛ ليكون منبرا يعبر عن طموحات وتحديات مستقبل الإعلام العربي .

والملتقى الإعلامي العربي يعقد كل عام في بلد عربي مختلف ، يشارك فيه العديد من وزراء الإعلام ومسؤولي الإعلام العرب ، إضافة إلى عدد كبير من الإعلاميين ، بمختلف اختصاصاتهم وأفكارهم وتوجهاتهم .

ويشارك عادة في الملتقى الإعلامي العربي عدد من وزراء الإعلام العرب ، ونخبة من المسؤولين الإعلاميين في المؤسسات والهيئات الإعلامية العربية الحكومية والخاصة ، وكوكبة من نجوم الإعلام والصحافة ، والعشرات من الإعلاميين والصحفيين والأكاديميين والمهتمين بقضايا الإعلام ، إضافة إلى عدد من الإعلاميين الأجانب والغربيين .

مجموعة من الشباب والشابات العرب المهتمين بتطوير أداء الإعلام العربي ، والذين يشعرون بضرورة أن يواكب الإعلام العربي التطور الكبير والقفزات الهائلة للإعلام الدولي .

وهم مؤمنون بأن الأمة العربية تمتلك المقومات اللازمة والأساسية والكفاءات المتميزة التي تجعلها في مقدمة الصف الإعلامي العالمي .

أهداف الملتقى

تحقيق التواصل والتعارف ، من خلال التقاء أكثر من ألف شخصية إعلامية عربية وأجنبية سنويا .

تبادل وجهات النظر عبر الندوات وورش العمل واللقاءات الجانبية التي تتم خلال فترة انعقاد الملتقى .

مناقشة قضايا إعلامية مهمة من قبل ممارسين وأكاديميين ومتخصصين في شتى مجالات الإعلام ، والوصول إلى نتائج وحلول ومقترحات مهمة .

السعي نحو تقريب وجهات نظر الإعلاميين في القضايا المهمة المتعلقة بالعمل الإعلامي .

محاولة وضع أسس وقواعد للعلاقات الإعلامية ، والمعنية بين العاملين في مجال الإعلام .

الخروج بتوصيات في ختام كل دورة حول تصورات الإعلاميين المشاركين في الملتقى ، وتعميمها على وسائل الإعلام العربية في مختلف دول العالم .

تبادل الخبرات والتجارب بين الإعلاميين ، من خلال اللقاءات والندوات وورش العمل المتخصصة .

http://www.amforum.info/

المراجع

- **تاريخ الصحافة العربية** ، الكونت فيليب دي طرازي ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩١٣ .
- حافظ ، عثمان ، **تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية** (الرياض : جرير للطباعة والنشر ، ١٩٩٠) .
- أدهم ، محمود ، **التعريف بالمجلة** ، (القاهرة : دار الثقافة ، ١٩٩٠) .
- صابات ، خليل ، **فن تنظيم الصحف وإدارتها** ، (محاضرات بقسم الصحافة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣م) .
- **«الصحافة الإسلامية في القرن التاسع عشر»** ، للدكتور : سامي الكومي ، دار الوفاء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ .
- **«الأعلام»** ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٠ .
- آمال السبكي : **«الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢م»**- الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة- ١٩٨٦م .
- مبارك القحطاني- **أوراق متناثرة في تاريخ الصحافة الإسلامية** .
- نويل مبيض - **ركائز الديمقراطية** (كتاب) .
- مصطفى عاشور ، **الصحافة النسائية في العالم العربي** (كتاب) .
- أدهم ، محمود ، **في عالم الصحافة** (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥م) .
- علم الدين محمود ، **المجلة** (القاهرة : دار العربي ، ١٩٩٢) .
- مارغريت سوليفان- مكتب صحفي مسؤول (واشنطن مطبوعات مكتب برامج الإعلام الخارجي ، ٢٠٠٤)
- شوشة ، محمد السيد ، **أسرار الصحافة** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٩) .
- قنديلجي ، عامر إبراهيم ، **المعلومات الصحفية وتوثيقها** (بغداد : وزارة الإعلام ، ١٩٧٥) .
- الحباب ، محمد ، **تطور الصحافة وأجهزتها ودور المؤسسات الصحفية في المملكة العربية السعودية** (جدة : مكتبة دار الشروق ، ١٩٨٢) .

- الربيعي ، محمد كحط عبيد (دراسة تحليلية وميدانية لنماذج مختارة من القنوات الفضائية العربية) ، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال ، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الآداب - قسم الإعلام والاتصال لعام ، ٢٠٠٧ .
- **الصحافة الإسلامية في مصر في القرن التاسع عشر** ، د . سامي عبد العزيز الكومي ، دار الوفاء ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٢ .
- **قصة الصحافة في مصر** ، د . عبداللطيف حمزة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- إسماعيل إبراهيم : **الصحافة النسائية في الوطن العربي**- الدار الدولية للنشر والتوزيع- القاهرة- الطبعة الأولى-١٩٩٦م .
- مجموعة من الباحثين : **إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب** ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ؛ الطبعة الأولى ؛ بيروت ، أيار ١٩٩٤ .
- فتحى ، منار : **تصميم المواقع الإلكترونية للصحف المصرية على شبكة الإنترنت . دراسة مقارنة في التقنيات والقائم بالاتصال والجمهور** ، رسالة دكتوراه كلية الإعلام ، جامعة سيناء ، مصر ٢٠١١
- فاروق أبو زيد : **الصحافة المتخصصة**- عالم الكتب- القاهرة- الطبعة الثانية-١٩٩٣م .
- أحمد الدين - **كيف نتغلب على القوانين المقيدة لحرية الصحافة في الوطن العربي** - مجلة الدراسات الإعلامية - المركز العربي الاقليمي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والبيئة ، عدد ١١٦و١١٧ يوليو - ديسمبر ٢٠٠٤ .
- بطرس ، صليب ، **إدارة الصحف** (القاهرة : مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤م) .
- بوتر ، ديبرا : **دليل الصحافة المستقلة** :
http://www.mediafire.com/?e3byn8ad0cbwf1r
- إسماعيل ، يسري خضر ، **التمويل والإدارة المالية** ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣م) .
- علاء لفتة موسى ، **العوامل المؤثرة على الحريات الصحفية**- رسالة ماجستير - كلية الأعلام/ جامعة القاهرة ، سنة المناقشة : ٢٠٠٩

- حسنين ، عمر خليل ، محمد أحمد ، **التكاليف في المجال الإداري** ، (الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٦) .
- أبو ركبة ، حسن عبدالله ، **الإعلان** (جدة : دار الشروق ، ١٣٨٩) .
- أبو زيد ، فاروق ، **الصحافة التخصصية** ، (القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٦م) .
- أحمد بركات « نبذة عن- د . إبراهيم إمام ، ود . محمد فريد محمود عزت : **وكالات الأنباء المعاصرة** : كلية الإعلام ، جامعة القاهر . دار الفكر العربي مصر ٢٠٠٦ .
- **بداية تاريخ الصحافة المصرية** ، كلية الإعلام التعليم المفتوح ، جامعة القاهرة-القاهرة (٢٠١١) .
- البطريق ، نسمة ، **تكنولوجيا الاتصال الجماهيري وقضايا الثقافة العربية** ، القاهرة ، مصر ، يناير ١٩٨٩م .
- حسن عبّاس «**قرن من الصحافة في لبنان ١٨٥٨ - ١٩٥٨**» . . . **إضاءة على تاريخ الصحافة اللبنانية وعلى محفوظات المكتبة الوطنية** ، مقال- جريدة لبنان الآن .
- الأنصاري ، علي رفاعة ، **اقتصاديات الصحافة بين الإدارة والتحرير** ، (جدة : مركز البحوث والتنمية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، ١٣٩٩) .

شبكة النبأ المعلوماتية

-موقع منصات دليل المنظمات الدولية لدعم الإعلام :

http://www.menassat.com/?q=ar/en-media-support-organizations

- مركزمعلومات اليورو ميد /http://www.eu4medjournalists.eu
- عبد الله خليل - **تشريعات الإعلام العربية من منظور حقوق الإنسان** ـ بحث ضمن كتاب حرية الصحافة وقيود والتشريعات ـ من مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب ـ القاهرة ـ رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ، ١٠٥٠٩ / ٢٠٠٠ ـ مطابع دار الأهرام .
- تقرير رقابة حرية الصحافة العربية(APFW) .
- تقريرالشبكة العربية لإعلام حقوق الإنسان (ANHRI) .

- تقرير لجنة حماية الصحفيين (CPJ) .
- تقرير المؤسسة الصحفية الدولية (IPI) .
- تقرير منظمة صحفيون بلا حدود (RSF) .
- تقارير الجمعية الدولية للصحفيين الأفارقة بالمنفى .

A WINDOW INTO ARABIC & INTERNATIONAL MEDIA

novel MEDIA

نافذة على الإعلام العربيّ والدوليّ



• يعرض الكتاب معلومات مهمّة عن وسائل الإعلام العربيّة والدوليّة، إضافة إلى الكثير من الوثائق والبيانات الّتي أنتجتها مؤسّسات الدفاع عن الصحافة وحريّة التعبير عن الرأي، وبهذا فهو يقدّم صورةً واضحة، بين ما يشكّل تاريخًا صحفيًا وبين ما يشكّل حراكًا يوميًا، عن قضايا وإشكاليّات ما زلنا، في عالمنا العربيّ، ننقّل أولى خطواتنا في مضمار التأسيس لها، وأقصد هنا بيئة التشريع والتأسيس القانونيّ الّذي يهيّئ الأرضيّة الملائمة لانطلاق صحافة حرّة تعمل في أجواء سليمة بعيدة عن حراب القمع والمبرّرات المفبركة الّتي تتعلّق بالأمن القوميّ وحماية المجتمع والأخلاق وما إلى ذلك من تبريرات ليس الهدف منها سوى خنق الصحافة وتحويلها إلى مهرّج بائس في سيرك الدكتاتوريّات الخانقة.

إنّ دراسة التراث النظريّ لتقارير المنظّمات الدوليّة والعربيّة ومواثيقها يمكن أن يمدّنا بتصوّر جليّ وواضح عن المساعي الّتي تبذل في إطار محاولة توحيد الجهود من أجل جعل الصراع حول الحرّيّات يتّخذ طابعًا أكثر شموليّة وتداخلاً، ممّا يسمح للمدافعين المحلّيّين ببناء تصوّرات وأفكار عن الطريقة الّتي يمكن بموجبها أن ينطلقوا إلى عوالم وآفاق جديدة في نضالهم من أجل صحافة حرّة.

• **د. نبيل جاسم**

أستاذ مساعد في كلّيّة الإعلام/ جامعة بغداد

ISBN 978-614-419-023-6



